أبو العباس المبرد

وأثره في علوم العربية

تأليف
محمد عبد الخالق عضيمة

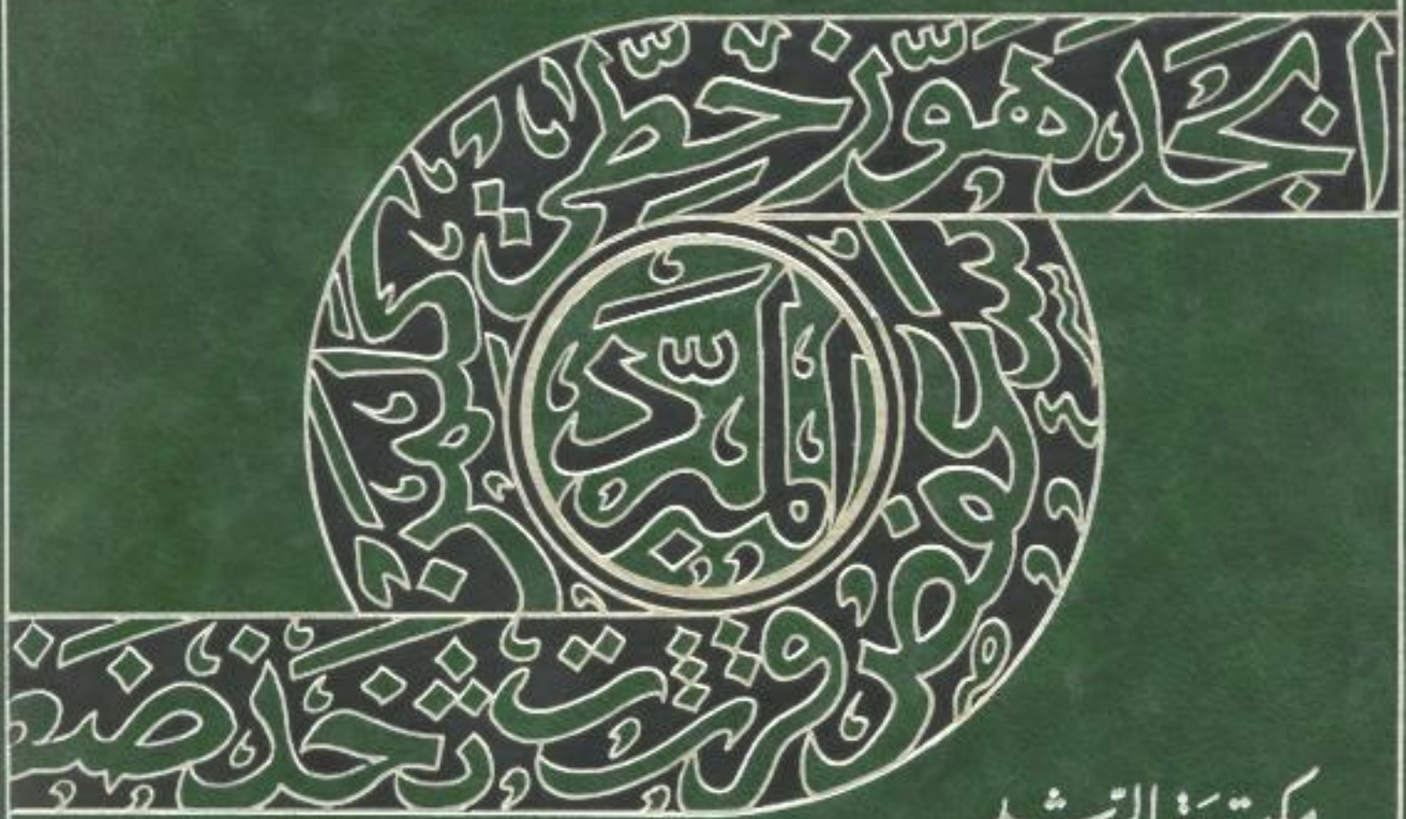

مكتبة الرشد
الرياض

أبو العباس المبرد

وأثره في علوم العربية

تأليف
محمد عبد الخالق عضيمة

مكتبة الرشد
الرياض

حقوق الطبع والنشر محفوظة

الطبعة الأولى
١٤٠٥هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد .

فدراسة مذهب أمام من أئمة النحو ليست من الأمور الهينة اللينة التي يسلس قيادها وتقتنص شواردها في زمن محدود بل تحتاج إلى وقت فسيح .

كما لا تنهض رسالة مهما ضخمت بحشد كل فروعه والتعليق عليها .

لذلك قصدت في رسالتي عن أبي العباس المبرد وأثره في علوم العربية إلى أن تكون مشتملة على أصول مذهبه دون محاولة استقراء فروعه وقد أفرغت جهدي في أن تكون مرآة صادقة تجلو أصول مذهبه وتتمثل فيها آثاره .

ولم أدخر وسعا في سبيل الرجوع بآرائه الى منابعها وأخذها من مصادرها فقمت بنسخ أنفس مؤلفاته وأنضج ثمراته وهو المقتضب على ضخامته وأشقيت النفس في نسخه وتصحيحه وفهرسته ودراسته في نطاق وقتي المحدود .

كما لم أقف في دراستي عند آثاره بل جعلت من غرضي استقراء كثير

من أصـول كتب النحو بـاحثـا فيهـا عن أقـوال المبـرد أجمـع شتتهـا وأضم متفرقها ثم عـرضت ما جمعتـه على مـا في المقتضب فخرجت من ذلـك إلى أن هنـاك أقوالا كثيـرة نسبت إلى المبرد وتعـارض ما أثبتـه في مقتضبه وقـد عقدت لها فصلا في الرسالة وهـو ينطق بمـا بذلت من جهـد واستقريت من كتب .

وقـد حرصت غـاية الحـرص على أن أثبت النصـوص مبينـا مـرجعهـا حتى بلغ ما تضمنته رسالتي منها أو من تلخيصهـا قرابـة خمسمائـة وألف نص .

ولست أدعي أني أوفيت عـلى الغايـة في دراسـة نـواحي المبـرد فلتكن رسالتي عنها بمثابة بلالة صديان وعجالة لهفان . .

والله المستعان .

مارس سنة ١٩٤٣ .

ترجمة حياة أبي العباس المبرّد

نسبه ـ في فهرست ابن النديم / ٨٧ .

محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عمير بن حسان بن سليمان بن سعد بن عبد الله بن يزيد بن مالك بن الحارث بن عامر بن عبد الله بن بلال بن عوف بن أسلم بن ثمالة بن أحجن بن كعب بن الحارث بن كعب بن عبد الله بن مالك بن النصر بن الأزد بن الغوث.

آراء المبرد ـ لقيت آراء المبرد حظا من عناية الباحثين قداماهم ومحدثيهم وأثارت خلافا بينهم في ضبطها فإبن خلكان يضبطها بفتحها مشددة ويسوق قصة لذلك ليس فيها ما يذم له أبو العباس قال في وفيات الأعيان جـ ١ ص ٦٢٦ والمبرَّد بضم الميم وفتح الباء الموحدة والراء المشددة وبعدها دال مهملة وهو لقب عرف به واختلف العلماء في سبب تلقيبه بذلك فالذي ذكره الحافظ ابو الفرج بن الجوزي في كتاب الالقاب أنه قال سئل المبرد: لم لقبت بهذا اللقب ؟ فقال :

« كان سبب ذلك أن صاحب الشرطة طلبني للمنادمة والمذاكرة فكرهت الذهاب إليه فدخلت إلى أبي حاتم السجستاني فجاء رسول الوالي يطلبني فقال لي أبو حاتم ادخل في هذا يعني غلاف مزمَّلة فارغة (التي يبرد فيها الماء عراقيه) فدخلت فيه وغطى رأسه ثم خرج إلى

الـرسول وقـال ليس هو عنـدي فقال أخبـرت أنه دخل إليـك فقال ادخـل الدار وفتشهافـدخل فـطاف كل مـوضع في الـدار ولم يفطن لغـلاف المزملة فخـرج فجعل أبـو حاتم يصفق وينـادي على المـزملة المبرّد المبـرّد وتسامـع الناس ذلك فلهجوا به » .

وقيل إن الذي لقبـه بهذا اللقب شيخـه أبو عثمـان المازني وقيل غير ذلك .

هـذا ما علل بـه لفتح الـراء ابن خلكان أمـا ابن عبد ربـه في العقـد فيعلل فتح الراء بأن مبعثه سوء اختيار أبي العبـاس في كتابـه الروضـة قال في العقد جـ ٤ ص ١٤١ .

الا ترى أن محمد بن يزيد النحوي على علمه باللغة ومعرفتـه باللسـان وضـع كتابـا سماه بـالـروضـة وقصـد فيـه الى اخبـار الشعـراء المحـدثـين فلم يختر لكل شـاعر الا أبـرد ما وجـد له حتى انتهى إلى الحسن بن هانيء وقلما يـأتي له بيت ضعيف لـرقة فـطنته وسبـوطـة بنيتـه وعـذوبـة ألفـاظـه فاستخرج لـه من البرد أبيـاتا مـا سمعناهـا ولا رويناهـا ولا ندري من أين وقع عليها وهي :

ألا لا يـلمـني في الـعـقــار جـليس ولا يـلحني في شربهــا بـعـبوس
تعشـقهــا قـلبي فـبغض عـشقـهــا اليّ من الاشـياء كــل نــفـيس

ثم يقول وجل أشعـاره الخمريـات بديعـة لا نظير لهـا فخطر بهـا كلها وتخـطاها إلى التي جـانسته في بـرده فما أحسبـه لحقه هـذا الاسم المبـرد إلا لبرده . . . وقد تخير لأبي العتاهية أشعارا تقتـل من بردهـا وشنفها وقـرطها بكلامه .

والسيـرافي كـما نقله عنـه السيـوطي في المـزهـر ج ٢ ص ٢٦٧ يضبط الراء بالكسر قال في الفصل الثالث في معرفة الألقاب وأسبابها .

المبرد قال السيرافي[1] لما صنف المازني كتابه الألف واللام سأل المبرد عن دقيقه وعويصه فأجابه بأحسن جواب فقال له قم فأنت المبرّد بكسر الراء أي المثبت للحق فغيره الكوفيون وفتحوا الراء وكذلك ضبطه بالكسر ياقوت في معجم الأدباء ج ١٩ ص ١١٢ واتصل هذا الخلاف بالمحدثين .

فالشيخ الشنقيطي كان متشدداً في الكسر كما يحكيه عنه الاستاذ ابراهيم مصطفىٰ[2] وكان ينشد في ذم من فتحها .

والكسر في راء المبرد واجب وبغير هذا ينطق الجهلاء

وكذلك ضبطها بالكسر الشيخ المرصفي في رغبة الآمل مرتضيا كلام ياقوت والأستاذ إبراهيم مصطفى يحكى عنه أنه كان غير متشدد في الكسر تشدد الشنقيطي ولكنه كان يفضله .

اما المستشرقون فهم على اختيار الفتح يتبين ذلك بمراجعة كتاب المستشرق الألماني بروكلمن .

ودائرة المعارف الإسلامية بطبعتيها الإنجليزية والفرنسية .

وفي يقيني أن كلام مؤلف العقد ظاهر التحامل فدعوى أن أبا العباس كان سيّء الاختيار دعوى عريضة تنطوي على التشهير بالرجل والزراية به إن كتاب الروضة عصف به الدهر فلم يصل إلينا حتى نستطيع الحكم عليه على أنه لم يكن كتابا صغير الحجم بل كان ثلاثة دفاتر كبارا كما يقول مؤلف تاريخ بغداد على أن لدينا الكامل وهو على نسق الروضة وما من شك في أنه شاهد صدق على حسن اختيار أبي

---

(١) لم يعرض في كتابه أخبار النحويين البصريين لضبط الراء .

(٢) مجلة الرسالة العدد ٢٠٥ .

العباس ودعوى أن اختيار هذا الشعر البارد منه مرجعه إلى ما اتصف به من البرود ـ يدحضها إجماع المؤرخين على أن أبا العباس كان خفيفا ظريفا عبقا لبقا ثم ان هذا الطعن من إبن عبد ربه ليس عجيبا ففي كتابه نظائر له في طعنه على من أخذ منهم وانتفع بمعارفهم .

والذي أراه ان أبا العباس قد شهر بهذين اللقبين ويظهر أن الفتح كان مختار الكوفيين آثروه لما يشعره من الذم أو عدولا منهم عما يشعر بالمدح واشتهار الشخص بلقبين ليس أمراً مستبعداً فقد سبق سعيد بن المسيب المبرد في هذا .

قال ابن خلكان ج ١ ص ٢٥٨ .

المسيب بفتح الياء المثناة ومن تحتها المشددة وروى عنه أنه كان يقول بكسر الياء ويقول سيب الله من يسيب أبي .

وفي تاج العروس ج ١ ص ٣٠٦ .

قال بعض المحدثين أهل العراق يفتحون وأهل المدينة يكسرون ويحكون عنه أنه كان يقول سيب الله من سيب أبي .

ولادته : اكثر المؤرخين على أن ولادته كانت سنة ٢١٠ هجرية (سنة ٨٢٦ ميلادية) ووفاته كانت سنة ٢٨٥ هجرية (سنة ٨٩٨ ميلادية) ذكر ذلك السيرافي في أخبار النحويين البصريين وابن الانباري في نزهة الألبا والخطيب في تاريخ بغداد وياقوت في معجم الأدباء والمرزباني في معجم الشعراء .

وابن النديم في الفهرست يذكر ذلك ثم يقول (وقيل مولده سنة سبع ومائتين) وابن خلكان يقول أيضاً (وقيل ولادته سنة سبع ومائتين ووفاته سنة ٢٨٦) ومثل ذلك في مرآة الجنان لليافعي والزبيدي في طبقات النحويين يذكر أن ولادته سنة ٢٢٠ ووفاته سنة ٢٨٦ بقوله مات عن ست وستين سنة ومثله في طبقات القراء لابن الجزري .

وإذا علمنا أن وفاة المبرد كانت سنة ٢٨٥ أو سنة ٢٨٦ وأن وفاة الخليل بن أحمد كانت سنة ١٦٠ أو ١٧٠ تكون مدة ما بين وفاتيهما تزيد على قرن من الزمان وعلى هذا تكون هذه القصة التي ذكرها مؤلف العقد متضمنة اجتماع المبرد مع الخليل مصنوعة موضوعة إن أراد بالخليل الخليل بن أحمد كما يفيده إطلاق لفظ الخليل في العقد ج ١ ص ٣٠٢ .

قال محمد بن يزيد النحوي أتيت الخليل فوجدته جالسا على طنفسة صغيرة فوسع لي وكرهت أن أضيق عليه فانقبضت فأخذ بعضدي وقربني إلى نفسه وقال إنه لا يضيق سم الخياط بمتحابين ولا تسع الدنيا متباغضين .

(وفي خزانة الأدب ج ٤ ص ٤٢٦ أن الحديث كان بين الخليل بن أحمد وتلميذه أبي محمد اليزيدي المتوفي سنة ٢٠٢) فما في العقد على هذا وقع فيه تحريف .

نشأته : نشأ بالبصرة وفي الفهرست ص ٨٨ .

قال أبو عبد الله محمد بن القاسم كان المبرد من السورحيين بالبصرة ممن يكسر الأرضين وكان يقال له حيان السورحي وانتمى إلى اليمن ولذلك تزوج المبرد إبنة الحفصى والحفصي شريف من اليمنية .

ثم رحل إلى بغداد واتخذها موطنا له ونال الثراء بسبب قدومه على المتوكل كما تحدث هو بذلك في معجم الادباء ج ٧ ص ١٣ .

قال حمزة وحدثني النوشجان بن عبد المسيح قال سمعت المبرد يقول كان سبب غناي بندار بن لرة الأصبهاني وذلك أني حين فارقت البصرة وأصعدت إلى سامرا وردتها في أيام المتوكل فآخيت بها بندار بن لرة وكان واحد زمانه في رواية دواوين شعر العرب حتى كان لا يشذ عن حفظه من شعر شعراء الجاهلية والإسلام إلا القليل وأصح الناس معرفة باللغة وكان له كل اسبوع دخلة على المتوكل فجمع بيني وبين النحويين في داره

في مجالس ومرت ليلة فرفع حديثي الى الفتح بن خاقان ، ثم توصل إلى أن وصفني للمتوكل فأمر بإحضاري مجلسه ، وكان المتوكل تعجبه الأخبار والأنساب ويروى صدرا منها يمتحن من يراه بما يقع فيها من غريب اللغة ، فلما دنوت من طرف بساطه استدناني حتى صرت إلى جانب بندار فأقبل علينا وقال يا بن لرة ويا بن يزيد ما معنى هذه الأحرف التي جاءت في هذا الخبر . . . . ثم ذكره وبعد أن فرغ منه قال المبرد فبقيت متحيراً فبدر بندار وقال يا أمير المؤمنين في هذا نظر وروية ، فقال قد أجلتكمابياض يومي فانصرفا وباكراني غداً ، فخرجنا من عنده فأقبل بندار علي وقال إن ساعدك الجد ظفرت بهذا الخبر فاطلب فإني طالبه ، فانقلبت إلى منزلي وقلبت الدفاتر ظهرا لبطن حتى وقفت على هذا الخبر في أثناء أخبار الأعراب فتحفظته وباكرت بندار فأنهضته معي وصبحناه وبدأت فرويت الخبر ثم فسرت ألفاظه فالتفت إلى بندار وقال ابن يزيد فوق ما وصفتم ، ثم قال للغلام عليّ بالخازن ، فحضر ، فقال له اخرج إلى ابن يزيد وقل للحاجب يسهل إذنه عليّ ،فصار ذلك أصل ما لي وكان بندار ـ رحمه الله أصله وسببه .

شيوخه : تلقى عن أشياخ عصره وأخذ منهم .

أبو عثمان المازني : قال عنه لم يكن بعد سيبويه أعلم من أبي عثمان وقد ناظر الأخفش في اشياء كثيرة فقطعه.المعجم ج ٧ ص ١٠٨ .

وقد روى عنه كتابه تصريف المازني في شرح تصريف المازني لابن جني ص ٨ .

بسم الله الرحمن الرحيم قال أبو الفتح عثمان بن جني أخبرني أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي النحوي قراءة مني عليه بحلب عن أبي بكر محمد بن السري السراج عن أبي العباس محمد بن

يـزيد المبـرد عن أبي عثمان بكـر بن محمـد بن عثمـان المـازني رحمـه الله. كما أخذ عنه القراءة أيضا ذكر ذلك إبن الجزوي في طبقات القراء .

الجرمي : بدأ عليه قراءة كتاب سيبويـه وختمه عـلى المازني وقـال عنه كـما في أخبار النحـويين ص ٧٢ كـان أغوص عـلى الاستخراج من المـازني وكان المازني أحد منه .

أبو حاتم السجستـاني : كان يحضـر حلقته ويـلازم القراءة عليـه وهو غلام وسيم وقال عنه .

وكـان جماعـة للكتب يبحر فيهـا ويكثر التـأليف في اللغة وقـال أيضـا عنه كان يجيـد استخراج المعمى ويفضـل المازني عليـه ، وقال أيضـا جئت السجستاني وأنا حدث فرأيـت بعض ما ينبغي أن تهجر حلقته له .

وللسجستـاني مع ورعـه وتقواه غـزل في المبرد لا يليق بـوقار الشيـوخ وسمت العلمـاء ذكـر بـعضـه في زهـر الآداب ج ٣ ص ١٥٢ وشـرح مقامـات الحـريـري للشـريشي ج ١ ص ١٤٦ وبغيـة الـوعـاة ص ٢٦٥ وأخبار النحويين البصريين ص ٩٥ .

الجـاحظ : اتصل بـالجاحظ الى آخـر أيـامـه وسمـع منه وروى عنـه بعض الطرائف وكتابه الكامل جرى على منوال البيـان والتبيين وحـذا حذوه في كثـرة الاستطراد وضمن كتـابـه الكـامـل كثيـرا ممـا أخـذه عن الجـاحظ ونسبه إليه ج ٤ ص ٦٩ ، ١٢٨ ج ٥ ص ١٢٠ ، ١٨١ .

الرياشي : يقـول عنه سمعت المـازني يقول قـرأ الريـاشي علي كتـاب سيبويه فاستفدت منه أكثر مما استفاد منّي المعجم ج ١٢ ص ٤٥ .

ويقـول أول ما سمعت الـريـاشي ينشـد شعـرا لمـالـك بن أسـماء ابن خارجة ورد ذكره في الكامل ج ٢ ص ٣١ ، ج ٥ ص ١٣٥ .

التـوَّزي : يقول عنـه ما رأيت أحـداً أعلم بالشعـر من أبي محمد

التوزي كان أعلم من الرياشي والمازني نزهة الألبا ص٢٣٣ ورد ذكره في الكامل ج ١ ص ٢٢١ ، ج ٢ ص ٨١ ، ج ٤ ص ٣٤ ، ج ٥ ص ١٣١ ، ص ١٩٩ .

أبو محلّم الشيباني : في الفهرست في باب أسماء فصحاء العرب المشهورين الذين سمع منهم العلماء ص ٦٥ قال عند حديثه عن أبي محلم ص ٦٩ قال المبرد سمعته يقول عندي خمسة عشر هاونا ، وقال لي يوما لم أر الهاون في البادية فلما رأيته استنكرت منه .

وكان المبرد مخالطا شعراء عصره وأدباءه، فروى شعر البحتري وحادث عمارة بن عقيل لما قدم بغداد فاجتمع الناس اليه وكتبوا شعره وسمعوا منه وعرضوا عليه الأشعار كما روى شعر أبي تمام والفتح بن خاقان وعبد الله بن المعتز وغيرهم كماقرأ مؤلفات من سبقه من النحويين وألف كتابا في معنى الأوسط للأخفش وقال قرأت أوراقا من احد كتابي عيسى بن عمر وكان كالإشارة الى الأصول المزهر ج٢ ص ٢٤٨ .

تلامذته : حضر حلقة المبرد وأخذ عنه كثيرون وأخص بالذكر من طالت صحبتهم له وأكثروا من الأخذ عنه .

علي بن سليمان الأخفش : كان له فضل إخراج الكامل مع شرحه له ويقول في الكامل ج ٢ ص ١٢٣ حدثني المبرد في غير الكامل ونرى له روايات كثيرة عن المبرد في الأغاني ومعجم الادباء .

الزجّاج وابن كيسان : في أخبار النحويين البصريين / ٤١ ومن أصحاب أبي العباس محمد بن يزيد أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج وأبو الحسن بن كيسان وإليهما انتهت الرياسة في النحو بعد أبي العباس محمد بن يزيد غير أن أبا إسحاق كان أشد لزوما لمذهب البصريين وكان ابن كيسان يخلط المذهبين وفي معجم الادباء ج ١ ص ١٤٩ .

المعروف بمبرمان وعنهما أخذ أكثر النحو.

وروى ابن السراج عن المبرد تصريف المازني كما قدمنا كما روى عنه نسب عدنان وقحطان كما تتلمذ له نفطويه والصولي وغيرهما .

الخصُومة بين المـبّرد وثعلبُ

هـذه الخصومـة مرجعهـا إلى التنافس القـوي بـين مـدرستي البصـرة والكوفة فالمبرد بصـري تعلم على المـذهب البصري وطـريقته وثعلب كـوفي تعلم على المذهب الكوفي وطريقته .

الا تــرى كيف يجـر الحــديث بـين ثعلب والــزجـاج عن المبــرد إلى الحـديث عن سيبويـه وكتـابـه والفـراء وحـدوده ثم فصيـح ثعلب يـوسعـه الـزجـاج نقـدا وتجـريحـا في نفس المجلس ، فهـذا يـدل عـلى ان كـلا من الفريقين دائم التربص بالآخـر واقف على مـواضع النقص في مؤلفـاته في معجم الادباء ج ١ ص ١٣٧ .

قال ابو إسحاق بن السري الزجاج رحمـه الله دخلت على أبي العبـاس ثعلب ـ رحمه الله ـ في أيام أبي العباس محمد بن يـزيد المبـرد وقد أمـلى شيئاً من المقتضب فسلّمت عليـه وعنـده أبـو مـوسى الحـامض وكـان يحســدني شديدا ويجاهرني بالعداوة وكنت ألين له وأحتمله لمـوضع الشيخـوخة فقـال لي أبـو العباس ـ قـد حمل إلي بعض مـا أمـلاه هـذا الخُلْدِي[1] فـرأيتـه لا

---

(١) الخُلْد بضم أولـه وتسكين ثـانيه قصـر بناه المنصـور ببغداد بعـد فراغـه من مـدينتـه عـلى شـاطىء دجلة في سنة ١٥٩ هـ وبنيت حـواليه منـازل فصارت محلة كبيـرة عرفت بـالخلد والأصل فيها القصر المذكور وكان المبـرد ينزلـه فكان ثعلب يسميه الخلدي لذلك معجم البلدان جـ ٣ ص ٤٥٤ .

يـطوع لسانه بعبارة ،فقلت له إنـه لا يشك في حسن عبـارتـه اثنـان ولكن سوء رأيك فيه يعيبه عندك فقال مـا رأيته إلا ألكن متغلقاً فقال أبـو موسى والله إن صاحبكم ألكن يعني سيبويـه ، فأحفـظني ذلك ثم قـال بلغني عن الفراء أنه قال دخلت البصرة فلقيت يـونس وأصحابـه فسمعتهم يذكـرونه بالحفظ والدرايـة وحسن الفطنـة فأتيتـه فإذا هـو أعجم لا يفصح سمعتـه يقول لجاريـة له ؛هـات ذيك المـاء من ذاك الجرة) فخـرجت من عنده ولم أعـد إليه ، فقلت لـه هذا لا يصـح عن الفراء وأنت غـير مأمـون في هـذه الحكـاية ولايعـرف أصحاب سيبـويه من هـذا شيئا وكيف تقـول هـذا لمن يقـول في أول كتابـه هذا بـاب علم ما الكلم من العـربية وهـذا يعجز عن إدراك فهمه كثير من الفصحاء فضلا عن النطق به .

فقـال ثعلب قد وجـدت في كتابـه نحـوا من هـذا قلت مـا هـو قـال يقول في كتابه في غير نسخة حاشـا حرف يخفض مـا بعده كـما تخفض حتى وفيهـا معنى الاستثناء فقلت لـه هذا كـذا في كتابـه وهـو صحيـح ذهب في التذكير الى الحرف وفي التأنيث إلى الكلمـة قال والأجـود أن يحمل الكـلام عـلى وجـه واحـد ، قلت كـل جيـد قـال الله تعـالى « ومن يقنت منكن لله ورسوله ويعمل صالحـا » وقرىء وتعمـل صالحـا وقال عز وجـل « ومنهم من يستمعــون إليـك » ذهب إلى المعنى ثم قال « ومنهم من ينظر إليـك » ذهب الى اللفظ وليس لقائل أن يقـول لو حمـل الكلام عـلى وجه واحـد في الاثنين كان أجـود لأن كلا جيـد ، فأمـا نحن فلا نـذكر حـدود الفراء لأن صـوابـه فيـه أكـثر من أن يعــد ولكن هـذا أنت عملت كتــاب الفصيـح للمبتدىء المتعلم وهو عشرون ورقة أخـطأت في عشرة مـواضع منـه قال لي اذكرها قلت له نعم . . . . . ثم اخذ يسردها . . . . . .

لـجّ النزاع بـين المبرد وثعلب واشتهـرت هذه الخصـومة حتى صـارت مضرب الامثال في معجم الادباء ج ١٩ ص ١١٣ .

وحكى ابن الســراج قـال كــان بـين المبــرد وثعلب مـا يكــون بـين

المعاصرين من المنافرة واشتهر ذلك حتى قال بعضهم .

كفى حزنا أنا جميعا ببلدة ويجمعنا في أرضها شر مشهد
وكل لكل مخلص الود وامق ولكنه في جانب عنه مفرد
نروح ونغدو لا تزاور بيننا وليس بمضروب لنا يوم موعد
فأبداننا في بلدة والتقاؤنا عسير كلقيا ثعلب والمبرد

وفي لسان الميزان ج ٥ ص ٤٣١ .

وكان بين ثعلب والمبرد من المنافسة والعداوة ما لا يشرح حتى كان يكفر كل واحد صاحبه .

تهاجيا ونال كل واحد منهما من صاحبه في معجم الأدباء ج ٥ ص ١٣٦ وجاء رجل الى ثعلب فقال له يا أبا العباس قد هجاك المبرد فقال بماذا فأنشده .

أقسم بالمبتسم العذب ومشتكى الصب ، الى الصب
لو أخذ النحو عن الرب ما زاده إلا عمى القلب

فقال أنشدني من أنشد ، أبو عمرو بن العلاء .

يشتمني عبد بني مسمع فصنت عنه النفس والعرضا
ولم أجبه لاحتقاري له من ذا يعض الكلب إن عضا

وفي الزبيدي بعد أن ذكر هذه الاشعار قال وهذا غلط لأن ثعلبا هو مولى بني مسمع فالشعر الأول أنشده ثعلب والثاني للمبرد وفي أمالي القالي ج ١ ص ١٤١ ما ذكره ياقوت في معجم الأدباء صار لكل منهما أنصار يذودون عنه ويحملون على خصمه في معجم الأدباء ج ١٩ ص ١١٤ .

وكان أهل التحصيل يفضلون المبرد على ثعلب وفي ذلك يقول أحمد بن عبد السلام :

رأيت محمد بن يزيد يسمو الى الخيرات في جاه وقدر
جليس خلائف وغذي ملك واعلم من رأيت بكل أمر
وفتيانية الظرفاء فيه وأبهة الكبير بغير كبر
فينثر إن أجال الفكر درا وينثر لؤلؤا من غير فكر
وكان الشعر قد أودى فأحيا ابو العباس داثر كل شعر
وقالوا ثعلب رجل عليم وأين النجم من شمس وبدر
وقالوا ثعلب يفتي ويملي وأين الثعلبان من الهزبر
وهذا في مقالك مستحيل تشبه جدولا وشلا ببحر

وفي تاريخ بغداد ج ٣ ص ٣٨١ قصيدة أخرى لابن عبد السلام مطلعها :

أيا بن سراة الأزد أزد شنوءة وأزد العتيك الصدر رهط المهلب

وفي تاريخ بغداد أيضا ج ٣ ص ٣٨٢ .

حدثنا الجوهري قال حدثنا محمد بن العباس قال أنشدنا محمد بن المرزبان لبعض أصحاب المبرد يمدحه .

بنفسي أنت يا بن يزيد من ذا يساوي ثعلبا بك غير قين
اذا ما زتكما العلماء يوما رأت شأويكما متفاوتين
تفسر كل مقفلة بحذق ويستر كل واضحة بغين
كأن الشمس ما تمليه شرحا وما يمليه همزة بين بين

ألف ابن درستويه كتاب الرد على ثعلب الفهرست ص ٩٤.

ومن أنصار ثعلب أحمد بن فارس ألف الانتصار لثعلب بغية الوعاة / ١٥٣ وتلميذه أبو بكر بن الأنباري كما في معجم الأدباء ج ٥ ص ١١٥ .

كـان المبـرد يحب الاجتمـاع بثعلب في المنـاظــرة وثعلب يكـره ذلــك ويروغ منه لأن مذهبه مذهب المعلمين .

في وفيـات الأعيـان والمعجم كـان المبرّد يحب الاجتمـاع في المنـاظـرة بثعلب والاستكثـار منـه وكـان ثعلب يكـره ذلــك ويمتنـع منــه حكى ابـو القاسم جعفر بن محمد بن حمدان الفقيه الموصلي وكان صديقهما قـال قلت لأبي عبـد الله الدينـوري ختن ثعلب لم يأبى ثعلب الاجتمـاع بـالمبـرد فقـال لأن المبـرد حسن العبـارة حلو الاشـارة فصيـح اللسـان ظـاهــر البيـان وثعلب مـذهبه مـذهب المعلمين فـاذا اجتمعا في محفـل حكم للمبرد عـلى الظاهـر قبل أن يعرف الباطن .

فـطلاقة لسـان المبرد جعلتـه يرغب في منـاظرة ثعلب كـما حببت اليـه تـلاميـذه وجعلتهم يخفـون الى مجلسـه معـرضـين عن مجــالس ثعلب . في معجم الأدباء ج ٥ ص ١٢٠ .

وكـان أبو عـلي أحمد بن جعفـر النحوي ختن ثعلب يخـرج من منـزلـه وهو جالس عـلى باب داره فيتخـطى أصحابـه ويمضي ومعه دفتـره ومحبرتـه فيقرأ على أبي العبـاس المبرد كتـاب سيبويـه فيعاتبـه أحمد بن يحيـى ثعلب على ذلك ويقـول له إذا رآك النـاس تمضي إلى هذا الـرجل تقـرأ عليه اذ ـ يقولون مـاذا ؟ ولم يكن يلتفت الى قولـه ، وهذه نـاحية قـوة فقدهـا ثعلب وفي المعجم ج ٥ ص ١١٧ .

قـال أحمد بن فـارس اللغوي كـان أبو العبـاس ثعلب لا يتكلف الإعـراب في كلامه كان يدخل المجلس فنقوم له فقول « أقعـدوا أقعدوا بفتـح الألف وفي المعجم ج ٥ ص ١٢٢ .

ولم يكن مـع ذلك مـوصوفـا بـالبـلاغـة ولا رأيتـه اذا كتب كتـابـا إلى بعض إخوانه من أصحاب السلطان خرج عن طبع العامة .

وفي المـعـجـم ج ٥ ص ١١١ ، ١١٤ و ج ١٩ ص ١١٨ شـيء مـن

المناظرات التي كانت تقع بين المبرد وثعلب كما كان بعض تلاميذهما يسفر بينهما بمسائل علمية كما في المعجم ج ١ ص ١٢١ ، ج ٥ ص ١٣٢ .

علمهما : سئل ختن ثعلب كيف صار محمد بن يزيد أعلم بكتاب سيبويه من أحمد بن يحيى قال لأن محمد بن يزيد قرأه على العلماء وأحمد بن يحيى قرأه على نفسه المعجم ج ٥ ص ١٢١ .

وفي المعجم أيضا ج ٥ ص ١٣٨ .

وقال لي أبو عمر الزاهد سألت أبا بكر بن السراج فقلت أي الرجلين أعلم ثعلب أم المبرد فقال ما أقول في رجلين العالم بينهما وفي المعجم ج ٥ ص ١٣٧ .

قال ابو العباس محمد بن عبيد الله بن عبد الله بن طاهر قال لي أبي حضرت مجلس أخي محمد بن عبد الله بن طاهر وحضره أبو العباس ثعلب والمبرد فقال لي اخي محمد : قد حضر هذان الشيخان فليتناظرا ، قال فتناظرا في شيء من علم النحو مما أعرفه فكنت أشركهما فيه إلى أن دققا فلم أفهم ثم عدت إليه فلم أعرف ما المجلس فسألني فقلت إنهما تكلما فيما أعرفه فشركتهما ثم دققا فلم أعرف ما قالا ولا والله يا سيدي ما يعرف أعلمهما إلا من هو أعلم منهما ولست ذلك الرجل ، فقال لي يا أخي أحسنت والله هذا أحسن .

في أخبار ابن تمام للصولي ص ٨ .

ومن جليل من رأيناه ولزمناه وأكثرنا عنه من بعد صيته وشهد بالعلم له ووقع الاجماع عليه اثنان أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي وأبو العباس أحمد بن يحيى الشيباني - رحمهما الله - وأثنى عليهما بعض الشعراء فقال :

أيا طالب العلم لا تجهلن ... وعذ بالمبرد أو ثعلب
تجد عند هذين علم الورى ... فلا تك كالجمل الأجرب

عـلوم الخـلائـق مـقـرونـة بهـذيـن في الـشـرق والمـغـرب

ومدح المبرد ثعلبا كما في نزهة الألبا ص ٢٩٥ .

قـال المبرد أعلم الكـوفيـين ثعلب فـذكـر لـه الفـراء فقـال ولا يعشره وصـرح المبرد بـالأخذ عن ثعلب في كتـابـه (شـرح لاميـة العـرب) عنـد حـديـثـه عـن الـبـيـت

ولست بمهيـاف يـعشى سـوامـه مجـدعـة سـقـبـانها وهـي بهـل

وفي نـزهة الألبـا وتـاريـخ بغـداد والمعجم أن ثعلبـا رش المبـرد بهـذه الأبيات التي مطلعها .

ذهـب المبـرد وانـقـضـت أيـامـه ولـيـذهـبـن إثـر المبـرد ثـعـلب

وتخرج عليهما كثير من فضلاء العلماء .

تـوثيقه : وثقـه العلماء والمؤرخون وقـد رويت لنا هـاتان القصتـان في المعجم ج ٣ ص ٣٠ .

زعموا أن أبا العباس المبرد ورد الدينور زائـرا لعيسى بن ماهـان فأول مـا دخـل عليـه وقضى سـلامـه قـال لـه عيسى أيهـا الشيـخ مـا الشـاة المجثمـة[1] التي نهى النبي صـلى الله عليـه وسلم فقـال هي الشـاة القليلة اللبن مثل اللجبة ، فقال هل من شاهد قال نعم

قول الراجز :

لم يـبق مـن آل الحـمـيـد نـسـمـة إلا عـنـيـز لجـبـة مجـثـمـة

فـإذا بالحـاجب يستأذن لأبي حنيفـة الدينـوري فلما دخل قـال له أيهـا

(١) في لسـان العرب جـ ١٤ ص ٣٥٠ المجثمـة المحبوسـة وفي الحديث أنـه نهى عن المصبورة والمجثمـة قال أبـو عبيـد المجثمـة التي نهى عنهـا هي المصبـورة وهي كـل حيـوان ينصب ويرمى ويقتل . . المجثمة هي الشاة التي ترمى بالحجـارة حتى تموت ثم تؤكـل وروي عن عكرمة أنه قال المجثمة الشاة ترمى بالنبل حتى تقتل .

الشيخ ما الشاة المجثمة التي نهينا عن أكل لحمها ، فقال هي التي جثمت على ركبها وذبحت من خلف قفاها ، فقال كيف تقول وهذا شيخ العراق يعني أبا العباس المبرد يقول هي مثل اللجبة وهي القليلة اللبن ، وأنشده البيتين فقال أبو حنيفة أيمان البيعة تلزم أبا حنيفة إن كان هذا التفسير سمعه هذا الشيخ أو قرأه وإن كان البيتان إلا لساعتهما هذه ، فقال صدق الشيخ أبو حنيفة فإنني أنفت أن أرد عليك من العراق وذكرى ما قد شاع فأول ما تسألني عنه لا أعرفه ، فاستحسن منه هذا الإقرار وترك البهت .

ويساورني الشك في هذه القصة فإن السائل سأل المبرد عن الشاة المجثمة وبين له أنها مما نهينا عن أكل لحمه فهل تخفي على لباقة المبرد وسرعة بديهته أن الشاة القليلة اللبن ليست مما نهينا عن أكل لحمه من الجائز ان لا يعرف ما الشاة المجثمة ولكن اذا كان لا بد له من الانتحال تخير أن يكون جوابه مما يناسب المسؤول عنه.

وفي تاريخ بغداد ج ٣ ص ٣٨٠ .

اخبرني علي بن أبي علي البصري حدثني أبي حدثني أبو علي الحسن بن سهل بن عبد الله الايذجي حدثني أبو عبد الله المفجع قال .

كان المبرد لعظم حفظه اللغة واتساعه فيها يتهم بالكذب فتواضعنا على مسألة لا أصل لها نسأله عنها لننظر كيف يجب وكنا قبل ذلك قد تمارينا في عروض بيت الشاعر :

ابا منذر افنيت فاستبق بعضنا حنانيك بعض الشر أهون من بعض

فقال بعضنا هو من البحر الفلاني وقال آخرون هو من البحر الفلاني فقطعناه وتردد على أفواهنا من تقطيعه (ألق بعض) فقلت له أنبئنا ـ أيدك الله ـ ما القبعض عند العرب فقال المبرد القطن يصدق ذلك قول أعرابي :

كأن سنامها حشى القبضا

فقال فقلت لأصحابي هو ذا ترون الجواب والشاهد إن كان صحيحا فهو عجب وإن كان اختلق الجواب وعمل الشاهد في الحال فهو اعجب .

ذكر هذه الحادثة أيضا ابن الانباري في نزهة الألبا ص ٢٨١ وياقوت ج ١٩ ص ١١٢ .

وفي لسان الميزان ج ٥ ص ٤٣١ قال النخع البصري عن المبرّد اتّهم بالكذب في نقل اللغة وهذا ورد عن النخع بإسناد مظلم والنخع لا يعتد بجرحه وفي المزهر ج ٢ ص ٢٠٣ .

قال أبو الحسن الاخفش سمعت أبا العباس المبرد يقول إن الذي يغلط ثم يرجع لا يعدّ ذلك خطأ لأنه قد خرج منه برجوعه عنه وإنما الخطأ البين الذي يصر على خطئه ولا يرجع عنه فذلك يعد كذابا ملعونا .

ثناء العلماء على أبي العباس المبرد :

في طبقات النحويين للزبيدي (تلخيص مجلة إيطالية نشرته بالعربية) قال الحسين بن سعيد ومحمد بن أبي الأزهر كان المبرد من العلم وغزارة الأدب وكثرة الحفظ وحسن الإشارة وفصاحة اللسان وبراعة البيان وملوكية المجالسةأوكرم العشرة وبلاغة المكاتبة وحلاوة المخاطبة وجودة الخط وصحة القريحة وقرب الإفحام ووضوح الشرح وعذوبة المنطق على ما ليس أحد عليه ممن تقدم أو تأخر عنه وكان نحويا مقدما عالماً أديبا شاعرا . . . . . وقيل أنه كان أعلم الناس بكل شيء .

وفي معجم الأدباء ج ١٩ ص ١١٢ .

وكان إمام العربية في بغداد وإليه انتهى علمها بعد طبقة الجرمي والمازني وكان حسن المحاضرة فصيحا بليغا مليح الأخبار ثقة فيما يرويه

كثير النوادر فيه ظرافـة ولباقـة ، وكان الإمـام إسماعيـل القاضي يقـول ما رأى محمد بن يزيد مثل نفسه ، وقال السيـرافي سمعت أبا بكـر بن مجاهـد يقـول ما رأيت أحسن جـوابا من المبـرد في معاني القـرآن فيما ليس فيـه قول لمتقـدم ، وقال أيضـا سمعت نفطويـه يقول مـا رأيت أحفظ للأخبـار بغير أسانيد من المبرد .

قـال الزجـاج لما قـدم المبرد بغـداد جئت لأناظـره وكنت اقرأ عـلى أبي العبـاس ثعلب فعزمت عـلى إعناتـه فلما بـاحثتـه ألجمني بـالحجـة وطـالبني بـالعلة وألزمني إلـزامات لم أهتـد إليها فـاستيقنت فضله واسترجحت عقله وأخذت في ملازمته .

وقال عنه ابن جني في سـر الصناعـة ص ١٣٠ . . . . . يعد جبـلا في العلم وإليـه أفضت مقالات أصحـابنا وهـو الذي نقلهـا وقررهـا وأجـرى الفروع والعلل والمقاييس عليها .

هل كان متعصباً : يقول الاستـاذ احمد بـك أمين في ضحى الإسـلام ج ١ ص ٣١٩ .

وقلنا إن المبرد عـربي أزدي يماني وكتـاب الكامـل يمثل هـذا النوع من العصبية القبلية تمثيلا صحيحا ، ثم يقول :

وهو في كتابه الكامل يعلى شـأن المهلّب ويتأوّل لـه ، لقد رمى المهلب بـالكذب حتى في حـديث رسول الله فهـو يذكـر انه إنمـا كذب في الحـرب والحرب خدعة والكذب في الحرب جائز .

والمبرد وإن كان ذكـر في كتابـه ما قـاله الأستـاذ أحمد أمـين لقد ضمن كتابه شيئا في هجـاء آل المهلب في الكامل ج ٧ ص ١٥٧ .

قـال أبو العبـاس وقرأت عـلى عمـارة بن عقيـل بن بـلال بن جـريـر قصيدة جرير يهجو فيها آل المهلب ثم ذكرها ، ومطلعها :

ال المـهـلب جـد الله دابـرهـم اضحوا رمادا فلا اصل ولا طرف

ويذكر بيتا آخر من هذه القصيدة في ج ٣ ص ٢٧ وهو

والأزد قـد جـعـلوا المنتـوف قـائـدهـم
فـقـتـلتـهـم جـنـود الله وانـتـتـفـوا

كما وصف خلفا الأحمر بقولـه وكان شـديد التعصب لليمن ج ٥ ص ١٨٦ .

عـلى أن علي بن حمـزة في كتابـه(التنبيهات عـلى أغاليط الـرواة)[1] قـد وصف المبرد بأنه كان متعصبا على قبيلته ثمالـة ولذلـك قال شعـرا في ذمها ونسبـه إلى عبـد الصمـد بن المعـذّل واختـار في كتـابـه الكـامـل أضعف الروايات رغبة في اتهام ثمالة بالغدر قال :

(وقال ابو العباس وجاور عروة بن مرة أخبر أبي خراش الهـذلي ثمالـة ابن الأزد فجلس يوما بفنـاء بيته آمنـا لا يخاف شيئـا فاستـدبره رجـل منهم بسهم فقصم صلبه وفي ذلك يقول أبو خراش :

لـعـن الإلـه وجـوه قـوم رضّـع غـدروا بـعـروة مـن بـني بـلالَ

وأسرت ثمالة خراش بن أبي خراش) .

فـذكر خبـرا لـه يـروى عن أبي عبيـدة وليس يثبت عن اهـل العلم ، والـذي عليه اكـثر الرواة أن بني رزام وبني بـلال وهما بـطنـان من ثمـالـة أسـروا عروة وخـراشا فنهى بنـو رزام عن قتلهما وأبى بنـو بـلال إلا قتلهـما حتى كاد يقع بينهم ثم إن القـوم شغلوا بقتل عـروه وألقى رجل ثـوبه عـلى خراش وقال له انج ، فنجا ، وطلبه القوم فأعجزهم .

---

(١) ج ٥ / ص ١٤٨ .

وإنما عدل أبو العباس إلى أضعف الروايات وآثر إيرادها وألزم ثمالة الغدر لعلة قد سبقنا إلى التنبيه عليها حكاها هو ورواها لنا عنه جماعة منهم أبو محمد درستويه وأبو بكر بن أبي الأزهر ، وقد ساقها ابن أبي الأزهر في أخبار ظرفاء المجانين . . . . . ثم يقول ابن حمزة في ختامها فهجاء أبي العباس ثمالة على لسان عبد الصمد ونسب ثمالة للغدر متفقان في المعنى ، وقد وضحت علة ذلك للمجانين والعقلاء بمعرفتها أولى .

ثم إن المبرد في كتابه (نسب عدنان وقحطان) بدأ الحديث عن العدنانيين واستنفد حديثه عنهم ثلثي الكتاب ثم تكلم عن اليمن والأزد كما تكلم عن غيرهم مشيرا إلى مشاهيرهم فلم نلمح فيه أثرا لعصبية .

ونسب ابن أبي الحديد المبرد إلى رأي الخوارج لإطالته في اخبارهم في الكامل قال في شرحه لنهج البلاغة ج ١ ص ٤٤٧ .

ونسب أبو العباس محمد بن يزيد المبرد إلى رأي الخوارج لإطنابه في كتابه المعروف بالكامل في ذكرهم وظهور الميل منه إليهم .

وفي حديث المبرد عن نافع بن الأزرق ما يثبت لنا أنه لا يرى رأى الخوارج قال في ج ٧ ص ١٥٣ .

ويروى عن أبي الجلد أنه نظر إلى نافع بن الأزرق الحنفي وإلى نظره وتوغله وتعمقه فقال إني لأجد لجهنم سبعة أبواب وإن أشدها حرا للخوارج فأحذر أن تكون منهم قال في الكامل ٣/ ٥ إنما كان الحزم عند علي رضي الله عنه، أن يحظر أمر الدين ثم لا يفكر في الموت وقد قيل له اتعتل أهل الشام بالغداة وتظهر بالعشي في إزار ورداء فقال أيا لموت أخوف والله ما أبالي أسقطت على الموت أم سقط الموت علي .

وكان نافع بن الأزرق ينتجع عبد الله بن العباس فيسأله فله عنه مسائل من القرآن وغيره قد رجع اليه في تفسيرها فقبله وانتحله ثم غلبت عليه الشقوة .

وإطالة المبـرد في أخبار الخـوارج لم تكن مشايعـة منه لهم في عقـائدهم وإنما كان الغرض منها تسجيـل شيء من أدبهم في كتابـه كما صـرح بذلـك قال في ج ٧ ص ١٨٣ .

وأخبـار الخوارج كثيـرة طويلة وليس كتـابنا مفـردا لهم لكنا نـذكر من أمورهم ما فيـه معنى وأدب أو شعر مستـظرف أو كلام من خـطبة معـروفة مختاره .

ثم هو عندمـا أنهى حديثـه عنهم اعتذر عن الإطـالة في أخبـارهم قال في ج ٨ ص ١٢٦ .

قـال أبو العبـاس وهذا الكتـاب لم نبتدئـه لتتصل فيـه أخبار الخـوارج ولكن ربمـا اتصـل شيء بشيء والحـديث ذو شجـون ويقتـرح المقتـرح مـا يفسخ به عزم صاحب الكتاب ويصده عن سننه ويزيله عن طريقه .

أسلوبه : ليست بين أيـدينا نمـاذج من كتابـة المبرد الأدبيـة سوى نتف صغيـرة قدم بهـا بعض الأبواب في الكـامل وهي عـلى ضـآلتهـا تشف عن روح أدبية ، قال في الكامل ج ١ ص ١٢٢ باب .

قال أبو العباس من كلام العـرب الاختصار المفهم والإطنـاب المفخم وقـد يقع الإيمـاء إلى الشيء فيغني عند ذوي الألبـاب عن كشفـه كـما قيـل لمحـة دالة وقـد يضطر الشـاعر المنـطق والخطيب المصقـع والكـاتب البليـغ فيقع في كلام أحـدهم المعنى المستغلق واللفظ المستكره فـإن انعطفت عليـه جنبتا الكلام غطنا على عواره وسترتا من شينه ، وإن شاء قـائل أن يقـول بـل الكلام القبيـح في الكلام الحسن أظهـر ومجاورتـه له أشهـر كان ذلـك له . وقال في ج ٨ ص ١٤٦ .

بسم الله الرحمن الرحيم قد ذكرنـا في صدر كتـابنا هـذا أنا نـذكر فيـه خطبا ومواعظ فيما نذكره من ذلك أمر التعازي والمـراثي فانـه باب جـامع وقـد قيل إنـه لم يقل في شيء قط كـما قيـل في هـذا البـاب لأن النـاس لا ينفكـون من المصائب ومن لم ينكـل أخـاه نكله أخـوه ومن لم يعـدم نفيسـا

كان هو المعـدوم دون النفيس وحق الانسان الصبر على النـوائب|واستشعار ما صدرنـاه إذ كانت الـدنيا دار فـراق ودار بوار لا دار استـواء وعلى فـراق المألوف حرقة لا تـدفع ولـوعة لا تـرد وإنما يتفـاضل النـاس بصحة الفكـر وحسن العزاء والرغبة في الآخرة وجميل الذكر .

وأسلوبه التأليفي يميـل الى البسط والوضـوح وظهرت آثـار البسط فيما عنون له في المقتضب ، عنون للتعجب بقوله ص ٤٠٦ .

هـذا باب الفعـل الذي يتعـدى الى مفعول وفـاعله مبهم ولا يتصـرف تصـرف غيره من الافعـال ويلزم طريقـة واحدة لأن المعنى لـزمه عـلى ذلك وهو باب التعجب .

وعنون لما النافية بقوله ص ٤١٢ .

هذا باب ما جرى في بعض اللغات مجرى الفعل لوقـوعه في معنـاه وهو حـرف جاء لمعنى ويجـري في غير تلك اللغـة مجرى الحـروف غير العـوامـل وذلك الحرف ما النافية .

ومثال ولعه بالاكثار من المترادفات قوله في المقتضب ص ٢٧٦ .

فـإن كـانت الألف للتـأنيث ففيهـا ثـلاثـة أقـاويـل أجـودهـا وأحقهـا بالاختيار واكثرها وأصحها وأشكلها لمنهاج القياس حـذف الألف فتقول في النسب الى حبلى حبلى .

ويثني عـلى رأي فيقـول قـول حسن جميـل ـ وهـذا واضـح بـين جـدا ويعرض عن آخر فيقول خطأ فاحش وغلط بيّن .

وقال في الكامل ج ٨ ص ٢٠٦ عن ابن مناذر .

قال أبو العبـاس ومن حلو المراثي وحسن التـأبين شعـرابن مناذر فـإنه كان رجلا عالما مقدما شاعرا مفلقـا وخطيبـا مصقعا وفي دهـر قريب فله في شعـره شدة كـلام العرب بـروايته وأدبـه وحلاوة كـلام المحـدثـين بعصـره

ومشاهدته ولا يزال قد رمى في شعره بالمثل السائر والمعنى اللطيف واللفظ الفخم الجليل والقول المتسق النبيل .

ورغبة المبرد في الوضوح جعلته يمتدح الكلام بسببه في الكامل ج ١ ص ٢٢٨ فهذا أوضح معنى وأعرب لفظا وأقرب مأخذا ، وفي ج ١ ص ١٢٩ فهذا كلام واضح وقول عذب ، وفي ج ٣ ص ١٦٤ فهذا من أجود الكلام وأوضحه معنى واستمع اليه يدقق في تحليل بعض الأساليب تحليلا وافيا في المقتضب ص ٤١١ ولو قلت ما أكثر هبتك الدنانير وإطعامك المساكين كنت قد أوقعت التعجب بالفعل واتصل به التعجب من كثرة المفعول وهو الطعام والدنانير التي يهبها فكأنك قلت ما أكثر الدنانير التي تهبها والطعام الذي تطعمه إن أردت هذا التقدير ، وإن أردت أن هبته أو إطعامه يفعلهما كثيرا إلا أن ذلك يكون نزرا في كل مرة جاز وكان وجه الكلام الا يقع التعجب على هذا لأن هذا شبيه بالإلغاز لأن قصد التعجب الكثرة فاذا تؤول على القلة فقد زال معنى التعجب ولكن بعض الأشياء يدل على بعض ألا ترى أنك تقول ما جاءني غير زيد وتريد ما جائني إلا زيد وقد يجوز ألا يكون زيد جاءك ويكون الكلام مستويا وذلك أنك إذا قلت ما جاءني غير زيد فإنما زعمت أن غيره لم يأتك فجائز أن يكون أيضا ما جاءك إلا أنك امسكت عن الخبر فيه .

وما أكثر ما يسائل المبرد نفسه فيقول في معرض الشرح فإن قلت أو فان قال قائل ونحو ذلك .

أكثر من (الفناقل) في أسلوبه رغبة في الإيضاح والشرح ويظهر أيضا أن لموقفه أثرا في ذلك فموقفه يدعوه إلى أن ينافح عن آرائه ويحتج لها ويدفع عنها ما يرد عليها كما أن عليه أن يدفع الآراء المعارضة له .

وكما أكثر في أسلوبه من (الفناقل) أكثر من قوله فاعلم ويا فتى في

المقتضب ص ١٠ هذا أقوم فاعلم وهذا تقوم فاعلم ورأت يقوم فاعلم وفي المقتضب ص ٣٦٤ ومن قال هذان رجلان فاعلم قال في رجل يسمى بقولك مسلمون هذا مسلمون فاعلم . . . . . ومثل قولك مسلمين فاعلم غسلين فاعلم . . . . . وفي الكامل ج ٥ ص ٣٢ قولهم هذه سنين فاعلم وهذه عشرين فاعلم .المقتضب ٢٩٧ أشياء أفقلاء يا فتى .

المقتضب / ٨ . سيننات فاعلم .

وفي المقتضب ص ٢٨٩ تقول لقيته كفة كفة يا فتى وكذلك هو جاري بيت بيت يا فتى وفي الكامل ج ٥ ص ٣٣ وتقول هذه فلسطون يا فتى ورأيت فلسطين يا فتى .

والأسلوب التعليمي يقع فيه مثل هذا الحشو للفت الأذهان وتنبيه المتعلمين وقد يكون داعيه بيان إعراب الكلمة لأن الوقف عليها يحذف حركة إعرابها .

وفي الكامل بعض مظاهر من عفة قلم المبرد .

فقد امسك عن ذكر شعر في ذم علي بن أبي طالب ج ٣ ص ٢١٢ كما أمسك عن ذكر شعر قيل في ذم معاوية من شاعر على ج ٣ ص ٢٢٥ وفي الرسائل المتبادلة بين المنصور ومحمد بن عبد الله بن حسن العلوي أمسك عن ذكر شيء منها قائلا ونمسك عن الباقي فقد قيل الراوية أحد الشاقين ج ٨ ص ٢٧٨ .

وإن كان ذكر بعضا منها في ج ٥ ص ٥٤ .

شعر المبرد : قال الشعر ولم يكثر منه وعلى كل فلا يعد شاعرا سمح القريحة خصب الخيال إذ أغراض شعره محدودة ولامر ما نراه لا يضمن كتابه الكامل من شعره الا بيتا واحدا دون أن يصرح بنسبته له .

في العقد الفريد ج ١ ص ٣٠١ وللمبرد :

ما القرب إلا لمن صحّت مودته
ولم يخنك وليس القرب للنسب
كم من قريب دويّ الصدر مضطغن
ومن بعيد سليم غير مقترب

وفي معجم الأدباء ج ١٩ ص ١٢٠ في هجاء ثعلب :

رب من يعنيه حالي وهْو لا يجري ببالي
قلبه ملآن مني وفؤادي منه خالي

وفي تاريخ بغداد ج ٣ ص ٣٨٥ . . . . . .

حدثنا أبو العباس محمد بن يزيد المبرد قال سألت بشر بن سعد المرثدي حاجة فتأخرَتْ فكتبت اليه :

وقاك الله من اخلاف وعد وهضم أخوة أو نقض عهد
فأنت المرتجى أدبا ورأيا وبيتك في الرواية من معد
وتجمعنا أواصر لازمات سداد الأسر من حسب وود
إذا لم تأت حاجتي سراعا فقد ضمنتها بشر بن سعد
فأي الناس آمله لبر وأرجوه لحل أو لعقد

وفي أخبار النحويين البصريين للسيرافي ومن شعر أبي العباس وكان مليح الطبع أخير أبو بكر بن أبي الأزهر قال .

كتب طاهر بن الحارث كاتب محمد بن عبد الله بن طاهر اليه رقعة في درجها تسبيب له على مصر قد فرغ منه وأحكمه وكان الغلام الموصل للرقعة يسمى نصراً فأجابه عن رقعته وكتب في آخر الجواب.

بنفسي أخ برّ شددت به أزري فألفيته حرّا على العسر واليسر
أغيب ولى منه ثناء ومدحه وأحضر منه أحسن القول والبشر
وما طاهر إلا جمال لصحبه وناصر عافيه على كلب الدهر
تفردت يا خير الورى فكفيتني مطالبة شنعاء ضاق لها صدري

فـأحسن من وجـه الحبيب ووصله كتـاب أتـاني مـدرجـا بيـدي نصـر
سـررت بـه لمـا أتى ورأيـتـني غنيت وإن كـان الكتـاب إلى مصـر
وقـلت رعـاك الله مـن ذي مـودة فقد فـت إحسانا وقصر بي شكـري

وفي معجم الشعراء للمرزباني ص ٤٤٩ .

ذكر انه دخل الى المتوكـل فقال لـه يا بصـري رأيت أحسن وجها مني فقال لا ولا أسمح راحة ثم تجاسرت فقلت :

جـهـرت بـحـلفـة لا أتـقـيـهـا لـشـك في اليـمـين ولا ارتيـاب
بـأنـك أحـسن الخـلفـاء وجـهـا وأسـمـح راحـتـين ولا أحـابي
وأن مـطيـعـك الأعـلى جـدودا ومـن عـاصـاك يهـوى في تبـاب

فقال لي أحسنت وأجملت في حسن طبعك وبديهتك :

وله في العلاء بن صاعد :

لـلعـلاء بـن صـاعـد في رصـف وثـنـاء مجـاوز المقـدار. . . الـخ

وفي الموشح للمرزباني أيضا ص ٣٥٠ .

أخبرنا الصولي قال أنشدنا أبو العباس المبرد لمحمود بن مـروان بن أبي حفصه :

لي حلة فيمن ينمم وليس في الكذاب حيلة
من كان يخلق ما يقو ل فحيلتي فيه قليلة

قال المبرد وقد ناقض هذا الشاعر لأنه قال وليس في الكذاب حيلة .

ثم قال فحيلتي فيه قليلة ثم أنشدنا لنفسه :

إن النمـوم أغـطى دونـه خبـري وليس لي حيلة في مفتـرى الكـذب
لا يكـذب المـرء إلا من مهـانتـه أو عـادة السـوء أو من قلة الأدب

وهـذا البيت ذكـر في الكـامـل ج ٦ ص ١٠٢ ولم يصـرح بنسبتـه لـه

وإنما قال بعد أن ذكر البيتين السابقين وقال آخر ثم نسبه إليه الأخفش .

من أخباره ونوادره : كان شحيحاً ضنينا لا يعلّم إلا بأجر في معجم الأدباء ج ١ ص ١٣١ .

قال الخطيب بإسناده قال أبو محمد عبد الله بن درستويه النحوي حدثني الزجاج قال كنت اخرط الزجاج فاشتهيت النحو فلزمت المبرد لتعليمه وكان لايعلم مجاناً ولا يعلم بأجرة إلا على قدرها فقال لي أي شيء صناعتك قلت أخرط الزجاج وكسبي في كل يوم درهم ود انقان او درهم ونصف وأريد أن تبالغ في تعليمي وأنا أعطيك كل يوم درهما وأشرط لك أن أعطيك إياه أبدا إلى ان يفرق الموت بيننا استغنيت عن التعليم أو احتجت إليه قال فلزمته وكنت أخدمه في أمّوره مع ذلك وأعطيه الدرهم فينصحني في العلم حتى استقلت فجاء كتاب بني مارقة من الصراة يلتمسون معلما نحويا لأولادهم فقلت له أسمني لهم فأسماني فخرجت فكنت أعلمهم وأنفذ إليه في كل شهر ثلاثين درهما وأزيده بعد ذلك بما أقدر عليه ومضت مدة على ذلك وطلب منه عبيد الله بن سليمان بن وهب مؤدّباً لابنه القاسم فقال له لا أعرف لك إلا رجلا بالصراة مع بني مارقة قال فكتب إليهم عبيد الله فاستنزلهم عني فنزلوا له فأحضرني وأسلم القاسم إلي فكان ذلك سبب غناي وكنت أعطي المبرد ذلك الدرهم في كل يوم إلى أن مات ولا أخليه من التفقد بحسب طاقتي وفي معجم الادباء أبدا ج ١٨ ص ١٠٠ .

قال الأزهري أخبرني المنذري أنه اختلف الى ثعلب سنة في سماع كتاب النوادر لابن الأعرابي . . . . . قال وكتبت عنه من أماليه في معاني القرآن وغيرها أجزاء كثيرة فما عرض ولا صرح بشيء من أسباب الطمع قال واختلفت إلى أبي العباس المبرد وانتخبت عليه أجزاء من كتابيه المعروفين بالروضة والكامل قال وقاطعته من سماعها على شيء مسمى وأنه لم يأذن لي في قراءة حكاية واحدة لم يكن وقع عليها الشرط .

وما أبعد الفرق بين حرص المبرد على المال وزهادة شيخه المازني فيه لقد أبى المازني على حاجته قراءة كتاب سيبويه ليهودي لقاء أجر معين لما بتضمنه من آي الذكر الحكيم وأثار ذلك الفعل دهش تلميذه المبرد وتساؤله .

اما صاحبنا فلا يرى غضاضة في أن يشترط ويبالغ في الأجر ولا يعلم بأجرة إلا على قدرها ولا يقرأ حكاية واحدة لم يكن وقع عليها الشرط كما لايرى غضاضة في أن يصطفى مثل ابن الراوندي ـ المشهور بإلحاده ما دام أن هناك أجرا يدفع .

(في طبقات النحويين للزبيدي) وقال ابو عبيدة لا يكون النحوي شجاعا فقيل له لم ذاك فقال ترونه يفرق بين الساكن والمتحرك ولا يفرق بين الحياة والموت.

قال المبرد وأنا أقول لا يكون النحوي جوادا قيل له ولم ذاك فقال ترونه يفرق بين الهمزتين ولا يفرق بين الغنى والفقر .

وللمبرد مع ظرفاء المجانين أحاديث طريفة ذكرت في العقد الفريد ج ٤ ص ٢٠٨ وفي معجم الأدباء وتاريخ بغداد وأخبار النحويين البصريين .

في أية ناحية من نواحي العربية كان تفوقه ونبوغه :

نهض المبرد بقسط وافر في خدمة العربية فشارك في علومها نحوها وصرفها وفقهها وأدبها وروايتها وبلاغتها فهو بلا ريب إمام من أئمتها وجهبذ من جهابذتها على أنه لم تكن كل هذه النواحي لديه على السواء .

فأية ناحية من نواحي العربية كان ميالا إليها ومبرزا فيها ؟ لو ترافعنا إلى آثاره لتبين لنا أن النحو ظفر من أبي العباس بالحظ الوافر والنصيب الأكبر فقد كان غالبا عليه ومستبدا بجهده وله مؤثرا وفيه راغبا وأنفس كتبه جاءت فيه .

ولم يجرؤ نقاد أبي العباس وأكثرهم تحاملا عليه أن يسلبوا عنه اجتهاده في النحو .

فهذا علي بن حمزة البصري لم يأخذ على المبرد مع كثرة ما نعى عليه ونال منه في نقده الكامل إلا ثلاث مؤاخذات نحوية وقد رددت عليه اثنتين منها كما سيجيء .

ثم إنه قد صرح في غير موضع من كتاب التنبيهات بمعرفة أبي العباس للنحو قال :

وتشاغل أبي العباس ـ غفر الله لنا وله ـ بالنحو يمنعه من تأمل المعاني ونقدها وقال في موضع آخر ولو تشاغل أبو العباس بملح الاشعار ونتف الاخبار وما يعرفه من النحو لكان خيرا له .

وغلبة النحو على المبرد جعلته يشتهر بين المؤرخين بهذا الاسم محمد بن يزيد النحوي .

وتلى الناحية النحوية الناحية اللغوية ، وقد اعترف له بهذا ابن عبد ربه في العقد في مقام كان ينال منه ويتجنى عليه قال :

ألا ترى أن محمد بن يزيد النحوي على عليه باللغة ومعرفته باللسان . . . . . .

وبقية النواحي سنعرض لها عند حديثنا عن الكامل .

لمحات عن مذهب المبّرد واتجاهاته

ليس من غرضي ان أتناول في هذه الفصول بالعرض كل ما وقفت عليه من أقوال للمبرد وإنما مقصدي أن أرسم صورة تكشف لنا جهد الاستطاعة عن اتجاهات المبرد في مذهبه مستندا في ذلك إلى ما درسته من مؤلفاته وما جمعته مما هو منثور مبثوث في أضعاف كتب النحو .

مسويا بين ما تابع فيه المبرد من سبقه من النحاة (وبين) وما انفرد به فما مذهبه إلا مجموع هذه الأقوال .

ولنأخذ في بيان ما قصدنا إليه وعلى الله قصد السبيل .

احتفال المبرد بالمعاني : كان يحتفل بالمعاني ويسير على سناها ويترافع لها ويحتكم إليها وينزل عند حكمها قال في المقتضب ص ٤٤٨ .

هذا باب ما كانت الحال فيه مؤكدة لما قبلها وذلك ما لم يكن مأخوذا من فعل .

تقول زيد أبوك حقا وهو زيد معروفا وأنا عبد الله أمرا واضحاً وذاك لأن هذه الحالات وإنما تؤكد ما قبلها لأنك إذا قلت هو زيد وأنا عبد الله فإنما تخبر بخبرين فإذا قلت معروفا أو بيّنا فإنما المعنى أني قد بينت لك هذا وأوضحته وعمل فيه الإخبار لأنه عليه يدل .

ولو قلت أنا عبد الله منطلقا لم يجز لأن المنطلق لا يؤكدني ألا ترى

أنـك لو قلت أنـا عبد الله منـطلقاً لكـان المعنى فاسـدا لأن هـذا الاسم لا يكون لي في حال الانطلاق ويفارقني في غيره ولكن يجـوز أن تقول أنـا عبد الله مصغرًا نفسك لربك ثم تقول آكلا كما يأكل العبيد وشاربا كما يشرب العبيد لأن هذا يؤكد ما صدرت به ، وكـذلك لـو قلت مفتخرا أو مـوعدا أنا عبد الله شجاعا بطلا وهو زيد كريمـا حليما أي فـاعرفـه بما كنت تعـرفه بـه كان جيـدا ، وهذا بـاب إنما يصلحـه ويفسده معنـاه فكل مـا صلح به المعنى فهو جيد وكل ما فسد به المعنى فمردود .

وقال في المقتضب أيضا ص ٣٠٦ .

هذا باب الأسماء التي توضع موضـع المصادر التي تكـون حالا وذلـك قـولك كلمتـه فاه الى في وبـايعته يـدا بيـد فـإنمـا انتصب لأنـه أراد كلمتـه مشافهة وبايعته نقدا فوضع قولـه فاه إلى في مـوضع مشـافهة ووضـع قولـه يـدا بيد في مـوضع نقـدا فلو قلت كلمتـه فـوه إلى في لجـاز لأنـك تـريـد كلمته وفوه إلى في فأما بايعتـه يدا بيـد فلايجـوز غيره لأن المعنى بايعته نقـدا أي أخذت منه وأعطيته ولست تخبـر أنك بـايعته ويد بيـد كما أنـك كلمته وفـوه الى فيك ولكن تقـول بايعتـه ويد بيـد كما أنـك كلمته وفـوه الى فيك ولكن تقول بايعته يده فـوق رأسه أردت ويـده فوق رأسـه أي وهذه حـاله لأن هـذا ليس من نعت المبايعـة كما كـان قولـك مشافهـة ونقـدا من نعت الفعل فكذلك بايعته ويده في يدي .

والاسـم المشتغل عنه الواقع بعد أدوات الشرط لا يـرى المبرد بـأسا في جـواز رفعه عـلى إضمار فعـل يستقيم به المعنى ـ قـال في المقتضب / ١٣٤ واعلم أن المفعول إذا وقع في هـذا الموضـع وقد شغـل الفعل عنـه انتصب بالفعل المضمر لأن الذي بعـده تفسير لـه كما كـان في الاستفهام في قـولك أزيدا ضربته أبشرا منا واحدا نتبعه وذلك قـولك إن زيـدا تره تكـرمه ومن زيـدا بأنـه يعطه وإن زيـدا لقيته أكـرمته وكـذلك إذا لأنها لا تقـع إلا على فعل تقول إذا زيدا لقيته فاكرمه قال :

لا تجـزعي[1] إن منفسـا أهـلكتـه وإذا هلكت فعنـد ذلـك فـاجـزعى

وقال الآخر :

إذا ابن أبي مـوسى بـلالا بـلغتـه فقـام بفأس بـين وصليك جـازر[2]

ولو رفع هـذا رافع عـلى غير الفعـل لكان خـطأ لأن هذه الحـروف لا تقـع إلا على الأفعـال ولكن رفعـه يجـوز عـلى مـا لا ينقض المعنى وهـو أن يضمـر بلغ فيكـون اذا بلغ ابن أبي مـوسى وقـولـه بلغتـه إظهـار للفعـل وتفسـير للـفاعـل وكـذلـك لا تجـزعي إن منفس أهلكتـه عـلى أن يكـون المضمر هلك .

ويبين المعنى الفاضل من المفضول في قول الشاعر :

انـا بـني نهشـل لا نـدعـي لأب عنـه ولاهـو بـالابنـاء يشـربنـا

قـال من قال إنـا بنو نهشـل فقد خبـر وجعل بنـو خبر إن ، ومن قـال بني فإنما جعل الخبر .

إن تبتـدر غـايـة يـومـا لمكـرمـة تـلق السـوابـق منـاوالمـصـلينـا

ونصب بني على فعل مضمر للاختصاص وهذا أمدح ومثله

نحن بني ضبة أصحاب الجمل

الكامل ج ٢ ص ٦٧

وكـرر في المقتضب في غير مـوضع قـوله بـالمعنى يصلح اللفظ ويفسـد ص ١٩٩ فإنما يصلح هذا ويفسد بالمعنى ص ٢٢٥ .

---

(١) خزانة الأدب جـ ١ ص ١٥٢ .

(٢) خزانة الأدب جـ ١ ص ٤٥٠ .

بَين المبّرد والقراء

أثار دهشتي بادىء الرأي ان يكون من المبرد إقدام على تلحين القراء وعددت هذا جرأة منه انفرد بها وأقدم عليها ثم لما وسعت دائرة البحث تبين لي أن الحملة على القراء بردّ قراءاتهم وتلحينهم استفتح بابها وحمل لواءها زعماء البصرة المتقدمون ثم تطاير شررها إلى من بعدهم فشاركوا فيها .

ولم يقف الأمر عند علماء البصرة بل تخطاهم إلى بعض زعماء الكوفة وسأعرض لكل هذا في ختام الرسالة ببيان أوسع وأبين من ساهم فيها وأرد على هذه الفكرة الخاطئة كما أبين أن طعن بعض العلماء على الزمخشري في هذا وجعله صاحب هذه الفكرة وأبا عذرتها وتعليل ذلك بما غلب عليه من الاعتزال فيه شيء من التحامل فما الزمخشري إلا أحد من شايع هذه الفكرة فهو مسبوق بها .

ويهمني هنا أن أسجل نصيب المبرد في هذه الحملة الآثمة وما قام به من ردّ بعض القراءات المتواترة وغيرها .

في المقتضب ص ١٥٤ .-

وأما قراءة من قرأ ثم ليقطع فلينظر فان الإسكان في لام فلينظر جيد

وفي لام ليقطع لحن لأن ثم منفصلة من الكلمة وقد قرأ بذلك يعقوب ابن إسحاق الحضرمي .

وهذه القراءة التي لحن قارئها المبرد من القراءات السبع في غيث النفع في القراءات السبع ص ١٧٨ .

ثم ليقطع : قرأ ورش والبصري والشامي بكسر اللام على الاصل في لام الامر والباقون بالاسكان تخفيفا .

وفي شرح الشاطبية لابن القاصح ص ٢٦٥ .

ابن عامر وورش وأبو عمرو قرأوا ثم ليقطع بتحريك اللام بالكسر وأن ابن ذكوان قرأ وليوفوا نذورهم وليطوفوا كذلك يعني بتحريك اللام بالكسر فيهما وأن قنبلا وأبا عمرو وابن عامر وورشا قرؤا ثم ليقضوا تفثهم كذلك يعني بتحريك اللام بالكسر فتعين لمن يذكره في هذه التراجم المذكورة القراءة بإسكان اللام .

وفي الكامل ج ٦ ص ١٥٥ .

وقرأ حمزة الذي تساءلون به والأرحام وهذا مما لا يجوز عندنا إلا أن يضطر إليه شاعر كماقال :

فاليوم قد بت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب

وفي تفسير القرطبي ج ٥ ص ٢ .

وفي كتاب التذكرة المهدية عن الفارسي ان أبا العباس المبرد قال لو صليت خلف إمام يقرأ ما أنتم بمصرخي واتقوا الله الذي ـ تساءلون به والأرحام لأخذت نعلي ومضيت .

وفي الخصائص ج ١ ص ٢٩٤ .

ليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد والفحش والشناعة والضعف

على ما رآه فيها وذهب إليه أبو العباس .

وفي الالوسي .

وأول من شنع على حمزة في هذه القراءة أبو العباس المبرد حتى قال لا تحل القراءة بها وتبعه في ذلك جماعة منهم ابن عطيه .

قراءة حمزة (تساءلون به والأرحام) قراءة سبعيه كما في غيث النفع / ٨٥ وشرح الشاطبية / ١٩٠ .

وقراءته مصرخي بالكسر من القراءات السبع .

في غيث النفع في القراءات السبع ص ١٤٧ .

قرأ حمزة بكسر الياء والباقون بالفتح وقد ضعف بعض النحويين قراءة حمزة وقد جعلها أبو عبيدة غلطا والزجاج رديئة والأخفش غير مسموعة من جهة أن الياء فيه ياء إضافة وحكمها الفتح أو السكون وإذا تعذر أحدهما تعين الآخر والسكون هنا متعذر فتعين الفتح وانما تعذر السكون لأن أصل مصرخي مصرخين جمع مصرخ بمعنى مغيث أضيف لياء المتكلم فحذفت النون للإضافة فاجتمع ياء الإعراب وهي ياء ساكنة وياء الإضافة فلو سكناها لاجتمع ساكنان فتعين الفتح فاجتمع مثلان الأول ساكن والثاني متحرك فوجب الإدغام فصارت ياء مفتوحة مشددة ولا عبرة بقولهم فإنها قراءة متواترة اجتمعت فيها الأركان الثلاثة وقرأ بها جماعة من التابعين الأعمش ويحيى بن وثاب وحمران بن أعين وهي لغة بني يربوع نص على ذلك قطرب وأجازها هو والفراء[1] وإمام النحو والقراءة أبو عمرو بن العلاء ولها في العربية وجه صحيح وهو أنه زيد بعد ياء الاضافة ياء ساكنة كما تزاد بعد الضمير في به وحذفت تخفيفا كما حذفت من فيه وعليه وبقيت الكسرة دالة عليها .

---

(١) اضطراب الفراء فعدها من وهم القراء ثم قال إنها لغة بني يربوع ـ خزانة الأدب ٢/٢٠٨ .

وأنه لما التقى ساكنان ياء الإعراب وياء المتكلم وحرك الثاني لتعذر تحريك الأول بسبب الاعراب حرك بالكسر على أصل التقاءالساكنين فإن قلت الكسر في الياء ثقيل فالجواب أنها لما أدغمت فيها الياء التي قبلهاقويت بالإدغام فأشبهت الحرف الصحيح فاحتملت الكسر أو أن أصلها الفتح فكسرت إتباعا لكسرة إني وهو لغة تميم وبعض غطفان يتبعون الأول للثاني للتجانس وبه قرأ الحسن في الحمد لله .

وفي شرح الشاطبية ص ٢٤٤ .

ثم أمر أن يقرأ لحمزة وما أنتم بمصرخي بكسر الياء المشددة فتعين للباقين القراءة بفتحها ، وقوله مجملا من قولهم أحسن فاجمل في قوله وفعله أي مجملا في تعليل قراءة حمزة غير طاعن فيها كما فعل من انكر هذه القراءة من النحاة وقال لا يجوز كسر ياء الإضافة وهي قراءة صحيحة ثابتة وقد ذكر لها وجهين من القياس العربي مع كونها لغة محكمة ، وقوله كهاء وصل أي كهاء وصل بياء أو واو وذلك أن هذه الياء فعل فيها كمافعل في هاء الضمير تكسر وتوصل بياء فيقال عليه وإليه باليا بعد الهاء ويجوز حذف الصلة في عليه واليه وكذلك هذه الياء كسرت ووصلت بياء ساكنة ثم حذفت الصلة فبقيت الياء مكسورة ، فهذا معنى قوله كها وصل ، ثم ذكر الوجه الآخر فقال او للساكنين يعني أو كسرت لالتقاء الساكنين وذلك أن الياء الأولى ساكنة وهي ياء الجمع لما التقت بياء الإضافة وهي ساكنة كسرت ياء الإضافة لالتقاء الساكنين ثم حكى أن الفراء وقطربا وابن العلاء حكوا أنها لغة بني يربوع .

في شرح الاقتراح ص ٣٩ .

كان قوم من النحاة يعيبون قراءات بعيدة في العربية فقرأ عاصم برواية حفص عنه (وانّ كُلا لَّما ليوفينهم) بتشديد إن وميم لما وبها قرأ ابن عاصم وحمزة وقال المبرد وهذا لحن لا تقول العرب إنَّ زيدا لمَّا خارج.

قال أبو حيان في البحر (ج ٥ ص ٢٦٧) وهذه جسارة من المبرد على عادته وكيف تكون قراءة متوافرة لحنا وليس تركب الآية كتركيب المثال الذي يقال ذاك لحن وأما في الآية فلا فلو سكت أو قال كما قال الكسائي ما أدري ما وجه هذه القراءة لكان قد وفق .

وهذه القراءة من القراءات السبع أيضا في غيث النفع ص ١٣٦ وتحصل من جمع حكم وان ولما أربع قراءات تخفيفهما للحرمين وتشديدهما لشامي وحفص وحمزة وتخفيف إن وتشديد لما لشعبة وعكسه لبصري وعلى وفي شرح الشاطبية ص ٢٣٦ .

وإذا جمعت بين وإن وكلا لما تأتي في ذلك أربع قراءات تخفيف النون والميم لنافع وابن كثير وتشديدها لابن عامر وحفص وحمزة وتخفيف إن وتشديد لما لشعبة وتشديد إن وتخفيف لما لأبي عمرو والكسائي .

وفي المقتضب ص ١٦٨ .

وقد قرأ بعض القراء بالإضافة فقال (ثلاثمائة سنين) وهذا خطأ في الكلام غير جائز وإنمايجوز مثله في الشعر للضرورة وجوازه في الشعر انا نحمله على المعنى لأنه في المعنى جماعة .

وهذه قراءة سبعية أيضا في غيث النفع ص ١٦٠ .

(ثلثمائة سنين) قرأ الأخوان بحذف تنوين مائة على الإضافة والباقون بالتنوين ومثله في شرح الشاطبية ص ٢٥٣ .

في المقتضب ص ٤١٤ .

وقد قرأ بعض القراء (واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وبث فيها من كل دابة وتصريف الرياح ايات لقوم يعقلون) فعطف على إن وعلى في وهذا عندنا غير جائز .

وفي الكامل ج ٣ ص ١٥٤ .

وقـرأ بعض القراء وليس بجـائز عنـدنا (واختـلاف الليل والنهـار وما أنـزل الله من السماء من رزق فـأحيا بـه الأرض بعد مـوتها وبث فيهـا من كل دابة وتصريف الرياح آيات) فجعل آيات في مـوضع نصب وخفضهـا لتـاء الجمع فحملهـا على إن وعـطفها بـالواو وعـطف اختلافـا على في ولا أرى ذا في القرآن جائزا لأنه ليس بموضع ضرورة .

وهذه القراءة التي أصر المبرد على ردها في كتـابيه من القـراءات السبع كمـايعـرف ذلـك بمـراجعـة غيث النفـع ص ٢٤٣ وشـرح الشـاطبيـة ص ٢٩٣ .

في نزهة الالبا ص ٣٦٥ .

حكى عن المبـرد أنه قال مـا عرفت أو مـا علمت أن أبا عمـرو لحن في صميم العربية الا في حرفين إحداهما عادا لولي والأخـرى يؤده إليك وانمـا صار لحنا لأنه أدغم حرفـا في حرف فـاسكن الأول والثاني حكمـه السكون وإنما حركته عارضة فكأنه قد جمع بين ساكنـين وأما يؤده فـلا يجوز إسكـان الهاء إلا في الضرورة عند بعض النحويين ومنهم من لا يجيزه البتة.

وهـاتان القـراءتان من القـراءات السبع في غيث النفـع ص ٦٩ يؤده قرأ البصري وشعبة وحمزة بسكون الهاء .

وفي شـرح الشاطبيـة ص ٨١ نافع وأبو عمـر أدغما تنـوين عادا في لام التعريف من الأولى بعدما نقلا الى اللام حركة الهمزة .

وكذلك في غيث النفع ص ٢٥٥ .

في المقتضب ص ٤٦ .

فأما قراءة من قرأ معائش فهمز فـإنه غلط وإنمـا هذه القـراءة منسوبـة

إلى نـافع بن أبي نعيم ولم يكن علم بـالعربيـة وله في القـرآن حـروف قـد وقف عليها .

وما قاله المبرد في المقتضب مأخوذ من كلام المازني في تصـريفه وسيـأتي بعد .

في تفسير البحر لأبي حيان ج ٤ ص ٢٧١ .

وقـال الفـراء ربمـا همـزت العـرب هـذا وشبهـه يتـوهمـون أنها فعليـة فيشبهون مفعلة بفعيلة .

فهذا نقل من الفراء عن العرب أنهم ربمـا يهمزون هـذا وشبهه وجـاء بـه نقل القـراء الثقات ابن عـامر وهـو عربي صـراح وقد أخـذ القرآن عن عثمان قبل ظهـور اللحن والأعرج وهـو من كبار القراء التابعـين وزيد بن علي وهو من الفصـاحة والعلم بـالمكان الـذي قل أن يـدانيه في ذلـك أحد والأعمش وهـو في الضبط والإتقان والحفظ والثقـة بمكان ونـافـع وقـد قـرأ على سبعين من التـابعين وهم من الفصـاحة والضبط والثقـة بالمحـل الذي لا يجهل فوجب قبول ما نقلوه إلينا ولا مبالاة بمخالفة نحـاة البصرة في مثل هذا .

وأمـا قول المـازني أصل أخـذ هذه القـراءة عن نافـع فليس بصحيـح لأنها نقلت عن ابن عامر والأعرج وزيد بن على والاعمش .

وأما قوله إن نافعـا لم يكن يدري مـا العربيـة وهي هذه الصنـاعة التي يتـوصل بهـا إلى التكلم بلسان العـرب فهو لا يلزمـه ذلـك إذ هـو فصيـح متكلم بالعربية ناقل للقراءة عن العـرب الفصحاء وكثـير من هؤلاء النحاة يسيئون الظن بالقراء ولا يجوز لهم ذلك .

في المقتضب ص ٣٨٥ .

فـامـا قـراءة أهـل المـدينـة (هؤلاء بنـاتي هن أطهـر لكم) فهـو لحن فـاحش وإنما قـراءة ابن مروان ولم يكن لـه علم بـالعـربيـة وإنمـافسـد لأن

الأول غير محتاج الى الثاني ألا ترى أنك تقول هؤلاء بناتي فيستغني الكلام وفيما تقدم إنما تأتي قبل الاستغناء لتوكيدالمعرفتين وتدل على ما يجيء بعدهما .

وللمبرد مع هذا مواقف تدل على أنه كان يحتكم الى أساليب القرآن قال في المقتضب ص ١٢١ وهذه اللام تدخل على المفعول فلا تغير معناه لأنها لام إضافة . . . . . قال تعالى ﴿ إن كنتم للرؤيا تعبرون ﴾ وقال بعض المفسرين في قوله ﴿ قل عسى ان يكون ردف لكم ﴾ معناه ردفكم وتقول لزيد ضربت ولعمرو أكرمت إذا قدمت المفعول لتشغل اللام ما وقعت عليه فان اخرته فالأحسن أن لا تدخلها إلا أن يكون المعنى ماقال المفسرون فيكون حسنا وحذفه أحسن لأن جميع القرآن عليه .

وقال في المقتضب أيضا ص ٤٢١ فإن أضفت المنادى إلى نفسك ففي ذلك أقاويل أجودها حذف الياء وذلك كقولك يا غلام أقبل ويا قوم لا تفعلوا ويا جارة أقبلي قال الله عز وجل ﴿ يا قوم لا أسألكم عليه أجرا ﴾ وقال ﴿ يا عباد فاتقون ﴾ وكذلك كل ما كان في القرآن من ذا كقوله ﴿ رب لا تذر على الأرض ﴾ ﴿ رب إني أسكنت من ذريتي ﴾ .

في همع الهوامع ج ٢ ص ٧٨ .

التزم المبرد وجوب تأكيد المضارع الواقع بعد إما لأنه لم يقع في القرآن إلا مؤكدا بالنون .

استشهاده بالحديث

استشهد المبرد في المقتضب بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم في مواضع محدودة .

ويظهر أنه كان يرى الاستشهاد به مع تحفظ ومن غير استرسال في الإكثار منه .

وهذه مواضع ما استشهد به .

في المقتضب ص ١٧٢ .

إذا بلغت المائة قلت كانوا تسعة وتسعين فأما يتهم اذا جعلتهم مائة وكانوا تسعمائة فألفتهم إذا أردت فعلتهم وآلفتهم إذا أردت افعلتهم كل ذلك يقال .

وجاء في الحديث أول حي آلف مع رسول الله صلى الله عليه وسلم جهينة وقد آلفت معه بنو سليم بعد .

وفي المقتضب .

إن جعلت أحمر اسما جمعته بالواو والنون فقلت الأحمرون والأصفرون وقلت في المؤنث حمراوات وصفراوات وجاء عن النبي صلى الله عليه وسلم ليس في الخضراوات صدقة لأنه ذهب مذهب الاسم والخضراوات في هذا الموضع ما أكل رطبا ولم يصلح أن يدخر فيؤكل يابسا .

وفي الكامل ج ٦ ص ١٢٦ يقول أنبياء لغة القرآن والرسول .

موقف المبرد من لغات العرب

كان يشرح اللغتين ويبين وجهيهما ولا يفاضل بينهما كما فعل في ما قال في المقتضب ص ٤١٢ تقول ما زيد قائما وما هذا أخاك كذلك يفعل أهل الحجاز وذلك أنهم رأوها في معنى ليس تقع مبتدأة وتنفي ما يكون في الحال وما لم يقع فلما خلصت في معنى ليس ودلت على ما تدل عليه ولم يكن بين نفيها فصل البتة حتى صارت كل واحدة تغني عن الاخرى أجروها مجراها فمن ذلك قول الله عز وجل ﴿ **ما هذا بشرا** ﴾ ﴿ **وما هن أمهاتهم** ﴾ .

وأما بنو تميم فيقولون ما زيد منطلق يدعونها حرفا على حالها بمنزلة إنما إذا قلت إنما زيد منطلق .

وكـذلك لم يفـاضـل بـين اللغـة الحجـازيـة واللغـة التميميـة في هلم المقتضب / ٢٣٤ .

وكـــان منـــه مفـــاضلة بـــين اللغتـــين واختيـــار إحـــداهمـــا قـــال في المقتضب / ١٧٥ أما ما كـانت الواو والياء منه في مـوضع العـين فإن فيـه اختـلافا أمـا الاقيس والأكثر في لغـات جميـع العـرب فـإن تقـول في بيضة بيْضات وفي جوزة ـ جوْزات وفي لوزة لوْزات.

وأما هذيل بن مدركـة خاصـة فيقول جـوزات وبيضات ولـوزات على منهاج غير المعتل ولا يقلبون واحدة منهما ألفـا فيقال أليس حق الـواو والياء إذا كـانت كل واحـدة منهما في مـوضع حـركـة أن تقلب ألفـا إذا كـان مـا قبلها مفتوحا فيقول من يحتج عنهم إنما حـركت هذه اليـاء وهذه الـواو لأن البـاب وقـع اسـما متحـركـا وألحق المعتـل بـالصحيـح لئـلا يلتبس النعت بـالمنعوت وأجـرى هذا البـاب في ترك القلب مجـرى خـونـة وحـوكـة لئـلا يلتبس بما أصله فعله .

وقبح لغة أهل الحجاز في نحو ياجل وياحل وموتعد وموتـزن وباتعـد وياتزن المقتضب ص ٣١ الكامل ج ٢ ص ٢٠٤ .

ونسب المبـرد الغلط الى بعض العـرب في غـير مـوضـــع من المقتضب قال في ص ١٠٨ .

وناس من بكر بن وائـل يجرون الكاف مجرى الهـاء إذ كانت مهمـوسة مثلها وكانت علامة إضمار كالهـاء وذلك غلط منهم فـاحش لأنها لم تشبهها في الخفـاء الذي من اجله جـاز ذلك في الهـاء وانما ينبغي أن يجـري الحرف مجـرى غيـره اذا اشبهـه في علتـه فيقـولـون مـــررت بكم وينشـدون هـــذا البيت .

وإن قـــال مـــولاهـــم عـــلى جـــل حـــادث
مـن الـــدهـــر ردّوا فـضـــل أحـــلامـــكـم ردوا

وهذا خطأ عند أهل النظر مردود .

وقال في ص ٤٦ .

وكـذلك قـول من قـال في جمـع مصيبـة مصـائب إنمـا هـو غلط وإنمـا الجمع مصاوب لأن مصيبة مفعلة وتنظر ص ٢٢٠ .

وقد تبع المبـرد سيبويـه والمازني في نسبتهم الغلط الى بعض العـرب في كتاب سيبويه ج ١ ص ٢٩٠ .

وأعلم أن نـاسا من العـرب يغلطون فيقـولـون إنهم أجمعـون ذاهبـون وإنك وزيد ذاهبان وذاك أن معناه معنى الابتـداء فيرى أنـه قال هم كـما قال ولا سـابق شيئـا اذا كـــان جـائيـــا وقـال أيضـــا في ج ٢ ص ١٢٧ / ومن العرب من يقول في نـاب نويب فيجيء بـالواو لأن هـذه الألف مبدلـة من الواو اكثر وهو غلط منهم وقال أيضا في ج ٢ ص ٣٦٧ .

فأما قوله مصائب فإنـه غلط منهم وذلك أنهم تـوهموا أن مصيبـة فعيلة وإنما هي مفعلة وقد قالوا مصاوب ثم قال:

وقـالوا مصيبـة ومصائب فهمـزوها وشبهـوهـا حيث سكنت بصحيفـة وصحائف مثله في ج ١ ص ٢١٧ و ج ٢ ص ٢٧٨ .

وقـال المـازني في تصـريفـه ص ١٩٦ . وقـد قـالت العـرب مصـائب فهمزوا وهو غلط كما قالوا حلأت السويق .

في حاشية الصبان ج ١ ص ٣٤٢ .

واعترض بأنـه كيف يسند الغلط الى العـرب وأجب بأنـه لا مانـع من ذلـك لمـاسبق (٣٠٣) من أن الحق قـدرة العـربي عـلى الخـطأ اذا قـصـد الخروج عن لغته والنطق بالخطأ .

وقيل مراد سيبويه بالغلط مجرد تـوهم أن ليس في الكلام إنّ وهـذا هو ما يدل عليه بقية كلامه .

ويحتمل أن مراده بالغلط شدة الشذوذ .

مذهبُ المبرّد بين القياسُ والسَماع

طغت موجة الخلاف بين العلماء على مسائل القياس والسماع فبعضهم كان يضن بالقياس في مسائل كثيرة وبعض آخر كان سخيا به وسنعرض لهذا في ختام الرسالة ونثبت هنا أن صاحبنا المبرد كان قياسا أعمل الاقتياس في مسائل كثيرة .

مظاهر توسعه في القياس :

(١) ما يفيد النسب مما جاء على فاعل وفعال مقيس الهمع ج ٢ ص ١٩٨ .

(٢) حذف الياء من نحو قريش وثقيف عند النسب مقيس قال في المقتضب / ٢٧٣ . واعلم أن الاسم إذا كانت فيه ياء قبل آخره وكانت الياء ساكنة فحذفها جائز لأنها حرف ميت وآخر الاسم ينكسر لياء الإضافة فتجتمع ثلاث ياءات مع الكسرة فحذفوا الياء الساكنة لذلك وسيبويه وأصحابه يقولون إثباتها هو الوجه وذلك قولك في النسب الى سليم سلمى والى ثقيف ثقفى .

(٣) يقيس قلب الواو المكسورة الواقعة أولا همزة كما يراه المازني في نحو إشاح . المقتضب ص ٣٣ ، الكامل ج ٣ ص ٢٢٩ .

(٤) مصدر فاعل المفاعلة وفعال ويجوز الفيعال لأنه الأصل المقتضب / ١٤٢ .

(٥) مصدرفعّل التفعيل ويجوز الفعال لأنه الاصل كما قال الله تعالى ﴿ وكذبوا بآياتنا كِذابا ﴾ المقتضب ص ١٤٢ .

(٦) فعل المعدول في سبّ الذكور مقيس الكامل ج ٧ ص ٢٥٢ .

(٧)حروف الجر يبدل بعضها من بعض اذا وقع الحرفان في معنى في بعض المواضع الكامل ج ٦ ص ٢٤٤ .

(٨) يقيس تثنية العلم المختوم بويه وجمعه جمع مذكر فيقول السيبويهان والسيبويهون المقتضب ص ٣٦٢ شرح الكافية ج ٢ ص ١٧٣ .

(٩) قاس فعلا في جمع فِعْل بالكسر مؤنثا بغير تاء نحو هند كما قاس فُعَلا في جمع نحو جُمْل الهمع ج ٢ ص ١٧٦ .

(١٠) يقيس إعمال لكن المخففة المقتضب ص ١٧ .

وفي المعنى لم يسمع الإعمال ج ١ ص ٢٢١ الاشموني ج ١ ص ٣٤٩ .

(١١) يقيس تصحيح نحو مغزو في مغزى الكامل ج ٦ ص ٧ .

(١٢) الجمع الذي اكتنف ألفه حرفا علة المسموع منه معلا ما اكتنف ألفه واوان وقاس عليه الياءين والياء والواو مع سيبويه والجمهور المقتضب ص ٤٧ شرح الشافية ج ٣ / ١٣٠ .

(١٣) قاس ورود اسم التفضيل عاريا عن معنى التفضيل مؤولا باسم الفاعل أو الصفة المشبهة قال في المقتضب ص ٣٠٩ .

فأما قوله في الآذان الله اكبر فتأويله كبير كما قال عز وجل ﴿ وهو أهون عليه ﴾ فإنما تأويله وهو عليه هين لأنه لا يقال شيء أهون عليه من شيء . . . . . واعلم أن أفعل اذا أردت أن تضعه

موضع الفاعل فمطرد والكامل ج ٦ ص ٩٦ .

(١٤)يقيس وقوع المصدر المنكر حالا ان كان نوعا لعامله ومنعه سيبويه المقتضب ص ٣٠٦ .

(١٥) يقيس إعمال إن النافية عمل ليس خلافا لسيبويه المقتضب ص ٢٢٧ .

وقاسِ المبرد على القليل وعلى ما يراه غيره شاذا يوقف عند المسموع منه .

(١) قاس مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ المقتضب ص ٤٤٠ و ٤٧٣ و ٣١٣ .

(٢) يقيس جر حتى والكاف للضمير الهمع ج ٢ ص ٢٣ الكافية ج ٢ ص ٣١٩ .

(٣) في المقتضب ص ١٦٣ .

إن قلت خمسة كلاب جاز على أنك أردت خمسة من الكلاب قال تعالى ﴿ ثلاثة قرؤ ﴾ وقال الشاعر خمس بنان .

(٤) يقيس الجمع بين فاعل نعم وتمييزها المقتضب ص ١٦٠ .

(٥) قاس رد لام الأسماء الستة عند إضافتها الياء المتكلم .

الهمع ج ٢ ص ٥٤ الكافية ج ١ ص ٢٧٣ ابن يعيش ج ٣ ص ٣٦ .

(٦) قاس تقديم التمييز على عامله المتصرف مع المازني المقتضب / ٢٣٨ .

(٧) لا خلاف في أن جموع الكثرة لا تجمع قياسا ولا أسماء المصادر ولا اسماء الأجناس إذا لم تختلف أنواعها فان اختلفت فسيبويه لا يقيس

جمعها على ما جاء منه وعليه الجمهور .

ومذهب المبرد والرماني قياس ذلك على المسموع . الهمع ٢ ص ١٨٣ .

(٨) تصغير نحو ناب على نييب مقيس قال في المقتضب ص ٢٠١ .

فأما ناب فتصغيره نييب فان قلت نييب فإن ذلك يجوز في كل ما ثانيه ياء في التصغير .

(٩) يقيس فتح ما قبل الآخر عند النسب الى نحو تغلب شرح الشافية ج ٢ ص ١٩ .

وقد استعمل المبرد القياس أيضاً وإن وجد السماع بخلافه .

(١) اجاز تسكين عين لجبات وربعات وإن لم يسمع فيهما إلا الفتح الكافية ج ٢ ص ١٧٦ الهمع ج ١ ص ٢٤ والمقتضب ص ١٧٤ .

(٢) فعْلَة إن كانت اللام ياء نحو كلية لم يجز الاتباع اتفاقا ان جمع مؤنث وأما الفتح فالمبرد نص على جوازه ومثله نحو رشوه شرح الكافية ج ٢ص ١٧٦ المقتضب ص ١٧٥ .

(٣) سمع في تصغير اللاتي اللتيات وقال في تصغيره مع الاخفش اللويا واستغنى سيبويه بالمسموع شرح الشافية ج ١ ص ٢٨٨ المقتضب ٢٠٤ .

كما كان من المبرد إقدام على القياس ولا سند له من السماع :

(١) قال بجواز إظهار كان في نحو قوله

أبا خراشة أما أنت ذا نفر

ويعتبر ما زائدة لا عوضا ، قال الرضى ولا يستند في ذلك الى سماع شرح الكافية ج ١ ص ٢٣٣ .

(٢) حكى سيبويه عن النحاة تجويز الاتصال ايضا في نحو اعطاهاني

وأعـطاهوك قـال إنما هـو شيء قاسـوه ولم تتكلم بـه العـرب واستجـاد المبرد مذهب النحاة شرح الكافية ج ٢ ص ١٧ .

وتوقف المبرد عن القياس في مسائل قليلة .

(١) التعدية بالهمزة سماع في اللازم والمتعدى عند المبـرد وقياس فيهـما عند الاخفش وقياس في اللازم فقط عند سيبويه

(الهمع) ج ٢ ص ٨١ الخصائص ص ٢٧٩

(٢) قـاس سيبـويـه والأخفش اسم فعـل الأمـر من الثـلاثي عـلى فعـال بشرطه ، وقال المبرد هـو مسموع فلا يقـال قوام ولا قعـاد في قم واقعد إذ ليس لأحـد ان يبتدع صيغـة لم تقلها العـرب ابن يعيش ص ٥٢ ج ٤ شرح الكافية ج ٢ ص ٧١ الصبان .

(٣) منـع القيـاس عـلى شيء في النسب شـنـؤة شـرح الشـافيـة ٢ ص ٢٣ .

(٤) منع القياس عـلى قروى في النسب إلى قـرية كـما يراه يـونس المقتضب ص ٢٧٤ .

(٥) منـع صياغـة فـاعـل بمعنى جـاعـل من العـدد المـركب مـع الاخفش والمازني المقتضب ص ١٧١ .

(٦) جمع أمة آم واموان ، قال في الكامل ج ١ ص ١٨٥ .

ومن أنشد أموان فقد غلط لأنه يحتج بقولهم حمـل وحملان وفلق وفلقـان وهذا إنمايحمل على ما كان معتلا مثلهنحو أخ وأخـوان ، وقد روى أبـو زيد أخوان فـإلى هذا ذهبـوا والقياس المطّرد لا تعترض عليـه الروايـة الضعيفة .

(٧) وردت في الكـامل عبـارة ظاهـرهـا يفيـد أن تخفيف الهمـزة بشـرطـه مقصـور على السمـاع وفي هذا تحجـير واسـع قـال في ج ٢ ص ١٧٨

والثـأر مـا يكــون لـك عنــد من أصـابـك حميمـك من التـرة ومن قال ثار فقد أخطأ .

ولو رجعنا الى المقتضب في باب تخفيف الهمزة نجـده يرسـل القول في أحكامه كما أرسله غيره .

مسائل أجازها ومنعها غيره :

(١) يجـوز أن تفتح همـزة إنّ إنْ وقعت جوابـا للقسم نحو بـالله أنك قـائم شرح الكافية ج ٢ ص ٣٢٥ .

(٢) لو وقع بعد ضمير الفصـل فاء الجـزاء نحو مـا زيد هـو فالقـائم فقال سيبويه يتعين للإبتدائية ولا يجوز الفصل لأن الفـاء تدل عـلى أنه ليس بنعت ، وجوز المبرد أن يكون ضمير فصل (الهمع ج ١ / ٦٩ .

(٣) لا تتقـدم أخبار أفعـال المقاربـة ويتوسط فـإن اقترن بأن ففي التـوسط قـولان الجـواز كغيــره وعلمـه المبــرد والثـاني المنــع (الهمـع ج ١ / ١٣١) .

(٤) تدخل لام الابتداء على معمـول خبر إن اذا كـان متوسـطا بين الاسم والخبر وهو ظرف أو مجرور وإن دخلت على الخبر أيضـا نحو إن زيـدا لبك لواثق (الهمع ج ١ ص ١٣٩) .

(٥) يجـوز أن يرفـع الظرف الاسم إذا تقـدم عليه نحـو أمامـك زيـد مـع الكوفيين الإنصاف المسألة السادسة .

(٦) في حـذف المفاعيـل الثـلاثـة أو بعضهـا اقتصـارا يجـوز حـذف الأول بشرط ذكر الآخرين أو حذف الآخـرين بشرط ذكـر الأول الهمع ١ / ١٥٨ .

(٧) يجيز التنازع بين فعلي التعجب المقتضب / ٤٣١ الكافيه ١ / ٧٣ .

(٨) يجيز نصب المستثنى بعد حاشا خلافا لسيبويه المقتضب / ٤٧٢ .

(٩) أجاز سيبويه رفع المصدر المؤكد لجملة على تقدير الابتداء ويكون لازم الإضمار ، فصنع الله مثلا على إضمار هو ، وله على ألف اعتراف كذلك ، وجوز المبرد رفع باقي الخبر المكرر والمحصور فيقول زيد سير سير وإنما أنت سير الهمع ج ١ / ١٩٣ .

(١٠) في المقتضب ص ٤٠٠ قال :

ولو قلت عبد الله جاريتك أبوها ضارب كان بين النحويين فيها اختلاف وذلك أن بعضهم يقول إذا قلت عبد الله زيد ضارب فانما نصبت عبد الله بضارب الذي هو خبر زيد فكأنك قلت زيد يضرب عبد الله وزيد ضارب عبد الله ، فاذا قلت عبد الله جاريتك أبوها ضارب فالجارية ابتداء وأبوها ابتداء ثان وضارب خبر أبيها وهما جميعا خبر الجارية فقد تباعد آخر الكلام من أوله ، وليس ما قالوا في كراهية النصب بشيء وذاك لأن ضاربا يجري مجرى الفعل في جميع أحواله من العمل فالتقديم والتأخير في الفعل وما كان خبرا للأول مفردا أو مع غيره فمجراها واحد ، وإنما يكره الفصل بين العامل والمعمول فيه بما ليس منه نحو قولك كانت زيدا الحمى تأخذ فتنصب زيدا بتأخذ وتأخذ خبر كان وتفصل بزيد بين اسم كان وخبرها وليس زيد لها باسم ولا خبر فهذا الذي لا يجوز .

(١١) يجوز نعت كل أو المضافة إليه قال في المقتضب ص ٤٧٠ .

ونظير ذلك كل رجل ظريف في الدار إن جعلت ظريفا نعتا للرجل وإن جعلته نعتا لكل رفعت فقلت كل رجل ظريف في الدار .

(١٢) تأتي ثم للاستئناف قال في المقتضب ص ١٢١ .

ولو قال قائل أريد أن تأتيني ثم تحسن إليَّ لكان معناه أريد إتيانك ثم قد استقر عندي أنك تحسن إلى أي فهذا منك معلوم عندي ،

والتقدير في العربية أريد أن تأتيني ثم أنت تحسن إلَيَّ .

(١٣) أجاز أن ينصب عامل النداء الحال نحو يا زيد قائما إذا ناديته في حال قيامه ومنه قول الشاعر :

يا بؤس للجهل ضرارا لأقوام

شرح الكافية ج ١ ص ١٢٠ خزانة الأدب ج ١ ص ٢٨٥

(١٤) مخاطبة الجماعة على لفظ الجنس جائزة نحو قوله تعالى ﴿ **ذلك أدنى أن لا تعولوا** ﴾ المقتضب ص ٣١٩ .

لم يسلك المبرد سبيل التأويل فأجاز هذه المسائل :

(١) يجيز دخول الفاء في الخبر في نحو قوله تعالى ﴿ **والسارق والسارقة فاقطعوا** ﴾ ﴿ والزانية والزاني فاجلدوا ﴾ وسيبويه يقدر الخبر محذوفا الكامل ٦ / ٢٢ .

(٢) من تكون لابتداء الغاية في الزمان كقول الشاعر أقوين من حجج) مع الكوفيين والاخفش المغني ٢ / ١٤ ابن يعيش ٨ / ١١ الخزانة ٢ / ١١ .

(٣) يوصف اللهم قال في المقتضب ص ٤٢٠ .

. . وزعم أن مثله أللهم إنما الميم المشددة في آخره عوض عن يا التي للتنبيه والهاء مضمومة لأنه نداء ، ولا يجوز عنده وصفه ، ولا أراه كما قال لأنها إذا كانت بدلا من يا فكأنك قلت يا الله ثم تصفه كما تصفه في هذا الموضع فمن ذلك قوله ﴿ **قل اللهم فاطر السماوات والأرض عالم الغيب والشهادة** ﴾ وكان سيبويه يزعم انه على نداء آخر كأنه قال يا فاطر السموات والأرض .

(٤) ناصب اسم المصدر في نحو انبتكم نباتا والمصدر المرادف نحو قعدت ـ جلوسا الفعل الموجود المقتضب ص ٢٩٦ .

مسائل منعها وأجازها غيره :

(١) لا تقع أن المصدرية بعد علم مؤول ولا المخففة بعد خوف مؤول قال في المقتضب ص ٢٣٠ .

وزعم سيبويه أنه يجوز خفت أن لا تقوم يافتى إذا خاف شيئا كالمستقرّ عنده ، وهذا بعيد ، وأجاز أن تقول ما أعلم إلا أن تقوم إذا لم يرد علما واقعا وكان هذا القول جاريا على باب الإشارة أي أرى من الرأي وهذا في البعد كالذي فكرنا قبله .

(٢) يمنع الحالية في نحو هذا خاتمك حديدا ويعربه تمييزا قال في المقتضب / ٣١٨ وإنما أجاز سيبويه هذا خاتمك حديدا وهو يريد الجوهر بعينه لأن الحال مفعول فيها والاسماء تكون مفعولة ولا تكون نعوتا حتى تكون تحلية ، وهذا في تقدير العربية كماقال ولكن لا أرى المعنى يصح الا بما اشتق من الفعل نحو هذا زيد قائما لأن المعنى انبهك له في حال قيام واذا قال هذا خاتمك حديدا فالحديد لازم فليس للحال ها هنا موضع بين ولا أرى نصب هذا إلا على التبين لأن التبين إنما هو بالاسماء فهذا الذي أراه وقد قال سيبويه ما حكيت لك .

(٣) لا تضاف إذا الى الجملة الاسمية المقتضب ص ٢٨٦ .

(٤) أو ان لا تضاف إلا إلى الجملة وقول الشاعر :

طلبوا صلحنا ولات أوان

التنوين عوض ابن يعيش ٩ / ٣٢ الكافية ١ / ٢٥٠ .

(٥) لا يفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه ولو بظرف ونحوه قال في المقتضب ص ٤٠٨ ولو قلت ما أحسن عندك زيدا وما أجمل اليوم ـ عبد الله لم يجز وكذلك لوقلت ما أحسن اليوم وجه زيد وما

أحسن أمس ثوب زيد لأن هذا الفعل لما لم يتصرف ولزم طريقة واحدة صار حكمه حكم الاسماء .

(٦) لا يعمل فعيل وفَعِل من صيغ المبالغة عمل اسم الفاعل المقتضب / ١٤٧ .

(٧) منع العطف على معمولي عاملين ولو كان أحدهما جارا وأجازه الاخفش وغيره المقتضب ص ٤١٤ .

(٨) لا يبنى المثنى والمجموع جمع المذكر السالم مع لا النافية للجنس المقتضب ص ٤٦٦ .

(٩) لا تحذف لام الأمر في الضرورة المقتضب ١٥٣ .

(١٠) لا يتقدم ما يتعلق بصلة أل ولو كان ظرفا الكامل ج ١ ص ١٤٣ .

وسلك المبرد سبيل التأويل والتقدير في المسائل الآتية :

(١) المفعول لأجله لا يكون إلا نكرة فأل إن وجدت به زائدة الاشموني ١ / ٤٨٥ الهمع ج ١ / ١٩٤ .

(٢) فَعْلان بالفتح لا يكون مصدرا فليان إما أن يكون أصله كسر اللام أو ضمها فاستقلت مع الياء المشددة فعدلوا الى الفتحة ابن يعيش ٦ / ٤٥ .

(٣) تقدر قد إن لم توجد في الماضي الواقع خبرا لكان أو احدى اخواتها خزانة الأدب ١ / ٤٤٢ و ٢ / ٧٦ .

(٤) تقدر قد أيضا إن لم توجد في الماضي الواقع حالا مع البصريين الهمع ١ / ٢٤٧ الكافيه ١ / ١٩٥ .

مظاهر طرد الحكم والرغبة عن التفصيل الذي يراه غيره.

(١) إذا ذكر مع المبتدأ اسم وظرف أو مجرور وكلاهما صالحان للخبرية جاز جعل كل منهما حالا والآخر خبرا بلا خلاف لكن إن تقدم الظرف والمجرور على الاسم اختير عند سيبويه والكوفيين حالية الاسم وخبرية الظرف نحو فيها زيد قائما وقال المبرد التقديم والتأخير في هذا واحد الهمع ١ / ٢٤٣ .

(٢) منع سيبويه والخليل إعمال اسم الفاعل المثنى والمجموع جمع تصحيح المسند إلى الظاهر لأنه في موضع يفرد فيه الفعل فخالف الفعل فلايقال مررت برجل ضاربين غلمانه زيدا وأجاز المبرد اعماله الهمع ٢ / ٩٥ .

(٣) الأجماع على أن لا النافية للجنس هي الرافعة للخبر عند عدم التركب وأما في التركيب فكذلك عند الاخفش والمازني والمبرد الهمع ١ / ١٤٦ .

(٤) ما ثالثه حرف مد وكان ممدودا أو مثنى أو مجموعا فعند تصغيره لا يحذف منه شيء سواء جعل علما أم لا عند المبرد وسيبويه يحذف المد عند التسمية في التصغير المقتضب ١٩٥ شرح الشافيه ٢٤٧ ج ١ .

(٥) الخماسي الأصلي الحروف يحذف خامسه عند تصغيره أو تكسيره فسواء لديه تصغير وتكسير نحو فرزدق وسفرجل المقتضب ١٨٦ و ١٩٢ .

إذا وجد للأمر منفذا لإخراجه عن الشذوذ أو البقاء على الاصل خف اليه :

(١) أناسيّ جمع إنسي وعلى هذا لا تكون الياء بدلا من النون شرح الشافيه ٣ / ٢١١ .

(٢) قالوا في الشتاء شتوي قال المبرد شتاء جمع شتوة كصحاف جمع

صحفة فعلى هذا شتوي قياس شرح الشافية ٢ / ٨٢ .

(٣) لا يلحن العجاج في قوله :

خالط من سلمى خياشيم وفا

قال في المقتضب ٩٥
فأما فوك فإنما حذفوا لامه لموضع الإضافة ثم أبدلوا منها في الإفراد الميم لقرب المخرجين فقالوا فم كما ترى لا يكون في الإفراد غيره ، وقد لحن كثير من الناس العجاج في قوله :

خالط من سلمىخياشيم وفا .

وليس عندي بلاحن لأنه حيث اضطر أتى به في قافية لا يلحقه معها التنوين في مذهبه . . . . .

(٤) لم يقل بزيادة كان في قول الشاعر: وجيران لنا كانوا كرام
لثبوت فاعلها ولنا خبرها وقال سيبويه بزيادتها .

المقتضب / ٣٨٨ شرح الكافية ٢ / ٢٧٣ خزانة الأدب ٤ / ٣٧ و ٣٨ .

(٥) قال سيبويه بزيادة كان فيقولهم إن من أفضلهم كان زيدا وقال المبرد زيدا اسم إن ومن أفضلهم خبر كان وهي مع معموليها خبر إن شرح الكافية ٢ / ٢٧٣ .

(٦) جعل بيت حسان فمن يهجو رسول الله منكم ويمدحه . . . .
من حذف الموصوف وليس من قبيل حذف الموصول قال في المقتضب / ١٥٥ .

وقالوا في بيت حسان .
فمن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء
إنما المعنى ومن يمدحه وينصره ، وليس الأمر عند اهل النظر كذلك

ولكنه جعل من نكرة وجعل الفعل وصفا لها ثم أقام في الثانية الوصف مقام الموصوف كأنه قال وواحد يمدحه وينصره لأن الوصف يقع في موضع الموصوف اذ كان دالا عليه .

(٧) قال سيبويه في قول الشاعر ونهنهت نفسي بعدما كدت أفعله

الأصل أن أفعله فحذفت أن وبقى عملها ، وقال المبرد الأصل أفعلها ثم حذف الألف ونقل حركة الهاء إلى ما قبلها .

قال ابن هشام وهذا أولى من قول سيبويه لأنه أضمر أن في موضع حقها أن لا تدخل فيه صريحا وهو خبر كاد واعتد بها مع ذلك بإبقاء عملها المغنى ٢ / ١٦٥ .

وتخريج المبرد موافق لبعض لغات العرب في قولهم والكرامة ذات أكرمكم اللهبه الهمع ١ / ٥٨ .

(٨) قال في المقتضب / ٣٢٥ .

وأما ما حكى الله عن فرعون من قوله ﴿ **أليس لي ملك مصر وهذه الأنهار تجري من تحتي أفلا تبصرون أم أنا خير من هذا الذي هو مهين** ﴾ .

فإنما تأويله والله أعلم انه قال أفلا تبصرون أم أنا خير على أنه لو قالوا له أنت خير لكانوا عنده بصراء فكأنه قال والله أعلم أفلا تبصرون أم تبصرون ، وهذه أم المنقطعة لأنه أدركه الشك في بصرهم كالمسألة في قولك أزيد في الدار أم لا . . فهذا قول جميع النحويين لا نعلم بينهم اختلافا فيه ، فأما أبو زيد وحده فكان يذهب إلى خلاف مذهبهم فيقول أم زائدة ومعناه أفلا تبصرون أنا خير ، وكان يفسر هذا البيت :

يا دهر أم ما كان مشيي رقصا
بل قد تكون مشيتي توقصا

يـريد يـا دهر مـا كان مشيي رقصـا ، وهـذا لا يعـرفـه المفسـرون ولا النحويون لايعرفون أم زائدة .

يرجح ما هو الأصل والقياس ويجعله الوجه :

(١) يـا تيمُ تيم عـدى) بضم الأول أجـود من فتحـه قـال في المقتضب / ٤٣٣ والأجـود يا تيمُ تيمَ عـدى لأنـه لا ضـرورة فيـه ولا حـذف ولا إزالة شيء عن موضعه .

(٢) والأجـود عنـده أن تقـول يـا زيــدُ بن عمـرو بضم الأول المقتضب / ٤٤٣ .

(٣) قال في الكامل ج ٣ / ٢٣٠ .

فما أنت وعثمان الـرفع فيـه الوجـه لأنه عـطف اسما ظـاهرا عـلى اسم مضمر منفصل وأجراه مجراه وليس هـا هنا فعـل فيحمل عـلى المفعول فكـأنه قـال فما أنت ومـا عثمان هـذا تقديـره في العربيـة ومعناه لست منه في شيء .

(٤) الحمـل على اللفظ أولى من الحمـل على المـوضع فنحـو ما جـاءني غير زيـد وعمرو بجـر عمرو ، ومـا جاءني من أحـدٍ عاقـلٍ بجر عـاقل ، ونحـو إن زيدا منـطلق وعمـرا بنصب عمـرو أجـود من الحمـل عـلى الموضع كما ذكر ذلك في المقتضب / ٣٢١ و / ٣٨٧ .

(٥) إثبات العائد المنصوب في نحـو جاء الـذي ضربتـه وعدم حـذف نون لم يكن بشرطه أولى من الحذف إلى غير ذلك مما ذكره في المقتضب .

وللمبرد إبعاد في تحليل بعض الحروف والأسـماء المبهمة فيقـول بزيـادة لام لعـل الأولى مع البصـريين وأصلهـا عندهم عـلّ (المقتضب / ٢٥٠ و ٣٦٢) .

وقـال في ذانّك وتـانّك بتشـديـد النـون الأصـل ذان لـك وتـان لـك

أبدلت اللام نونا ثم ادغمت في النـون المقتضب / ٣١٩ الكافيـة ٢ / ٣٢ ابن يعيش ٣ / ١٣٥ . وقال كأين أصلهـا كاف التشبيـه دخلت على أي ، وكذا أصلها ذا دخلت عليها الكاف الكامل ٨ / ٢٢ .

وللمبـرد مع هـذا إعراض عن الإمعـان في تحليل مثـل هـذه الألفـاظ فيرد على الخليل قوله في لن أنها مركبة من لا وأن المقتضب / ١١٣ .

ويقـول ألف أولى الإشاريـة أصل لعـدم تمكنها مخـالفا سيبـويه الهمـع ١ / ٧٥ ويعجبني في مثـل هـذا المقـام قـول أبي عـلي في الـرد عـلى الفـراء زعـم الفراء أن أصل بينـا بينما فحـذفت الميم ،قال أبـو علي هـذا لا يعرف الا بوحي أو خبر نبي خزانة الأدب ٣ / ١٧٩ .

وقـال الرضي في الكـافية ٢ / ٣٧ قـال الكوفيـون أصل الـذي الذال الساكنة ثم لما ارادوا إدخال الـلام عليها زادوا قبلهـا لا ما متحـركة . . ثم حركوا الذال بالكسر وأشبعوا الكسرة فتولـدت ياء . . قـال وكل ذا قـريب من دعوى علم الغيب .

وفي الهمـع ٢ / ١٣٢ رد أبي حيان عـلى ابن كسان في قوله إن أصـل أم أو .

دعاوي المبرد

استكثر أبو العباس منها حتى عـرض نفسه لمثـل كلام عـلي بن حمزة في التنبيهات : ولو تشاغل أبو العباس بملح الاشعار ونتف الاخبار ومـا يعرفـه من النحو لكان خيرا له من القـطع على كـلام العرب وأن يقـول ليس كذا من كـلامهم فلهذا رجـال غيره ويا ليتهم ايضا يسلمـون ، وقال عنـه أيضا بصدد روايته بيت امرىء القيس .

فـاليوم أسقـى غـير مسـتحـقب إثـما مـن الله ولا واغـل

ولم يقل امروء القيس إلا فـاليوم أشـرب وهذا ممـا اشتهر بـه من تغيير

لروايته وقال عنه ابن جني في كتابه المحتسب خاصاً برواية هذا البيت .

وأما اعتراض أبي العباس هنا على الكتاب فانما هو على العرب لا على صاحب الكتاب لأنه حكاه كما سمع ولا يمكن في الوزن ايضا غيره وقول أبي العباس انما الرواية فاليوم فاشرب فكأنه قال لسيبويه كذبت على العرب ولم تسمع ما حكيته عنهم واذا بلغ الأمر هذا الحد من السرف فقد سقطت كلفة القول معه .

وكذلك إنكاره عليه أيضا قول الشاعر وقد بدا هنك من المئزر .

فقال إنما الرواية

وقد بدا ذلك من المئزر وما أطيب العروس لولا النفقة

خزانة الأدب ٢ / ٢٧٩ و ٣ / ٥٣٠ .

وقال عنه أيضا في الخصائص ١ / ٧٧ واعتراض أبي العباس في هذا للوضوع إنما هو رد للرواية وتحكم على السماع بالشهوة مجردا من النصفة ونفسه ظلم لا من جعله خصمه .

وقال عنه ابن مالك في شرح التسهيل : وللمبرد إقدام على رد ما لم يرو

خزانة الأدب ١ / ٧١

ونقتطف أمثلة لدعاويه في الرواية :

(١) روى سيبويه بيت أبي النجم برفع كله ١ / ٤٤ .

قد أصبحت أمّ الخيار تدّعى عليّ ذنبا كلُّه لم أصنع

وفي خزانة الأدب ١ / ١٧٣ .

وقد أنكر المبرد على سيبويه رواية الرفع وقال الذي رواه الجرمي وغيره من الرواة ألنصب فقط ومنع المسألة نظما ونثرا .

وقال ابن ولاد سيبويه أيضا رواه بالنصب وقال إنه اكثر وأعرف فأغنى عن الاحتجاج عليه يقول الجرمي .

(٢) روى سيبويه جر بشر في البيت ١ / ٩٣ .

أنا ابن التارك البكري بشرٍ عليه الطير ترقبه وقوعا

وقال سمعناه ممن يرويه عن العرب وأجرى بشرا على مجرى المجرور وقال المبرد الرواية بالنصب لا غير إذ لا يتبع مجرور ذي الألف واللام إلا بما يمكن وقوعه موقع متبوعه .

ابن يعيش ٣ / ٧٣ والكافية ٣ / ٣١٧ الخزانة ٣ / ١٩٣

(٣) أنشد سيبويه هذا البيت شاهدا على ترخيم غير المنادى في الضرورة ١ / ٣٤٣ .

ألا أضحت حبالكم رماما وأضحت منك شاسعة أماما

قال الأعلم وكان المبرد يود هذا ويزعم أن الرواية فيه .

وما عهد كعهد يا أماما

وأن عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير أنشده هكذا ، وسيبويه اوثق من أن يتهم فيما رواه .

(٤) قال عن البيت الخزانة ١ / ٧١ .

وما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع

الرواية يفوقان شيخي في مجمع .

قال ابن مالك في شرح التسهيل وللمبرد إقدام في ردّ ما لم يرو مع أنّ البيت بذكر مرداس ثابت بنقل العدل عن العدل في صحيح البخاري ومسلم ، وذكر شيخي لا يعرف له سند صحيح ولا سبب

يدنيه من التسوية فكيف من الترجيح .

وقال ابن جنى في سر الصناعة بعد أن عارض الرواية المشهورة ـ برواية المبرد على أن المبرد قد حكى عنهم سلام عليكم غير منون والقول فيه أن اللفظة كثرت في كلامهم فحذف تنوينها تخفيفا كماقالوا لم يك ولا تبل ولا أدر .

(٥) قال في المقتضب / ٤٢٠ وأما هذا البيت الذي ينشده ـ النحويون .

فيا الغلامان اللذان فرا إياكما أن تكسبانا شرا

فإن إنشاده على هذا غير جائز وإنما صوابه فيا غلامان اللذان فرا كما تقول يا رجل العاقل أقبل .

(٦) قال في المقتضب / ١٥٣ عن البيت :

محمد تفد نفسك كل نفس إذا ما خفت من أمر تبالا

ليس بمعروف .

وفي خزانة الأدب ٣ / ٦٣٠ .

والبيت لا يعرف قائله ونسبه الشارح في الباب الذي بعد هذا لحسان وليس موجودا في ديوانه وقال ابن هشام في شرح الشذور قائله أبو طالب عمّ النبي صلى الله عليه وسلم وقال بعض فضلاء العجم في شرح ابيات المفصل هو للأعشى والله اعلم بحقيقة الحال .

(٧) انكر المبرد وقوع الضمير المتصل بعد إلا مطلقا حتى إنه أنشد البيت :

وما نبالي إذا ما كنت جارتنا أن لا يجاورنا إلاك ديار

سواك ديار وأنكر رواية الاك العيني على هامش الخزانة ١ / ٢٥٦

وفي خزانة الأدب ٢ / ٤٠٦ بعد أن ذكر البيت قال. قال شارح اللب رواية البصريين ان لا يجاورنا حاشاك ديار .

وتذكر طرفا من دعاويه اللغوية بعد أن قدمنا طرفا من دعاويه في الرواية .

(١) قال وشجى مخفف الياء ومن شددها فقد أخطأ والمثل ويل للشجى من الخلى الياء في الشجى مخففه وفي الخلي مثقلة الكامل ٣ / ١٥٠ .

(٢) ماء ولا كصداء مثل حمراء ووزنهافعلاء وموضع اللام همزة وهي بئر مقدمة واسمها ما ذكرنا عن الاصمعي وأبي عبيدة وكذلك سمعنا العرب تقوله ومن ثقل فقد أخطأ الكامل ٥ / ٩٣ .

(٣) يقال طارقت نعلي اذا أطبقتها ومن قال طرقت أو أطرقت فقد أخطأ .

الكامل ٢ / ١٦٠

(٤) ويقال بخصت عينه بالصاد ولا يجوز إلا ذلك الكامل ٤ / ٢٧ .

(٥) ويقال فلان ليس بذي طَعْم وفلان ليس بذي نَزَل أي ليس بذي عقل ولا معرفة وانما يقال هذا طعام ليس له نزل إذا لم يكن ذا ريع ومن قال نزل في هذا المعنى فقد أخطأ الكامل ٢ / ٢٠٠ .

ويراجع الكامل ٢ / ١٥٧ و ٦ / ١٢٤ .

عوامل المبرد

تمهيد : نسبة العمل من الرفع والنصب والجر والجزم الى ما سموه عاملا فيها تجوز والمحدث لها في الحقيقة هو للمتكلم وما العامل عند النحويين إلا بمثابة الأمارة والآلة وعلى هذا انعقد اجماعهم قداماهم ومحدثيهم .

يقـول ابن الأنباري في الإنصـاف عند حـديثه عن العـامـل في المبتـدأ المسألة / ٥ .

أما البصريـون فاحتجـوا بأن قـالوا العـوامل في هـذه الصناعـة ليست مؤثـرة حسية كـالإحـراق للنـار والإغـراق للماء والقـطع للسيف وإنمـا هي أمارات ـ ودلالات . قال البصـريون وإذا كـانت العوامـل في محل الإجمـاع إنمـا هي أمارات ودلالات فـالأمارة والـدلالة تكـون بعدم شيء كـما تكون بوجود شيء ألا ترى أنه لـو كان معـك ثوبـان وأردت أن تميز أحـدهما من الآخر فصبغت أحدهمـا وتركت صبـغ الآخر لكـان ترك صبـغ أحدهمـا في التمييز بمنزلة صبغ الآخر وكذلك ها هنا .

وقال ابن جني في الخصائص ١ / ١١٥ .

ألا تـراك إذا قلت ضـرب سعيـد جعفـرا فـإن ضـرب لم تعمـل في الحقيقة شيئاً وهل تحصل من قـولك ضـرب إلا على اللفظ بـالضاد والـراء والباء على صـورة فعل فهـذا هو الصـوت والصوت ممـا لا يجوز أن يكـون منسوبا إليه الفعل وإنماقال النحويون عـامل لفـظي وعامـل معنوي ليـروك أن بعض العمـل يأتي مسببـا عن لفظ يصحبه كمـررت بزيـد وليت عمـرا قائم وبعضه يأتي عاريا من مصاحبـة لفظ يتعلق به كـرفع المبتـدأ بالابتـداء ورفع الفعل لـوقوعـه موقـع الإسم هذا ظـاهر الأمـر وعليه صفحـة القول فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفـع والنصب والجر والجـرم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره وإنما قالـوا لفظي ومعنـوى لما ظهـرت اثـار فعل المتكلم بمضـامة اللفظ للفظ أو بـاشتمال المعنى عـلى اللفظ وهذا واضح .

وبذلك قال الرضي في شرح الكافية ١ / ١٥ و / ١٨ .

وصـرح المبـرد في المقتضب ص ٣ بـأن العـامـل هـو آلـة قـال وكـاستفهامـك إذا قلت أَضَرَبَ زيـد انمـا استفهمت فجئت بالآلة التي من شأنها أن ترفع زيدا .

والعمل إنما هو للفعل في الأصل قال :

اعلم أن الأفعال أدوات للأسماء تعمل فيها ما تعمل فيها الحروف الناصبة والجارة وإن كانت الأفعال أقوى في ذلك .

وعامل النصب الفعل أو ما شبه به قال في المقتضب / ٣٧٨ .

إعلم أنه لا ينتصب شيء إلا على أنه مفعول أو مشبه بالمفعول في لفظ أو معنى ، والمفعول على ضروب فمن ذلك المصدر وهو اسم الفعل وهو مفعول صحيح لأن الإنسان يفعل واسم فعله ذلك المصدر تقول ضربت ضربا وقمت قياما فأنت فعلت الضرب والقيام ولو قلت ضربت وقمت لدللت على أنك فعلت الضرب والقيام وكذلك كل فعل تعدى أو لم يتعد فإذا قلت ضربت زيدا أو كلمت عمرا فأنت لم تفعل زيدا ولا عمرا إنما فعلت الضرب والكلام فأوقعت الضرب يزيد وأوصلت الكلام الى عمرو فزيد وعمرو مفعول بهما لأنك فعلت فعلا أوقعته بهما وأوصلته اليهما ، فإن قلت سرت يوم الجمعة وجلست مكان زيد فإنما فعلت السير والجلوس في هذا الزمان وهذا المكان فالزمان والمكان مفعول فيهما ، والفصل بينهما وبين زيد أنك أوصلت إلى زيد شيئا ولم تعمل في الزمان شيئا إنما عملت عملا احتوى عليه الزمان والمكان تقول ضربت زيدا يوم الجمعة في الدار فأنت لم تصنع بالدار واليوم شيئا ولكن لو قلت هدمت الدار وبنيت الدار لكانت مفعولة بمنزلة زيد لأنك فعلت فعلا أوصلته اليها .

وكذلك الحال هي مفعول فيها تقول جاءني زيد الطويل فالطويل نعت وكذلك مررت بأخيك الكريم إنما معناه بأخيك الموصوف بالكرم المعروف به فإذا قلت جاءني زيد ماشيا لم يكن نعتا لأنك لو قلت جاءني زيد الماشي لكان معناه المعروف بالمشي وكان جاريا على زيد لأنه تحلية له وتبين انه زيد المعروف بهذه السمة ليفصل ممن أسمه مثل اسمه بهذا الوصف فإذا قلت جاءني زيد ماشيا لم ترد أنه يعرف بأنه ماش ولكن

خبرت بأن مجيئه وقع في هذه الحال ولم يدلل كلامك على ما هو فيه قبل هذه الحال أو بعدها فالحال مفعول فيها إنما خبرت بأن مجيئه وقع في حال مشي وكذلك مررت بزيد ضاحكا وصادفت أخاك باكيا فالحال لا يعمل فيها إلاالفعل او شيء يكون بدلا منه دالا عليه .

وقال في ص ٣١٨ .

ولو قلت زيد أخوك قائما وأنت تريد النسب فهو محال لأن النسب لازم فليس له في القيام معنى ويستحيل في تقدير العربية مع استحالته في المعنى لأن الفعل ينصب الحال ولو قلت زيد أخوك قائما تريد الصداقة لكان جيدا المعنى يصادقك في هذه الحال وكل شيء كان فيه فعل أو معنى فعل فالحال فيه صحيحة نحو المال لك قائما أي تملكه في هذه الحال .

وقال في المقتضب أيضا ص ٤٤٧ .

وتقول هذا عبد الله قائما فتنصب قائما لأن قولك ها للتنبيه فالمعنى انتبه له قائما .

وقال عن ناصب التمييز في المقتضب ص ٢٣٦ .

إعلم أن التمييز يعمل فيه الفعل وما يشبهه في تقديره . . ثم أخذ يبين كيف أشبه اسم العدد في نحو له عندي عشرون درهما اسم الفاعل بشرح واسع .

وناصب المفعول معه هو الفعل قبله كما قال في الكامل ٦ / ٥٠ ويقدر الفعل الناصب له في الاستفهام نحو مالك وزيدا وما أنت وعثمان الكامل ٣ / ٢٣٠ .

ناصب المستثنى الفعل المضمر والا بدل منه المقتضب / ٤٧١ الكامل ٤ / ٢٤٣ .

وناصب المنادى الفعل المحذوف ويا بدل منه المقتضب / ٤١٦ .

وناصب المحذر منه الفعل المحذوف المقتضب / ٢٩٨ .

والحروف الناسخة عملت لتشبيهها بالافعال قال في المقتضب / ٣٨٦ .

فهـذه الحـروف مشبهـة بـالافعـال وانمـا أشبهتهـا لأنها لا تقـع إلا على الأسماء وفيهـا المعـاني من التـرجي والتمني والتشبيـه التي عبـارتهـا الأفعال وهي في القوة دون الافعال .

وعملت مـا عمل ليس عنـد الحجازيـين لأنها في معنـاهـا المقتضب / ٤١٢ .

وعملت أنْ عمـل ليس لأنها في معناهـا ولافصـل بينهـا وبـين مـا المقتضب / ٢٢٧ .

المبتـدأ مرفـوع بالابتـداء والابتداء والمبتـدأ رافعان للخبـر المقتضب / ١٢٥ و ٣٩١ .

المضاف عامل في المضاف إليه الجر المقتضب / ٣٩٦ .

الجـر في نحو وبلد ليس بـه انيس بالـواو لأنها بـدل من رب المقتضب / ٢٢٤ .

العـامل في النعت هـو العامـل في المنعـوت واختـلاف معنى العـاملين يوجب القطع قال في المقتضب / ٤٤٩ .

وكـان سيبويـه يجيز جـاء عبد الله وذهب زيـد العـاقـلان عـلى النعت لأنهما ارتفعا بالفعل فيقول رفعهما من جهة واحـدة وكذلـك هذا زيـد وذاك عبـد الله العاقـلان لأنهما خبرا ابتـداء ، وليس القول عنـدي كمـاقـال لأن النعت انما يرتفـع بما يـرتفع بـه المنعوت فـإذا قلت جاء زيـد وذهب عمرو العاقلان لم يجز ان يرتفـع بفعلين فان رفعتهـما بجاء وحـدها فهـو محال لأن

عبد الله إنما يرتفع بذهب وكذلك لو رفعتهما بذهب لم يكن لزيد فيها نصيب .

وإذا قلت هذا زيد فإنما يرتفع ومعناه الإشارة الى ما قرب منك وذاك لما بعد فقد اختلفا في المعنى .

والعامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه المقتضب / ٤١٩ .

والعامل في البدل هو العامل في المبدل منه المقتضب / ٤٤٣ .

والمضارع يرتفع بوقوعه مواقع الاسماء قال في المقتضب / ١١١ .

إعلم أن هذه الافعال المضارعة ترتفع بوقوعها مواقع الأسماء مرفوعة كانت الاسماء او منصوبة أو مخفوضة فوقوعها مواقع الأسماء هو الذي يرفعها ولا تنتصب إن كانت الاسماء في موضع نصب ولا تنخفض على كل حال وإن كانت الاسماء في موضع خفض فلها الرفع لأن ما يعمل في الاسم لا يعمل في الفعل فهي مرفوعة لما ذكرت لك حتى يدخل عليها ما ينصبها أو يجزمها وتلك عوامل لها خاصة ولا تدخل على الاسماء كما لا تدخل عوامل الاسماء عليها فكل على حاله .

ولما كانت عوامل الاسماء لا تدخل على الأفعال قال بإضمار أن بعد لام الجحود ولام التعليل وحتى ولكي .

والتزم ما في حيث واذ إن جزمتا لأنهما من عوامل الاسماء (الممقتضب / ١٢٧) .

وأن مضمرة بعد فاء السببية لأنه لما خالف الأول الثاني لم يجز أن يحمل عليه وحمل الأول على معناه فانتصب الثاني بإضمار أن .

وأن مضمرة أيضا بعد واو المعية المقتضب / ١١٨ و / ١١٤ .

وأن مضمرة بعد أوقال في المقتضب / ١١٨ .

وأو يكـون بعدهـا أن إذا كان المعنى إلا أن يكـون وحتى يكون وذلـك قولك أنت تضرب زيدا أو تكرم عمرا على العطف . . . .

فـأما المـوضع الـذي تنصب فيـه بـإضمـار أن فقـولـك لالـزمنـك أو تقضـيني حقي أي إلا أن تقضيني وحتى تقضيني . . . . فـجمـلة هــذا أن كـل موضـع تصلح فيه حتى وإلا أن فـالنصب فيـه جـائـز جيـد إذا أردت هذا المعنى والعطف على ما قبله مستعمل في كل موضع .

واذن ولن عـاملان النصب خـلافا للخليـل الذي يقـول بـإضمـار أن بعد إذن وبتركيب لن من لا وأن المقتضب / ١١٣ .

فعل الشرط مجزوم بالأداة وجواب الشرط مجـزوم بالأداة وفعـل الشرط المقتضب / ١٢٥ .

وجواب الطلب مجزوم بالطلب نفسه ، قال في المقتضب / ١٥٤ .

وإعلم أن جواب الأمر والنهي ينجزم بالأمـر والنهي كما ينجـزم جواب الجـزاء بالجـزاء وذلك لأن جـواب الأمر والنهي يـرجع الى ان يكـون جزاء صحيحا وذلك قولك أئتني أكـرمك لأن المعنى فـإنك إن تـأتني أكرمـك ألا ترى أن الإكرام إنما يستحق بالإتيان وكذلـك لا تأت زيـدا يكن خيرا لـك لأن المعنى فانك إن لا تأته يكن خيرا لك . . .

وإنمـا انجزم جـواب الاستفهام لأنـه يرجـع من الجزاء إلى مـا يـرجـع عليـه جـواب الأمـر والنهي وذلـك قـولـك أين بيتــك أزرك لأن المعنى إن أعرفه أزرك .

العـامـل الضعيف لا يضمـر: فحـرف الجــر لا يحـذف ويعمــل الا بعوض وخطأ من يقول والله لأفعلن (المقتضب / ٢٢٠ .

ولام الأمر لا تضمر حتى في الضرورة قال في المقتضب / ١٥٣ .

النحويون يجيزون إضمار هـذه اللام للشـاعر إذا اضـطر ويستشهدون

على ذلك بقول متمم بن نويره .

على مثل أصحاب البعوضة فاخمشى لك الويل حر الـوجه أويبـك من بكى يريد ليبك من بكى وقول الآخر

محمـد تفـد نـفسـك كـل نـفس إذا مـا حفت مـن شيء تبـالا[1]

فلا أرى ذلك عـلى ما قـالوا لأن عـوامل الأفعـال لا تضمر وأضعفهـا الجـازمة لأن الجـزم في الأفعـال نـظير الخفض في الاسـماء ولكن بيت متمم حمـل على المعنى لأنـه إذا قال فـاخمشى فهو في مـوضـع فتلخمشى فعـطف الثانية على المعنى .

وأما هذا البيت الأخير فليس بمعروف عـلى أنه في كتـاب سيبويـه على ما ذكرته لك .

وأطال في الرد على من قال بأن فعل الأمـر معرب عـلى إضمار الـلام المقتضب / ١١١ .

ولما كانت إن وأخواتها عـاملا ضعيفـا منع تقـديم خبرهـا على اسمهـا كما منعه في ما الحجازية .

والفصـل لا يجوز بـين فعل التعجب والمتعجب منـه ولو بـظرف لعدم تصرفه .

والحال إن كان عاملهافعلا متصرفا جاز تقـديمه عليهـا وكذلك التمييز .

تعليلات المبرد

في الاقتراح ص ٦٨ .

وذكـر بعض شيوخنـا أن الخليل بن أحمـد سئـل عن العلل التي يعتـل بها في النحو فقيـل له أعن العـرب أخذتهـا أم اخترعتهـا من نفسك فقـال

(١) البيت في كتاب سيبويه جـ ١ ص ٤٠٨ .

أن العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعـرفت مواقـع كلامهـا وقامت في عقولها علله وإن لم ينقل ذلك عنها وعللت أنا بمـا عندي أنـه علة لما عللتـه بـه ، فإن أكن أصبت العلة فهـو الذي التمست، وإن تكن هنـاك علة غير ما ذكرت فالذي ذكرته محتمل أن يكون علة لـه ومثلي في ذلـك مثل حكيم دخـل دارا محكمة البنـاء عجيبة النـظم والاقسام وقـد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصـادق والبراهـين الواضحـة . . . . فكلما وقف هذا الـرجل الـداخل الـدار على شيء منهـا قال إنمـافعل هـذا هكـذا لعلّة وسبب كـذا لعلة صحت لـه وخـطرت محتملة أن تكـون علة لتلك فجـائــز أن يكـون الحكيم البـاني للدار فعل ذلـك للعلة التي ذكرهـا هذا الـذي دخـل الـدار وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة إلا أن مـاذكره هـذا الرجـل محتمل أن يكـون علة كذلـك فان صحت لغيـري علة لما عللتـه من النحـو هي اليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها .

والناظر في المقتضب يرى عناية المبرد بـالتعليل عنـاية فـائقةفقلما يتـرك حكـما دون أن يعلل له حتى المصـطلحات النحـوية علل لهـا علل لتسميـة المضارع بهذا الاسم . المقتضب / ١١٠ .

وعلل لتسمية جمع المذكر بالجمع الصحيح وتسمية جمـع التكسير بهـذا الاسم المقتضب / ١ و / ٢ .

والمبرد في تعليلاته قد يصرح بما قـاله غيـره ويشرحـه كمافعـل في بيان علة وقوف الافعال عنـد أربعة أصـول والأسماء تكـون على خمسـة ـ اصول المقتضب / ١٠١ .

وكما صنع في بيان علة كسر عين عشرين المقتضب / ١٦٥ .

ومـا من شـك في أن شيـوع النـظريـات الفلسفيـة كـان من أثـره أن انساح علماء النحو في طريق الفلسفة ففلسفـوا النحو بـامعانهم في التعليـل وإسـرافهم فيه ، ويجـدر بي أن أثبت تأثـر صاحبنـا المبرد بـالفلسفة بـذكـر

امثلة من تعليلاته في المقتضب هي وحي الفلسفة .

حد الافعال أن لا تعرب :

كان حدّها أن لا يعرف منها شيء لأن الإعراب لا يكون إلا بعامل فإذا جعلت لها عوامل تعمل فيها لزمك أن تجعل لعواملها عوامل وكذلك لعوامل عواملها إلى ما لا نهاية المقتضب / ٣٧٨ .

تصغير جمع الكثرة :

اعلم أنك إذا صغرت بناء من العدد يقع في ذلك البناء أدنى العدد فإنك تردّه إلى أدنى العدد فتصغره وذلك أنك إذا صغرت كلابا قلت أكيلب لأنك تخبر أن العدد قليل فإنما تردّه إلى ما هو للقليل ،فلو صغرت ما هو للعدد الأكثر كنت قد أخبرت أنه قليل كثير في حال وهذا هو المحال . المقتضب / ١٦٢ .

لا يرخم حبلوى على لغة من لا ينتظر :

النحويون لا يجيزون ترخيم رجل في النداء يسمى حبلوى في قول من قال يا حار فرفع لأن الذي يقول يا حار لا يعتد بما ذهب ويجعله اسما على حياله فاذا رخم حبلوى لزمه أن يقول يا حبلى أقبل لأن الواو تنقلب ألفا لفتحة ماقبلها ومثال فعلى لا يكون إلا للتأنيث ومحال أن تكون ألف التأنيث منقلبة فقد صار مؤنثا مذكرا في حال فلهذا ذكرت لك أنه محال المقتضب / ٣٥٥ .

فأما طلحة فلو قلت في جمعها طلحتون للزمك أن تكون أنثته وذكرته في حال وهذا هو المحال المقتضب / ٣٥٦ .

لا يجتمع مؤثران على أثر واحد فلا يعمل في حرف عاملان (المقتضب / ٤٦٩ .

ولا يدخل تعريف على تعريف / ٤٢٠ .

يقول ابن جني في الخصائص ج ١ / ١٤٨ .

اعلم أن محصول مذهب أصحابنا ومتصرف أقوالهم مبني على جواز تخصيص العلة لأنها وان تقدمت علل الفقه فإنها أو أكثرها تجري مجرى التخفيف والفرق .

وقد نظمت شمل ما تناثر في المقتضب من التعليلات فوجد اكثره يدور حول ما ا ذكره ابن جني ، ويطول بي القول إذا مثلت بكل ما ذكره .

ومما انفرد به القول بأن توالي العلل يوجب البناء ورد عليه النحويون .

الضرائر الشعرية

أفرد أبو العباس الضرائر الشعرية بمؤلف بيد أنه لم يصل إلينا ونثر في المقتضب كثيرا من مسائلها وهي سندنا فيما نذكره قال .

لا تجوِّز الضرورة اللحن وإنما يجوز فيها أن ترد الشيء إلى ما كان له قبل دخوله العلة / ٣٥٤ .

ورد الاشياء إلى أصولها في الشعر من أصول المبرد التي قال بها .

وحافظ عليها ولم يتخل عنها حتى فيما أجمع البصريون في زعمه على أنه لا يجور في الضرورة كتصحيح اسم المفعول الثلاثي الواوي نحو مقوول ومن مضاهرها .

(١) أجاز للشاعر أن يقول قضائي وخطائي في قضايا وخطايا .

(٢) أجاز للشاعر أن يفك المدغم

(٣) أجاز للشاعر ان يقول يؤكرم كماقال فانه أهل لأن يؤكرما .

(٤) أجاز للشاعر أن يصحح فُعُلا من الواويّ كقوله في الأكف اللامعات سور .

(٥) قال في الكامل ٣ / ٩٢ .

وكل شيء لا ينصرف فصرفه في الشعر جائز لأن أصله كان الصرف فلما احتيج اليه رد الى أصله فهذا قول البصريين ، وزعم قوم أن كل شيء لا ينصرف فصرفه في الشعر جائز إلا أفعل الذي معه منك نحو أفضل منك وأكرم منك وزعم الخليل وعليه أصحابه أن هذا إذا كانت معه منك بمنزلة أحمر لأنه انما كمل أن يكون نعتا بمنك وأحمر لا يحتاج إليها فهو مع منك بمنزلة أحمر وحده قال .

والدليل على أن منك ليست بمانعة من الصرف أنه إذا زال عن بناء أفعل انصرف نحوقولك مررت بخير منك وشر منك فلو كانت منك هي المانعة لمنعت هنا ، فهذا قول بين جدا .

(٦) قال في المقتضب / ٩٩ .

فأما ليتني فلا يجوز حذف النون منها إلا أن يضطر شاعر فيحذفها لأن الضرورة ترد الاشياء الى أصولها والأصل الياء وحدها .

(٧) يقول في المقتضب والكامل إذا اضطر شاعر جاز أن يجمع فاعلا وصف المذكر العاقل على فواعل لأنه الأصل نحوفارس وفوارس .

(٨) ما كان على فعل وهو أجوف جاز جمعه على أفعل في الضرورة لأنه الأصل المقتضب ٨ / و ٥٠ و ١٧٧ .

(٩) لو احتاج شاعر لجاز له أن يقول في رجل أرجال وفي سبع أسباع لأنه الأصل المقتضب / ١٧٧ .

وتبع هذا أنه كان يستدل على وزن الكلمة وأصلها بما جاءت عليه في الضرورة فقال أصل دم فعل مستدلا بقول الشاعر :

جرى الدميان بالخبر اليقين

وإذا دار الأمر في الضرورة بين أن ترد الشيء إلى أصله وبين أن لا

ترده اختار الأول نحو قول الشاعر :

سلام الله يا مطر عليها

يقـول الأحسن عنـدي النصب وأن يـرده التنـوين إلى أصله كـما كـان ذلك في النكرة والمضاف المقتضب / ٤٢٧ .

وهناك رخص خص بها المبرد الشاعـر دون الناثـر وليست من قبيل رد الاشياء الى أصولها وهي :

(١) كل مثقل فتخفيفه في القوافي جائز الكامل ٨ / ١٣٦ .

(٢) حذف همزة الاستفهام قبل أم كقول عمر بن أبي ربيعة .

لعمرك ما أدرى وإن كنت داريا بسبع رمين الجمر أم بثمان

(٣) في المقتضب / ١٣٣ .

ولـو قلت هـل زيـد قـام لم يصلح إلا في الشعـر لأن السؤال انمـا هـو عن الفعـل وكـذلـك متى زيـد خـرج وأين زيـد قـام وجميـع حـروف الاستفهام غير ألف الاستفهـام لا يصلح فيهن إذا اجتمع اسم وفعـل إلا تقديم الفعل إلا أن يضطر الشاعر .

(٤) جعل اسم كان نكرة وخبرها معرفة المقتضب / ٣٨٢ . و٣٩٨ .

(٥) تجريد خبر عسى من أنْ المقتضب / ٢٤٩ و ٢٤٨ .

(٦) اقتران خبر لعلّ بأَنْ المقتضب / ٢٥٠ .

(٧) اقتران خبر كاد بأَنْ المقتضب / ٢٥٠ .

(٨) جعل سوى اسما وخروجها عن الظرفية المقتضب / ٤٦١ و ٤٨٩ .

(٩) خروج ذو عن الظرفية وجعلها اسما المقتضب ٤٥٩ و ٤٨٨ .

(١٠) اسمية كاف التشبيه بإدخـال حروف الجـر عليها ووقـوعها فـاعلة أو مفعولة المقتضب / ٣٩٥ .

(١١) لا يفصل بين المضاف والمضاف اليه إلا أن يضطر شاعر فيفصل بالظروف وما أشبهها المقتضب / ٤٦٨ و ٤٩٧ .

(١٢) إدخال الواو من بين حروف العطف على سائر حروف العطف قال ابن جني في سر الصناعة ص ٣٥٥ .

ونسخت من خط أبي بكر محمد بن السري وقرأته على أبي علي قال ابو العباس إذا اضطر الشاعر ادخل الواو من بين حروف العطف على سائر حروف العطف وأنشد :

وثمت لا يجزونني بعد ذاكم ولكن سيجزيني الإله فيعقبا

قال وأستعمله أبو نواس فقال :

البدر أشبه ما رأيت بها حين استوى وبدا من الحجب
وبل الرشالم يحكها شبها في الجيد والعينين واللبب

(١٣) الجمع بين يا وأل في نحو يا اللهم وقول الشاعر :

من أجلك يا التي تيّمت قلبي المقتضب / ٤٢٠

(١٤) استعمال الأسماء الخاصة بالنداء في غيره المقتضب / ٤٢٠ و ٤٤٣ .

(١٥) نحو اياك المراء وإياك الضرب جائز في الضرورة المقتضب / ٢٩٩ و ٣٠٢ .

(١٦) الجزم باذا المقتضب / ١٢٨

(١٧) قال في المقتضب / ١١٧ .

واعلم أن الشاعر اذا اضطر جاز له أن ينصب في الواجب والنصب على إضمار أن يذهب بالأول الى الاسم على المعنى فيقول أنت تأتيني فتكرمني تريد أنت يكون منك إتيان فإكرام فهذا لا يجوز في الكلام وإنما يجوز في الشعر للضرورة كما يجوز صرف ما لا

ينصرف وتضعيف مالا يضعف في الكلام قال :

سـأتـرك منـزلي لبني تميـم وألحق بالحجاز فأستريحا[1]

(١٨) قال في المقتضب / ١٣٤ .

الفعل في الجزاء أوجب لأن الجزاء لا يكون إلا بالفعل والاستفهام قد يكون عن الاسماء بلا فعل تقول أزيد أخوك أزيد في الدار ولا يكون مثل هذا في الجزاء وسائر حروف الجزاء سوى إن لا يجوزفيها هذا في الكلام ولا في إن إذا جزمت لا تقول من زيد يأته يكرمه ولا إن زيد يأتني آته ولا أين زيد أتاني أتيته ولا من زيد أتاه أكرمه فإن اضطر شاعر جاز فيهن الفصل جزمن أو لم يجزمن .

(١٩) قال في المقتضب / ١٣٣ .

ولو اضطر شاعر فحذف الفاء وهو يريدها لجاز كماقال :

أما القتال لا قتال لديكم ولكن سيرا في عراض المواكب[2]

وأما ما لا يجوز إلا في الشعر فهو إن تأتني أتيك وأنت ظالم إن تأتني لأنها قد جزمت ولان الجزاء في موضعه فلا يجوز في قول البصريين في الكلام الا أن توقع الجواب فعلا مضارعا مجزوما أو فاء إلا في الشعر .

(٢٠) الفصل بين العدد وتمييزه . المقتضب / ٢٤٤

(٢١) إضافة مائة الى الجمع . المقتضب / ١٦٨

(٢٢) قال في المقتضب / ١٩٤ .

إذا احتاج الشاعر الى زيادة حرف المد في هذا الضرب من الجمع

---

(١) البيت في الخزانة ٣/ ٦٠٠.

(٢) في الخزانة ١/ ٢١٧.

جـاز له للزوم الكسـرة ذلك المـوضـع وإنمـا الكسـرة من اليـاء قـال الشاعر :

تنفي يداها الحصى في كل هاجـرة نفي الدراهيم تنقاد الصيـاريف[1]

(٢٣) قال ف المقتضب / ٦٥ .

ولكن اذا اضـطر شاعـر جاز لـه أن يقلب الهمزة عنـد الـوقف عـلى حركة ما قبلها فيخلصها على الحـرف الذي منـه حركـة ما قبلهـا كما يجـوز في الهمزة السـاكنة من التخفيف إن شئت فمن ذلـك قول عبـد الرحمن ابن حسان :

وكـــنـت أذل مـــن وتـــد بـــقـــاع يشجـــج رأسـه بـــالفهـر واجى[2]

وإنما هو من وجأت وقال الفرزدق :

راحت بمسلمـــة البـغـــال عشيـــة فـارعى فـزارة لا هنـاك المـرتـع[3]

وقال حسان بن ثابت :

سـالت هذيـل رسول الله فـاحشـة ضلّت هذيل بمـاقالت ولم تصب[4]

فهذا إنما جاز للأضطرار .

(٢٤) وضع أمهات في موضع أمّات والعكس . المقتضب / ٢٨٣

(٢٥) قال في المقتضب / ٤٠٨ .

من ذلك حذفك جميع الزوائد اذا احتجت الى حـذفها في تصغـير أو جمع أو اضطر اليه شاعر كما قال العجّاج .

ومهمه هالك من تعرجا

---

(١) الخزانة ٢/٢٥٥ .

(٢) البيت في شرح شواهد الشافيه للبغدادي ص ٣٤١ .

(٣) في شواهد الشافية / ٣٣٥ . (٤) شواهد الشافية / ٣٣٩ .

انما هو مهلك في بعض الاقاويل

وكما حبا المبرد الشاعر بهذه المنح منعه من أشياء كما منع الناثر منها ، منعه من أن يقول زيد ضربت لأن وزن المرفوع والمنصوب واحد . الهمع ١ / ١٦٧

ومنعه من مد المقصور الكامل ٣ / ٢٠

ومنعه من ترك صرف المصروف ، ولحن عبد الصمد بن المعذل في قوله :

إن أبا رهم في تكرمه بلغه الله منتهى أمله

لأنه ترك صرف ما ينصرف وهو رهم الموشح / ٣٤٦ .

ومنعه من تخفيف ياء النسب في غير القافية ولحن أبا نواس في قوله :

فما ضرها ألا تكون لجرول ولا المزني كعب ولا لزياد

في تخفيفه ياء النسب من قوله مزني في حشو الشعر الموشح / ٢٦٧ .

ومنعه من أن يحذف لام الأمر .

وفي كلام المبرد تقسيم للضرورة إلى حسنة وغيرها قال في المقتضب / ١١ .

واعلم أن الشاعر اذا اضطر إلى الوزن وقبل الهاء حرف متحرك حذف الياء والواو اللتين بعد الهاء إذا لم يكونا من أصل الكلمة فمن ذلك قوله :

فإن يك غثا أو سمينا فإنني سأجعل عينيه لنفسه مقنعا[1]

وقال آخر :

---

(١) سيبويه ١/١٠.

أو مجبر الظهر ينبي عن وليته ما حج ربه في الدنيا ولا اعتمرا[1]

وأقال آخر :

وما له من مجد توليد وما له من الريح فضل لا الجنوب ولا الصبا[2]

وأشد من هذا في الضرورة أن يحذف الحركة كما قال (فظلت لدى البيت العتيق أريفه) (ومطواي مشتاقان له أرقان)[3] .

وقال في المقتضب / ٣٤٣ ولو قال في الشعر قام جاريتك لصلح وليس بحسن حتى تذكر بينهما كلاما فتقول قام كذا وكذا جاريتك ، ولا يجوز مثل هذا عندنا في الكلام .

ذكر المازني في تصريفه أن الفصحاء لا يحفلون بقبح الزحاف إذا أدى إلى صحة الاعراب / ٢٥٨ .

وحكاه أيضا ابن جني في الخصائص / ٣٣٧ .

وقد وافق المبرد المازني على ذلك فقد عد من أخطاء أبي العتاهة صرف يزيد في موضعين لو لم يصرفه فيهما لاستقام الشعر بزحاف قبح .

لولا يزيد بن منصور لما عشت هو الذي ردّ روحي بعدما متّ
والله رب مني والراقصات بها لأشكرن يزيدا حيثما كنت
ما زلت من ريب دهرى خائفا وجلا فقد كفاني بعد الله ما خفت
ما قلت في فضله شيئا لأمدحه إلا وفضل يزيد فوق ماقلت

الموشح / ١٦٢ .

وقال المبرد في المقتضب / ٤٢٥ .

الامثال يستجاز فيها ما يستجاز في الشعر لكثرة الاستعمال لها .

---

(١) سيبويه ١/١٢ .
(٢) سيبويه ١/١٢ . (٣) الخزانة ٢/٤١٠ .

موقف المبرد من النحويين المتقدمين

تتلمذ أبو العباس لبعض النحويين وأخذ عنهم ونظر في أقوال غيرهم ممن تقدمهم فتقبل بعضها وعارض بعضها ، وقد استقريت كل ما ذكره من ذلك في المقتضب كما جمعت أقوالا غيرها من الكتب الاخرى التي تقصيت ماذكر فيها من موافقة المبرد لغيره أو مخالفته لهم ويطول بي القول لو ذكرت كل ما وقفت عليه من ذلك .

فرغبة في الايجاز سأكتفي بذكر بعض أمثلة من مخالفته لمن سبقه مما ذكره في المقتضب دون استقرائها فإن ذلك قد يبصرنا بمسلك المبرد ومدى حجاجه وقوة عارضته مبتدئا بسيبويه باسطا القول فيه بعض البسط .

بين المبرد وسيبويه

بدأ المبرد دراسة كتاب سيبويه على الجرمي وختمه على المازني ثم عكف على تدريسه لتلاميذه وكان يرفع من شأنه ويعلي قدره ويقول اذا أراد مريد أن يقرأ عليه كتاب سيبويه خزانة ١ / ١٧٩ .

هل ركبت البحر تعظيما لما فيه واستصعابا لألفاظه ومعانيه وقال في تعظيم شأنه أيضا لم يعمل كتاب في علم من العلوم مثل كتاب سيبويه وذلك أن الكتب المصنفة في العلوم مضطرة الى غيرها وكتاب سيبويه لا يحتاج من فهمه إلى غيره الخزانة ١ / ١٧٩ .

وقد وقع الخلاف بين المبرد وبعض تلاميذه بسبب الاختلاف في فهم عبارة سيبويه قال الرضي في شرح الكافية ١ / ٢٣٥ . الفتحة في لا رجل اعرابية عند الزجاج والسيرافي خلافا للمبرد والاخفش وغيرهما وانما وقع الاختلاف بينهم لاجمال قول سيبويه وذلك أنه قال و (لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ثم قال وانما ترك التنوين في معمولها لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر فأول المبرد قوله تنصبه بغير تنوين أنها نصبته أو لالكن بنى بعد ذلك فحذف منه التنوين

للبناء كما حذف في خمسة عشر للبناء اتفاقا .

وقال الزجاج بل مراده أنه معرب لكنه مع كونه معربا مركب مع عامله لا ينفصل عنه كما لا ينفصل عشر من خمسة فحذف التنوين مع كونه معربا لتثاقله بتركيبه مع عامله .

وكان من أثر إكباره وإجلاله لكتاب سيبويه أن ظفر من عنايته بتآليف مختلفة معنى كتاب سيبويه . المدخل إلى سيبويه . شرح شواهد كتاب سيبويه الزيادة المنتزعة من سيبيويه الرد على سيبويه. مسائل الغلط وقد عدت عوادى الايام على هذه الكتب فلم يبق لنا سوى اسمها وأكثر النحويين ذكرا في المقتضب هوسيبويه ولو عقدنا موازنة بين المسائل التي وافق المبرد فيهاسيبويه وبين التي خالفه فيها في المقتضب مصرحا باسمه في الحالتين لوجدنا مسائل المخالفة تزيد على ضعف مسائل الموافقة .

وليس معنى هذا أن مذهب المبرد مخالف لمذهب سيبويه ومعارض له ويتبين ذلك بالرجوع إلى كتاب سيبويه ومقابلة ما فيه بما في المقتضب فإننا نقف على مسائل عدة يخطئها الحصر وافق المبرد سيبويه عليها وذكرها في مقتضبه كما ذكرهاسيبويه في كتابه رغم أنه لم يصرح بذلك وسنذكر طرفا منها ثم هما نحويان بصريان تجمعهما أصول مذهب البصرة وموقف المبرد من سيبويه في المقتضب يدور على هذه الأمور :

(١) يذكر رأي سيبويه ورأي غيره ثم يختار رأي سيبويه مبديا أسباب ذلك .

(٢) ينوب عنه في بيان وجهة نظره وشرحها فيقول وشرحه وإن لم يذكره سيبويه .

(٣) يذكر رأي سيبويه ورأي غيره ثم يرجح الاخير .

(٤) يذكر رأي سيبويه ثم يتبعه النقد ويقول بخلافه وهذا هو الغالب فيما خالفه فيه .

الخصائص ١ / ١١٥ .

وأما ما تعقب به أبو العباس محمد بن يزيد كتاب سيبويه في المواضع التي سماها (مسائل الغلط) فقلما يلزم صاحب الكتاب منه إلا الشيء النزر وهو أيضا مع قلته من كلام غير أبي العباس .

وحدثنا أبو علي عن أبي بكر عن أبي العباس أنه قال :

إن هذا كتاب كنا عملناه في الشبيبة والحداثة واعتذر أبو العباس منه ومثله في الخصائص ١ / ٢١٣ .

وقد بقي لهذا التحامل آثار ضئيلة في المقتضب فيقول عن بعض أقوال سيبويه هذا غلط أو غلط شديد وجعل الاعلم من تحامله ما أتي في كتاب سيبويه ١ / ٤٢٦ .

وسمعنا من ينشد هذا البيت من العرب وهو لكعب الغنوي :

وما أنا للشيء الذي ليس نافعي ويغضب منه صاحبي بقؤول

والرفع أيضا جائز حسن كما قال قيس بن زهير :

فلا يدعني قومي صريحا لحرة لئن كنت مقتولا ويسلم عامر

ويغضب معطوف على الشيء ويجوز رفعه على أن يكون داخلا في صلة الذي قال الأعلم الشاهد في نصب يغضب حملا على معنى ولان يغضب والتقدير وما أنا بقؤول للشيء غير النافع ولأن يغضب منه صاحبي أي لست بقؤول للسبب المؤدي الى غضبه لأنه لا يقول الغضب انما يقول ما يؤدي إلى الغضب ويجوز ويغضب بالرفع حملا على صلة الذي وهو أبين وأحسن ورد المبرد على سيبويه تقديمه النصب على

الرفع ولم يقدمه سيبويه لأنه عنده أحسن من الرفع وإنما قدمه لما بنى عليه الباب من النصب باضمار أن .

والمبرد ذكر ماقاله الأعلم في المقتضب / ١١٦ .

طرف من مخالفة المبرد لسيبويه مما ذكره في المقتضب

قال في المقتضب / ٢٧٨ .

وسيبويه يزعم أن دما فعل في الأصل وهذا خطأ لأنك تقول دمى يدمي فهودم فمصدر هذا لا يكون الا فعلا كما تقول فرق يفرق والمصدر الفرق والاسم فرق وكذلك الحذر والبطر وجميع هذا الباب ومن الدليل أنه فعل أن الشاعر لما اضطر جاء به على فعل فقال :

جرى الدميان بالخبر اليقين

وقال في المقتضب / ١٤٧ .

فأما ما كان على فعيل نحو رحيم وعليم فقد أجاز سيبويه النصب فيه ولا أراه جائزا وذلك لأن فعيلا إنما هو إسم الفاعل من الفعل الذي لا يتعدى فما خرج إليه من غير ذلك الفعل فمضارع له ملحق به والفعل الذي هولفعيل في الأصل انما هو ما كان على فعيل نحو كرم فهو كريم وشرف فهو شريف وظرف فهو ظريف فما خرج إليه من باب علم وشهد ورحم فهو ملحق به فإن قلت راحم وعالم وشاهد فهذا اسم الفاعل الذي يراد به الفعل ، واحتج سيبويه بقول الشاعر :

حتى شآها كليل موهنا عمل باتت طرابا وبات الليل لم ينم[1]

فجعل البيت موضوعا من فعيل وفعل بقوله عمل وكليل وليس هذا بحجة في واحد منهما لأن موهنا ظرف وليس بمفعول والظرف إنما يعمل فيه معنى الفعل كعمل الفعل كان الفعل متعديا أو غير متعد وكذلك ما

(١) الخزانة ٣/ ٤٥٠ . وسيبويه ١/ ٥٨ .

ذكر في فعل اكثر النحويين على رده وفعيل في قول النحويين بمنزلته فما كان على فعل نحو فرق وبطر وحذر .

والحجة في أن هذا لا يعمل أنه لما تنتقل اليه الهيئة تقول فلان حذر أي ذو حذر وفلان بطر كقولك ما كان ذابطر ولقد بطر وما كان ذاحذر ولقد حذر فإنما هو كقولك ما كان ذا شرف ولقد شرف وما كان ذا كرم ولقد كرم ففعل مضارع لفعيل وكذلك يقع فعل وفعيل في معنى كقولك رجل طب وطبيب ومذل ومذيل وهذا كثير جدا واحتج سيبويه بهذا البيت :

حذر أمورا لا تضير وآمن ما ليس منجيه من الاقدار[1]

وهذا بيت موضوع محدث .

وقال في المقتضب / ١٨٧ .

وكان سيبويه يقول في مقعنسس مقاعس وهذا غلط شديد لأنه يقول في محرنجم حراجم فالسين الثانية في مقعنسس بحذاء الميم في محرنميجم فان قال قائل إنها زائدة قيل له فالميم زائدة أيضا إلا أن السين ملحقة بالأصول وليست الميم كذلك إنما هي الميم التي تلحق الأسماء من أفعالها ألا ترى أن من قال في أسود أسيود قال في جدول جديول فأجرى الملحق مجرى الأصلي .

وقال في / ١٩٣ .

وكان سيبويه يقول في تصغير مقعنسس مقيعس ومقيسس وليس القياس عندي ماقال لأن السين في مقعنسس ملحقة والملحق كالأصلي والميم غير ملحقة فالقياس قعيسس وقعيسيس حتى يكون مثل حريجم - وحريجيم .

---

(١) الخزانة ٣/٤٥٦ .

وقال في المقتضب / ١٩٥ .

وأعلم أن سيبويه يقول في تحقير بروكاء وبراكاء وخراسان بريكاء وخريْسان فيحذف الف خراسان الأولى وألف براكاء وواو بروكاء كما يحذف ألف مبارك وليس هذا بصواب ولا قياس انما القياس ألا يحذف شيئا لأنك لست تجعل ألفي التأنيث ولا الألف والنون بمنزلة ما هو في الاسم ونحن اذا كروان احتجاه والاحتجاج عليه ان شاء الله .

حجته أن يقول إذا وقعت الألف ثالثة في موضع ألف مبارك حذفت لكثرة العدد وذلك أن الألف والنون ليستا مما يجوز حذفه وهما كهاء التأنيث في اللزوم وليستا بمنزلتهما في أنهما كاسم ضم إلى اسم فتحقر الصدر وتترك ما بعده ولكنهما بمنزلة ما هو من الإسم فيقال له إن كانتا بمنزلة ما هو من الاسم وجب عليك أن لا تحقر ما هما فيه إن كان على ستة أحرف بهما وإن كانتا بمنزلة شيء ضم الى الصدر وجب أن تحقر ما قبلهما كما تفعل ذلك بماقبل الهاء ثم تأتي بهما كما تأتي بالاسم الأخير بعد الأول في مثل حضرموت ومعد يكرب ، وكذلك حكم الفي التأنيث وياء النسب كهاء التأنيث ألا ترى أنك تقول في زعفران زعيفران فلو كانت الألف والنون في الاسم كاللام في سفرجل لكان هذا التحقير محالا ولكنا نقول في خنفساء خنيفساء . . . . فإنما حق هذا ماذكرتلكألا ترى أن ما قبل الألف والنون في التحقير اذا لم يكن ملحق الجمع مفتوح وما قبل ألفي التأنيث لا يكون إلا مفتوحا كمايكون ماقبل الهاء فهذا بين جدا .

وكانسيبويهيقول في تحقير جدارين إذا أردت التثنية جديرين فيحقر جدارا ثم يلحق الألف والنون فإذا سمي بهما رجل لم يقل الاجديران على ما ذكرت لك وهذا نقض لجميع أصوله ويقول في تصغير دجاجتين اسم رجل دجيّجتان فلا يحذف من أجل هاء التأنيث ويقول دجاجة بمنزلةدار بجرد في أنه اسم ضم إلى اسم ودجاجتان بمنزلة دار بجردين والقياس في هذا كله واحد .

بين المقتضب وكتاب سيبويه

لا يتسع لنا القول في الإفاضة في ذكر المسائل المشتركة بين كتاب سيبويه والمقتضب فليس من غرضي هنا أن استقرى هذه المسائل وانما مقصدي ألنظر إلى كتابي الشيخين نظرة الطائر التي تشعر القارىء بأن هناك مسائل كثيرة مشتركة بينهما ذكرها المبرد في مقتضبه كما ذكرها سيبويه في كتابه ايضا رغم عدم تصريح المبرد بذلك وسأجتزىء بغيض عن فيض .

(١) صلة الفعل بالزمان أقوى من صلته بالمكان وشرح ذلك سبق به سيبويه فقال ١ / ١٦ .

وإنما جعل في الزمان أقوى لأن الفعل بني لما مضى منه وما لم يمض ففيه بيان الفعل متى وقع كما أن فيه بيان أنه قد وقع المصدر وهو الحدث والأماكن لم يبن لها فعل وليست الأماكن بمصادر أخذ منها الأمثلة فالأماكن الى الاناسي ونحوهم أقرب ألا ترى أنهم يختصونها بأسماء كزيد وعمرو في قولهم مكة وعمان ونحوهما ويكون فيها خلق لا تكون لكل مكان ولا فيه كالجبل والوادي والبحر ، والدهر ليس كذلك والاماكن لها جثة وانما الدهر مضى الليل والنهار فهو الى الفعل أقرب .

وفي المقتضب ١٩٩ .

والزمان خاصه وعامه وما اتصل به يتصل به الفعل وذلك أن الفعل إنما بني لما مضى من الزمان وما لم يمض فإذا قلت ذهب وعلم علم أن هذا فيما مضى من الزمان وإذا قلت سيذهب علم أنه لما لم يأت من الزمان واذا قلت هو يأكل جاز أن تعنى ما هو فيه وجاز أن تريد هو يأكل غدا والمكان لا يكون فيه مثل ذلك فالفعل ينقضى كالزمان لأن الزمان مرور الأيام والليالي فالفعل على سننه يمضي بمضيه وليست الأمكنة كذلك إنما

هي جثث نـابة تفصـل بينهما بـالعين وتعـرف بعضها من بعض كـما تعرف زيدا من عمرو .

(٢) استغناؤهم بأعلام الاجناس عن أعلام الاشخاص في الـوحوش والحشرات وعلة ذلك .

قال سيبويه ١ / ٢٦٤ .

وإنمـا منع الأسـد وما أشبهـه أن يكـون لـه اسم معنـاه معنى زيـد أن الأسـد وما أشبههـا ليست بأشيـاء ثابتـة مقيمة مـع النـاس فيحتـاجـوا الى أسماء يعرفـون بها بعضهـا من بعض ولا تحفظ حلاهـا كحفظ ما يثبت مـع النـاس ويقتنونـه ويتخذونـه ألا تراهم قـد اختصـوا الخيـل والابـل والغنم والكلاب وما ثبت معهم واتخذوه بأسماء كزيد وعمرو .

وفي المقتضب / ٣٦٧ .

فإن قال قـائل كيف صـارت معارف واسم الـواحد منهـا يلحق كل مـا كـان مثله فـالجـواب فيـه أن هـذه اشيـاء ليست مقيمـة مع الناس ولا ممـا يتخـذون ويقتنون كـالخيل والشـاء ونحو ذلـك فيحتاجـوا إلى الفصل بـين بعضهـا وبعض وإنما يـريدون أن يفصلوا بـين جنس وجنس ولو كـانت مما يقيم معهم لفصلوا بين بعضها وبضع وكان مجراها كمجرى الناس .

(٣) تعليل رفع النعت في نحو يا زيـد الطويـل سبق به سيبـويه فقـال ١ / ٣٠٣ فقلت أرأيت الـرفع عـلى أي شيء هو إذاقـال يا زيـد الـطويـل قـال هو صفـة لمرفـوع قلت ألست قد زعمت أن هـذا المرفـوع في موضـع نصب فلم لا يكـون كقولـه لقيته أمس الأحـدث قال من قبل أن كـل اسم مفرد في النداء مرفوع أبدا وليس كل اسم في مـوضع أمس يكـون مجرورا فلما اطـرد الرفـع في كل مفـرد في النداء صـار عنـدهم بمنـزلـة مـا يـرتفـع بالابتداء أو بالفعل فجعلوا وصفه اذا كان مفردا بمنزلته .

وفي المقتضب / ٤١٨ و ٤٤٠ .

فـإن نعتً مفردا بمفـرد فـأنت في النعت بـالخيـار ان شئت رفعتـه وان شئت نصبته تقول يا زيد العـاقل أقبـل ويا عمـرو الظريف هلم وان شئت قلت العاقلَ والظريفَ أما الرفع فلأنك أتبعته مرفوعا فإن قال فهـذا المرفـوع في موضع منصـوب فلما لا يكون بمنـزلة قـولك مـررت بعثمان الـظريف لم تتبعـه الاسم لأن الاسم في مـوضـع مخفـوض وأنـه منعـه أنـه لا ينصـرف فجرت صفته على ما كان ينبغي أن يكون عليه فالفصل بينهـما اطراد البنـاء في كل منادى مفرد حتى يصير البنـاء علة لرفعـه وإن كان ذلـك الرفـع غير إعراب وليس كل اسم ممنوعا من الصرف .

(٤) في العـطف على اسم إن بـالرفـع بعد الاستكمال يذكـر سيبـويـه وجهين لتخريجه وأحدهما راجح على الآخر وسبب ذلك .

ويقرّر المبرّد ذلك أيضا فالاتفاق تامّ بينهما كـما نجد اتفـاقا في الـوصف وان سكت سيبـويـه عن بيـان أحـد وجهي النصب وهـو أن يكـون عـلى القطع كما كان في الرفع ، ويظهر أن مبعث ذلك كان لظهوره مماقـدمه كـما نجـد الاتفـاق عـلى أن كـأنّ وليت ولعـلّ لا يحمـل فيهـا عـلى مـوضـع الابتداء .

قال سيبويه ١ /٢٨٥ .

هذا باب مـا يكون محمـولا على إنّ فيشـاركه فيـه الاسم الذي يليهـا ويكون محمولا على الابتداء .

فأما مـا حمل عـلى الابتداء فقـولك إن زيـدا ظريف وعمـرو وإن زيدا منطلق وسعيد فعمرو وسعيد يـرتفعان عـلى وجهين فـأحد الـوجهين حسن والآخر ضعيف .

فأما الوجه الحسن فـأن يكون محمـولا على الابتـداء لأن معنى إن زيدا منـطلق زيد منـطلق وإنّ دخلت توكيـدا كأنه قال زيد منـطلق وعمـرو وفي القرآن مثله ﴿ **إن الله بريء من المشركين ورسولُه** ﴾ .

وأما الوجه الآخر الضعيف فأن يكون محمولا على الاسم المضمر في المنطلق والظريف فإذا أردت ذلك فأحسنه أن تقول منطلق هو وعمرو وان زيدا ظريف هو وعمرو ، وإن شئت جعلت الكلام على الأول فقلت ان زيدا منطلق وعمرا ظريف . . . . وقال الراجز .

ان الربيع الجود والخريفا يدا أبي العباس والصيوفا

ولكنّ المثقلة في جميع الكلام بمنزلة ان ، واذا قلت إن زيدا فيها وعمرو جرى عمرو بعد فيها مجراه بعد الظريف لأن فيها في موضع الظريف وفي فيها إضمار الا ترى أنك تقول إن قومك فيها أجمعون وإن قومك فيها كلهم كما تقول إن قومك عرب أجمعون وفي فيها اسم مضمر مرفوع كالذي يكون في الفعل إذا قلت إن قومك ينطلقون أجمعون .

وقال في ١ / ٢٨٦ .

وأعلم أن لعلّ وكأنّ وليت ثلاثتهن يجوز فيها جميع ما جاز في إن إلا أنه لا يرفع بعدهن شيء على الابتداء ،ومن ثم اختار الناس ليت زيدا منطلق وعمرا ، وقبح عندهم أن يحملوا عمرا على المضمر ، وقال أيضا هذا باب ما تستوي فيه الحروف الخمسة .

وذلك قولك إن زيدا منطلق العاقلُ اللبيبُ فالعاقل اللبيب يرتفع على وجهين على الاسم المضمر في منطلق كأنه بدل منه فيصير كقولك مررت به زيد اذا أردت جواب بمن مررت فكأنه قيل له من ينطلق فقال زيد العاقل اللبيب وان شاء رفعه على مررت به زيد اذا كان جواب من هو فتقول زيد كأنه قيل له من هو فقال العاقل اللبيب وإن شاء نصبه على الاسم الأول المنصوب وقد قرأ الناس هذه الآية على وجهين ﴿ **قل إن ربي يقذف بالحق علام الغيوب** ﴾ وعلام الغيوب وفي المقتضب / ٣٨٧ و ٤٠٣ .

وتقول إن زيدا منطلق وعمرا وإن شئت وعمرو ، فأما الرفع فمن

وجهين والنصب من وجه واحد وهو أن تعطفه على الاسم المنصوب كما قال :

إن الربيع الجود والخريفا يدا أبي العباس والصيوفا

وهذا على وجه الكلام ومجراه لأنك اذا عطفت شيئا على شيء كان مثله وأحد وجهي الرفع وهو الاجود منهما أن تحمله على موضع إنْ لأنَّ موضعها الابتداء فاذا قلت إن زيدا منطلق فمعناه زيد منطلق ومثل إن في هذا الباب لكنّ الثقيلة ، ونظير هذا قولك ليس زيد بقائم ولا قاعدا على الموضع ، ومثله خشنت بصدره وصدر زيد . . . . . والوجه الآخر في الرفع إن زيدا منطلق وعمرو أن يكون محمولا على المضمر في منطلق وهذا أبعد الوجهين إلا أن تؤكده فيكون وجها جيدا مختارا نحو إن زيدا منطلق هو وعمرو وتقول إن زيدا منطلق الظريف وإن زيدا يقوم العاقل الرفع والنصب فيما بعد الخبر جائزان ، فالرفع من وجهين احدهما أن تجعله بدلا من المضمر في الخبر ، والوجه الآخر أن تحمله على قطع وابتداء .

والنصب من وجهين أحدهما أن تتبعه زيدا ، والآخر أن تنصبه بفعل مضمر على جهة المدح ، وهذا الفعل يذكر إضماره في موضعه إن شاء الله ، والآية تقرأ على وجهين ﴿ **قل ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب** ﴾ بالنصب والرفع .

فأما كأنّ وليت ولعلّ إذا قلت كأنّ زيدا منطلق وعمرو وليت زيدا يقوم وعبد الله فكل ما كان جائزا في إنّ ولكنّ من رفع أو نصب فهو جائز في هذه الأحرف إلا الحمل على موضع الابتداء فإن هذه الحروف خارجة من معنى الابتداء لأنك إذا قلت ليت فانما تتمنى وكأنّ للتشبيه ولعلّ للتوقع فقد زال الابتداء ولم يجز الحمل عليه .

(٥) دخلوا الأولَ فالأولَ بالنصب ويجوز رفعه ، وإن كان أمرا نحو ادخلواالأولَ فالأولَ فالنصب لا غير إلا عند عيسى بن عمر يحمله

على المعنى والرفع في ادخلوا الأوّلُ والآخرُ والصغيرُ والكبيرُ ولا يكون العطف الا بالواو ذكر ذلك المبرد وسيبويه .

قال سيبويه ١ / ١٩٨ .

ومما يشبه بالشيء في كلامهم وليس مثله في جميع أحواله كثير وقد بين فيما مضى وستراه أيضا إن شاء الله تعالى وهو قولك دخلوا الأول فالأول جرى على قولك واحدا فواحدا ودخلوا رجلا رجلا ، وان شئت رفعت فقلت دخلوا الأولُ فالأولُ جعلته بدلا وحملته على الفعل كأنه قال دخل الأوّلُ فالأوّلُ وان شئت قلت دخلوا رجل فرجل تجعله بدلا كماقال عزّ وجل ﴿ بالناصية ناصية كاذبة ﴾ .

فإن قلت ادخلوا فأمرت فالنصب الوجه، ولا يكون بدلا لأنك لو قلت ادخل الأوّل فالأوّل أو رجل رجل لم يجز ، ولا يكون صفة لأنه ليس معنى الأول فالأول انك تريد أن تعرفه بشيء تحليه به لو قلت قومك الأول فالأول أتونا لم يستقم، وليس معناه معنى كلهم فأجرى مجرى خمستهم ووحده ، ولا يجوز في غير الأول هذا كما لايجوز أن تقول مررت به واحده ولا بهما اثنيهما ، وكان عيسى يقول ادخلوا الأول فالأول لأن معناه ليدخل فحمله على المعنى وليس بأبعد من :

ليبك يزيد ضارع لخصومه

فإن قلت ادخلوا الأولُ والآخرُ والصغيرُ والكبيرُ فالرفع لأن معناه معنى كلهم فكأنه قال ليدخلوا كلّهم ، وإذا اردت بالكلام أن تجريه على الاسم كما تجرى النعت لم يجز أن تدخل الفاء لأنك لو قلت مررت بزيد أخيك وصاحبك كان حسنا ، ولوقلت مررت بزيد أخيك فصاحبك والصاحب زيد لم يجز وكذلك لوقلت زيد أخوك فصاحبك ذاهب لم يجز ولو قلتها بالواو حسنت كما أنشد كثير من العرب لأمية بن أبي عائذ الهذلي .

ويأوى الى نسوة عطل وشعث مراضيع مثل السعالى

ولـو قلت فشعث قبـح وقـال الخليـل ادخلوا الأوّل فـالأوّل والأوسط والآخـر لا يكون فيـه غيره وقـال يكون عـلى جواز كلكم حمله عـلى البـدل (وفي المقتضب / ٣١٧) .

هذا باب ما يكون حـالا وفيه الألف والـلام على خـلاف ما تجـري به الحال .

وذلك قولك

وذلـك قولك دخلوا الأول فالأول ودخلوا رجـلا فرجـلا تـأويله دخلوا واحدا بعد واحد ، فأما الأول فانمـا انتصب على الحـال وفيه الألف والـلام لأنه على غير معهود فجريا مجرى سـائر الـزوائد ألا تـرى أنك لـوقلت الأول فالأول أتونا لم يجز لأنك لست تقصد إلى شيء بعينه ولو قلت الـرجال اتـونا كـان جيدا وإن شئت قلت دخلوا الأول فـالأول عـلى البـدل كـأنـك قلت دخل الأول فالأول ، وكذلك لو قلت دخلوا رجل فـرجل فـأبدلت النكـرة من المعـرفة كمـاقال الله عـز وجل ﴿ **بـالناصيـة ناصيـة كـاذبـة خـاطئـة** ﴾ فـإذاقلت ادخلوا الأول فالأول فـلا سبيل عنـد أكثر النحـويين الى الـرفـع لأن البـدل لا يكون إلا من المخـاطب لأنك لـو قدرتـه بحـذف الضمـير لم يجـز ، فأمـا عيسى بن عمـرو فكـان يجيـزه ويقـول معنـاه ليـدخـل الأول فـالأول ، ولا أراه جائـزا الا على المعنى لأن قـولك ادخـل انما هـو لتدخل في المعنى . . . فـإذا قلت ادخلوا الأول والآخر والصغـير والكبـير فـالـرفـع لأن معنـاه ادخلوا كلكم فهذا لا يكـون إلا مرفـوعا ولا يكـون إلا بـالـواو لأن الفـاء تجعل شيئـا بعد شيء والـواو تتصل عـلى معنى قولـك كلكم ألا تـرى أنك تقـول مررت بـزيد أخيـك وصاحبـك فتدخـل الواو عـلى حـد قولك زيد العاقل الكريم وكذلك زيـد العاقـل والكريم ولـو قلت العاقـل فالكريم أو العاقل ثم الكريم أخبرت انه استوجب شيئا بعد شيء .

(٦) رفع المضارع وسببـه ولم لا ينتصب ويجر إن وقـع في موضـع اسم منصوب أو مخفوض قال سيبويه ١ / ٤٠٩ .

هذا باب وجه دخول الرفع في هـذه الأفعال المضـارعة لـلأسماء اعلم أنها إذا كـانت في موضـع اسم مبتدأ او اسم بني عـلى مبتدأ أو في مـوضـع اسم مـرفوع غـير مبتدأ ولا مبني عـلى مبتـدأ أو في مـوضـع اسم مجـرور أو منصوب فإنها مرتفعة وكينونتها في هذه المواضـع ألزمتهـا الرفـع وهي سبب دخول الرفـع فيها وعلتـه أن ما عمـل في الأسماء لم يعمـل في هذه الأفعـال على حد عمله في الأسماء كما أن مـايعمل في الافعـال فيجزمهـا وينصبها لا يعمـل في الاسماء وكينـونتها في مـوضع الأسـماء ترفعهـا كـما تـرفـع الاسم كينونته مبتدأ فأما ما كـان في موضـع المبتدأ فقولك يقول زيـد ذاك ، وأما ما كان في موضع المبني عـلى المبتدأ فقـولك زيـد يقول ذاك ، وأمـا ما كـان في موضع غير المبتدأ ولا المبني عليه فقولـك مررت بـرجل يقـول ذاك وهذا يـوم آتيك وهـذا زيد يقـول ذاك وهـذا رجـل يقـول ذاك وحسبتـه ينـطلق فهكذا هذا وما أشبهه .

وفي المقتضب / ١١١ .

هذا باب تجريد إعراب الأفعال

إعلم أن هذه الأفعال المضارعة ترتفع بوقوعها مواقع الأسماء مـرفوعـة كـانت الأسماء أو منصـوبة أو مخفـوضة فـوقوعهـا مواقـع الأسماء هـو الذي يـرفعها ولا تنتصب إن كـانت الأسماء في مـوضـع نصب ولا تنخفض عـلى كل حال وإن كانت الأسماء في مـوضع خفض فلهـا الرفـع لأن ما يعمـل في الاسم لا يعمل في الفعل فهي مـرفوعـة لما ذكـرت لك حتى يـدخل عليهـا ما ينصبها أو يجزمها وتلك عوامل لها خاصـة ولا تدخـل على الاسماء كما لا تدخل عوامل الأسماء عليها فكل على حياله ، فأما ما كان منهـا في موضـع رفع فقولك يقوم زيـد يقوم في مـوضع المبتـدأ وكذلـك زيد يقـوم يقوم في مـوضع الخبـر وإن زيدا يقـوم يقوم في مـوضع خبـر إن ، وما كـان منها في موضع المنصوب فنحو كان زيد يقـوم يا فتى وظننت زيـدا يقوم ، ومـا كان في موضع المجرور فنحو مررت برجل يقوم ومررت برجل يقوم أبوه .

(٧) نصب اذن للفعل وشرطه . قال سيبويه ١ / ٤١٠

هذا باب إذن

إعلم أن إذن إذا كانت جوابا أو كانت مبتدأة عملت في الفعل عمل أرى في الاسم إذا كانت مبتدأة وذلك قولك إذن أجيئك وإذن آتيك ومن ذلك أيضا قولك إذن والله أجيئك والقسم ها هنا بمنزلته في أرى إذا قلت أرى والله زيدا فاعلا ولا تفصل بين شيء مما ينصب الفعل وبين الفعل سوى إذن لأن اذن أشبهت أرى فهي في الأفعال بمنزلتها في الأسماء وهي تلغى وتقدم وتؤخر فلما تصرفت هذا التصرف اجترءوا على أن يفصلوا بينها وبين الفعل باليمين ولم يفصلوا بين أن وأخواتها وبين الفعل كراهية أن يشبهوها بمايعمل في الأسماء نحو ضربت وقتلت لأنها لا تصرف تصرف الأفعال نحو ضربت وقتلت ولا تكون إلا في أول الكلام لازمة لموضعها لا تفارقه فكرهوا الفصل لذلك لأنه حرف جامد واعلم أن إذن إذا كانت بين الفاء والواو وبين الفعل فإنك فيها بالخيار إن شئت أعملتها كإعمالك أرى وحسبت إذا كانت واحدة منهما بين اسمين وذلك قولك زيدا حسبت أخاك وإن شئت الغيت إذن كإلغائك حسبت إذاقلت زيد حسبت أخوك .

وفي المقتضب / ١١٣ / ١٠٤ هذا باب إذن .

اعلم أن إذن في عوامل الأفعال كظننت في عوامل الأسماء لأنها تعمل وتلغي كظننت ألا ترى أنك تقول ظننت زيدا قائما وزيدا ظننت قائما وزيد ظننت قائم إذا أردت زيد قائم في ظني وكذلك إذن إذا اعتمد الكلام عليها نصب بها ، وإذا كانت بين كلامين أحدهما في الآخر عامل ألغيت ولا يجوز أن تعمل في هذا الموضع كما تعمل ظننت إذا قلت زيدا ظننت قائما لأن عوامل الأفعال لا يجوز فيها التقديم والتأخير لأنها لا تتصرف .

فأما الموضع الذي تكون فيه مبتدأة وذلك قولك إذاقال لك قائل أنا

أكـرمك قلت اذن أجـزيك وكـذلـك إن قال انـطلق زيـد قلت إذن ينـطلق عمرو ومثله قول الصبي .

اردد حمـــارك لا تـنـــزع ســـويـتـــه إذن يـــردّ وقيـدالعـــير مكـروب[1]

والمـوضع الـذي لا تكون فيـه عاملة البتـة قولـك إن تـأتني إذن آتـك لأنها داخلة بـين عامـل ومعمول فيـه وكذلـك أنا إذن أكـرمك وكـذلك إن كـانت في القسم بين المقسم بـه والمقسم عليه نحو قـولك والله إذن لأكرمك لأن الكـلام معتمد عـلى القسم ، فإن قـدمتها كـان الكلام معتمـدا عليها وكـان القسم لغوا نحـو إذن والله أضربـك لأنك تـريد إذن أضـربك والله فالذي تلغيه لا يكون مقـدما إنمـا يكون في أضعـاف الكلام ألا تـرى أنك لا تقول ظننت زيد منطلق لأنك إذا قـدمت الظن فـإنما تبني كـلامك عـلى الشك وانما جاز أن تفصل بالقسم بين إذن ومـا عملت فيه مـن بـين سائـر حـروف الافعال لتصـرفها وأنها تعمـل وتلغى وتدخـل لـلابتـداء ولـذلـك شبهت بـظننت من عـوامـل الأسـماء واعلم أنها إذا وقعت بعـد واو أو فـاء صلح الأعمـال فيها والإلغـاء لما أذكـره لك وذلـك قـولـك إن تـأتني آتـك وإذن أكـرمك إن شئت رفعت وإن شئت نصبت وإن شئت جـزمت ، أمـا الجزم فعلى العطف على آتك وإلغاء إذن والنصب عـلى إعمال إذن والـرفع على قولك وأنا أكرمك .

(٨) تقطع همزة الوصل في الفعل إن سمي به قال سيبويه ٢ / ٤ .

وإذا سميت رجـلا بـاضـرب أو أقتـل أو اذهب لم تصـرفهـا وقـطعت الألفات حتى يصير بمنزلة الأسماء لأنك قد غيرتهـا عن تلك الحال ألا تـرى أنـك تـرفعهـا وتنصبهـا إلا أنـك استثقلت فيهـا التنـوين كـما استثقلتـه في الأسماء التي تشبهها بها نحو إثمد وإصبع وأبلم .

وفي المقتضب / ٣٤٨ .

---

(١) الخزانة ٣/٥٧٦ .

جاء قصيره بمنزله إيمد .

(٩) التسمية بعاقلة وحدها أو بعاقلة لبيبة قال سيبويه ٥٢ / ٦٦

وإذا سميت رجلا بعاقلة لبيبة أو عاقل لبيب صرفته وأجريته مجراه قبل ان يكون اسما وذلك قولك رأيت عاقلة لبيبة يا هذا ورأيت عاقلا لبيبا يا هذا ، وكذلك في الجر والرفع منون لأنه ليس بشيء عمل بعضه في بعض فلا ينون وينون لأنك نونته نكرة وإنماحكمت فإن قلت ما بالي ان سميته بعاقلة لم أنوّن فإنك إن أردت حكاية النكرة جاز ولكن الوجه ترك الصرف والوجه في ذلك الأول الحكاية وهو القياس لأنهما شيئان ولانهما ليس واحد منهما الاسم دون صاحبه فإنما هي حكاية وانماذا بمنزلة امرأة بعد ضارب اذا قلت هذا ضارب امرأة إن أردت النكرة وهذا ضارب طلحة إن أردت المعرفة .

وفي المقتضب / ٣٥٨ و ٣٦٩ .

ولو سميت رجلا عاقلة لبيبة لكان الوجه فيه أن تقول مررت بعاقلة لبيبة وجاءتني عاقلة لبيبة لأنك سميت باسمين كلاهما نكرة فجعلت الثاني تابعا للأول كحالهما كانت في النكرة .

ولو سميت بعاقلة وحدهالكان الأجود أن تقول هذه عاقلة قد جاءت لأنه معرفة فيصير بمنزلة حمدة غير منصرف فالحكاية تجوز وليس بالوجه لأنه على مثال الأسماء .

وبمراجعة هذه المسائل في الكتابين نجد اتفاقا بينهما :

(١) لا تجزم اذا في الاختيار وسببه سيبويه ١ / ٤٣٣ المقتضب / ١٢٧
(٢) لا يسكن المفتوح لخفة الفتحة سيبويه ٢ / ٢٥٨ المقتضب / ٤٣
(٣) فتح العين لأجل حرف الحلق وعلتهسيبيويه ٢ / ٢٥٢ المقتضب / ١٤٦

(٤) النسب إلى المثنى وجمع التصحيح وبيان علله

سيبويه ٢ / ٨٦ المقتضب / ٢٨٠

(٥) لا ينادي ما فيه أل ولم سيبويه ١ / ٣٠٩ المقتضب / ٤٢٠

(٦) التسمية بضربوا على أن الواو علامة وعلى أنها ضمير

سيبويه ٢ / ٨ المقتضب / ٣٦٣

(٧) على اتفاق في نعت اسم لا المفرد وإن كان في عبارة المبرد بعض السبط ولو نعت الاسم بنعتين فليس يجوز في الثالث التركيب لأنه لا تكون ثلاثة أشياء اسما واحدا وتكرير الاسم بمنزلة النعت نحو لا ماءء ماء باردا

سيبويه ١ / ٣٥١ المقتضب / ٤٦٦

(٨) يختار عندهما اتباع المستثنى للمستثنى منه في النفي

سيبويه ١ / ٣٦٠ المقتضب / ٤٧٢

(٩) هذا عربي محضا وهذه مائة وزن سبعة وهذا الثوب نسج اليمن النصب على المصدرية ويجوز الرفع على الوصفية وهذا عربي قح لا يكون إلا صفة لأنه ليس بمصدر

سيبويه ١ / ٢٧٥ المقتضب / ٤٤٦

(١٠) ما يوصف ومايوصف به سيبويه ١/ ٢٢٣ / ٢٢٠ المقتضب ٤٣٩ و ٤٤٠

(١١) تثنية الأعلام وجمعها يردها الى النكرة سيبويه ١ / ٢٦٨ المقتضب / ٢١٢

(١٢) أن مضمرة بعد فاء السببية ووأو المعية . .

سيبويه ١ / ٤١٨ و ٤٥٤ المقتضب ١١٤ و ١١٧

(١٣) وصف المنادى العلم بابن المضاف الى علم ووجه نصبه

سيبويه ١ / ٣١٣ المقتضب / ٤٣٣

(١٤) ما فيه ألف الإلحاق المقصورة إن سمّى به منع الصرف بخلاف ما

سمّى بما فيه ألف الالحاق الممدودة وسبب ذلك .
سيبويه ٢ / ١٢ المقتضب / ٣٣٩

(١٥) عند التسمية بقل وبع يقال قوم وبيع سيبويه ٢ / ٦١ المقتضب / ١٠
(١٦) تشدد واو هو وياء هي عند التسمية سيبويه ٢ / ٣٣ المقتضب / ٩٣
(١٧) تقلب واو يغزو ياء عند التسمية سيبويه ٢ / ٦٠ المقتضب / ٧٥

وبمراجعة الأبواب الآتية في الكتابين يتبين لنا موافقة المبرد لسيبويه في كثير من مسائلها .

(١)	الممنوع من الصرف	سيبويه ٢ / ١	المقتضب الجزء الثالث
(٢)	تصريف الأفعال	سيبويه ٢ / ٢١٤	المقتضب الأول والثاني / ١٨٨
(٣)	جمع التكسير	سيبويه ٢ / ٧٥	المقتضب الثاني / ٨
(٤)	التصغير	سيبويه ٢ / ١٠٥	المقتضب الثاني ١٨٨
(٥)	النسب	سيبويه ٣ / ٦٩	المقتضب الثالث / ٢٧٣
(٦)	الاعلال	سيبويه الثاني	المقتضب الاول
(٧)	تخفيف الهمزة	سيبويه ٢ / ١٦٣	المقتضب ١ / ٦٠
(٨)	الادغام	سيبويه ٢ / ٣٩٨	المقتضب ١ / ٧٦

طرف من مخالفة المبرد للخليل في المقتضب

وكان الخليل وسيبويه يزعمان أنك إذا قلت لا غلامين لك أن غلامين مع لا اسم واحد وتثبت النون كما تثبت مع الألف واللام وفي تثنية ما لا ينصرف وجمعه نحو قولك هذان أحمران وهذان المسلمان والتنوين لا يثبت في واحد من الموضعين فرقوا بين النون والتنوين واعتلوا بما ذكرت لك ، وليس القول عندي كذلك لأن الأسماء المثناة والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسما واحدا لم يوجد ذلك كما لم يوجد المضاف ولا الموصول مع ماقبله بمنزلة اسم واحد .
المقتضب / ٤٦٦

وقال في المقتضب / ١١٣ .

وكـان الخليل يقـول إنّ أَنْ بعد إذن مضمـرة وكذلـك لن وإنما هي لا أن ولكنك حذفت الألف من لا والهمـزة من أن وجعلتهما حـرفا واحـدا ، وليس القول عندي كمـاقال وذلـك أنك تقـول زيدا لن أضـرب كما تقـول زيدا سأضـرب فلو كان هـذا كما قـال الخليل لفسـد هذا الكـلام لأن زيدا كان ينتصب بما في صلة أَنْ ، ولكن لن حرف بمنزلة أنْ .

وقال في المقتضب / ٣٣٨ .

أما ما كان من ذلك على فَعْلان الـذي له فعـلى فقد تقـدم قولنـا فيه أنـه غـير مصـروف في معـرفـة ولا نكـرة ، وإنمـا امتنـع من ذلـك لأن النـون اللاحقة بعـد الألف بمنزلـة الالف اللاحقـة بعد الألف للتـأنيث في قولـك حمراء وصفراء ، والدليل عـلى ذلك أن الـوزن واحد في السكـون والحركـة وعـدد الحروف والـزيـادة وأن النـون والألف تبـدل كـل واحـدة منهما من صاحبتها ، فـأما بـدل النون من الألف فقـولك في صنعـاء وبهراء صنعـاني وبهراني .

وأمـا بـدل الألف منهـا فقـولـك إذا أردت ضـربت زيـدا فوقفت قلت ضـربت زيدا وفي قـولك اضـربن زيدا (ولنسفعن بـالنـاصيـة) اذا وقفت قلت اضـربا زيـدا ولنسفعا ، وزعم الخليـل أن الدليـل على ذلـك أن كِل مؤنث تلحقه علامة التأنيث بعد التذكير فإنما يلحقه عـلى لفظه إلا مـا كان مضارعا لتأنيث أو بدلا في أن عـلامة التـأنيث لا تلحقه عـلى لفظه لأنـه لا يدخل تأنيث على تأنيث وكذلك لا يدخـل على مـا كان بمنـزلته. ألا تـرى أنـك لا تقول حمراءة ولا صفراءة فكـذلك لا نقـول غضبانـة ولا سكـرانـة وإنما تقول غضبى وسكرى (وقال في ٤١) .

فـان كـانت الـزائـدة لا تبلغ بـــه مثـال الأفعـــال فـإن الاسم يعتـــل عندسيبويه والخليل وغيرهما من البصريين وكـذلك إن كـان بينه وبـين مثال

الأفعـال فصل بحـركة فيقـولون لـو بنينا مثـل تفعل من القـول لقلنا تقيـل وكـان اصله تقول ولكن القينـا حركـة الواو عـلى ما قبلهـا فسكنت وقبلهـا كسـرة فانقلبت يـاء . . . . كـما يقـولـون فيـما لحقتـه الميم وليس بمشتق من الفعـل مصدرا ولا مكـانـا وقـالـوافعل هذا لأن زيـادتـه من زيـادة الأفعـال والحـركة قـد رفعت اللبس ، ولا أراه كما قـالـوا لأنـه ليس مبنيـا على فعل فتلحقه علته ولا هو على مثاله .

طرف من مخالفة المبرد لأبي عمرو بن العلاء في المقتضب

(قال في / ١٩٥)

وكـان أبو عمـرو يقول في تصغيـرها حبيـرة فيحذفهـا ويبدل منهـا هاء التـأنيث لتكون في الاسم علامـة تـأنيث ويفعـل ذلـك بكـل مـا فيـه ألف التأنيث خامسة فصاعـدا ويقول لم يجـز إثباتهـا لأنها ساكنـة فإذا حـذفتها لم أخـل الاسم من علامـة تأنيث اذ كـانت في تكبيـره عـلامـة تـأنيث ثـابتـة ومن قال في حباري حبيرة قال في تحقير لغيزي لغيغيزة على مذهب أبي عمر وقول جميع النحـويين يثبتـون الياء في لغيـزى لأنهم لو حـذفوهـا لاحتاجوا معها الى حذف الألف (وقال في المقتضب ايضا / ٦١) .

فإذا كانتا في كلمتين فإن أبا عمـرو بن العلاء كـان يرى تخفيف الأولى منهما وعلى ذلك قرأ في قوله عز وجل ﴿ **فقد جاء أشـراطها** ﴾ إلا أن يبتـدأ بهـا ضـرورة كـامتنـاع السـاكن ، وكـان يحقق الأولى إذاقـرأ ﴿ **أألـد وأنـا عجوز**﴾ ويخفف الثانية ولا يلزمها البدل لأن ألف الاستفهام منفصلة وكان الخليل يرى تخفيف الثانية على كل حال ويقول لأن البدل لا يلزم إلا الثانية وذلك لأن الأولى يلفظ بها ولا مانع لها والثانية تمتنع من التحقيق من أجـل الأولى التي قـد ثبتت في اللفظ، وقـول الخليـل أقيس، وأكـثر النحـويـين عليه.

طرف من مخالفة المبرد ليونس في المقتضب

قال في / ٤٣٧

وكـان يونس يجيـز أن تلقى علامـة الندبـة عـلى النعت فيقـول وازيـد لظريفاه ووازيداه أنت الفارس البطلاه وهذا عند جميع النحويين خطأ لأن العـلامة إنمـا تلحق ما لحقـه تنبيه النـداء لمـد الصـوت والنعت خـارج من ذا .

وقال في / ٢٠٣ .

فإنسميت قبائل أو وسائل قلت قبيئل ورسيئـل في قول جميـع النحويـين إلا يـونس بن حبيب فـإنـه كـان يقـول قبيـل ورسيـل ، وذلـك ردىء في القياس ، اما النحويون فأقروا الهمـزة وحذفـوا الألف لأن الهمزة متحـركة والألف ساكنة والمتحرك حـرف حي وهو في مـواضع الملحقـة بالأصـول ، ألا تـرى أن الهمزة من قبـائل في مـوضع الفـاء من عذافـر والألف لا تقـع من هـذا البناء في مـوضعها إلا زائـدة فكانت أحق بـالحـذف وأمـا يـونس فكـان يقـول لمـا كـانتـا زائـدتـين كـانت التي هي أقـرب الى الـطرف أولى بالحذف ، وليس هذا القول بشيء لما ذكرت لك .

طرف من مخالفة المبرد للأخفش في المقتضب

قال في / ٨ .

وكـان الأخفش يقول أشيـاء أفْعلاء يـا فتى جمع عليهـا فعل كـما جمـع سمـح على سمحاء وكـلاهما جمـع لفعيـل كـما تقـول في نصيب أنصبـاء وفي صديق أصدقاء وفـي كريم كـرماء وفي جليس جلسـاء فسمح وشيء عـلى مثال فعل فخرج إلى مثال فعيل .

قال المازني فقلت له كيف تصغـرهن فقال اشيـاء فسـألتـه لم لم تـرده الى الواحد انـه أفعلاء فقـد وجب عليه فلم يأت بمقنـع ، وهذا تـرك قوله لأنه

اذا زعم انه أفعلاء فقد وجب عليه أن يصغر الـواحد ثم يجمعـه فيقول في تصغير أشياء على مذهبه شييئات فاعلم .

وقال في / ٤٧ .

وأما ما ذكـرنا من بـاب جمع سيد وميت فإن أبـا الحسن الأخفش كان لا يهمز من هذا الباب إلا ما كانت الألف فيه بـين في واوين نحو قولك في أول (وزنه أفعل ففاؤه من لفظ عينه) أوائل؛ وكـذلك يقـول في فوعـل من قلت وجلت قوائل وجوائل فيجعل علته في همز الواو لقـربها من الـطرف نـظيرا لمـا ذكرنـاه من أنـه إذا التقت واوان اولا همـزت الأولى منهـما فكـان يجعـل همز الأخـرى من هـذا البـاب واجبـا وان كـانت الألف قـد حـالت لاجتماع الواوين والقـرب من الطرف ، ولا يـرى مثل ذلـك إذا اجتمعت يـاءان أوياء وواو ـ ويقـول لأنه لـو التقت الياءان او اليـاء والـواو لم يلزمني همـز والنحويـون اجمعون غيـره لا يختلفون في اجـراء الياء والـواو والياءين مجـرى الـواوين في هـذا البـاب ، وعلتهم في ذلـك مـا وصفنـا من التقـاء المتشـابهـة وذلـك أنهم يجيـزون في النسب الى رايـة وغـايـة رائي وغـائي فيهمزون لاجتماع الياءات إن شاؤا .

والقول البين الواضح فيما ذكرناقول النحـويين لا قـول أبي الحسن ألا ترى أنه يلزمك من همز الياء اذا وقعت طرفـا ما يلزمـك من همز الـواو اذا وقعت طـرفا بعـد الألف وأن الواو والياء تظهـران اذا وقع الإعـراب عـلى غيرهما نحـو سقايـة وشقاوة وليس هـذا من باب مـا يقع من همـز الواو إذا لقيها واو في أول الكلمة ولا مما يناسبه ، والدليـل على ذلـك أنهما جميعا إذا تبـاعدتـا من الطرف لم يكن همـز وهذا يـدل على أنـه من اجل الأواخـر لا من اجل الأوائل .

وقال في / ١٠١ .

وكـان الأخفش يجيز اسـل زيـداً لأن السـين عنده سـاكنة لأن الحـركة

للهمـزة ، وهذا غلط شـديد لأن السـين متصـرفـة كسـائـر الحـروف وألف الوصل لا أصل لها فمتى وجدالسبيل الى اسقاطها سقطت .

طرف من مخالفة المبرد للجرمي في المقتضب

قال في / ١٦١ عن اعراب المثنى والمجموع .

وكان الجرمي يـزعم أن الألف حرف الإعـراب كماقـال سيبويه وكان يـزعم أن انقلابهـا هو الإعـراب وكان غيـرهما يـزعم أن الألف والياء همـا الاعراب ، فاذا قيل له فـأين حرف الإعـراب قال انمـا يكون الاعـراب في الحرف اذا كان حركة فأما إذا كـان حرفـا قام بنفسـه والقول الـذي نختاره ونـزعم أنه لا يجـوز غيـره قـول أبي الحسن الأخفش وذلـك أنـه يـزعم أن الالف ان كـانت حرف اعـراب فينبغي أن يكون فيهـا إعراب هـو غيرهـا كما كان في الدال من زيد ونحوها ولكنها دليل عـلى الاعراب لأنه لا يكـون حـرف إعراب ولا إعـراب فيه ولا يكـون إعراب الا في حـرف ويقال لأبي عمـر إذا زعمت أن الألف حرف إعـراب وأن انقلابهـا هو الأعـراب فقـد لـزمك في ذلك شيئان أحدهمـا أنـك تـزعم أن الإعـراب معنى وليس بلفظ فهـذا خـلاف مـا اعطيت في الـواحـد والشيء الآخـر أنـك تعلم أن أول احوال الاسم الرفـع فأول مـا وقعت التثنية وقعت والألف فيهـا فقد وجب أن لايكون فيها في مـوضع الـرفع اعـراب لأنه لا انقـلاب معها وقـولنا إنها دليـل على الاعـراب إنما هـو أنك تعلم أن المـوضع مـوضع رفـع اذا رأيت الألف وموضع خفض ونصب اذا رأيت الياء وكذلـك الجمع بـالواو والياء إذا قلت مسلمـون ومسلمـين وكـذلـك مـا كـان المفهم لمـوضعـه حـرفـا نحوقولك أخوك وأخاك وأخيك .

طرف من مخالفة المبرد للمازني في المقتضب

ونظير ذلك قـولك هـذا رجل افعـل فاعلم فـلا تصرف أفعـل لأنك وضعتـه موضـع النعت ، هذاقـول الخليل وسيبـويه ، وكـان المازني يقـول

هـذا رجل أفعـل فيصرف أفعـلا هذا ويقـول لأنه ليس بنعت معلوم وأمـا أفعـل زيد فيجعله فعـلا لأنه قـد رفع زيـدا بـه ، وهـذا مـذهب ، وقـول الخليل وسيبويه أقوى عندنا .

موقف المبرد من الكوفيين

أبو العباس المبـرّد زعيم من زعماء البصـرة شايـع رجالهـا في كثير من أقوالهم ودافع عنها واحتجّ لهـا ولم يصرح في مقتضبـه باسم الكوفيين إلّا في مـوضع واحـد عند حـديثـه عن إعـراب الأسـماء الستـة ولم يـرتض قـولهم أيضا .

وكـان يعرض لأقـوالهم بـأن يكنى عنهم بقـوم مـن النحـويـين أو بـأن يقول فإن قال قائل وفإن زعم زاعم وهكذا ثم يأخـذ ـ يضعف أقوالهم ويـرد عليها .

وقـد استقريت مـا ذكـره ابن الأنبـاري في الانصـاف (وعـدة مسـائله ثماني عشرة ومائة مسألة ألحقت بها ثلاث) لم يـوافق المبرد الكـوفيين الا في سبع مسائل منها ، وسأرد نسبة مسألة منها إلى المبرد وبيانها .

(١) يجـوز أن يكـون الاسم مـرفـوعـا بـالــظرف في نحـو أمــامـك زيــد
المسألة / ٦ .

(٢) لا يتقدم خبرليس عليها . المسألة / ١٨

(٣) يجوز استعمال من الجـارة في ابتداء الغـاية من الـزمان
المسـألة / ٥٤

(٤) الجار واو رب لا رب المقدرة في نحو وبلد ليس به أنيس
المسألة / ٥٥

(٥) كما تأتي بمعنى كيما وينتصب ما بعدها نحو
لا تظلموا الناس كما لا تظلموا
المسألة / ٨١

(٦) يجوز أن يتقدم التمييز على عامله المتصرف المسألة الثانية من الملحقة اما المسألة السابعة وهي دعوى ابن الأنباري موافقة المبرد للكوفيين في القول بجواز زيادة واو العطف كماذكرها في المسألة الرابعة والستين فسنردّ عليها فيما نعقده لها ولأمثالها مما نسب الى المبرد وفي المقتضب ما يعارض ذلك .

وفي الانصاف ثماني مسائل أخرى لم يوافق المبرد عليها الكوفيين كما لم يتفق فيها رأي البصريين وهذا بيانها .

(١) إعراب المثنى والمجموع يرى الكوفيون أن الألف والياء والواو بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة في أنها إعراب ، وذهب البصريون الى انها حروف الاعراب ، والمبرد يرى انها دليل على الاعراب مع الاخفش .

المسألة / ٣

(٢) يرى الكوفيون في اعراب الاسماء الستة أنها معربة من مكانين والخلاف السابق بين البصريين في اعراب المثنى والمجموع يجري هنا .

المسألة / ٢

(٣) رافع المبتدأ والخبر المسألة / ٥ .

(٤) ناصب المستثنى المسألة / ٣٤

(٥) حاشا الاستثنائية المسألة / ٣٧

(٦) جازم جواب اشرط المسألة / ٨٤

(٧) الخلاف في الضمير الواقع بعد لولا نحو لولاي ولولاك ولولاه المسألة/ ٩٧

(٨) الخلاف في الكاف والياء والهاء في نحو إياك واياي وٰاياه .

المسألة / ٩٨

هـذا ما في الإنصـاف ، ولم أعثر في غيـره مـع كثـرة تفتيشي في كتب النحـو إلا على مسـائل قليلة وافق المبـرد عليها الكـوفيين عـلى حين وقفت على أضعافها مما خالفهم فيها .

وسأجتزيء بذكر المسائل التي وافق المبرد عليها الكـوفيين ولم يـذكرهـا ابن الانباري في الانصاف وهي :

(١) يجـوز فتـح همـزة إن في جـواب القسم نحـو والله انـك قـائم شـرح الكافية ٢ / ٣٢٥ .

(٢) شرط الكوفيون والمبرد لوقوع الماضي خبرا لكان واخواتهـا اقترانـه بقد ظـاهـرة او مقـدرة المغـنى ٢ / ١٦٣ الهمـع ١ / ١١٣ الخـزانـة ١ / ٤٤٢ ـ ٢ / ٧٦ .

(٣) لا يشتـرط في العـطف عـلى مـوضـع اسم إن وجـود المحـرز المغنى ٢ / ٩٣ حاشية الصبان ١ / ٣٤٠ .

(٤) صيغـة المبني للمجهول صيغـة مستقلة ليست مفرعـة عن صيغـة المبني للمعلوم

الهمع ٢ / ١٦٤ حاشية التصريح ١ / ٢٩٦

(٥) حاشا التنزيهية فعل عند الكوفيين والمبرد المغنى ١ / ١٠٧

(٦) تنوب حروف الجر بعضها عن بعض المغنى ١ / ١٠١ الكامل ٦ / ٢٤٤

(٧) تجـر حتى الضمـير المغنى ١ / ١٠٩ الهمـع ٢ / ٢٣ الكـافيـة ٢ / ٣٠٣ الخزانة ٤ / ١٤٠ .

(٨) إذا تقدم شبه الجواب على الشرط فهو دليله عنـد البصريـين ، وذهب الكوفيون والمبرد الى انه الجواب نفسه . الاشموني ٣ / ٥٤

(٩) المصدر المؤول من أن ومعموليها بعد لو فاعل لفعل محذوف

شرح الكافية ٢ / ٣٦٣ المغنى ١ / ٢٠٩ الاشموني ٣ / ٧٩

(١٠) يجوز تصغير أيام الاسبوع وأسماء الشهور
ابن يعيش ٥ / ١٣٩ الهمع ٢ / ١٩١ المقتضب / ٢٠٠

(١١) أي إذا فسرت مفردا كانت حرف عطف المغنى ١ / ٧٠ الخزانة ٤ / ٤٩١ .

(١٢) يجوز دخول الفاء في نحو قوله تعالى ﴿ **والزانية والزاني فأجلدوا** ﴾ .
الهمع ١ / ١٠٩ والكامل

(١٣) ترد لام أب عند اضافته لياء المتكلم الهمع ٢ / ٥٤ الخزانة ٢ / ٢٧٢ .

(١٤) يقيسون على رباع ومربع الى عشار ومعشر دون سماع (اظهار الأسرار / ١٧٦) .

وأختم حديثي بذكر نموذج من تحمس المبرد لمذهب البصريين في المقتضب ودفاعه عنهم واحتجاجه لهم ورده على غيرهم قال / ١٦٨ (هذا باب اضافة العدد واختلاف النحويين فيه)

إعلم أن قوما يقولون أخذت الثلاثة الدراهم يا فتى وأخذت الخمسة عشر الدرهم وبعضهم يقول أخذت الخمسة العشر الدرهم وأخذت العشرين الدرهم التي تعرف وهذا كله خطأ فاحش ، وعلة من يقول هذا الاعتلال بالرواية لا أنه يصيب له في قياس العربية نظيرا ومما يبطل هذا القول أن الرواية عن العرب الفصحاء خلافه ، فرواية برواية والقياس حاكم بعد أنه لا يضاف ما فيه الألف واللام من غير الاسماء المشتقة من الافعال لا يجوز أن تقول جاءني الغلام زيد لأنّ الغلام معرف بالإضافة وكذلك لا تقول هذه الدار عبد الله ولا أخذت الثوب زيد وقد أجمع النحويون على أن هذا لا يجوز وإجماعهم حجة على من خالفه منهم ، فعلى هذا تقول هذه ثلاثة أثواب كما تقول هذا صاحب ثوب ، فان أردت التعريف قلت هذه ثلاثة الأثواب كما تقول هذا صاحب

الاثـواب لأن المضاف إنمـا يعرفـه ما يضـاف اليه ، فيستحيـل هذه الثـلاثة الاثواب كما يستحيل هذا الصاحب الاثواب ، وهـذا محال في كـل وجه ألا ترى أن ذا الرمة لما أراد التعريف قال :

أمنـزلـتي ميّ سـلام عـليـكـما هـل الازمن اللائي مضـين رواجـع
وهل يرجـع التسليم أو يدفـع البكا ثـلاث الاثـافي والـرسـوم البـلاقـع

وقال الفرزدق :

مـا زال مـذ عقـدت يـداه إزاره فسـما فـأدرك خمسـة الاشبـار

فهذا لا يجوز غيره ، وأماقولهم الخمسة العشـر فيستحيل من غـير هذا الوجه لأن خمسة عشر بمنزلة حضرموت وبعلبـك وقالى قـلا وأيدي سبـا وما أشبه ذلك من الاسمـين اللذين يجعلان اسـما واحدا ، فـاذا كان شيء من ذلك نكرة فإن تعريفـه أن تجعل الألف والـلام في أوله لأن الثـاني قد صـار في درج الكـلام الأول ، فهذا أقبـح وأشنع وأمـا قولهم العشـرون الدرهم فيستحيل من وجه ثـالث وهو أن العـدد قد أحكم وبـين بقولـك عشرون فإنما تحتـاج إلى أن يعلم النوع فـإنما درهم ومـا أشبهه للنـوع ، فإن كـانت العشـرون معلومة قلت أخـذت العشرين درهمـا أي التي قد عـرفت وليس الـدرهم بواحد معلوم مقصود اليـه ولو كـان كذلـك كان لا معنى لـه بعد العشرين ، وكذلـك كل رجـل جاءني فله درهم انمـا المعنى كل من جـاءني من الـرجال اذا كـانوا واحـدا واحدا فله درهم ألا تـراك تقول كـل اثنـين جـاءاني اكرمهـما لأنك تـريد الـذين يجيئونـك اثنين اثنـين ، فلو قلت كـل الاثنين أو كل الرجل على هذا لاستحال .

ففسـاد هذا بيّن جدّا، وينبغي لمن تبـين فساد مـاقالـه أن يرجـع من قبل الى حقيقة القياس ولا يمضي على التقليد .

خلف أبو العباس وراءه مؤلّفات وافرة العدد في فروع العربية عصفت حوادث الأيام بكثير منها فلم يصل إلينا سوى أسمائها وحمدا لله وشكرا على أن أنفس مؤلفاته لم تمتد إليه يد الضياع أحصى لنا هذه المؤلفات ابن النديم في الفهرست وياقوت في معجم الأدباء ورغم أنهما أحصيا كثيرا منها فقد فاتهما أسماء بعض المؤلفات لم يقفا عليها وقد عثرت على بعض أسماء هذه المؤلفات في قراءاتي وهذا بيانها .

١ ـ الاعتنان :

وموضوعه بيان الاسباب التي اقتضت التهاجي بين جرير والفرزدق في خزانة الأدب ١ / ٣٠٥ .

والاعتنان معناه المعارضة والمناظرة في الخصومة يقال عنّ له اذا جادله وعارضه والمِعَنّ بكسر الميم وفتح العين المعارض ومضمون كتاب الاعتنان بيان الأسباب التي اقتضت التهاجي بين جرير والفرزدق . . . . . الخ .

ونقل منه في ١ / ٣٦١ سبب التهاجي بين جرير وعمر بن لجأ وورد ذكره في الخزانة في ١ / ٤٨١ و ٥٣١ و ٢ / ٣٥٥ .

(٢) الشافي : لم يذكره ابن النديم ولا ياقوت وورد ذكره في شرح

الكافية للرضى قال في ٢ / ١٢٢ .

وذكـر المبـرد في كتـابه الشـافي أن حـرف التعـريف الهمـزة المفتـوحـة وحدها وانما ضمت اللام اليها لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام .

٣ ـ **الفـطن والمحن** : وذكره الصـولي في أخبـار أبي تمام قال / ١٥٨ حـدثنا محمـد بن يزيـد النحوي وكـان قد عمـل كتبا لـطافا فكنت أنتخب منهـا وأقرأ عليـه فقرأت عليـه من كتاب سمـاه كتاب الفـطن والمحن قـال خرج أبو تمام إلى خالـد بن يزيـد بن مزيـد والي أرمينية فـامتدحـه فأمـر له بعشـرة آلاف درهم ونفقـة لسفـره وأمـر أن لا يقيم إن كـان عـازمـا عـلى الخروج فودعه ومضت أيام فركب خالـد ليتصيد فـرآه تحت شجرة وقـدامه زكرة (زق للخمر) فيهـا نبيذ وغـلام بيده طنبـور فقال : حبيب ؟ قـال : خادمك وعبدك ، قال : ما فعل المال قال:

عـلّمـني جـودك الـسمـاح فـما أبقيـت شيئـا لـدىّ مـن صلتـك
مـا مـر شهـر حتى سمحـت بـه كـأن لي قـدرة كـمـقـدرتـك
تـنـفـق اليـوم بـالهبـات وفي الـ ـسـاعـة مـا تجتبيـه في سنتـك
فـلست أدري مـن أين تـنـفـق لـو لا أن ربيّ يمـدّ في هـبـتـك

فأمر له بعشرة آلاف درهم أخرى فأخذها .

(٤) **غـريب الحـديث** : ذكـره ابن الاثـير في مقـدمـة النهـايـة ١ / ٦ ومؤلف كشف الظنون ٢ / ٥٦ .

٥ ـ **الاختيار**: ذكـره في الكـامـل ٨ / ٢٢٨ قـال جـذيمـة الأبـرش الأزدي وكـان ملكا وهـو الـذي قتلتـه الزبّاء وهو أوّل من أوقـد بـالشمـع ونصب المجـانيق للحرب ولـه قصص تطول وقـد شرحنـا ذلـك في كتـاب الاختيار .

٦ ـ **مسـائـل الغلط** : ذكـره بهـذا الاسم ابن جني في الخصـائص في الأول والثاني وفيه مآخذه عل سيبويـه وابن النديم وياقوت ذكـرا لنا كتـابا

اسمه الرد على سيبويه ولست أدري أهما كتابان أم كتاب واحد .

وبقي لنا كتابان للمبرد لم يذكرهما ابن النديم ولا ياقوت وهما .

١ ـ **جواب رسائل احمد بن واثق** : سأل احمد بن واثق المبرد في رسائل عن أي الاسلوبين يفضل اشعر أم النثر فأجابه المبرد عن ذلك وهذه الرسائل مع جوابها محفوظة بمكاتب برلين وميونخ المانية (بروكلمن ومؤلفو الدائرة) .

٢ ـ **شرح لامية العرب** : شرح فيها قصيدة الشنفري التي مطلعها

أقيموا بني أمي صدور مطيّكم فإني الى قوم سواكم لأميل

وطبع هذا الشرح على هامش كتاب أعجب العجب في شرح لامية العرب للزمخشري بمطبعة الجوائب ، وتوجد من شرح المبرد نسخة مستقلة مخطوطة بمكتبة الجامع الاحمدي نسخت في سنة ١٢٥١ هـ .
ثم نسجل هنابقية مؤلفآت المبرد التي أثبتها ابن النديم وغيره .

الروضة : خاصة بأشعار المحدثين يبلغ حجمها ثلاثة دفاتر كبارا كما يقول مؤلف تاريخ بغداد ورد ذكرها أيضا في خزانة الأدب ٣ / ٣٣٠ و ٣ / ٤١٨ .

وفي كتابات الجرجاني نقل منها في ذمّ بعض الرجال ص ٢٩ .

وذكرها ابن عبد ربه في العقد ٤ / ١٢ قال :

ومثله قول محمد بن يزيد النحوي المعروف بالمبرد في كتابه الروضة وأدرك على الحسن بن هانيء قوله .

وما لبكر بن وائل عصم إلا لحمقائها وكاذ بها

فزعم أنه أراد بحمقائها هبنّقة القيسي ولا يقال في الرجل حمقاء وإنما اراد دُغة العجلية وعجل في بكر وبها يضرب المثل في الحمق وذكر

ابن خلكـان في وفيات الأعيـان أنه رأى المبـرد في المنام وقصّ عليـه ماقـاله مؤلف العقد فوافقه على خطته .

وفي معجم الادباء ٧ / ٩١ .

جعفـر بن محمد المـوصـلي الشـافعي وأمـا كتبـه في الأدب فهي كتـاب الباهر في أشعار المحدثين عارض به الروضة للمبرد .

الجـامـع : لم يتمـــه كـما قـــال ابن النـديم وورد ذكـــره في الخـزانـــة ٤ / ٦٨ .

الاشتقـاق . الأنواء والأزمنـة . القـوافي . الخط . والهجـاء المقصـور والممـدود . المـذكـر والمؤنث . معـاني القـرآن ويعْرف بـالكتـاب التـام . احتجـاج القراء . الـرسالـة الكاملة . المـدخل الى سيبـويه . معنى كتـاب سيبويه . الرد على سيبويه . الزيادة المنتـزعة من سيبـويه . شـرح شواهـد كتـاب سيبـويـه . قـواعـد الشعـر . إعـراب القـرآن . الحثّ عـلى الادب والصـدق نسب قحطان وعـدنان . المـدخل في النحـو . ضرورة الشعـر . أدب الجليس . الحـروف في معـاني القـــرآن الى طـه . صفـــات الله جـل وعـلا . المـمـادح والمقـابـح . الـريـاض المـونقـة . أسـماء الـدواهي عنـــد العرب . الإعراب . التعـازي . الوشي معنى كتـاب الأوسط للأخفش . النـاطق . العـروض . البـلاغـة شـرح كـلام العـرب وتخليص الفـاظهـــا ومـزاوجة كـلامها وتقـريب معانيهـا ما اتفقت الفـاظه واختلفت معـانيه في القـرآن . الفاضـل والمفضـول . العبـارة عن أسـماء الله تعـالى الحـروف . التصريف .

طبقات النحويـين البصريـين وأخبارهم (ولـو رجعنا الى كتـاب أخبار النحويين البصـريين للسيـرافي لوجـدناه كثـير الاعتماد في النقـل عن المبرد ويظهر ان هذا النقل كان من كتاب المبرد هذا) .

ثم نفصل الحديث عن الكتب التي في متناول أيدينا .

مـا اتفق لفظه واختلف معنـاه من القـرآن المجيـد : طبـع بـالمـطبعـة السلفيـة سنة ١٣٥٠ هـ بتصحيـح الاستـاذ القـديـر عبـد العـزيـز الميمني استاذ الأدب العربي بجامعة عليكره بالهند .

يبدأ بعد البسملة بقوله هـذه حروف ألفنـاها من كتـاب الله عز وجـل متفقـة الالفاظ مختلفـة المعاني متقـاربة في القـول مختلفـة في الخبـر عـلى مـا يـوجد من كـلام العـرب لأن من كـلامهم اختـلاف ـ اللفـظين واختـلاف المعنيـين ، واختلاف اللفـظين والمعنى واحد ، واتفـاق اللفـظين واختـلاف المعنيـين ، فأمـا اختـلاف اللفـظين والمعنى واحـد فقـولـك ظننت وحسبت وقعـدت وجلست وذراع وسـاعـد وأنف ومـرسن وأمـا اتفـاق اللفـظين واختلاف المعنيين فنحـو وجدت شيئـا إذا أردت وجدان الضـالة ووجـدت على الرجل من الموجدة ووجدت زيدا كريمـا علمت وكذلـك ضربت زيـدا وضربت مثلا وضربت في الأرض اذا أبعدت ثم يـأخذ يـذكر استعمـالات العين ثم يأتي ببعض الألفاظ المتضادة ممثلا لها ثم يقول :

وكل من آثر أن يقول ما يحتمل معنيين فواجب عليه أن يضـع على مـا يقصـد له دليـلا لأن الكلام وضـع للفائـدة والبيـان. ن ثم يـأخـذ في ذكـر آيات ممايسميه العلماء المشاكلة .

ويعود لشرح استعمال بعض الألفاظ باسطا القـول فيها مستشهـدا لها ثم يـأخذ في شـرح بعض الآيات الكـريمة من متشـابه القـرآن والتوفيق بين معـانيها ثم ينتقـل الى ذكر شـواهـد لأنـواع الحـذف من حـذف المفعـول وحذف الجواب وحذف المضاف وحذف الموصـوف وغير ذلـك مما ذكـره في المقتضب وينتقـل إلى الحديث عن القلب ويسميـه بالتحـويـل ويسـوق لـه أمثلة من القرآن والشعر هي مذكورة في الكامل .

نسب عدنان وقحطان

رسالة صغيرة طبعتها لجنـة التأليف والتـرجمة والنشـر سنة ١٣٥٤ هـ

تقع في أربع وعشرين صفحة بتصحيح الاستاذ الميمني أيضا بدأ الحديث عن بطون قريش مشيرا الى عظماء رجالها ووظائف بطونها وانتهى من قريش الى غيرها حتى فرغ من قبائل خندف ـ وقيس ثم تكلم عن قبائل ربيعة بن نزار وبعد أن أنهى الحديث عنها تكلم عن قبائل اليمن منوها أيضا بعظماء رجالها ويقول نسب ابن الكلبي قحطان إلى إسماعيل عليه السلام فقال قحطان ابن الهميتع بن تيمن بن نبت بن إسماعيل بن إبراهيم صلوات الله عليه .

وذكر هذا النسب ايضا في الكامل ٤ / ١٩٨ قال :

فالنسب الصحيح في قحطان الرجوع الى اسماعيل وهو الحق

المقتضب

أنفس مؤلفاته وأنضج ثمراته وأصدق وثيقة سجلت آراءه واتجاهاته ولو تبارى النحويون لكان أفره جواد يقدمه المبرد إلى السباق هو المقتضب في نزهة الالبا ومعجم الأدباء المقتضب اكبر مصنفاته أنفسها.

وفي المعجم ١٨ / ٢٠٠ .

حكى الرماني قال ذكر كتاب الاصول بحضرة ابن السراج فقال قائل هو أحسن من المقتضب فقال أبو بكر لا تقل هكذا وأنشد :

ولو قيل مبكاها بكيت صبابة بسعدى شفيت النفْس قبل التندّم
ولكن بكت قبلي فهيّج لي البكا بكاها فقلت الفضل للمتقدّم

فهذا أراد أن يرفع من شأن أصول ابن السراج بتفضيله على أنفس مؤلفات أستاذه المبرد ففضله على المقتضب ولو كان للمبرد كتاب في النحو يفوق المقتضب لفضله عليه في هذا المقام ولقال هو أحسن من الشافي او الجامع أو المدخل أو غير ذلك ثم إن المبرد في كتابه الكامل لم يحل في النحو إلا على المقتضب وكان يفخم شأنه ويقول قد شرحنا هذا على حقيقة الشرح في الكتاب المقتضب فكان لا يجري ذكره في الكامل الا مصحوبا بلفظ الكتاب وكأنه بهذا يريد أن يسبغ عليه ما أسبغ على كتاب سيبويه من شهرته بلفظ الكتاب .

شرحه أبو الحسن علي بن عيسى الرماني المتوفي سنة ٣٨٤ هـ كما في معجم الأدباء ج ١٤ ص ٧٥ وبغية الوعاة ص ٣٤٤ وكشف الظنون ج ٢ / ٣١٦ .

ولابن درستويه شرح له لم يتم كما في الفهرست ص ٩٤ .

ولسعيد بن سعيد الفارقي المتوفي سنة ٣٩١هـ - شرح عليه وهو محفوظ بمكتبة الاسكوريال بإسبانيا عرف باسم (تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب كما في المعجم ج ١١ ص ٢١٧ وبغية الوعاة ص ٢٥٥ وكشف الظنون ٢ / ٣١٦ .

وفي الخزانة ج ٢ ص ٤٢٤ نقل منه في حديثه عن البيت .

ليت هذا الليل شهر لا نرى فيه عربيا

وهذا البيت في الجزء الثالث من المقتضب في باب كان وأخواتها (في نسختي ٢٥٨) .

فكيف يكون شرح سعيد الفارقي مع هذا تعليقا على مشكلات أوائل المقتضب وأبو علي الفارسي قد هضم المقتضب حقه وهون أمره بقوله نظرت في المقتضب فما انتفعت منه بشيء إلا بمسألة واحدة وهي وقوع اذا جوابا للشرط في قوله تعالى ﴿ **وإن تصبهم سيئة بماقدمت أيديهم اذا هم يقنطون** ﴾ .

وفي نزهة الألبا وكان السرقي عدم الانتفاع به أن أبا العباس لما صنف هذا الكتاب أخذه عنه ابن الراوندي المشهور بالزندقة وفساد الاعتقاد وأخذه الناس عن ابن الراوندي وكتبوه منه فكأنه عاد عليه شؤمه فلايكاد ينتفع به .

وساعرض لقيمة المقتضب العلمية مبينا ما له وما عليه وأقدم الحديث عن التعريف بالنسخة الخطية المحفوظة بدار الكتب المصرية .

التعريف بها : أخذت هذه النسخة بالتصوير الشمسي عن نسخة مخطوطة محفوظة بمكتبة كبريلي زاده بالآستانة مكتوبة بخط مهلهل بن أحمد برسم أبي الحسن محمد بن الحسن الأموي في سنة ٣٤٧ هـ وقد كتب على كل جزء من أجزائها بخط العلامة الحسن بن عبد الله السيرافي النحوي ما نصه .

قرأت هذا الجزء من أوله إلى آخره وأصلحت ما فيه وصححته في سنة ٣٤٧ هـ فما كان فيه من إصلاح وتخريج بغير خط الكتاب فهو بخطي .

وكتب على أول الجزء الرابع عارض به وبماقبله نسخته محمد بن عبد الله بركة الشهير بابن ناصر الدين عفا الله عنه سنة أربع وثمانمائة .

وعدد صفحات هذه النسخة ١٣٠٢ بقلم النسخ ليست لهذه النسخة خطبة في أولها كما في الكامل بل تبدأ بعد البسملة بقوله.

هذا تفسير وجوه العربية وإعراب الأسماء والأفعال

وتنتهي بباب من الاستثناء وهو هذا باب ما حذف من المستثنى تخفيفا واجتزىء بعلم المخاطب وذلك قولك عندي درهم ليس غيره أردت ليس غير ذلك فحذفت وضممت كما ضممت قبل وبعد لأنه غاية .

وليس في هذا الكلام ما يشعر بالانتهاء والفراغ من تأليف الكتاب على عكس ما صنع في الكامل .

ولما كانت لهذه النسخة قيمة علمية فوق قيمتها التاريخية اذ ظفرت بتصحيح النحوي العظيم أبي سعيد السيرافي أرى أن أشير الى بعض أخطاء وقفت عليها وملحوظات اهتديت اليها تشتد الحاجة إليها إن هيأ الله للمقتضب من تنبسط يده فيقوم بطبعه ونشره .

١ ـ في الجزء الثالث في باب المحذوف والمزيد فيه يقول :

وقد مضى القول في هذا مفسرا في موضع الوقف (في نسختي ٢٨٣) والواقع أنه لم يجر للوقف ذكر فيما قدمه ولا فيما سيأتي به فلم يوجد في هذه النسخة حديث عن الوقف .

٢ ـ في الجزء الرابع في باب المعرفة والنكرة يقول :

ومن المعرفة الاسماء المبهمة وإنما كانت كذلك لأنها لا تخلو من أحد أمرين ثم لا يذكرهما (في نسختي ٤٣٧) . ,

٣ ـ في الجزء الثالث في باب كم يقول :

فان قلت ما بال المستفهم بها ينتصب ما بعدها والتي في معنى رب ينخفض بها ما بعدها وكلاهما للعدد فإن في هذا قولين . . . . . ثم لا يذكر القول الثاني (في نسختي ٢٤٦) .

٤ ـ ختم الجزء الثالث بأبواب ما لاينصرف فيقول عند بدء حديثه عنه هذا باب ما يجري ومالا يجري وتفصيل أبوابه وشرح معانيه (نسختي ٣٣٠) .

وفي الجزء الثالث في باب الراء في الإمالة يقول وقد بينا ذلك فيما ينصرف وما لاينصرف (نسختي ٢٤٢ و٢٤٣) .

ويقول أيضا في باب ما يعرب من الاسماء ومايبنى قد أحكمنا باب ما ينصرف وما لا ينصرف (في نسختي ٢٨٤) .

وفي هذا الباب نفسه يقول أيضا قد ذكرنا فيما يجري وما لا يجري وفي الجزء الثاني في باب ما كان في آخره ألفان زائدتان لغير التأنيث يقول وقد مضى القول في ذلك في باب مالا يجري وما يجري (في نسختي ١٩٧) .

وفي الجزء الرابع بعد أن ذكر أبواب ما لا ينصرف قال ٤٢٣ .

وهذا يشرح في باب ما يجري وما لا يجري .

٥ ـ عقد للتعجب بابا في الجزء الرابع (في نسختي ٤٠٦) .

ويقول في الجزء الثالث في باب مخارج الأفعال وقد مضى تفسيره في بابه وهوفعل صحيح (في نسختي ٢٩١) .

٦ ـ عقد للظروف زمانها ومكانها بابا في الجزء الرابع (في نسختي ٤٥٣) .

ويقول في الجزء الثاني في باب ما يصغر من الأماكن (نسختي ١٩٨) .

وقد بينت لك في باب الظروف ويقول أيضا وقد مضى تفسير هذا في بابه .

٧ ـ تحدث عن المعرفة والنكرة في باب في الجزء الرابع (نسختي ٤٣٧) .

ويقول في الجزء الثاني في باب من وقد ذكرنا هذا في باب المعرفة والنكرة (نسختي ٢١٢) .

ويقول في الجزء الثاني أيضا في باب الأسماء واختلاف مخارجها وقد ذكرنا هذا في باب المعرفة والنكرة (نسختي ٢٩٠) .

٨ ـ عقد للنداء بابه واستوفى فيه علله وأحكامه في الجزء الرابع (نسختي ٤١٦) .

ويقول في الثالث في باب ما يعرب من الأسماء وما يبنى فقد مضت العلة فيه في موضعها (نسختي ٢٨٧) .

٩ ـ عقد للتنازع بابا شرحه فيه في الجزء الرابع (نسختي ٣٧٦) .

ولما تكلم في الثالث عن الاخبار عن البدل قال عن التنازع وقد مضى تفسير هذا في بابه (نسختي ٢٦٢) .

١٠ ـ عقد لما النافية بابا في الجزء الرابع فـ (نسختي ٤١٢) .

وفي الجزء الثالث في باب مخارج الأفعال يقول وقد ذكرنا الحجج فيها في بابها (نسختي ٢٩١) .

وفي النسخة اضطراب قد يكون مبعثه ومصدره التصوير أو التجليد :

١ ـ تخلل حديث التصغير في الجزء الثاني صفحة من القسم (نسختي ٢٠٢) .

كما تخلل حديث القسم في الجزء الثاني أيضا صفحة من حديث التصغير (نسختي ٢١٩) .

ولو وضعت كل صفحة مكان الاخرى لاستقام الكلام ورفع هذا الاضطراب .

٢ ـ في الجزء الأول باب من مسائل الفاعل والمفعول به والحديث عن البدل وأقسامه ثم ينتقل إلى الحديث عن القلب البيكاني فجأة في قسى ونحوه دون أن يستوفي اقسام البدل (نسختي ٤) .

ونجد في الجزء الرابع باب ما كان لفظه مقلوبا والحديث عن بدل الغلط بعد ذكر قسى ووزنه ثم انتقال الى مسائل من الفاعل والمفعول به (نسختي ٣٦٨) .

ولو ضم كل حديث الى مشابهه لكان في ذلك تقويم الكلام ورفع ذلك الاضطراب .

٣ ـ في الجزء الأول من باب المضمر المتصل فـ (نسختي ١٠٥) .

تخلله حديث عن صرف ما لا ينصرف والعكس وكان هذا الكلام ذكر في باب قبله استطرادا (نسختي ٥٤) .

ثم اعيد في بابه (نسختي ٣٤٥) .

٤ ـ في الجزء الرابع بعد أن ذكر الخلاف في تابع المنادى المنسوق المحلى بأل (نسختي ٤١٩) .

ينتقل بغتة الى الحديث عن تابع المنادى ويقول وقرأ الأعرج (يا جبال أوبى معه والطير) وأما أبو عمرو وعيسى بن عمرو يونس والجرمي فيختارون النصب وهي قراءة العامة ، ثم يقول .

وقد يضطر الشاعر فيستعمل هذا في غير النداء لأنها في النداء معارف . . . . . وذلك قوله في لجة أمسك فلانا عن فل / ٤٢٠ .

وقد تحدث بعد هذا في باب الاسمين اللذين لفظهما واحد . . . . فقال .

واعلم أن للنداء أسماء يخص بها . . . . . الخ / ٤٣٤ فيظهر أن الحديث السابق كان مقدما من تأخير .

٥ ـ في الجزء الأول من باب مصطفين (نسختي ١٠٤) ينتقل الحديث فجأة الى الحديث عن نون التوكيد .

وبابها والحديث عنها في الجزء الثاني (نسختي ٢٣١) فهذا أيضا مقدم من تأخير .

ومن غريب المصادفات أنني وقفت على اضطراب فينسخة كتاب الحجة لأبي علي الفارسي وهي نسخة بالتصوير الشمسي محفوظة بمكتبة جامعة فؤاد الأول ومصدر هذا الاضطراب هو التصوير بيقين نظام تصوير هذه النسخة يخالف تصوير المقتضب فقد صورت في كل صفحة منها صفحتان من الأصل ونرى في ٣ القسم الأول ص ١٣٥ عند الحديث عن هذه الآية الكريمة ﴿ **ولقد مكناكم في الأرض وجعلنا لكم فيها معايش** ﴾ .

نرى صفحة صورت فيها صفحتان وليس بينهما ارتباط بل إحداهما مقدمة ومصورة في غير موضعها .

المقتضب
ما له وما عليه

يمتاز المقتضب بوضوح العبارة وقد يكون مرجع هذا الى أن المبرد نظر في الأدب والأدب صقال تحتكّ به العقول فيزول صدؤها وتتعلق به الألسنة فتعذب أسلاتها وتتعرض له الطباع فتلين جوانبها وترق حواشيها . كما يمتاز بكثرة التطبيق فقد عقب كثيرا من الابواب بمسائل تطبيقية أطال فيها وأكثر منها .

في الجزء الثاني ذكر مسائل تطبيقيّة على حتى فاء السببية . أي . من .

وفي الجزء الثالث ذكر مسائل تطبيقية على إدخال الموصول على الموصول .

ويفصل الإخبار بالذي والألف واللام ويعقد له أبوابا متنوعة من مسائله وهي :

باب الاخبار في الفعل المتعدي لاثنين ولا يستغني احدهما عن الآخر .

باب الاخبار في الافعال الناقصة .

باب الاخبار عن الظروف والمصادر .

باب الاخبار عما يتعدى الى ثلاثة .

باب الاخبار في البدل .

وفي الجزء الرابع الاخبار عن الظروف ومسائل على إعمال المصدر ونائب الفاعل وباب كان وان وكان وباب الفاعل والتعجب وما ومسائل لتعدد الحال والنعت ومسائل لا في العطف .

كمايمتاز بـوفرة التعليـل والتحليل ولكي يكـون القاريء عـلى ثقة من هذا يجدر بي أن أذكر مسائل من كتاب سيبـويه ومـاقالـه المبرد في المقتضب عن هـذه المسائـل حتى نطمئن الى أن المبـرد في كتابـه كان يعرض لبعض المسائل بشرح واسع وبيان مستفيض .

١ ـ يذكر سيبويه في كتابه أن الفاعل مرفوع ونائبـه كذلـك وأن المفعول منصـوب ويتولى المبـرد بيان علة رفـع الفاعـل ونصب المفعـول ثم يبـين لم اختص الفـاعل بـالرفـع والمفعول بـالنصب كمايبـين وجه رفـع الفاعـل في النفي نحو لم يقم زيد وفي الاستفهام وفي نحوسيقـوم زيد ويبـين وجه رفـع نائب الفاعل وكيف خالف أصله وهو النصب .

قال سيبويه في كتابه ١ / ١٤ .

هـذا باب الفـاعل الـذي لم يتعده فعله إلى مفعـول والمفعول الـذي لم يتعد اليه فعل فاعل ولا تعدى فعله إلى مفعول آخر .

فالفاعل والمفعول في هذا سواء يرتفع المفعول كما يترفع الفـاعل لأنـك لم تشغل الفعل بغيره وفرغته له كمافعلت ذلك بالفاعل وقال

هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله الى مفعول

وذلك قولك ضرب عبـد الله زيدا فعبـد الله ارتفع هـا هنا كـما ارتفع في ذهب وشغلت ضرب به كما شغلت به ذهب .

وفي المقتضب ص ٢ هذا باب الفاعل .

وهـو رفع وذلـك قولـك قام عبـد الله وجلس زيد وانمـا كان الفـاعـل رفعـا لأنـه هـو والفعـل جملة يحسن عليهـا السكـوت وتجب بهـاالفـائـدة للمخاطب فالفـاعل والفعـل بمنزلـة الابتداء والخبـر إذا قلت قام زيـد فهو بمنزلة قولك القائم زيد والمفعـول به نصـب اذا ذكـرت من فعل بـه .وذلك لأنـه تعدى اليـه فعل الفـاعل وإنمـا كان الفـاعل رفعـا والمفعول بـه نصبـا

يعرف الفاعل من المفعول به مع العلة التي ذكرت لك فإن قال قائل أنت اذا قلت قام زيد فليس ها هنا مفعول يجب أن تفصل بينه وبين هذا الفاعل فإن الجواب في ذلك أن يقال له لما وجب أن يكون الفاعل رفعا في الموضع الذي لا لبس فيه العلة التي ذكرنا ولما سنذكره من العلل في مواضعها فرأيته مع غيره علمت أن المرفوع هو ذلك الفاعل الذي عهدته مرفوعا وحده وأن المفعول الذي لم تعهده مرفوعا وكذلك إذاقلت لم يقم زيد ولم ينطلق عبد الله وسيقوم أخوك .

فإن قال قائل إنما رفعت زيدا أولا لأنه فاعل فاذا قلت لم يقم فقد نفيت عنه الفعل فكيف رفعته قيل له إن النفي إنمايكون على جهة ما كان موجبا فإنما أعلمت السامع من الذي نفيت عنه ان يكون فاعلا فكذلك إذا قلت لم يضرب عبد الله زيدا علم بهذا اللفظ من ذكرنا أنه ليس بفاعل ومن ذكرنا أنه ليس بمفعول الا ترى أن القائل إذا قال زيد في الدار فأردت أن تنفي ماقال أنك تقول ما زيد في الدار فتورد كلامه ثم تنفيه ومع هذا فإن قولك يضرب زيد يضرب هي الرافعة فإذا قلت لم يضرب زيد فيضرب التي كانت رافعة لزيد قد رددتها قبل ولم إنما عملت في يضرب ولم تعمل في زيد وإنما وجب العمل بالفعل فهذا كقولك سيضرب زيد إذا أخبرت وكاستفهامك إذا قلت أضرب زيد إنما استفهمت فجئت بالآلة التي من شأنها أن ترفع زيدا وإن لم يكن وقع منه فعل ولكنك إنما سألت عنه هل يكون فاعلا وأخبرت أنه سيكون فاعلا فللفاعل في كل هذا لفظ واحد يعرف به حيث وقع وكذلك المفعول والمجرور وجميع الكلام في حال إيجابه ونفيه .

٢ ـ في تمييز العدد المركب نجد سيبويه يعرض لأحكامه دون أن يعلل لها .

على حين نجد صاحب المقتضب يعرض لها مع تحليل وتعليل فبعد أن ذكر بناءها بين وجه مخالفة عشر في التركيب لحالها في الافراد ووجه

نصب تمييز العدد المركب ولم امتنع ان يكون مضافا ووجه كونه مفردا وامتناع أن يكون جمعا .

يعرض أبو العباس لكل هذا بتفصيل واف وشرح مستفيض .

قال سبيويه ٢ / ١٧١ .

فإذا جاوز المذكر العشرة فزاد عليها واحدا قلت أحد عشر كأنك قلت احد جمل وليست في عشر ألف وهما حرفان جعلا اسما واحداضموا أحد الى عشر ولم يغيروا أحد عن بنائه الذي كان عليه مفردا حين قلت له أحد وعشرون علما وجاء الآخر على غير بنائه حين كان منفردا والعدد لم يجاوز عشرة .

وإن جاوز المؤنث العشر فزاد واحدا قلت إحدى عشِرة بلغة بني تميم كأنما قلت إحدى نبقة وبلغة أهل الحجاز احدى عشْرة كأنما قلت إحدى تمرة وهما حرفان جعلا اسماً واحداً ضموا إحدى إلى عشرة ولم يغيروا إحدى عن حالها منفردة حين قلت له إحدى وعشرون سنة فإن زاد المذكر واحد على أحد عشر قلت له اثنا عشر وإن له اثنى عشر لم تغير الاثنين عن حالها إذا ثنيت الواحد غير أنك حذفت النون لأن عشر بمنزلة النون والحرف الذي قبل النون في الاثنين حرف إعراب وليس كخمسة عشر. . .

وإذا زاد المؤنث واحدا على احدى عشرة قلت له ثنا عشرة واثنتا عشرة وإن له ثنتي عشِرة واثنتي عشِرة وبلغة اهل الحجاز عشْرة ولم تغير الثنتين عن حالها حين ثنيت الواحدة الا ان النون ذهبت هنا كماذهبت في الاثنين لأن قصة المذكر والمؤنث سواء وبنى الحرف الذي بعد إحدى وثنتين على غير بنائه والعدد لم يجاوز العشر كما فعل ذلك بالمذكر ، وقد يكون اللفظ له بناء في حال فإذا انتقل عن تلك الحال تغير بناؤه فمن ذلك تغييرهم الاسم في الإضافة قالوا في الافق افقي وفي زبينة زباني فنحو هذا كثير في الاضافة .

وإذا زاد العـدد واحـدا عـلى اثني عشـر فـان الحـرف الأول لا يتغـير بنـاؤه عن حالـه وبنائـه حيث لم تجاوز العـدة ثلاثـة والآخر بمنـزلتـه حيث كان بعد أحد واثنين وذلك قولك له ثلاثةعشر عبدا وكذلك ما بين هذا العدد إلى تسعة عشر ، وإذا زاد العدد واحدا فوق ثنتي عشرة فـالحرف الأول بمنـزلته حيث لم تجـاوز العدة ثـلاثا والآخـر بمنزلتـه حيث كان بعـد احـدى وثنتـين وذلك قولك ثلاث عشِـرة جاريـة وعشْرة بلغـة اهل الحجـاز ، وكذلـك ما بين هذه العدة الى تسع عشرة ففرقوا ما بـين التأنيث والتـذكير في جميـع ما ذكرنا من هذا الباب .

وفي المقتضب ١٦٣ .

فـإذا خرجت عن العقـد الأول ضممت اليه اسـما ممـا كـان في أصـل العـدد الى أن تتسعه وذلـك قولـك عندي أحـد عشر رجـلا وخمسـة عشـر رجـلا بنيت أحد مـع عشر وغـير اللفظ للبناء وذلـك أنـك جعلتهـما اسـما واحـدا وكان الأصـل أحدا وعشـرة وخمسة وعشـرة فلما كان أصل العدد أن يكـون اسما واحـدا يدل عـلى جميع نحـو ثلاثـة وأربعة وخمسـة بنـوا هـذين الاسمين فجعلوهما اسـما واحدا وألـزموهمـا الفتح لأنـه أخفّ الحركـات كما قالوا هو جاري بيتَ بيتَ ولقيته كفةَ كفةَ يا فتى والقوم فيها شغرَ بغرَ.

فإن قال قائل فهلا أعربوه كماقـالوا حضـرموت وبعلبـك وما أشبههـما قيل إن حضرموت بنوا الاسمين فجعلا اسـما واحدا كمـافعلوا بما فيـه هاء التـأنيث وجعلوا ذلـك علما ولم يكن لـه حـد صـرف عنـه والعـدد الـذي ذكرت في أحـد عشر ونحوه كـأن له حـد صرف عنـه كما ذكـرت لك فلما عـدل عن وجهه عـدل عن الإعراب ، وأمـا اثنا عشـر فليست هذه سبيله لأنـه مما فيـه دليل الإعـراب تقول جـاءني اثنا عشـر ورأيت اثني عشـر فلما كـان إعرابـه كإعـراب رجلين ومسلمـين لم يجـز أن يجعـل مـع غيـره اسـما واحدا ، ولا تجد ذلـك في بناء حضـرموت ولا في شيء ممـا ذكرت لـك من لقيته كفة كفة ونحوه ولكنهم جعلوا عشر بمنزلـة النون من اثنـين الا ان لها

المعنى الذي أبانت عنه من العدد . . . .

فأما تغييرهم عشرا عن قولك عشـرة فإنمـا ذلك لضـرفها عن وجههـا ولكنـك أثبت الهاءات للمـذكر كـما كنت مثبتا في ثـلاثة أو أربعـة ـ فتقول ثلاثة عشر رجلا وأربعة عشر رجـلا وخمسة عشـر إنسانـاً ولم تثبت في عشر هـاء وهي للمذكـر لأنك قـد أثبت الهاء في الاسم الأول وهمـا اسم واحـد فلا تدخـل تأنيثـا على تأنيث كـما لا تقول حمراءة ولا صفراءة فـأما الاسم المنصوب الذي يبين به العدد فنحن ذاكروه في موضعه .

فإذا أردت المؤنث أثبت الهاء في آخر الاسم لأن عشرا مـذكر في هـذا المـوضع فـانثتـه لمـا قصـدت الى مؤنث فقلت ثـلاث عشـرة امـرأة وخمس عشرة جاريـة لانك بنيتـه بناء عـلى حدة كـما فعلت ذلك بـالمذكـر فسلمت الأسماء الاولى كماسلمت أسماء المذكـر وأثبت الهاء في آخـره وبنيت العشرة على غير بنـائها في قـولك عشـر نسوةفقلت إحـدى عشرة واثنتـا عشرة وإن شئت قلت عشْـرة على غـير منهاج عشـر ولكنك أسكنت عشـرة كما تسكن فخـذا فتقـول فخْذ وعلِم فتقـول علْم، وتنصب الاسم الـذي تبـين بـه العدد كما فعلت ذلك في المذكر .

فإن قال قائل فـما بالـك قلت إحدى عشـرة وإحدى مؤنثـة وعشرة فيهـا هاء التأنيث وكذلك اثنتا عشرة .

فالجواب في ذلك أن تأنيث إحدى بالألف وليس بـالتأنيث الـذي على جهة التذكير نحوقائم وقائمة وجميل وجميلة فهما اسمان كـانا بـائنين فـوصلا ولكل واحد منهمالفظ من التأنيث سـوى لفظ الآخر ولـو كان عـلى لفظه لم يجز فأما اثنان واثنتـان فانمـا انث اثنان عـلى اثنتين ولكنـه تأنيث لا يفـرد له واحد فالتـاء فيه ثـابتة وإن كـان أصلها أن تكـون مما وقفـه بالهـاء ألا ترى أنهم قالوا ذروان لأنه لا ينفرد له واحد ولـو كان مـما ينفرد لـه واحد لم يكن إلا مذريان ، وكقوله : عقلته بثنانين) ولو كـان ينفرد منـه الواحـد لم يكن

إلا بثنائين فأما نصب الاسم الذي بعد خمسة عشر وأحد عشر وبعد إحدى عشرة إلى تسع عشرة فلأنه عدد فيه نية التنوين ولكنه لا ينصرف كما تقول هؤلاء ضولوب زيدا غدا إذا أردت التنوين ولو لم يجز أن يكون هذا ـ مضافا لأن الإضافة انما تكون لما وقع فيه أقل العدد وذلك ما بين الثلاثة الى العشرة ، فإذا خرجت عن ذلك خرجت الى ما تحتاج إلى تبيين نوعه فإن كان منونا انتصب مابعده من ذكر النوع وإن كان غير منون أضيف إلى الواحد المفرد الذي يدل على النوع .

فإن قال قائل فهلا كان هذا مما تجري عليه الإضافة كما تقول مائة درهم وألف درهم قيل له لما كان هذا اسمين ضم أحدهما الى الآخر ولم يكن في الاسماء التي هي من اسمين ضم احدهما الى الآخر إضافة كان هذا لاحتياجه الى النوع بمنزلة ما قد لفظ بتنوينه .

فإن قال قائل فأنت تقول حضرموت زيد إذا سميت رجلا حضر موت ثم أضفته كما تقول هذا زيد عمرو ، قيل إن إضافته له ليست لازمة وإنما يكون إذا نكرته ثم عرفته بما تضيفه اليه وخمسة عشر عدد مبهم لازم له التفسير فكانت تكون الإضافة لازمة فيكون كان أصله ثلاثة أسماء قد جعلت اسما واحدا ومثل هذا لا يوجد .

فإن قال فهلا جعل ما تبين به النوع جمعا فتقول خمسة عشر رجالا كما تقول زيد أفره الناس عبدا وأفره الناس عبيدا قيل الفصل بينهما أنك إذا قلت زيد أفره الناس عبدا جاز أن تكون تعنى عبدا واحدا وأن تكون تعنى جماعة فإذاقلت عبيدا بينت الجماعة وأنت إذاقلت خمسة عشر ونحوه فقد بينت العدد فلم تحتج الى النوع فجئت بواحد منكور يدل على جنسه لأنك قد استغنيت عن ذكر الجماعة .

٣ ـ تمييز العقود سوى مائة وألف مفرد منكر منصوب ولا يضاف ، هكذا يذكر سيبويه ، ونجد في المقتضب شرحا وتعليلا وتحليلا يذكر أن عشرين ونحوه مما يستوي فيه المذكر والمؤنث ويبين وجه كسر العين منه

فاذا ضاعفت أدنى العقود كان له اسم من لفظه ولا يثنى العقد ويجري ذلك الاسم مجرى الواحد الذي لحقته الزيادة للجمع كما لحقته الزيادة للتثنية ويكون حرف الإعراب الواو والياء وبعدهما النون وذلك قولك عشرون درهما ، فان أردت أن تثلث أدنى العقود كان له اسم من لفظ الثلاثة يجري مجرى الاسم الذي كان للتثنية وذلك قولك ثلاثون عبدا وكذلك إلى أن تتسعه وتكون النون لازمة له كما كان ترك التنوين لازما للثلاثة إلى العشرة ، وإنما فعلوا هذا بهذه الاسماء والزموها وجها واحدا لأنها ليست كالصفة التي في معنى الفعل ولا التي شبهت بها فلم تقو تلك القوة ولم يجز حين جاوزت أدنى العقود فيما تنبين به من أي صنف العدد الا أن يكون لفظه واحدا ولا يكون فيه الالف والام لما ذكرت لك وكذلك هو إلى التسعين فيما يعمل فيه ويبين به من أي صنف العدد .

فإذا بلغت العقد الذي يليه تركت التنوين والنون وأضفت وجعلت الذي يعمل فيه ويبين به العدد من أي صنف هو واحدا كما فعلت ذلك فيما نونت فيه إلا أنك تدخل فيه الألف واللام لأن الأول يكون فيه معرفة ولا يكون المنون به معرفة وذلك قولك مائة درهم ومائة الدرهم وكذلك إن ضاعفته قلت مائتا درهم ومائتا الدينار وكذلك العقد الذي بعده واحدا كان أو مثنى وذلك قولك ألف درهم وألفا درهم ويراجع ١ / ١٠٤ .

وفي المقتضب ١٦٥ .

فإذا ثنيت أدنى العقود اشتققت له من اسمه ما فيه دليل أنك قد

خرجت عنه إلى تضعيفه والدليل على ذلك مايلحقه من الزيادة وهي الواو والنون في الرفع والياء والنون في الخفض والنصب ويجري مجرى مسلمين وذلك قولك عندي عشرون رجلا وعشرون جارية فيستوي فيه المذكر والمؤنث لأنه مشتق مبهم وليس من العدد الذي هو أصل والاصل ما بين الواحد الى العشرة فكل عدد فمن هذا مشتق في لفظ أو معنى فاما قولهم عشرون ولم يفتحوالعشر العين فقد قيل فيه أقاويل . . . . . ثم يتبسط في شرح هذه الأقاويل ويقول .

وأما قولنا إنه على خلاف العقود فانما هو لأنك اشتققت ـ للثلاثين من الثلاثة لأنها ثلاثة عقود وكذلك فعلت بالأربعين والخمسين وما بعده الى التسعين فكان الواجب اذا اشتققت للثلاثين من الثلاثة أن تشتق للعشرين من الاثنين، فإن قال قائل فهلا فعلوا ذلك فالجواب أن الاثنين مما إعرابه في وسطه فلوفعل به مافعل بالثلاثة حيث صيرت الى الثلاثين لبطل معناه وصير الى الافراد ولم يقع مفردا قط فالامتناع منه كالضرورة ، فاذا زدت على العشرين واحدا فما فوقه الى العقد الثاني أو واحدة فما فوقهاقلت في المذكر أحد وعشرون رجلا واثنان وعشرون رجلا كما كنت قائلا قبل ان تصله بالعشرين .

فإذا قال قائل فهلا بني الاحد مع العشرين ومابعد الاحد من الأعداد كمافعل ذلك بخمسة عشر ونحوه فيجعلان اسما واحدا كما كان ذلك في كل عدد قبله .

قيل له لم يكن لهذا نظير فيما فرط من الاسماء كحضر موت وبعلبك لا تجد اسمين جعلا اسما واحدا مما أحدهما اعرابه كاعراب مسلمين . . . . .

فإذاصرت إلى العقد الذي بعد العشرين كان حاله فيما يجمع معه من العدد كحال عشرين وكذلك إعرابه الا ان اشتقاقه من الثلاثة لأنه

لتثليث أدنى العقـود وكذلـك لما بعـده الى التسعين فـاذا صـرت إلى العقـد الذي بعدها كان له اسم خارج من هذه الاسـماء لأن محله محل الثـلاثين مـا قبلهـا والأربعين مـاقبلها ونحـو ذلـك ولم يشتق لـه من العشـرة اسم لئـلا يلتبس بـالعشرين ولأن العقـد حقّه أن يكون فيما فـرط من الاعداد خـارجا من اسم قبله وأضفتـه لمابعـده معرفـة كـان أو نكـرة كـما كنت فاعلا ذلـك بـالعقد الأول وذلـك قولـك مائـة درهم ومائـة الدرهم التي قـد عرفت ولم يجـز أن تقول عشـرون الدرهم لأن درهمـا بعد عشـرين تمييـز منفصـل من العشرين والمائة مضافة والمضاف يكون معرفة بما يضاف اليه .

فـإذا أردت تعـريف عشـرين ومـا كـان مثلهـا قلت لعشرون رجـلا والثلاثون جـارية كـما تقول الضـاربون زيـدا لأن ما بعـد التنوين منفصـل مما قبله والمائـة اسم ليس التنوين لـه لازما لأن حـال التنوين ليست حـال النـون لأنـك تقف عـلى النـون ولا تقف عـلى التنـويـن ولأن النـون تثبت مـع الالف والـلام ولا يثبت التنـوين معهـما تقـول ألمسلمـون والصالحون ولا تقول ألمسلم والصالـح فتقف على التنـوين فكانت مـائة في بـابها كثـلاثة في بابها إلا أن الـذي تضاف اليـه مـائـة واحـد في معنى جمـع والذي يضاف اليه ثلاثة وما أشبههـا جمع تقـول ثلاثـة دراهم ومائـة درهم والفصـل بينهما مـا يقع في الثـلاثـة الى العشـرة من أدنى العـدد وأن المـائـة كالعشرين ونحوها وإن كانت مضافة وكذلك صار لفظها للمـذكر والمؤنث على هيئة واحدة تقول مائة درهم ومـائة جـارية كـما كان ذلك في العشـرين ونحوها ولم يكن هـذا في خمسة عشـر وخمس عشرة لأنهما مجمـوعان ممـا كان واقعا لأدنى العدد .

ويقول في صفحة ٢٣٦ .

قولك عنـدي عشرون درهمـا وثلاثـون ثوبـا لماقلت عنـدي عشرون ـ وثـلاثون ذكـرت عددا مبهـما يقع عـلى كل معـدود فلما قلت درهما عـرفت الشيء الـذي قصدت بـأن ذكرت واحـدا منه يـدل على سـائره ولم يجز أن

تذكر جمعا لأن الذي قبله قد تبين أنه جمع وأنه مقدار منه معلوم .

ولم يجز أن يكون الواحد الدال على النوع معرفة لأنه إذا كان معروفا كان مخصوصاً وإذا كان منكورا كان شائعا في نوعه وأما النصب فإنما كان فيه لأن النون منعت الإضافة كما تمنعها إذا قلت هؤلاء ضاربون زيدا ولولا النون لأضفت فقلت هؤلاء ـ ضاربو زيد كما تقول هذه عشرو زيد. . . . . .

إذا قلت هل يجوز عندي عشرو رجل فإن ذلك غير جائز لأن الإضافة تكون على جهة الملك إذا قلت عشرو زيد فلو أدخلت التمييز على هذا المضاف لألتبس على السامع قصدك إلى تعريف النوع بتعريفك إياه صاحب العشرين ولم يكن إلى النصب سبيل لأنه في باب الاضافة . . . . .

تطغى على تأليف المقتضب الطريقة الاستطرادية وذكر المسائل بالمناسبة ، وشيوع هذه الطريقة في الكتاب تجعل الناظر فيه يشعر بها في كل موطن وقد يعترف بهذا كما قال ص ٥٦ وهذا شيء ليس من هذا الباب ولكن لماذكر وصفنا حاله ثم نعود إلى القول في مسائل الباب .

واستتبع هذا أن وقع في الكتاب تكرار كما وقع فيه تكرار لم يجره الاستطراد وقد يكون مبعث تكرير المسألة في كتب السابقين أن مدارستهم لكتبهم كانت على فترات وفي أزمنة مختلفة فيضطر القائل أن يعيد ما قاله سابقا ليربط حديثه ويتصل كلامه .

والتكرير إذا لم يجاوز الحد فهو مقبول اما ما جاوز الحد منه فهو من قبيل الحديث المعاد ما أسرع ما تمليه النفس .

وصاحبنا المبرد قد جاوز الحد في بعض المسائل حتى لقد بلغ به الأمر أن ذكر بعض المسائل في سبعة مواضع من كتابه مع وحدة الصياغة في كل موضع وكان الأجدر به أن يحمل على ما سبق ذكره له ولا سيما

تكرير جره الاستطراد :

١ ـ في باب الأسماء التي وقعت على حرفين في الجزء الأول يجره ـ الحديث عن إبن إلى الحديث عن همزة الوصل ومواضعها (نسختي ٩٠) ثم يعيد حديث همزة الوصل في الجزء الثاني (١٣٧) .

٢ ـ في الجزء الثالث عقد باب لما يسمى به من الأفعال وما كان على وزنها وبين حكمه في منع الصرف وتكلم على حكم الفعل المبني للمجهول (نسختي ٣٣١) ثم عقد بابا لما كان على فُعل أعاد فيه ما ذكره في الباب السابق (نسختي ٣٣٤) .

٣ ـ في الجزء الثالث أفرد باب للجمع المزيد فيه وغير المزيد تكلم فيه عن صيغة منتهى الجموع ومنعها من الصرف ثم تكلم عن أفعال وفُعول وافعُل وفِعْلان وفعْلان وحكمها في منع الصرف معرفة ونكرة (نسختي ٣٣٦) وبعد ذلك بقليل عقد بابا عنونه بقوله (هذا باب تسمية الواحد مؤنثا كان أو مذكراً بأسماء الجمع) قال في أوله قد تقدم قولنا في جمع التكسير أنه بمنزلة الواحد يمنعه من الصرف ما يمنع الواحد . . . . ثم تكلم عن التسمية بأثمار وبأكلب ونحوه وبغلمان وقضبان فأعاد ما ذكره في الباب السابق رغم اعترافه بتقدم حديثه .

٤ ـ في الجزء الأول في باب عدد ما يكون عليه الكلم عندما ذكر ما كان على حرف من الضمائر ذكر هاء الغائب ثم جره الاستطراد الى الحديث عن حرف الإشباع الذي يلحق الهاء وفصل القول فيه (نسختي ١١ و١٢) وفي نهاية الجزء الأول (نسختي ١٠٦) يعقد بابا لحرف الإشباع يعيد فيه ما قدمه .

تكرير لم يجره الاستطراد :

١ ـ عقد لعلم الجنس بابين في الجزء الرابع عنون للباب الأول بقوله هذا باب ما كان معرفة بجنسه لا بواحدة / ٣٦٧ .

٢ ـ وعنون للباب الثاني بقوله هذا باب المعرفة الداخلة على الأجناس/ ٤٥٠ ولم يرد في الباب الثاني عن الأول شيئا يذكر سوى تغييره لبعض الألفاظ .

عقد للمصدر المؤكد بابين الأول في الجزء الثالث عنونه بقوله هذا باب ما يكون من المصادر توكيداً / ٣٠٥ .

والثاني بعده بقليل عنونه بقوله هذا باب ما يقع من المصادر توكيدا / ٣١٥ وليس بينهما أي اختلاف .

٣ ـ تكلم عن من وما واستعمالاتهما وشواهدهما في هذه الصفحات من نسختي ١٢ ـ ١٦ ـ ١٢٥ ـ ٢٠٦ ـ ٢٠٧ ـ ٤١٠ ـ ٤٢٨ .

٤ ـ جرى ذكر كينونة والاستدلال على أنها فيقلوله في الأصل وتخفيف نحو سيد وهين ووزنه وأن المعتلّ يختص بالبناء لا يكون في الصحيح فيما يأتي ٤٧ ـ ٨٨ ـ ١٥١ ـ ١٨٢ ـ ٢٧٣ .

٥ ـ ذكر حكم اجتماع همزة الاستفهام مع همزة الوصل فيما يأتي ٣ ـ ٦٣ ـ ١٠٠ ـ ١٣٨ ـ ١٤٠ ـ ٢١٨ ـ .

٦ ـ وزن دم ويد والاستدلال على ذلك جرى في ٩٢ ـ ١٨٨ ـ ٢٧٨ ـ ٢٨٤ .

٧ ـ تصغير نحو جدول وعجوز ٤٤ ـ ١٩٠ ـ ٢١٧ .

٨ ـ الكلام على رويدك والاستدلال على حرفية الكاف اللاحقة لها في ١٢ ـ ٢٩٧ ـ ٣١٩ .

٩ ـ تـأنيث الفعـل مــع الفـاعــل المؤنث الحقيقي في ١٥٩ ـ ٢٢١ ـ ٣٤٣ .

١٠ ـ تثنية الممدود في ٢٣٩ ـ ٢٥٣ ـ ٣٥٦ .

١١ ـ لا يخبـر بالـزمان عن الجثـة وعلّة ذلـك مفصلة في ٣٩٣ ـ ٤٠٦ ـ ٤٥٤ .

١٢ ـ تقديم الحال على عاملها ١٢٩ ـ ٤٠٥ ـ ٤٤٥ ـ .

١٣ ـ حذف عائد الموصول المنصوب ٢٦٤ ـ ٣٧١ ـ .

١٤ ـ لام الجـر تفتح مـع الضمير وتكسـر مع الضـاهـر وسبب ذلـك ١٢ ـ ١٠١ ـ ٤٢٤ .

١٥ ـ جواب الطلب وما جازمه بتفصيل ١٣٥ ـ ١٥٤ .

١٦ ـ التسمية بالمثنى وجمع المذكـر وإعـرابهـا بتعليـل واسـع ٣٣٧ ـ ٣٦٤ .

١٧ ـ وقوع المصدر حالا وتأويله ٣٠٦ ـ ٣١٦ ـ ٤٤٨ .

كما ضمن المبرد المقتضب كثيرا من مسائـل كتاب سيبـويه وقـد انتهب بعضا من تعليلاته وإن كان ظهـر في صياغـة بعضها أثـر من أسلوب المبرد وكـان يجمل بـه أن يشير إلى سبق سيبـويه بهـذه التعليلات ونـذكـر طـرفـا منها .

١ ـ مشـابهة المضـارع للإسم في المعنى وفي دخـول لام الابتداء عليـه وفي احتماله للحال والاستقبال وتعينـه للأستقبـال بأداة كـما يتعرف الاسم بأداة سبق به سيبويه فقال ١ / ٣ .

وإنما ضارعت أسـماء الفاعلين أنـك تقول إن عبـد الله ليفعل فيـوافق قولك لفاعل حتى كأنك قلت إن زيدا لفاعـل فيما تـريد من المعنى وتلحقـه

هـذه اللام كـما لحقت الاسم ولا تلحق فعل الـلام . وتقول سيفعـل ذلك وسـوف يفعل ذاك فتلحقهـا هذين الحـرفين لمعنى كـما تلحق الألف والـلام الاسماء للمعرفة ، ويبين لـك انها ليست بأسـماء أنك لـو وضعتها مـواضع الأسماء لم يجز ألا تـرى أنك لـو قلت إنّ يضرب يـأتينا وأشبـاه هذا لم يكن كلاما إلا أنها ضارعت الفاعل لاجتماعهـما في المعنى وسترى ذلـك أيضا في مـوضعه ولـدخول الـلام قال الله تعـالى ﴿ وان ربك ليحكم بينهم ﴾ أي لحـاكم ولما لحقهـا من السـين وسـوف كـما لحقت الألف والـلام الاسم للمعرفة .

وفي المقتضب / ١١٠ .

وإنمـا قيل لهـا مضارعـة لأنها تقع مـواقع الأسـماء في المعنى تقول زيـد يقوم وزيد قائم فيكون المعنى فيهـما واحدا كمـاقال عـز وجل ﴿ وان ربـك ليحكم بينهم ﴾ أي لحـاكم وتقول زيـد يـأكـل فيصلح أن يكـون في حـال أكل وان يأكل فيما يستقبل كما تقول زيد آكل أي في حال أكل وزيد آكل غداً وتلحقها الزوائد لمعنى كما تلحق الأسماء الألف واللام للتعريف وذلك قولك سيفعل وسوف يفعل وتلحقها اللام في إن زيداً ليفعل في معنى لفاعل .

٢ ـ بناء الماضي على الفتح لمشابهته المضارع في وقوعـه نعتا وجـزاء كما لم يسكنوا من الأسماء ما ضارع المتمكن .

قال سيبويه ١ / ٤ .

ولم يسكنوا آخر فَعَلَ لأن فيها بعض مـا في المضارعـة تقول هـذا رجل ضـربنافتصف بهـا النكرة وتكـون في موضـع ضـارب إذا قلت هـذا رجـل ضـارب وتقول إن فعـل فعلت فيكون في معنى إن يفعـل أفعـل فهي فعـل كـما أن المضارع فعـل وقد وقعت مـوقعها في إنْ ووقعت مـوقع الأسـماء في الـوصف كما تقـع المضارعة في الوصف فلم يسكنـوهـا كما لم يسكنـوا من الأسـماء ما ضـارع المتمكن ولا ما صـير من المتمكن في موضـع بمنزلـة غير

المتمكن فالمضارع من عل حركوه لأنهم قد يقولون من عل فيجرونه .

وأما المتمكن الذي جعل بمنزلة غير المتمكن في موضع فقولك ابدأ بهذا أول ويا حكم .

والوقف قولهم اضربه في الأمر ولم يحركوها لأنها لا يوصف بها ولا تقع موضع المضارعة فبعدت من المضارعة بعدكم وإذ من المتمكنة .

وفي المقتضب / ١١٠ .

وكان حق كل مبنى أن يسكن آخره فحرك آخر هذا لمضارعته المعربة وذلك أنه ينعت به كما ينعت بها تقول جاءني رجل ضربنا كما تقول هذا رجل يضربنا وضاربنا وتقع موقع المضارعة في الجزاء في قولك إن فعلت فعلت المعنى إن تفعل أفعل فلم يسكنوها كما لم يسكنوا من الأسماء ما ضارع المتمكن ولا ما جعل من المتمكن في موضع بمنزلة غير المتمكن فالمضارع من الأسماء من عل يا فتى لم يسكنوا اللام لأنه في النكرة من عل يا فتى .

والمتمكن الذي جعل بمنزلة غير المتمكن قولهم ابدأ بهذا أول ويا حكم .

وأما الأفعال التي تقع للأمر فلا تضارع المتمكن لأنها لا تقع موقع المضارع ولا ينعت بها فلذلك سكن آخرها .

٣ ـ تكسر لام الجر مع الظاهر وتفتح مع المضمر .

قال سيبويه ١ / ٣٨٩ .

هذا باب ما ترده علامة الإضمار إلى أصله فمن ذلك قولك لعبد الله مال ثم تقول لك مال وله مال فتفتح اللام وذلك لأن اللام لو فتحوها في الإضافة لالتبست بلام الابتداء إذا قال إن هذا لفلان ولهذا أفضل منك فأرادوا أن يميزوا بينهمافلما أضمروا لم يخافوا أن تلتبس بها لأن هذا

الإضمار لا يكون للرفع ويكون للجر ألا تراهم قالوا يا لبكر حين نادوه لأنهم قد علموا أن تلك اللام لا تدخل ها هنا .

وفي المقتضب ٤٢٤ .

وإنما كسرت مع الظاهر فرارا من اللبس لأنك لو قلت إنك لهذا وأنت تريد لهذا لم يدر السامع أتريد لام الملك أم اللام التي للتوكيد وكذلك يلزمك في الوقف في جميع الأسماء إذا قلت في موضع إن هذا لزيد ان هذا لزيد لم يدر السامع أتريد أن هذا زيد أم هذا له فذلك كسرت اللام .

فأما في المكنى فهي على أصلها تقول إن هذا لك فان أردت لام التوكيد قلت إن هذا لأنت لأن الاسم الذي وضع للرفع ليس في لفظ الاسم الذي وضع للخفض وقدم ذلك ايضا في / ١٠١ .

الكامل

يرشدنا إلى أن الكامل لم يكن مما ألفه أبو العباس في سن الشبيبة أنه قص فيه حوادث وقعت وهو في حدود الأربعين.

فقد جاء في الكامل ٨ / ٢٥٤ رثاء يزيد المهلّبي للمتوكّل وكان قتله في شوال سنة ٢٤٧ هـ .

وما تثقف به المبرد من الثقافات الأدبيّة واللغويّة والنحوية أوحى إليه بتأليف الكامل فأملاه لتلاميذه جامعا لكثير من مسائلها مسجلا ما تجيش به نفسه وما وقع عليه اختياره من شعر ونثر وما يتصل به من رواية الاخبار .

ومفصحا عن بعض آرائه النحوية التي أنفرد بها أو استجادها من أقوال النحاة وبالجملة فهو صورة صادقة لما انطبع في نفسه من معارف .

وشهرة الكامل تغنينا عن التعريف به وبيان ما اشتمل عليه وطريقته في التأليف ونكتفي بأن نشير إلى ما كان له من الأثر في إنتاج العلماء فقد كتب له أن يذيع وينتشر فشرق وغرب وكان له الأثر المحمود .

في معجم الأدباء ١٨ / ١٠٢ .

ألف محمد بن جعفر الهمداني المراغي كتابا سماه النهجة على مثال الكامل .

وأبو علي القالي كان متأثرا بالكامل في تأليفه أماليه مع غلبة الناحية اللغوية عليه ورغبته في الغريب ويقابل هذا قصوره في الناحية النحوية .

قال أبو محمد بن حزم كتاب نوادر أبي علي مبار لكتاب الكامل الذي جمعه المبرد ولئن كان كتاب أبي العباس أكثر نحوا وخبرا فإن كتاب أبي علي أكثر لغة وشعرا .

ولم تقتصر شهرة الكامل في القديم بين الأندلسيين والمشرقيين بل ظل محتفظا بهذه الشهرة في العصر الحديث وزادت عناية العلماء والأدباء به .

فقد طبع بألمانيا بمدينة ليسك سنة ١٨٦٤ م مع مقدمة له بالإنجليزية وتعليقات مفيدة وهذه الطبعة مصحوبة بفهارس متنوّعة غاية في الجودة والإتقان وهذه أنواعها .

فهرس بالقوافي ـ أسماء البلاد والمدائن والجبال والأنهار وغير ذلك ـ اسماء الأمم والقبائل والأرهاط والملل وغير ذلك أسماء الرجال والنساء والأفراس والجمال وغير ذلك ـ الألفاظ المفسرة ـ الاصطلاحات النحوية ـ الأمثال السائرة ـ أيام العرب وتواريخها .

كما ترجم إلى الألمانية سنة ١٩٢٢ م وطبع بمصر طبعات مختلفة .

وقد تلقاه العلماء قديما وحديثا بقبول حسن وأقبلوا على دراسته ونقده .

١ ـ **شرح الكامل لأبي الوليد الوقشي** : لم يصل إلينا وورد ذكره في خزانة الأدب للبغدادي فيما يأتي . ـ

في الجزء الأول ص ١٠ ـ ٢٨ ـ ٩٩ ـ ١٦٥ ـ ١٦٦ .

في الجزء الثاني ص ٣٣٥ ـ ٤٥٢ ـ ٤٧٠ .

وفي الجزء الثالث ص ٥١٢ ـ في الرابع ١٦٤ ـ ٤٥١ .

٢ ـ **شرح الكامل لابن السيد البطليوسى** : ورد ذكره في خزانة الأدب فيما يأتي . ـ

في الجزء الأول ص ١٠ ـ ١٠٠ ـ ١٦٥ ـ ٢٣٦ ـ ٢٣٨ ـ ٣٩٤ .

في الجزء الثاني ص ١٨٩ ـ ٣٠٠ ـ ٣٣٤ ـ ٤٥٢ .

في الجزء الثالث ص ٧٢ ـ ٨١ ـ ١٣٩ ـ ٢٠٧ ـ ٢١٩ ـ ٢٦٧ ـ ٤٧١ ـ ٥١٤ ـ ٦٥٦ .

في الجزء الرابع ص ٤٢ ـ ١٨٤ ـ ١٩٣ ـ ٢٨٢ ـ ٢٩٢ ـ ٣٤٣ ـ ٣٦٧ ـ ٥٥٣ .

٣ ـ **حاشية عليه بخط الحافظ** : ورد ذكرها في الخزانة ٣ / ٢٦٦ .

وبقي لنا كتابان سنخصهما بحديث وهما :

١ ـ التنبيهات على أغاليط الرواة لعليّ بن حمزة البصري .

٢ ـ رغبة الآمل من كتاب الكامل لشيخنا المرصفي .

التنبيهات على أغاليط الرواة

التعريف به : ألفه أبو القاسم[1] عليّ بن حمزة البصري اللغوي نبه فيه على الأغاليط الواردة في كتاب النوادر لأبي زياد الكلبي وكتاب النوادر لأبي عمرو الشيباني وكتاب النبات لأبي حنيفة الدينوري والكامل لأبي العباس المبرد والفصيح لثعلب . . . . وتوفي ابن حمزة في سنة ٣٧٥ هـ

---

(١) هذه كنيته المشهورة وبها كان يكني نفسه دائما في كتابه التنبيهات وهكذا كني في غير موضع من خزانة الأدب وفي معجم الأدباء طبع مرجليوث.
والعجب من مصححي معجم الأدباء طبع دار المأمون في عدولهم عن هذه التكنية واختيارهم أبا النعيم كنية له ولم أقف على هذه التكنية في سوى بغية الوعاة.

ولما ترجم لـه ياقـوت في معجم الأدباء وذكـر هذه الكتب قـال رأيت هذه كلها بمصر ج ١٣ / ٢٠٨ وكتـاب التنبيهات مخـطوط بدار الكتب المصـرية وتوجد منـه نسخة استنسختهـا مكتبة جـامعة فؤاد وهـو كتاب واحـد ضم هذه الكتب يقول في آخر مآخذه على الكامل هـذا آخر مـا أخذنـاه على أبي العباس ـ رحمه الله ـ مما لا عذر فيه وقد سـامحناه في كثـير من الأغلاط فيـه غـير ما قـال وقد أخـذ الناس عـلى أبي العباس قبلنـا في هـذا الكتـاب وفي غيره فمنهم مخطيء ومصيب .

فممن أخذ عليه في هذا الكتاب فأصاب أبـو جعفر بن النحاس وممن أخـذ عليه فـأصاب وأخـطأ الأخفش ومؤاخذات عـلي بن حمزة فيـما أخـذه على الكامل تدور عـلى مؤاخذات في تفسـير بعض الكلمات اللغـوية تبلغ نحو ٤٤ رد الشيخ المرصفي منها ثلاثة .

ومؤاخـذات في روايـة بعض الأبيـات الشعـريـة تبلغ ٢٧ رد الشيـخ المرصفي منها ٤ .

وتسـع مؤاخـذات عـلى شـرح بعض الأبيـات التي تصـدى المبـرد لشـرحها ونحـو سبع عشـرة مؤاخـذة في قص بعض القصص ـ ومسـائـل تاريخية ومؤاخذتان في نسبة القول لقائله .

وثلاث مؤاخذات نحويّة وسنرد عليها وهي في الكامل ١ / ١٩٦ .

إن الـذيـن يسـوغ في أعنـاقهـم زاد يمـنّ عـليـهـم لـلئـام

قـال المبـرد قـولـه يسـوغ في أعنـاقهم يـريـد حلوقهم لأن العنق يحط بالحلق وقال علي بن حمزة .

وإنما الروايـة في أحلاقهم وهكـذا رواه جماعـة منهم الفراء وغيـره وقد أساء أبو العباس في هذا القول على أنه إنما اتبـع أبا بشـر عمرو بن عثمـان سيبويه بأن جمع فَعْل على أفعال ما عدا الستة أحرف التي شـرطها وقـد جاء

عن العرب الفصحاء غيرها فمن ذلك كهف وأكهاف . . . . وكف وأكفاف وثلج وأثلاج . . . . وقد قالوا شيء زائد على كذا وزيد على كذا ثم جمعوا زيدا على أزياد وجمعوا عينا على أعينان وقينا على أقيان ودينا على أديان وبيتا على أبيات وطيرا على أطيار وسيرا على أسيار وسيفا على أسياف . . وقد رد الشيخ المرصفي على عليّ بن حمزة في نقده هذا فقال بعد أن ذكر كلامه هو لا يدري ما ينقاس في فعل صحيح العين ومعتله رغبة الآمل ١ / ٢٠٣ .

وبالرجوع الى المقتضب نجد ما يؤيد كلام شيخنا المرصفي قال في / ٤٩ .

هذا باب جمع ما كان على فَعْل من ذوات الواو والياء اللتين هما عينان فأدنى العدد فيهما أفعال إذ كان يكون ذلك فيهما في غير المعتل نحوفرخ وأفراخ وزند وأزناد فأما ما كان من الواو فنحو قولك سوط وأسواط وحوض وأحواض وثوب وأثواب .

وما كان من الياء فشيخ وأشياخ وبيت وأبيات وقيد وأقياد وقال في / ١٧٦ .

هذا باب الجمع لما كان عى ثلاثة أحرف .

أما ما كان من غير المعتل على فعل فإن بابه في أدنى العدد أن يجمع على أفعل وذلك قولك كلب وأكلب وفلس وأفلس .

قال أبو العباس في الكامل ٥ / ١٥١ .

والفعيلي إنما تستعمل في الكثرة وذكر القتيتي والهجيري والرميا وقال وكذلك كل ما أشبه هذا فنقله عليّ بن حمزة بقوله وما كل ما أشبه ما حكاه جاء للتكثير وقد قالوا فلان خطب فلان وخطيبي التي تخطبها قال الشاعر :

لخطيبي التي غدرت وخانت وهن ذوات غائلة لحينا

وقال عمر بن الخطاب لو استطعت الآذان مع الخليفي لأذنت هذا ما انتقد به ابن حمزة المبرد .

وكلام المبرد واضح في ان مقصده بقوله وكذلك كل ما شبه هذا ما كان مصدرا وجاء على فعيلي فيفيد الكثرة والمبالغة فليس يقصد أن كل ما جاء على فعيلي يفيد التكثير كمافهمه علي بن حمزة واعترض عليه بقوله خطيبي للمرأة تخطب .

ثم الخليفي أيضا مصدر جاء على فعيلي أريد به المبالغة فسقط الاعتراض بها .

قال سيبويه ٢ / ٢٢٨ .

والخليفي كثرة تشاغله بالخلافة وامتداد أيامه فيها ومثله في شرح الشافية للرعنى ١ / ١٦٨ .

ثم الخطيبي إن كانت مصدرا أفادت التكثير والمبالغة أيضا وقد وردت مصدرا كما في القاموس .

وخطب المرأة خَطْبا وخِطبة وخطيبي بكسرهما .

وفي لسان العرب ١ / ٣٤٧ .

وخطب المرأة يخطبها خَطبا وخِطبة بكسر الأول عن اللحياني وخطيبي وقال الليث الخطيبي اسم قال عدى بن زيد يذكرقصد جذيمة الأبرش لخطبة الزباء .

لخطيبي التي غدرت وخانت وهن ذوات غائلة لحينا

قال أبو منصور وهذا خطأ محض والخطيبي ها هنا مصدر كالخطبة .

قال أبو عبيد والمعنى لخطبة الزباء وهي امرأة غدرت بجذيمة الأبرش حين خطبها فأجابته وخاست بالعهد فقتلته .

يقول ابن حمزة عن المبرد بصدد روايته بيت الطرماح .

وأخـرج أمـه لـسـواس سلمـى لمعفـورالـضـراضـرم الجـنـين

قال وأما روايـة بيت الطرمـاح فالـرواية لمعفـور الضنا وهـذا من فعل أبي العباس غير مستنكـر لأنـه ربما ركب المذهب الـذي يخـالف فيـه أهـل العربية واحتاج إلى نصرتـه فغير لـه الشعر واحتـج به وقـال عنه أيضـا ولو بأقل روى بيت الـطرماح وفسـره بروايـة أبي العباس وتفسيره لكـان أول ما نـذكره من عيـه والله المستعان عـلى أهل الـزمـان إيـاك أعني فـاسمعي يـا جارة .

وقـال عنـه أيضـا وكـان أبـو العبـاس صحفيـا ومن نقـل اللغـة من الصحف صحف .

وكلام ابن حمزة عن المبـرد فيه تحـامل فـاختلاف روايـة بعض الأبيات واقع كثيرا في أشعار العرب وقد سئل ابن هشام عن ذلك وعلله بقولـه قد كـانت العرب ينشـد بعضهم شعر بعض كـل يتكلم عـلى مقتضى سجيتـه التي فـطر عليها ومن هنـا كثرت الـروايـات في بعض الأبيـات الاقتـراح / ٢٨ .

ولـو رجعنا إلى كتـاب سيبويـه وهو الحجـة الثقـة لـوجـدنـا في كتـابـه اختـلافا في بعض روايـة الأبيات التي كـررت في كتابـه ولم ينقص هذا من فضله ولا كان سببا للتـطاول عليه والنيـل من ثقته ويتبـين اختلاف روايـة الأبيات المكررة في سيبويه فيما يأتي . -

١ / ٢٧١ ـ ٢ / ١٤٤
١ / ١٤٣ ـ ٢ / ١٥٨
٢ / ٦١ ـ ٢ / ٤٠٣
١ / ١٤١ ـ ١ // ٣٣٣
١ / ٨ ـ ١ / ٥٦
١ / ٤٧٦ ـ ٢ / ١٦٧
١ / ١١ ـ ٢ / ٢٨٣
١ / ٢٨ ـ ١ / ٣٥٤
١ / ١٣ ـ ١ / ٢٠٣
١ / ٣٣٧ ـ ٢ / ١٥٢

وأختم حديثي في هذه الناحية بذكر مثال من نقد ابن حمزة تعسف فيه البيت .

عمروالذي هشم الثريد لقومه ورجال مكة مسنتون عجاف

ورد ذكره في المقتضب في الجزء الثاني باب الصفة التي تجعل وما قبلها بمنزلة شيء واحد .

روى في موضعين من هذا الباب :

وروايته في الموضع الأول عمرو الذي هشم الثريد لقومه
وروى في الموضع الثاني عمرو العلا هشم الثريد لقومه

ثم رواه في الكامل بالرواية الأولى فنقده على بن حمزة بقوله والرواية عمرو العلا وتغيير مثل هذا المشهور قبيح جدا وعمرو العلا هاشم وما ينبغي لعاقل من المسلمين ان يجهل هذا البيت وفي من قيل وكيف روايته .

فصنع المبرد في الكامل لم يكن إلا من باب الاقتصار على إحدى الروايتين ولم يكن جهلا منه بالرواية الأخرى كما يدعى عليه إبن حمزة إذ المقتضب سبق الكامل في التأليف .

ثم هذا البيت رواه بالروايتين ابن جنى في كتابه سر الصناعة وفي شرحه تصريف المازني .

ونسبة الشعر إلى قائله في كتاب سيبويه عمل قام به الجرمي وكان واسع الاطلاع حتى كان يقول ما في الدنيا بيت للعرب الا وأعرف قائله المزهر ٢ / ٢٨٨ .

ومع هذا نجد بعض الأبيات المكررة في كتاب سيبويه منسوبة لقائلين فالبيت ظهراهما مثل ظهور الترسين .

نسب في ١ / ٢٤١ إلى خطام ونسب في ٢ / ٢٠٢ على هيمان بن قحافة والبيت :

ويلمهـا في هـواء الجـو طـالبـة ولا كهذا الذي في الأرض مـطلوب

نسب في ١ / ٣٥٣ لامرىء القيس .

ونسب في ٢ / ٢٧٢ للنعمان بن بشير النصارى والبيت :

بـدا لي أني لست مـدرك مـا مضى ولا سـابق شيئـا إذا كـان جـائيـا

نسب في ١ / ١٥٤ و / ٤٥٢ و ٢ / ٢٧٨ لصرمة الانصاري .

ونسب في ١ / ٨٣ و / ٤١٨ و / ٤٢٩ لزهير .

الـرد على نقـد ابن حمزة اللغـوي مما لم يتعـرض لـرده المرصفي

قال المبرد في الكامل ٥ / ١٧٧ .

الرعيل ما تقدم من الخيل .

وقـال ابن حمزة الـرعال القـطع مقدمـة كانت أو غـير ذلـك ولا وجـه لشرطه التقدم وقوله جاء في الـرعيل الأول شـاهد لنـا لا له والعـرب تقول لكل قطعة من خيل وجراد وغير ذلك رعيل قال الشاعر :

فـكـأنمـا طـارت بعـقـلي بعـده ضعفـاء عـارضهـا رعيـل جـراد

ويقولون جاء القوم رعالا وجاؤا رعيـلا بعد رعيـل أي قطعـا وقطعـة بعـد قطعـة وشرط أبي العبـاس فاسـد في القامـوس . . . . والقطعـة مـن الخيل القليلة كالرعيل أو مقدمتها .

وفي لسـان العرب ١٣ / ٣٠٦ والـرعيل وهي القـطعة المتقـدمـة من الخيل وذلك أن الخيل توصف بالحركة والسرعة .

قال المبرد ٧ / ١٥٥ .

السلم الدلو الذي له عروة واحدة .

قال ابن حمزة وما في الأرض دلو بعروة واحدة وإنما الدلو الذي له عرقوة واحدة .

في القاموس السلم الدلو بعروة واحدة كدلو السقائين .

وفي لسان العرب ١٥ / ١٨٨ .

والسلم الدلو التي لها عروة واحدة مذكر نحو دلو السقائين قال ابن بري صوابه لها عرقوة واحدة كدلو السقائين وليس ثم دلو لها عروة واحدة .

وفي التهذيب له عروة واحدة يمشي بها الساقي مثل دلاء أصحاب الروايا .

وفي صحاح الجوهري ٢

/ ٢٩٧ .

أبو عمرو السلم الدلو لها عروة نحو دلو السقائين

قال المبرد في الكامل ٧ / ١٦١ .

روى عن ابن عباس أنه قال الهدهد قناء الأرض له كالزجاجة .

قال ابن حمزة وإنما يقال للذي يعرف مكان الماء ويرى باطن الأرض قنافر وأما قناء فغير معروف .

في القاموس الهدهد قَنّاء الأرض ومقنيها أي عالم بمواضع الماء منها وفي لسان العرب ٢٠ / ٦٧ .

والهدهد قناء الأرض أي عالم بمواضع الماء .

ونجد في القاموس ولسان العرب ما يؤيد تفسير المبـرد لهذه الكلمـات المندل ٧ / ١٦ وكفه ٧ / ٣٦ والزعنفه ٧ / ١٥٦ .

رغبة الآمل

صنيع محمود ومجهود مشكور ذلك الذي قـام به شيـخ الأدباء ونصـير اللغة والأدب الشيخ المرصفي في كتابـه رغبة الآمـل لم يقف عند شـرح ما ورد في الكامل بل زاد عليه ووسع فيه قـال وقد أردنـا اذا ذكرَ أبـو العباس شاهدا من شعر العرب أن نورد قصيدته مع ضبط كلماتها وبيـان مبهماتهـا رغبة فى الفائدة وصلة العائدة .

كما تعقب المبرد في كتابه قـال : وقد أسميتـه رغبة الآمـل مهتما ببيـان ما حاد فيـه أبو العبـاس عن سنن الصواب من خـطأ في الروايـة وخطل في الدراية .

ومؤاخذات الشيخ المرصفي للمبرد تدور على مؤاخـذات لغويـة تبلغ نحو ٦٥ .

أخذ من كتاب التنبيهات لأبن حمزة ٢٢ صرح بالأخذ في ٤ .

أمـا المؤاخذات اللغـوية التي أخـذها من إبن حمـزة دون أن بـصـرح باسمه فهي :

تفسير الغثاء ٢ / ١٤ ـ أرتج ٢ / ٨١ ـ سواس ٣ / ٢١ .

يقال فاظ الميت وفاض ٣ / ١١٥ ـ تفسير السابياء وذكـر أبواب جحـر اليربـوع ٣ / ١٢٠ ـ المسنـون ٣ / ١٦٨ ـ المعنى المراد من ورائي في الآيـة ﴿ وإني خفت المـوالي من ورائي ﴾ ٥ / ٢٢ ـ النجـم ٥ / ٢٥٩ ـ السـر ٦ / ١٠٥ ـ الجعـال ٦ / ٢١٨ ـ المنـدل ٧ / ١١٦ ـ السلم ٧ / ١٥٥ ـ الـزعنفـة ٧ / ١٥٦ ـ مفـرد عـراعـر ٣ / ١٤١ ـ الـرهـو ٥ / ١٧٧ ـ الإبساس ٥ / ١٥٩ ـ ارتث ٨ / ٨٠ ـ حوائج ٣ / ١٤٥ .

ومؤاخذات الشيخ المرصفي في شرح بعض الأبيات التي عرض المبرد لشرحها تبلغ نحو ٢٠ .

اتفق مع إبن حمزة في تسعة منها وصرح بإسمه في موضع أما المواضع التي لم يصرح بأخذه من ابن حمزة فهي :

ولما التقى الصفان واختلف القنا	نهالا وأسباب المنايا نهالها ٢ / ٢٦
وأخرج أمه لسواس سلمى	لمعفور الضرا ضرم الجنين ٣ / ٢١
كم رأينا من أناس هلكوا	أكل الدهر عليهم وشرب ٣ / ٢٥
كأن النعام باض فوق رؤسهم	وأعينهم تحت الحديد جواحم ٤ / ١٣٠
بعثنا النواعج تحت الرحال	تسافه أشداقها في الجدل ٤ / ١٣٠
وإني لأستحيى أخي أن أرى له	عليّ من الحقّ الذي لا يرى ليا ٥ / ٧٥
يا صخر وراد ماء قد تناذره	أهل المياه وما في ورده عار ٨ / ١٨٦
سوف تدنيك من لميس سبنسدا	ة أمارة بالبول ماء الكراض ٢ / ١٨٤

وغير هذا مؤاخذات تدور على نسبة القول لقائله أو المقول فيه تبلغ نحو ٢٥ .

ومؤاخذات في رواية بعض الأبيات تبلغ نحو ٩٤ اقتبس ثلاثة منها من التنبيهات مصرحا بالأخذ وهناك ١٢ مؤاخذة لم يصرح فيها بالأخذ .

ومؤاخذات تتصل بسياق القصة ومسائل تاريخية تبلغ نحو ٢٤ أخذ من ابن حمزة ستة منها وصرح بالأخذ في موضعين وله مؤاخذتان نحويتان سنرد على واحدة منها وهي .

قال المبرد ٢ / ١٨ .

فان قال قائل فما بال يطأ ويسع حذفت منهما الواو ومثلهما تثبت فيه الواو .

فإنما ذلك لأنه كان فعل يفعل مثل ولى يلى وورم يرم ففتحته الهمزة

والعين والأصل الكسر فإنما حذفت الواو مما يلزم في الأصل ألا ترى أنك تقول ولغ السبع يلغ فهذا فعل يفعل والأصل يفعل ولكن فتحته الغين لأن حروف الحلق ـ تفتح ما كان على يفعِل أو يفعُل ولولا ذلك لم تقع فعل يفعل .

كتب الشيخ المرصفي على قول المبرد يفعل بضم العين زيادة من أبي العباس ليته حذفها قال سيبويه في باب ما كانت الواو فيه فاء تقول وعدته فانا أعده وعدا . . . . الخ ثم قال ولا يجيء في هذا الباب يفعل يعني بالضم ثم قال وقد قال ناس من العرب وجد يجد كأنهم حذفوها من يوجد وهذا لا يكاد يوجد في الكلام .

ويبدو لي أن ما أخذه الشيخ المرصفي على المبرد ليس بذاك فالمبرد يريد بقوله لأن حروف الحلق تفتح ما كان على بفعل ويفعل أن يذكر قاعدة حروف الحلق وهي أنها تفتح العين من مضارع فعل وفعل سواء أكان المضارع على يفعل أو يفعل وليس غرضه أن يقول إن المثال الواوي الفاء يأتي مضارعه على يفعُل حتى يرد عليه بكلام سيبويه .

وبالرجوع إلى المقتضب نجد موافقة منه لسيبويه في هذا .

وما قلناه بشأن رواية الأشعار والقائلين لها نقوله هنا ونزيد عليه .

نسب المبرد هذا البيت ٢ / ٢٤٩ .

رب ابن عمّ لسليمى مشمعل أروع في السفر وفي الحي غزل

للشماخ فقال الشيخ المرصفي هذا غلط وإنما هو لجبار بن جزء أخي الشماخ .

ولو رجعنا إلى خزانة الأدب نجد فيها أنه نسب إلى الشماخ قال في ٢ / ١٧٣ .

وقد نسب المبرد هذا الرجز إلى الشماخ بن ضرار ثم يقول وهو من

جملة أرجاز لجماعة لها حكاية مذكورة في آخرديوان الشماخ . . . . . الخ .

كما نجد هذا البيت منسوبا في كتاب سيبويه إلى الشماخ وكذلك نسبه اليه الأعلم ١ / ٩٠ .

وقال المبرد بيت عمرو بن معد يكرب في قيس بن مكشوح المرادي ٧ / ١٢٤ .

أريد حباءه ويريد قتلي عذيرك من خليلك من مراد

فقال الشيخ المرصفي في قيس هذا غلط صوابه في أبي المرادي ونجد في كتاب سيبويه قول الأعلم ١ / ١٣٩ .

يقول لقيس بن مكشوح المرادي وكانا صديقين ثم أظلم ما بينهما .

وقيل لعلي بن أبي طالب قاله في ابن ملجم .

وفي خزانة الأدب ٤ / ٢٨٠ .

وقوله أريد حباءه ويريد قتلي أخذ هذا المصراع من قول عمرو إبن معد يكرب الصحابي في إبن أخته قيس بن المكشوح المرادي :

أريد حباءه ويريد قتلي عذيرك من خليلك من مراد

وقد تبع الشيخ المرصفي ايضا ابن حمزة والأخفش في رواية البيت :

عمرو الذي هشم الثريد لقومه

نحو الكامل : عقد أبو العباس العزم عى أن يشرح ما يعرض في كتابه من الإعراب شرحا شافيا كما قال في صدر كتابه وحقيقة فعل على أنه قد أحال على المقتضب في مسائل نحوية عدتها إحدى عشرة مسألة ويقول عقب الفراغ من كل مسألة منها قد فسرنا هذا على غاية الاستقصاء في الكتاب المقتضب وما أشبه ذلك .

ويوحى صنيع أبي العباس هذا إلى القاريء أن تلك المسائل عرض لها في المقتضب ببيان أوسع وشرح مستفيض يزيد عماقاله في الكامل .

كما قد يوحى انفراد هذه المسائل بالإحالة على المقتضب أن غيرها مما ذكره في الكامل ليست عى حقيقة الشرح في المقتضب إن وجدت به أو هي غير موجودة .

والواقع أن حديثه في المقتضب عن تلك المسائل التي أحال فيها لا يخرج عما قاله في الكامل وإن وجدت في بعض منها زيادات طفيفة لا تستوجب من أجلها هذه الإحالة .

وسأذكر طرفا منها يثبت ما أقول .

كما أن بقية المسائل موجودة بالمقتضب فليس في الكامل أقوال تخالف ما قاله في المقتضب أو زيادات عنه اللهم إلا بعض مسائل طفيفة جرها إعراب بيت ولولا خوف الإطالة لاستعرضت جميع مسائل الكامل النحوية وبينت موضعها في المقتضب .

وعمل مثل هذا ميسور لدي بفضل ما صنعته من الفهارس للكتابين حتى هذه المسائل التي أطال حديثها المبرد في الكامل وأفرد لها بابا هي موجودة بالمقتضب ولم يفعل في الكامل ولم يفعل في الكامل سوى أن أعاد ما ذكره في المقتضب ونذكر أمثلة لما أحال على المقتضب فيها .

قال في الكامل ٧ / ٨٩

١ ـ فإن صحت العين في الفعل صحت في اسم الفاعل نحو عور الرجل فهو عاور وصيد فهو صايد والصيد داء يأخذ في الرأس والعينين والشئون .

وإنما صحت في عور وحول وصيد لأنه منقول من أحول وأعور وقد أحكمنا تفسير هذا في الكتاب المقتضب .

وقال في المقتضب ٣٥ .

فإن قلت فما بالك تقول هو عـاور غدا وجملك صـايد غـدا من الصيد قيـل صح الفـاعـل لصحـة فعله لأنـك تقـول عـور وحـول وصيـد البعـير يصيد .

وتقول ما باله يصح ولا يكون كقـال وباع قيـل لأنه منقـول مما لا بـد لـه أن يجري عـلى الأصل لسكـون ما قبله ومـا بعده وذلـك قـولـك أعـور وأحول فإنما عـور وحول منقول من هذا ألا ترى أنك تقول اختار الـرجل وابتاع ثم تقول اعتونوا وازدوجوا فيصح لأنـه منقول من تعـاونوا وتـزاوجوا لأن هذا لا يكون للواحد .

٢ ـ في تصغـير نحـو جـــدول زيـادة طفيفـــة في المقتضب وهي تعليله وجوب القلب في نحو عجوز وغزو .

٣ ـ لـو قورن مـا ذكره في المقتضب عن أفعـال المقـاربـة بمـا ذكـره في الكامل ما زاد ما في المقتضب شيئا يذكر .

٤ ـ الإبدال في نحو متعد ليس في المقتضب إلا بسط في العبارة .

٥ ـ التقرير الواقع بلفظ الاستفهام لم يزد في المقتضب سـوى أنه مثـل بأربعة آيات وبيت من اشعر .

لغويات الكامل : كانت طريقتـه في شرح الألفـاظ اللغويـة أن يذكـر المعنى المـراد من الكلمة وقـد ذكر كثيـرا من الكلمات اللغـوية المنـاسبة لمـا يشرحه ويتصل به ويذكر أيضا ألفاظا تـختلف تبعا لاختلاف صفتها .

قال في الكامل ٤ / ٢٢٢ .

فإن الشجاج[1] مختلفة الأحكام فـإذا كانت الشجة شقيقا يـدمى فهي

(١) عقد مؤلف شرح أدب الكاتب فصلا لأسماء الشجاج فيـه اختلاف يسـير عن كلام المبـرد ص ٢٢٧ .

الـدامية ، وإذا أخـذت من اللحم شيئا فهي البـاضعة وإذا أمعنت في اللحم فهي المتلاحمة ، وإذا هشمت العظم فهي الهاشمـة ، وإذا كان بينها وبين العظم جليدة رقيقة فهي السمحاق من أجل تلك الجليدة يقال ما على ثرب الشاة من الشحم إلا سماحق أي طرائق ، فإذا خرجت منها عظام صغار فهي المنقّلة وإنما أخذ ذلك من النقل وهي الحجارة الصغار ، فإذا أوضحت عن العظم فهي الموضحة فإذا خرقت العظم وبلغت أم الدماغ وهي جليدة قد ألبست الدماغ فهي الآمة[1] وبعض العرب يسميها المأمومة واشتقاق ذلك إفضاؤها إلى أمّ الدماغ ولا غاية بعدها .

وقد يذكر المعاني المتعددة للكلمة ويسوق الشواهد كما فعل في الصدى الكامل ٤ / ٦٢ .

وذكر أنواع التمتمة في ٥ / ٢٠١ أسماء السقاء ٣ / ٧٧ أسماء ولد الناقة ٢٢٧/٨ أسماء الجليد ٩٤/٣ أسماء السياط ٢٤٦/٢ .

كما وجه اهتمامه الى ذكر الألفاظ المترادفة والأساليب المترادفة أيضا .

ومرادف صل ٦ / ٢٤٧ في كنف فلان ١ / ٢٠ .

ورم أنفه ١ / ٦١ علا السيل الزبى ١ / ٩٨ .

رجع فلان أدراجه ٣ / ١٤٩ .

وكان يدقق في بيان استعمال المترادف .

قال في الكامل ٤ / ٢٤ .

أما قوله ألقى في روعه فإن العرب تقول ألقى في روعي وفي قلبي وفي جخيفي وفي تاموري كذا وكذا ومعناه كله واحد إلا أن لهذه الأشياء

---

(١) قال ابن حمزة الآمة الشجة والمأمومة أم الدماغ ورد عليه الشيخ المرصفي ٢٢٣/٤ .

مـواضـع مختصـة وفي الحـديث عن النبي صـلى الله عليـه وسلم (أن روح القدس نفث في روعي) فالـروع والجـحيف غير مختلفـين والعرب تقـول أذهب اللهقلبـه ولا قلب له ولا تقـول لا روع له فكـأن الـروع هـو متصـل بالقلب وعنه يكون الفهم خاصة .

ويقـال رأيت قلب الطائـر ولايقال رأيت روع الطائـر ، والتامـور عنـد العـرب بقيـة النفس عنـد المـوت وبعضهم يفصـح عنـه فيجعله دم القلب خاصة الذي يبقى للإنسان ما بقي يقـال ضعه في تـامورك وفي قلبك وفي روعك وفي جخيفك والذماء ممدود مثل التامور سواء .

تقول العرب ليس في الحيوان أطول ذماء من الضب وذلك أنـه يذبـح ثم يطرح في النار بعد أن ظن أنه قد برد فربما سعى من النار .

وقد عرض لاشتقاق كثير من الكلمات وبين مأخذها .

أدب الكـامل : أظهـر عمل للمبـرد في الكامـل من النـاحيـة الأدبيـة الجمـع والاختيار وهـو عمـل محمـود صـادف القبـول من عنـايـة كثـير من العلماء والأدبـاء وتـوجهت إليـه هممهم إذ هـو الأسـاس لتـربيـة الـذوق الأدبي .

قال ابن عبد ربه في العقد واختيار الكلام أصعب من

قال ابن عبد ربه في العقد

واختيار الكلام أصعب من تأليفه وقد قالوا اختيار الـرجل وافـد عقله

وقال الشاعر :

قـد عـرفنـاك بـاختيـارك اذ كـا ن دلـيـلا عـلى اللبـيب اختيـاره

وقال أفلاطـون عقول النـاس مدونـة في أطراف أقـلامهم وظاهـرة في حسن اختيارهم .

وما تناثـر في الكامـل وتفرق في أضعـافه من تقسيم تشبيهـات العرب

إلى مفـرط ومصيب ومقارب وبعيـد وذكر مـا خرج من بـاب الاحتمال إلى باب الاستحسان ثم جعل لجودة ألفـاظه وحسن رصفـه واستيواء نـظمه في غاية ما يستحسن ٧ / ٣٣ وإطرائه على ألفاظ العرب البينـة القريبـة المفهمة الحسنة الوصف الجميلة الرصف ١ / ١٢٣ .

وكراهته للتعقيـد ووصفه بـأنه من أقبـح الضرورات وأهجن الألفـاظ وأبعد المعاني .

واهتمامه بما يقال في معنى واحد ٢ / ١٧٥ ٥ / ٧٣ .

وإشارته إلى طريف المعاني ٣ / ١٨٠ ٥ / ١٤٤ .

وما تعرض له من فصول النقد الأدبي ٢ / ٢١٥ ٥ / ١١٨ .

وأخـذ المعـاني وتـوليـدهـا واستـراقـات الشعـراء : ٢ / ٧٢ ٧ / ٥٥ ٤ / ١١٢ ٤ / ١٥٩ ٥ / ٥٠ .

وما عرض له من شرح كثير من الأحاديث الشـريفة والأمثـال والحكم كل هذا يدل على تذوقه الأدب وأحساسه به ورغبته فيه .

وقـد جعـل ابن خلدون الكـامـل أحـد أركـان الأدب قـال / ٤٨٩ وسمعنا من شيوخنا في مجالس التعليم أن أصـول هذا الفن وأركـانه أربعـة دواوين وهي :

أدب الكاتب لابن قتيبة وكتاب الكامل للمبرد وكتـاب البيان والتبيـين للجاحظ وكتاب النوادر لأبي علي القـالي البغدادي ومـا سوى هـذه الأربعة فتبع لها وفروع عنها

بلاغة الكامل :

لو وزعنا ما ذكر في الكـامل من البحـوث البلاغيـة على علوم البـلاغة لكان نصب كل علم منها كالآتي . ـ

علم المعاني : القلب ٤ / ٥٨ .

الالتفات : ٦ / ١٢٨ و ٤ / ١٨٦ . التجريد : ١ / ١٩٤ . اللف والنشر : ٢ / ٩٣ .

علم البيان : أقسام للكناية بتفصيل ٦ / ٧١ .

وذكر أمثلة لها ١ / ١٨٧ و ٢ / ٩٩ و ٣ / ٨٧ و / ٩٤ و / ١٤٧ و ٥ / ٦٦ و / ٢٣٣ و ٨ / ١٨٧ .

المجاز العقلي[1] : ٢ / ١١٩ و ١٣٠ و ٣ / ١٩٤ و ٨ / ١٢٢ .

المجاز المرسل : ١ / ١٩٦ و ٤ / ٤٠ و ٦ / ٢٣٦ و / ٢٣٧ .

الاستعارة : ١ / ٢٠١ و ٢ / ٣٣ و ٣ / ٩ و / ٣٠ و ٣١ / ١٤٩ .

وأما حديثه عن التشبيه فقد فاز منه بنصيب الأسد .

شرح بعض التشبيهات من تشبيه المرأة بالبيضة والدرة ٣ / ١٦٦ ٤ / ٤٧ ٥ / ١١٠ / ١٧٦ ٦ / ٧٨ .

ويعقد للتشبيه بابا في ٦ / ١٤٣ يذكر أمثلة للتشبيه المصيب والتشبيه العجب ومن أعجب التشبيه ومن عجيبه . . . . ٦ / ١٥٠ ٦ / ١٥٩ / ١٦٠ / ١٦١ / ١٦٥ وعندها يقول ثم نرجع الى التشبيه وربما عرض الشيء والمقصود غيره فيذكر للفائدة . . . . ٦ / ١٦٧ ٦ / ١٦٨ / ١٦٩ / ١٧٧ وعندها يقول :

وإعلم أن للتشبيه حدا فالأشياء تشابه من وجوه وتباين من وجوه فإنما ينظر إلى التشبيه من حيث وقع فإذا شبه الوجه بالشمس فإنما يراد

---

(١) يقول الدكتور طه حسين بك ان الشيخ عبد القاهر اخترع المجاز العقلي اختراعا مقدمة نقد النثر .

الضياء والرونق ولا يراد به العظم والاحراق والعرب تشبه النساء ببيض النعام تريد نقاءه ونعمة لونه والمرأة تشبه بالسحاب لتهاديها وسهولة مرها .

ويعرض لبعض التشبيهات ٦ / ١٧٩ و ٢٣٢ و ٢٣٨ .

ويبدأ الجزء السابع بقوله قال أبو العباس ومن حلو التشبيه وقريبه . . . . وفي ٧ / ١٨ و ٢١ و ٣٢ و ٥٠ و ٥٨ .

حديث عنه ويعلن ختام حديثه عن التشبيه في ٧ / ٦٣ .

ووقع في الكامل تكرير في الأدب يتبين بمراجعة ٤ / ٧٨ ـ ٨ / ٧١ ٧ / ١٠٦ ـ ٨ / ٢٠ ٧ / ٤٤ ـ ٨ / ١٨٧ ـ ٧ / ١٦١ ـ ٨ / ١٩٨ ٥ / ١١٤ ـ ٧ / ٣٣ ٧ / ٨٣ ـ ٧ / ١٩٦ ٥ / ٢٣ ـ ٥ / ١٨٣ ـ ٢١٣ ٢ / ١٩ ـ ٣ / ٤٣ / ١٠٥ ـ ٦ / ٢٢٢ ٦ / ٢٠٢ ـ ٧ / ١٧٣ .

وفي الكامل قرابة خمسين كلمة لغوية أعاد شرحها في غير موضع واكتفى بالإشارة اليها دون بيانها .

كما أن التكرير في المسائل النحوية طفيف .

وبالجملة فما وقع بالكامل من التكرير لا يدعو إلى الملل والسآمة .

موقف المبرد من الشعراء المحدثين

أفرد لأدبهم كتابه الروضة ، أما كتابه الكامل فقد تضمن قليلا من أدبهم وفي الموشح للمرزباني / ١٨٦ .

حدثنا أبو بكر الجرجاني قال حدثنا محمد بن يزيد النحوي قال حدثنا المازني قال سمعت الأصمعي يقول ابن قيس الرقيات ليس بحجة .

وفي الموشح ايضا / ٢٠٩ .

حدثنا أبو بكر الجرجاني قال حدثنا محمد بن يـزيد النحوي قال حدثنا المـازني قال سمعت الأصمعي يقــول الكميت تعلم النحـو وليس بحجــة وكذلك الطرماح وكانا يقولان ما قد سمعـاه ولا يفهمانه .

قال رؤ بة كانايسألانني عن غريب شعرهما .

وقال في الكامل ٤ / ١٠٢ قال أبو العباس هـذه أشعار اختـرناهـا من أشعار المولـدين حكمة مستحسنـة يحتاج إليهـا للتمثل لأنها أشكـل بالـدهر ويستعار من ألفاظها في المخاطبات والخطب والكتب .

وعقد لأشعارهم بابا آخر ٨ / ٢٤٨ .

وقال في ١ / ٥٨ .

وقـال أبو عـلي البصير واسمـه الفضـل بن جعفـر وإن لم يكن بحجـة ولكنه أجاد فذكرنا شعره هذا لجودته لا للاحتجاج به .

وقال في ١ / ١٢٨ .

وليس لقـدم العهد بفضـل القائـل ولا لحدثـان عهـد يهتضم المصيب ولكن يعطي كل ما يستحق .

ونذكر أمثلة من نقده لبعض الشعراء المحدثين .

أبو العتاهية

قال عنه في الكامل ٤ / ١١٢ .

وكان إسماعيـل بن القاسم لا يكـاد يخلي شعـره مما تقـدم من الأخبار والآثار فينظم ذلك الكلام المشهـور ويتناولـه أقرب متنـاول ويسرقـه أخفى سرقة .

وفي الموشح / ٢٦٢ .

أخبرني ابراهيم بن محمد بن عرفة عن محمد بن يـزيد المبـرد قال كـان

أبو العتاهية مع اقتداره في قول الشعر وسهولته عليه يكثر عثاره وتصاب سقطاته وكان يلحن في شعره ويركب جميع الأعاريض وكثيرا ما يركب ما يخرج من العروض إذا كان مستقيما في الهاجس فمما أخطأ فيه قوله :

ولربماسئل البخيل الشيء لا يسوى فتيلا
لأن الصواب لا يساوي من ساواه يساويه

أبو تمام

قال عنه في الكامل ٨ / ١٤٩ .

وقال بعض المحدثين وليس بناقص حظه من الصواب أنه محدث وفي أخبار أبي تمام للصولي / ٩٦ .

حدثني أبو العباس عبد الله بن المعتز قال جاءني محمد بن يزيد المبرد يوما فأفضنا في ذكر أبي تمام وسألته عنه وعن البحتري فقال :

لأبي تمام استخراجات لطيفة ومعان طريفة لا يقول مثلها البحتري وهو صحيح الخاطر حسن الانتزاع ، وشعر البحتري أحسن استواء ، وأبو تمام قول النادر والبارد وهو المذهب الذي كان أعجب إلى الأصمعي وما أشبه أبا تمام إلا بغائص يخرج الدر والمخشلبة (خرز أبيض يشبه اللؤلؤ) ثم قال والله إن لأبي تمام والبحتري من المحاسن ما لو قيس بأكثر شعر الأوائل ما وجد فيه مثله .

وفي أخبار أبي تمام / ٢٠٢ .

حدثني عبد الله بن المعتز قال جاءني محمد بن يزيد النحوي فاحتبسته فأقام عندي فجرى ذكر أبي تمام فلم يوفه حقه وكان في المجلس رجل من الكتاب نعماني ما رأيت أحدا أحفظ لشعر أبي تمام منه فقال له :

يا أبا العباس ضع في نفسك من شئت من الشعراء ثم انظر أيحسن

أن يقول مثل ما قاله أبو تمام لأبي المغيث موسى بن إبراهيم يعتذر إليه .

شهدت لقد أقوت مغانيكم بعدي ومحّت كما محّت وشائع من برد
وأنجدتم من بعد إتهام داركم فيا دمع أنجدني على ساكني نجد

ثم مر فيها حتى بلغ إلى قوله في الاعتذار.

أتاني مع الركبان ظن ظننته لففت له رأسي حياء من المجد
لقد نكب الغدر الوفاء بساحتي إذن وسرحت الذم في مسرح الحمد.

فقال أبو العباس محمد بن يزيد ما سمعت أحسن من هذا قط ما يهضم هذا الرجل حقه إلا أحد رجلين إما جاهل بعلم الشعر ومعرفة الكلام وإما عالم لم يتبحر شعره ولم يسمعه .

قال أبو العباس عبد الله بن المعتز وما مات إلا وهو منتقل عن جميع ما كان يقوله مقربفضل أبي تمام وإحسانه .

وفي الموشح ٣٠٦ .

أخبرنا إبراهيم بن محمد بن عرفة النحوي عن محمد بن يزيد المبرد قال مما يعاب به أبو تمام قوله :

تثفى الحرب منه حين تغلي مراجلها بشيطان رجيم

فجعل الممدوح هو الشيطان الرجيم .

قال ومن سخيف شعره قوله :

أفعشت حتى عبتهم قل لي متى فرزنت سرعة ما أرى يا بيدق
قوم إذا اسودّ الزمان توضحوا فينه فغودر وهو منهم أبلق

أبو نواس

قال عنه في الكامل ٧ / ٤٠ .

ثم نذكر بعد هذا طرائف من تشبيه المحدثين وملاحاتهم فقد

شرطناه في أول الباب إن شاء الله .

قال أبو العباس ومن أكثرهم تشبيها لاتساعه في القول وكثرة تفننه واتساع مذاهبه الحسن بن هانيء .

وقال عنه في الكامل ٦ / ١٧١ بعد أن ذكر شعرا له في صفة الخمر

فهذه قطعة غاية من التشبيه على سخف كلام المحدثين .

وقال عنه في ٤ / ١١٨ ومما يستحسن من شعره

لا أذود الطير عن شجر قد بلوت المر من ثمره

فمثل هذا لو تقدم لكان في صدور الأمثال ، وكذلك أيضا قوله

فأمض لا تمنن عليّ يدا منّك المعروف من كدره

وقال عن بعض شعره أيضا ٧ / ٤٧ فهذا المعنى لم يسبقه إليه أحد .

وفي الكامل ٤ / ١١٩ وقد عابوا عليه قوله :

كيف لا يدنيك من أمل من رسول الله من نفره

وهو لعمري كلام مستهجن موضوع في غير موضعه لأن حق رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يضاف اليه ولا يضاف إلى غيره . . .

وفي الموشح / ٢٦٨ نقلا عن المبرد .

ومما يرد من شعر أبي نواس ويطرح ويسقط قوله :

بخ صوت المال ممّا منك يدعو ويصيح
ما لهذا آخذ فوق يديه أو نصيح

قال وله في قصيدة يمدح فيها العباس بن الفضل بن الربيع شيء

يستملحه الأحداث ويألفه المجان وليس بذاك وهو قوله :

نديم كأس محدث ملك تيه مغنّ وظرف زنديق

فهذا قول ملحون مرذول ردىء الرصف بعده وأما قوله :

كأنما رجلها قفا يدها رجل غلام يلهو بدبوق

فهذا كلام خسيس وكذلك قوله :

إلى فتى أمّ ماله أبدا تسعى بجب في الناس مشقوق

وفي آخرها ما جمع بين كفر ولحن وأكره حكايته لضعفه وبطلانه والطبعي ربما أساء وفرط ثم يبعثه طبعه على الشيء الجديد قال ومن شعره الذي يذم قوله في الرشيد :

لقد اتقيت الله حق تقاته وجهدت نفسك فوق جهد المتقى

وليس هذا البيت الذي أردت ولكن ذكرته للذي بعده لأنه معطوف عليه متصل به وهو :

وأخفت أهل الشرك حتى إنه لتخافك النطف التي لم تخلق

هذا البيت بادي العوار جدا وقد ردده في مكان آخر فقال :

هارون ألفنا ائتلاف مودة ماتت لها الأحقاد والأضغان
حتى الذي في الرحم لم يك صورة
لفؤاده من خوفه خفقان

وما لم يكن صورة فكيف يكون له فؤاد فقد أحال وأسرف وتجاوز وإنما ذكرنا مساوئه لأن المنشد إذا ذكر شاعرا فوصفه ومدحه وقرظه فليس يكاد يعدم مدافعا عن قوله ومعارضا له فيه فيأتيه بهذا وبشبهه احتجاجا عليه ووضعا من صاحبه فيكسفه بما لا يعرف ويردعه من حيث لا يشعر

فإذا وقف على الإحسان والإساءة عرف قدر صاحبه فاحترس مما يخاف أن يعارض به .

وقد قال أبو نواس شيئا من الشعر في الأمين اتهم فيه لأنه قال قولا عظيمالم يتكلم بمثله مسلم وهوقوله :

تنازع الأحمدان الشبه فاشتبها خلقا وخلقا كما قد الشراكان
اثنان لا فصل للمعقول بينهما معناهما واحد والمدة اثنان

قال وله في الامين أشعار منها شيء مقبول ومنها شيء ساقط ومما أنكر من قوله قوله :

يا أحمد المرتجى في كل نائبة قم سيدي نعص جبار السماوات

لأن هذه اعظم جرأة وأقبح مجاهرة وأشد تبغض إلى العزيز الجبار عز وجل أن يقول نعص جبار السماوات فذكر المعصية مع ذكر الجبار (عز إسمه) وإنه إياه يقصد بالعصيان قال:

وحدثت عن احمد بن أبي دؤاد أنه ذكر هذا البيت فتفزع له وجعل يقول لعنه الله لعنه الله وأحسن ابن أبي دؤاد في لعنه اياه على هذا الكلام .

قال وله في الأمين وليس بشيء :

ورث الخلافة خمسة وبخير سادسهم سدس

قال ومما لم يجد فيه قوله :

قهوة تذكر نوحا حين شاد الفلك نوح

قال وأماقوله :

يا من له في عينه عقرب فكل من مرّ به تضرب
ومن له شمس على خدّه طالعة بالحسن ما تغرب

فقد استملحه قوم وليس عندي بحيث وصفوا قال وقوله :

لا تعرج بدارس الأطلال واسقنيها رقيقة السربال

هذا المصراع فائق في جودته جدا رقة ولطافة وسلسا وسهولة وتمامه غير مرضى وهو قوله :

مات أربابها وبادت قراها وبراها الزمان برى الحلال

قال وأماقوله :

لاتخدعن عن التي جعلت سقم الصحيح وصحة السقم

فأوهى كلام وأردؤه .

وفي الموشح / ٢٨٧ .

أخبرني الحسن بن محمد العرمرم قال أخبرنا محمد بن يزيد النحوي قال قد استظرف الناس قول أبي نواس في قدر الرقاشي ولا أراه حلوا لإفراطه وهو :

ودهماء ترسيها رقاش إذا شتت مركنة الآذان أم عيال
يغص بحيزوم البعوضة صدرها وينضج ما فيها بعود خلال
وتغلي بذكر النار من غير حرها وتنزلها عفوا بغير جعال

هي القدر قدر الشيخ بكر بن وائل وربيع اليتان عام كل هزال قال ومثله قوله :

عتقت حتى لو اتصلت بلسان ناطق وفم
لاحتبت في القوم ماثلة ثم قصت قصة الأمم

ويستجيده خلق كثير وليس عندي بالمحمود لما فيه من الإفراط .

جهود أبي العباس المبرد في فقه اللغة

أفرد الاشتقاق بكتاب مستقل بيد أنه لم يصل إلينا ، ونثر في

الكـامل مسـائل كثيـرة منه بـأن تعرض لبيـان اشتقاق كثـير من الكلمـات اللغـوية كـما عني بالـظاهـرة اللغـويـة وهي دوران المـادة عـلى معنى واحـد وأمثلتها في الكامل ٣ / ٢٣ .

الجنـين ما لم يـظهر بعـد يقـال للقبـر جنن ، والجنـين الـذي في بـطن أمه ، والمجنّ الترس لأنـه يسترك ، والمجنـون المغطّى العقـل وسمى الجنّ جنّا لأختفائهم ، وتسمى الدروع الجنن لأنها تستر من كان فيها .

وفي الكامل ١ / ١٤٥ .

وقوله ألست أردّ القـرن يركب ردعـه) فإنمـا اشتقاقـه من السهم يقال ارتدع السهم إذا رجع النصل متأخـرا في السنخ ويقـال ركب البعير ردعـه إذا سقط فدخلت عنقه في جوفه .

فالكلام مشتقّ بعضه من بعض ومبين بعضـه بعضا فيقـال من هذا في المثل ذهب فلان في حاجةفارتدع عنها أي رجع .

وكذلك فلان لا يرتدع عن قبيح والأصل ما ذكرت لك أولا .

وقال في الكامل ٢ / ٣٢ .

الكتـائب جمع كتيبـة سميت كتيبـة لاجتمـاعهـا وانضمـام بعضهـا الى بعض يقـال تكتب القوم إذا تضـاموا ومنـه أخذ الكتـاب لأنضمام حـروفه ولذلك قالوا بغلة مكتوبة إذاشد حياؤها وضم .

وفي الكامل ٦ / ٥٦ .

وأصل العقّ القطع في هذا الموضـع ، وللعقّ مواضـع كثيرة يقـال عق والديه يعقهـما إذا قطعهـما ، وعققت عن الصبي من هذا وقـالوا بـل هو من العقيقة وهي الشعر الذي يولد الصبي به يقال فلان بعقيقتـه إذا كان بشعر الصبا لم يحلقه .

ويقال سيف كأنه عقيقة أي كأنه لمعة برق يقـال رأيت عقيقة البـرق يا

فتى أي اللمعة منه في السحاب ، ويقال فلان عقت تميمته في بلد كذا أي قطعت عنه في ذلك الموضع .

وفي الكامل ١ / ٨٩ .

وأما قوله وإياك والغلق والضجر فإنه ضيق الصدر وقلة الصبر يقال في سوء الخلق رجل غلق وأصل ذلك من قولهم أغلق عليه أمره إذا لم يتضح ولم ينفتح ومن ذلك قولهم غلق الرهن أي لم يوجد له تخلص ، وأغلقت الباب من هذا .

وفي الكامل ١ / ١٤٨ .

وإنما تأويل الغرار في هذا المعنى الأخير أنه شيء بعد شيء فمن هذا غار الطائر فرخه لأنه إنما يعطيه شيئا بعد شيء وكذلك غارت الناقة في الحلب ويقال من هذا ما نمت إلا غرارا قال الشاعر :

ما أذوق النوم إلا غرارا مثل حسو الطير ماء الثماد

فكشف في هذا البيت معنى الغرار وأوضحه .

قد ذكر أستاذي الشيخ محمد النجار في كتابه مذكرة فقه اللغة ص ٨١ ما يأتي قد يكون أول من عنى بردّ المعاني المتفرقة للمادّة الى معنى جامع الإمام أبن فارس فقد وضع كتابه مقاييس اللغة .

وإذا كان أحمد بن فارس توفي سنة ٣٩٥ هـ تبين لنا أنه مسبوق بما صنعه المبرد في الكامل .

وكتاب المبرد ما اتفق لفظه واختلف معناه من صميم مباحث فقه اللغة .

أقوال نسبت الى المبرد وفي المقتضب ما يعارضها

تمهيد : الظفر بهذه المسائل لم يأتني عفوا صفوا ويوافني رهوا سهوا

وإنما كان نتيجة البحث فيما وراء مؤلفات المبرد استقريت كثيرا من أصول كتب النحو باحثا فيها عن أقوال المبرد أجمع شتيتها وأضمّ متفرقها حتى تجمعت لدى أقوال كثيرة .

والمقتضب كما قدمت تشيع فيه الطريقة الاستطرادية فلا يهتم صاحبه بذكر مسائل الباب مجتمعة في موضع أو موضعين بل كان ينثر المسائل نثرا ويفرقها في ثنايا كتابه فما أشبهه بعقد خانه سلكه فكان جمع هذه المسائل في المقتضب وتنظيمها وتنسيقها عبئا ثقيلا وجهدا مضنيا كان لزاما علي أن انهض بهذا العبء فلم أدخر وسعا في سبيل القيام به فصنعت له فهارس مختلفة جمعت مسائله واقتنصت شواردها وجعلت الاهتداء إليها على طرف الثمام .

ثم عرضت ما جمعته من الكتب الأخرى على ما في المقتضب فخرجت بماسيراه القاريء .

ولست أنكر أن يكون لقائل قولان فأكثر في مسألة من المسائل وهذا ابن جني في الخصائص يعقد لهذا بابا قال ١ / ٢٠٦ .

باب في اللفظين على المعنى الواحد يردان عن العالم[1] متصادين وذلك عندنا على أوجه أحدها أن يكون أحدهما مرسلا والآخر معللا فإذا أتفق ذلك كان المذهب الأخذ بالمعلل ووجب مع ذلك أن يتأول المرسل . . .

ومن ذلك أن يرد اللفظان عن العالم متضادين على غير هذا الوجه وهو أن يحكم في شيء بحكم ما ثم يحكم فيه نفسه بصده غير أنه لم يعلل أحد القولين فينبغي حينئذ أن ينظر إلى الأليق بالمذهب والأجرى على قوانينه فيجعل هو المراد المعتزم منهما ويتأول الآخر إن أمكن وذلك كقول سيبويه (حتّى) الناصبة للفعل وقد تكرر من قوله إنها حرف من

---

(١) في الأصل العامل.

حروف الجر وهذا ناف لكونها ناصبةله من حيث كـانت عوامـل الأسماء لا تبـاشر الأفعـال فضلا عن أن تعمـل فيها وقـد استقر من قوله في غير مكـان ذكـر عدة الحـروف الناصبـة للفعل وليست فيهـا حتى فعلم بذلـك وبنصه عليـه في غير هـذا الموضـع أنّ أنْ مضمرة عنـده بعد حتى كـما تضمـر مـع اللام الجارة في نحو قوله سبحانه ﴿ ليغفر لك الله ﴾ ونحو ذلـك فالمـذهب إذن هو هذا ، ووجه القول في الجمـع بين القـولين بـالتأويـل أن الفعل لمـا انتصب بعـد حتى ولم تظهر هناك أنْ صـارت حتى عوضـا منها ونـائبة عنهـا نسبت النصب إلى حتى وإن كان في الحقيقة لأنْ . . . .

ومن ذلك أن يرد اللفظان عن العـالم متضـادين غـير أنـه قـد نص في أحدهما على الرجوع عن القول الآخر فيعلم بذلك أن رأيه مستقـرّ على مـا أثبته ولم ينفه وأن القول الآخر مصرح من رأيه .

فـإن تعارض القـولان مرسلين غـير مبان أحـدهما من صـاحبه بقـاطع يحكم عليه به بحث عن تـاريخهما فعلم أن الثـاني هو مـا اعتزمـه وأن قولـه به انصراف منـه عن القول الأول إذ لم يـوجد في ـ أحـدهما مـا يماز بـه عن صاحبه .

فـإن استبهم الأمر فلم يعـرف التاريـخ وجب سبـر المـذهبـين وإنعـام الفحص عن حـال القولـين فإن كـان أحـدهمـا أقـوى من صـاحبـه وجب إحسان الظن بذلك العـالم وأن ينسب إليه أن الأقـوى منهما هـوقولـه الثاني الذي به يقـول وله يعتقـد وأن الأضعف منهما هـو الأول منهما الـذي تركـه إلى الثـاني فإن تسـاوي القولان في القوّة وجب أن يعتقد فيهـما أنهما رأيـان لـه فإن الـدواعي إلى تساويهـما فيهما عنـد الباحث عنهـما هي الدواعي التي دعت القائل بهما إلى أن اعتقد كلا منهما هذا بمقتضى العرف وعلى إحسـان الظن فأما القطع البات فعند الله عليه . . .

وقد كان أبو الحسن ركابـا لهذا الثبـج آخذا بـه غير محتشم منـه وأكثر كلامه في عامّة كتبه عليه . . . .

ومن الشائع في الرجوع عنه من المذاهب مـا كان أبـو العباس يتبـع به كلام سبيويه وسماه مسائل الغلط . . . . . الخ .

وقـد وجدت لسيبـويه في كتـابـه رأيـين في (أينق) ولا مجـال للتـأويـل فيهما.

جعلهـا مما حـذفت عينه وعـوضوا عنهـا الياء في ٣١٧/١ و ٣٣٣/٢ وجعل أصلها أنوقا ثم قلبت قلباً مكانيـاً وأبدلت اليـاء من الواو جـ ٢ ص ١٢٩.

فجنـوح العـالم إلى القـولـين أمـر ليس مستبعـدا بـل هـو واقـع في كلامهم.

وكما وقع هذا وقعت إلينا أقوال مدسوسة منحولة.

وإليـك نصا عـظيم القيمة ينفي عن سيبـويه مـا نسب إليـه وليس في كتابه ويثبت أنه نسبت إلى شيخ الصناعة أقوال مدسوسة.

في خزانة الأدب ٣٤١/٤

أقبـل سيـل جـاء من عنـد الـله يحـرد حـرد الجـنـة المـغـلّة

قـال ابن جني في المحتسب بعد إنشـاد البيت حذف الألف قبـل الهـاء وينبغي أن تكـون ألف فعـال لأنها زائـدة كقـولـه تعـالى (إلـه النـاس) ولا تكون الألف التي هي عين فعـل في أحد قـولي سيبويـه إن أصله لاه كتاب لأن الزائد أولى بالحذف من الأصلي ـ أ هـ.

وكون الله أصله لاه في أحد قولي سيبويه نقله الزجاج عنه فقال:

قال سيبويـه سألت الخليـل عن هذا الاسم يعني قـولنا الله فقـال الاه وقال مرة أخرى الأصل لاه.

ورد عليه الفارسي في الاغفال بأن هـذا الذي حكـاه عن سيبويـه عن

الخليـل سهو لأن سيبـويـه لم يحـك عن الخليـل أن الله أصله لاه ولا قـال سألته عنه ولا حكى عن الخليل القـول الآخر الـذي قالـه إنه لاه ورد ابن خـالويـه على أبي عـلي بأنـه قد صـح القـولان عن سيبـويـه، ولا ننكـر أن تكـون هذه ـ الحكـاية قـد ثبتت عند أبي إسحـاق الزجـاج بروايـة لـه عن سيبويه من غير جهة كتابه فلا يكون حينئـذ سهوا وقـد وقعت إلينا مسـائل جمـة روى سيبـويـه الجـواب فيهـا عن الخليـل ولم يضمن كتـابـه شيئـا من ذلك.

ورد عليه أبو عـلي في نقض الهاذور بـأن الذي يحكي هـذه الحكايـات عن سيبويه عن الخليـل وعن أبي الحسن متقوّل كـذاب ومتخوض أفـاك لا يشك في ذلك أحد له أدنى تنبه وتيقظ ولم يصغ إلى القبـول منه والاشتغـال بـه إلا الأغمـار الأغفـال الـذين لا معـرفـة لهم بـالـرواة وروايـاتهم وتمييـز صـادقهم من كاذبهم وضـابطهم من مجـازفهم ومتجوزهم في الـروايـة ومـا علمت أحدا من شيوخنـا الذين أدركنـاهم منهم أبو إسحـاق روى حكايـة واحـدة فضلا عن حكـايـة عن الأخفش عن الخليـل ولا عن سيبـويـه عن الخليل إلا ما ثبت في كتـابه بـل رأيت رجلا روى حكـاية واحـدة أسندهـا إلى الأخفش عن الخليـل في شيء من العـروض ولم يكن هـذا الـرجـل موثوقاً به في خبره ولا مسكونا إلى حكايته.

فـأما نحن فلم يقـع إلينا من الحكـايـات عن سيبـويـه ممـا لم يثبت في كتابه إلا حكايتان أو ثلاث.

إحـداها عن محمـد بن يـزيـد عن أبي زيـد عنـه وهي أن ـ محمـد بن السري روى عن محمد بن يزيد أنه قال:

لقي أبو زيد سيبـويه فقـال أبو زيـد لسيبويـه: إني سمعت من العرب من يقـول قريْت وتـوضيت بـاليـاء فيبـدل اليـاء من الهمـزة فقـال: فكيف تقـول أفعل قـال أقـرا ولا ينبغي أن تقـول أقـرى والحكـايـة الأخـرى أو الحكايتان حكاهما وحكاها ابن سلام عنه على عادة نقله الآثار.

هـذا مع تصفحنـا ما أخـذه محمد بن السـري عن محمد ابن يـزيد أو عـامته وتصفـح ما جمعـه أبو عبـدالله الفزاري وغيـره ومع صحبـه على بن سليمـان وإبراهيم بن السـري وغيـرهم فلم نسمـع أحـدا روى شيئـا من ذلك وإنما عمل هذا الإسناد هذا الكذاب الأفاك.

ومما يـدل عـلى غـرة هـذا الإسنـاد أنـا لم نجـد أبـا الحسن يسنـد إلى الخليل شيئا إلا على جهة الإرسال فيقول قال الخليل أو عـلى جهة الحكـاية عن غيـره فيقـول زعمـوا أن الخليـل كـان يقـول ولم نعلمـه قـال سمعت الخليل أو حدثني الخليل كما يقول ذلك في عيسى ويونس.

وبجانب هذا فقد نقل إلينا أن من الشواهـد ما هـو مصنوع مـوضوع وأن النحـويين عبثـوا برواية بعض الشواهـد لتسندهم فيما يذهبـون إليـه ويقولون به في خزانة الأدب جـ ٢ / ٥٣١.

قال عن البيت:

من النفـر اللائي الـذين إذا اعتـزوا وهـاب رجال حلقـة البـاب قعقعـوا

وجميـع من روى هذا البيت رواه من النفـر البيض أو من النفـر الشمّ ولم أر من رواه من النفر اللائي الذين.. إلا النحويين.

ومثله في جـ ٣/٥٤٧.

كـما نجد اضـطرابا في تصـوير بعض الآراء في الكتـاب الـواحـد قـد يناقض نفسه أو في الكتابين وهذه أمثلة لذلك:

١ ـ ينسب الـرضي في شرح الكـافية مـع ابن الحاجب إلى الـزجاج القول ببناء المثنى والمجموع جمع مذكر شـرح الكافيـة ٢/١٦١ وفي موضـع آخر يقولان عنه ٢/٢٩.

قـال الزجـاج لم يبن شيء من المثنى لأنهم قصـدوا أن تجـري أصنـاف المثنى على نهج واحد فـذان وتان عنـده معربتـان وابن يعيش يحكي مذهب

الـزجـاج عـلى أنـه يقــول بـإعــراب المثنى والمجمـوع ابن يعيش ٤/١٣٩، والسيـوطي في الهمـع ١/١٩ وفي الأشبـاه والنـظائــر ٣/٤ يقـول إن المثنى والجمع مبنيان عند الزجاج.

٢ ـ قال الرضي في شرح الكافية ٣/١٧٣ :

المبرد يثني جمع المـركبات حتى نحـو سيبويـه وقال عكسـه في ١/٢٣٥ وما ذركناه أولا هو ما يوافق ما وجد في المقتضب.

٣ ـ المبــرد يـذكــر في المقتضب /٣٠٨ أن الأخفش لا يجيــز نحــو اختصم أخواك كلاهما.

ويـوافقـه الصبـان في حـاشيتـه عـلى شــرح الأشمـوني ٢/٢٨٦ وابن الحـاجب والـرضي يقـولان (شـرح الكــافيـة ١/٣١٠) وأجــاز الأخفش اختصم الزيدان كلاهما.

٤ ـ في شرح ابن يعيش في المفصل ٢/٥٢

نسب إلى الأخفش أنـه يقـول بقيـاسيـة المفعـول معـه وفي الأشمـوني ٢/٢١.

ذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن هذا الباب سماعي.

٥ ـ نسب ابن يعيش في شرحه للمفصل ٧/١٤٤

إلى سيبـويه أن التعجب من أفعـل موقـوف على السمـاع ونسب إليـه الرضي أنه يقيسه في ذلك (شـرح الكافيـة ٢/٢٨٦) وما قـاله الـرضي هو الذي يطابق ما في كتاب سيبويه جـ ١/٣٧.

٦ ـ نسب ابن يعيش إلى المبـرد أن الناصب للمستثنى فعـل دل عـلى مجـرى الكـلام تقــديـره استثنى ولا أعني شــرح المفصـل ٨/٩ ونسب إلى المبرد أيضـا في جـ ٢/٧٦ أن النـاصب للمستثنى إلا قـد نسـرف في حسن الظن فنتمحل لتصحيح هذا ـ الأضطراب ونقول إن في مثـل هذه المسـائل

قولين لأصحابهما وكل نقل ما وصل إليه ووقف عليه.

إذا تـأولنـا ذلـك عـلى ذلـك فكيف نتـأول لتصحيـح مثـل هـذا الاضطراب.

١ ـ ينفـرد ابن جني في الخصـائص ١/١٩٥ بـالقـول بـأن مـذهب الكوفيين جواز تقديم خبر ليس عليها.

وفي الانصـاف المسـألـة /١٨ وشـرح الكـافيـة للرضي ٢/٢٧٦ وابن يعيش ٧/١١٤ والأشمـوني ١/٢٩٠ والأشبـاه ٢/٦١. في هـذه الكتب منع الكوفيـين أن يتقدم خبـر ليس عليها أيتصـور أن يكون لنحـاة الكوفـة كلهم أجمعـين رأيان في مسـألـة من الجـائـز أن يـرجـع بعضهم عـما قـالـه ويخالف جمهرتهم.

٢ ـ وهذا نوع آخر من الأضطراب:

قال ابن جني في سر الصناعة /١٢٨:

ويؤكد عندك أن الـواو التي بمعنى مع جـارية مجـرى حرف ـ العـطف وأنها لا تقـع إلا في الأماكن التي لـو عطف بهـا لصلح ذلك امتنـاع العرب والنحـويين من إجـازتهم انتظرتـك وطلوع الشمس أي مع طلوع الشمس قـالـوا وإنمـا لم يجـز ذلـك لأنـك لـو رمت هنـا أن تجعلهـا عـاطفـة فتقـول انتظرتك وطلوع الشمس فترفع الـطلوع عطفـا على التـاء لم يجز لأن طلوع الشمس لا يجـوز معه انتـظار أحد كـما يجوز أن تقـول قمت وزيد فتعـطف زيدا على التاء لأنه قد يجوز من زيد القيام فهذا مذهب من الـوضوح عـلى ما تراه.

وقال أيضا في الخصائص ١/٣١٨:

ومثله امتنـاعهم أن يقولـوا انتـظرتـك وطلوع الشمس أي مـع طلوع الشمس.

وفي شرح ابن يعيش للمفصل ٢/٤٨ :

ولـو قلت انتـظرتـك وطلوع الشمس أي مـع طلوع الشمس لم يجـز عند أحد من النحويين.

وهل هذا يتفق مع ما في كتب النحو.

في كتاب سيبويه جـ ١ ص ١٥٠ :

ومـا زلت أسـير والنيـل أي مـع النيـل واستـوى المـاء والخشبـة أي بالخشبة وجاء البرد والطيالسة أي مع الطيالسة وفي كامل المبرد ٦/ ٥٠.

ونـظير ذلك استـوى الماء والخشبـة لأنك لم تـرد استوى المـاء واستوت الخشبة ولو أردت ذلك لم يكن إلا الرفع ولكن التقديـر ساوى المـاء الخشبة وكذلك ما زلت أسير والنيل يا فتى لست تخبر عن النيل بسير.

وفـوق هذا فقـد كان من أثـر التساهـل في نقل آراء ـ النحـويين دون الرجوع إلى مؤلفـاتهم والاعتماد عليهـا أن وقعت إلينا آراء لا تتفق مـع ما سجله هؤلاء النحـاة في مؤلّفـاتهم وأخـذ العلماء يـرد بعضهم عـلى بعض محتكمين في ذلك إلى ما شهدت به كتبهم وهذه أمثلة لذلك.

١ ـ كلام سيبويه في كتابـه صريـح في أن كاف الجـر لا تجر الضمـير في اختيار الكلام وإنمـا يكون ذلـك في الشعر قـال ١/٣٩٢: هذا بـاب ما لا يجـوز فيه الإضمـار من حروف الجـر وذلك الكـاف التي في أنت كـزيـد وحتى ومذ وذلك لأنهم استغنوا بقولهم مثـلي وشبهي فأسقـطوه ثم يقول إلا أن الشعراء إذا اضطروا أضمروا في الكاف فيجرونها على القيـاس هذا مـا ذكره سيبويه في كتابه ونسب إليه أبـو حيان في كتـابيه الارتشـاف والتذكـرة جـواز دخول الكـاف على الضمـير مطلقـا ولهذا قـال البغدادي في الخـزانة ٤/٢٧٤ إن نسبة الجواز مطلقا إلى سيبويه غير صحيحة.

٢ ـ تضعيف آخـر الكلمة إنمـا يكون في حـالـة الـوقف فلو ضعفت

الكلمة في الوصل لكان هذا من قبيل إجراء الوصل مجرى الوقف ويكون محله الضرورة وهكذا صرح سيبويه بأن محلّه الضرورة بقوله ٢/٣٨٢:

ومن ثم قالت العرب في الشعر والقوافي سبسبا يريدون السبسب ويقول الرضي في شرح الشافية ٢/٣١٧ وليس في كلام سيبويه ما يدل على كون مثله شاذا أو ضرورة ورد عليه البغدادي في شرح شواهد الشافية /٢٤٧ بأن كلامه مخالف لنص سيبويه.

٣ ـ رد مؤلّف الخزانة على الرضي قولا نسبه إلى سيبويه في قول الشاعر:

وإلا فاعلموا أنا وأنتم بغاة ما بقينا في شقاق

بأنه لم يقله سيبويه الخزانة ٤/٣١٥.

٤ ـ قال الشمني فيما نسب إلى سيبويه من القول بخروج إذ وإذا عن الظرفية:

لكن في نسبة هذه المقالة إلى سيبويه نظر فإن ابن جني وهو إمام مطلع نقل ذلك في شرح الحماسة عن المبرد ولم ينسبه إلى غيره وأيضا الرضي إمام مطلع ولم ينسبها إلى سيبويه الشمني ١/١٧٤.

٥ ـ نسب ابن الأنباري في الإنصاف إلى الفراء موافقة البصريين في منع تقدم معمول اسم الفعل عليه.

ورد عليه البغدادي في الخزانة ٣/١٦:

بأن هذا مخالف لنصّ كلام الفرّاء فإنه صرح بجواز عمل اسم الفعل مؤخّرا ومحذوفا.

٦ ـ نسب ابن جني في سر الصناعة إلى المبرد قولا في إعراب جمع التصحيح وردّ عليه البغدادي بأن هذا مخالف لكلام المبرّد في الكامل الخزانة ٣/٤١٦.

٧ ـ ردّ البغدادي على الرضيّ بأنه نقل عن أبي علي خلاف مذهبه في قول الشاعر:

خالط من سلمى خياشيم وفا الخزانة ٢/٢٦١

٨ ـ نسب إلى سيبويه قول في الوقف على المقصور وقال الرضي عن هذه النسبة ولا يعطي كلام سيبويه ما نسب إليه تصريحا ولا تلويحا شرح الشافية ٢/٢٨٣.

٩ ـ رد الرضي على ابن الحاجب كلاما نسبه إلى المبرّد بقوله مذهب المبرّد ليس ما أحال عليه المصنف ولا يدل عليه كلامه شرح الكافية ١/١٢٧.

وبعد فإذا علمنا بما نقلناه من خزانة الأدب أن هناك مسائل مدسوسة على إمام النحويين رغم ذيوع كتابه وشيوعه.

وإذا جاز للبغداديّ أن يردّ على ابن جني نسبته رأيا للمبرّد يخالف ما في الكامل.

وأن يفعل ذلك مع ابن الأنباري في نسبته رأيا للفراء وأن يقف هذا الموقف مع أبي حيان والرضي وإذا ساغ للرضي أن يردّ على ابن الحاجب في نسبته رأيا للمبرّد لا يدلّ عليه كلامه.

وأن يردّ عليه في موقف آخر مكتفياً بقوله الظاهر أن هذا مذهب الفراء والاطلاق مذهب الكسائي كما هو مذكور في كتب النحو الكافية ٢/٣٣٠ دون أن يكلّف نفسه مشقة الرجوع إلى مؤلّفات المبرّد يستجليها الحقيقة ويتسوضحها الأمر إذا ساغ لهم ذلك وصنعوه ألا يجوز لي أن أنفي عن المبرّد ما نسب إليه مما يعارض ما في كتبه.

قد يقول قائل إن لأبي العباس آثاراً غير المقتضب لم تصل إلينا فما أنكرت أن يكون هؤلاء المثبتون لهذه الأقوال قد وقفوا عليها في هذه

الآثـار فجوابي عن ذلـك ما قـاله ابن جني في الخصـائص في مقام التـدليل عـلى أن عنايـة العـرب بلغتهم تفـوق عنـايـة العجم بلغتهم قـال ١/٢٥١ سألت غير مرة أبا علي رضي الله عنه عن ذلك فكان جوابه عنـه نحوا ممـا حكيته.

فـإن قلت ما تنكـر أن يكون ذلـك لأنه كـان عالمـا بالعـربيـة ولم يكن عالما باللغة العجمية ولعله لو كان عالماً بها لأجاب بغير ما أجاب به.

قيل نحن قد قـطعنا بيقين وأنت إنما عـارضت بشك ولعـل هذا ليس قطعا كقطعنا ولا يقينا كيقيننا.

ثم هـذه الأقـوال عـلى فـرض وجـودهـا في بعض كتب المبـرّد غـير المقتضب لا يـدلّ على أنها رأيـه الذي استقـرّ عليه بـل ذلـك يتـوقف عـلى اعتبارات قدمنا ذكرها فيما نقلناه من الخصائص.

ومن يدي فلعل كـلامه في المقتضب هـو الذي اختـاره وتقبله ولا سيما وهو أنفس مؤلفاته وأنضج ثمـراته وأيضـا قد جـرت عادة هؤلاء المؤلّفـين إذا صوروا رأيا لنحويّ ولهذا النحويّ رأيان في المسألة قالوا في أحـد قوليـه أو في غير كتابه كذا وما أشبه ذلـك فلو وقف علماؤنـا على مـا في المقتضب لأشعرونا بأنّ للمبرّد قولين في هذه المسائل جريا على مألوف عادتهم.

وإذا لم يصنعوا هذا فقـد خالفـوا العرف التـأليفي عندهم كـما أنهم لم يـذكـروا اسم مؤلّف من مؤلّفـات المبـرد اعتمـدوا عليـه في نقلهم هـذه الأقـوال عنه فـوق أنهم لم يشيروا إلى مـا ورد في المقتضب خـاصّـا بهـا ممـا سنذكره.

ألا تكون كل هـذه دعائم قـوّية تسنـدني في ردّ نسبة هـذه الأقوال إلى المبرد.

وأشرع الآن في سرد بعض هذه المسائل مكتفيا بـذكر طـرف منها دون استقراء ما وقفت عليه وجمعته.

١ ـ أفصح المبرد عن رأيه في المقتضب بأن الهاء حرف من حروف الزيادة تحدّث عن ذلك عندما عقد للزوائد باباً وبيّن مواطن زيادتها وفي موضع آخر قال الهاء من (أمّهات) زائدة لأنها من حروف الزوائد.

وابن جني في سر الصناعة وابن يعيش في شرحه على المفصل وابن الحاجب والرضى في شرح الشافية والأشموني ومؤلف التصريح والبغدادي في شرح شواهد الشافية ينسبون إلى المبرد القول بأنه أخرج الهاء من حروف الزيادة.

ونسوق نصوص المقتضب ونصوص الكتب الأخرى ليحتكم إليها القارىء.

في الجزء الأول من المقتضب (باب معرفة الزوائد ومواضعها) نسختي/١٩ قال وهي عشرة أحرف الألف والياء والواو والهمزة والتاء والنون والسين والهاء والميم ثم بين مواضع زيادتها فقال:

والهاء تزاد لبيان الحركة ولخفاء الألف فأما بيان الحركة فنحو قولك ارمه (وها أدراك ماهية) (فبهداهم اقتده).. وفي الجزء الثالث باب المحذوف والمزيد قال:

فأما أمهات فالهاء زائدة لأنها من حروف الزوائد تزاد لبيان الحركة في غير هذا الموضع فزيدت... الخ (نسختي/٢٨٣ وقال ابن جني في سر الصناعة/٦٧.

أخرج أبو العباس الهاء من حروف الزيادة وقال إنما تأتي منفصلة لبيان الحركة والتأنيث.

وقال ابن يعيش في شرحه للمفصل ١٤٣/٩.

وقد أخرجها أبو العباس من حروف الزيادة واحتجّ بأنها لم ترد إلا في الوقف نحو ارمه وأغزه وأخشه قال فلا أعدها مع الحروف التي كثرت

زيادتها والصواب الأول وهو رأي سيبويه وقال الرضى في شرح الشافية ٣٨٢/٢.

وأما الهاء فكان المبرد لا يعدّها ولا يلزمه نحو اخشه فإنها حرف معنى كالتنوين وباء الجر ولامه وإنما يلزمه نحو أمهات ونحو أمهتي خندث والياس أبي.

وقال البغدادي في شرح شواهد الشافية/٣٠١.

وافق الرضى ونقل أيضاً نص ابن جني في سر الصناعة وفي الأشموني ٣٠٥/٣.

وأنكر المبرد زيادتها وقال إنها تلحق في الوقف بعد تمام الكلمة للبيان كما في نحو ماليه ويا زيداه وللإمكان نحو عه وقه فهي كالتنوين وباء الجر والصحيح أنها من حروف الزيادة وإن كانت زيادتها قليلة والدليل على ذلك قولهم في أمات أمهات ومثله في التصريح ٣٦٢/٢.

٢ ـ صرح أبو العباس بأن ما المصدرية حرف فيقول بعد أن ذكر مذهب سيبويه ومذهب الأخفش واحتجاجهما يقول عن مذهب الأخفش بعد أن ألزمه الحجة قد خلط ثم يقول والقياس والصواب قول سيبويه.

وابن الحاجب والرضى في شرح الكافية والسيوطي في الهمع ينسبون إلى المبرّد القول باسمية ما المصدرية أما ابن يعيش فيذكر اسم المبرد في مقام شرح مذهب سيبويه ولكنه لم يصرح بموافقة المبرد لسيبويه ومخالفته للأخفش ١٤٢/٨.

في الجزء الثالث من المقتضب باب الصلة والموصول (في نسختي/٢٩٥) و (ما) عند سيبويه إذا كانت والفعل مصدراً بمنزلة أن ـ والأخفش يراها بمنزلة الذي مصدراً كانت أو غير مصدر وسنشرح ما ذكرنا شرحاً بيناً شافياً إن شاء الله.

وتقول إن تأتيني خير لك فليس في تأتيني ذكر لأن ولو قلت رأيت

الذي تقوم لم يجز لأنك لم تـردد إلى الذي شيئـاً وهو اسم حتى تقـول رأيت الذي تقوم إليه.

ولو قلت بلغني أنك منـطلق لم تردد إلى أن شيئـاً ولو قلت جـاءني من أنك منطلق لم يجز حتى تقول أنك منطلق إليـه أو عنده فهـذا أمر الحـروف وهذه صفات الأسماء.

فأما اختـلاف الأخفش وسيبويـه في ما إذا كـانت والفعل مصـدراً فإن سيبويه كان يقول إذا قلت أعجبني ما صنعت فهو بمنزلة قـولك أعجبني أن قمت فعـلى هـذا يلزمـه أعجبني مـا ضـربت زيـداً كـما تقـول أعجبني أن ضربت زيداً وكان يقوله.

والأخفش يقـول أعجبني ما صنعت أي مـا صنعته كـما تقـول أعجبني الـذي صنعته ولا يجيـز أعجبني ما قمت لأنـه لا يتعدى وقـد خلط فـأجـاز مثله والقياس والصواب قول سيبويه:

فإن أردت بما معنى الذي فذاك ما ليس فيه كلام.

وفي شرح الكافية ٢/٥١.

ومـا المصـدريـة حـرف عنـد سيبـويـه اسم مـوصـــول عنـد الأخفش والرمـاني والمبـرد كما مـر قبل والـذي قدمـه كان في ٢/٣٩ ونصـه وخالف الأخفش وابن السراج النحاة في كون ما المصدرية حرفاً وجعلاها اسماً.

فلم يذكر اسم المبـرد فيما قـدمه وهـذا يوافق مـا في المغنى ٢/٧ في أن النـزاع قائم بـين سيبويـه وبـين الأخفش وابن السـراج وفي همـع الهـوامـع للسيوطي ١/٨١.

الخامس (ما) خلافاً لقـوم منهم المبرد والمـازني والسهيلي وابن السـراج والأخفش في قـولهم إنها اسم مفتقرة إلى ضمـير وأنك إذا قلت يعجبني مـا قمت فتقديره القيام الذي قمته.

٣ ـ تحريك عين فَعْلة بالفتح إتباعاً للفاء بشـرطه إنمـا يكون في الاسم

لا في النعت إذا جمعته جمع مؤنث سالماً هذا ما صرح به في المقتضب فقال حركت أوسطه لتكون الحركة عوضاً من الهاء المحذوفة وتكون فرقاً بين الاسم والنعت وقال أيضاً وأمّا النعوت فإنها لا تكون إلا ساكنة للفصل بين الاسم والنعت فكلامه واضح الدلالة في أنه لا يجوز تحريك عين فَعْلة الصفة ولكن السيوطي في الهمع يحكى عنه جواز ذلك بقوله:

وندر كَهَلات بالفتح جمع كَهْلة وأجاز المبرد القياس عليه.

قال في المقتضب في الثاني باب الجمع لما يكون من الأجناس على فعلة في نسختي/١٧٣.

أعلم أنه ما كان من ذلك اسماً فإنك إذا جمعته بالألف والتاء حركت أوسطه لتكون الحركة عوضاً من الهاء المحذوفة فرقاً بين الاسم والنعت وذلك قولك في طلحة طلحات وفي جفنة جفنات وفي صحفة صحفات وكذلك جميع هذا الباب... ثم يقول وأما النعوت فإنها لا تكون إلا ساكنة للفصل بين الاسم والنعت وذلك قولك ضخمة وضخمات وعبلة وعبلات وخدلة[1] وخدلات.

وأما قولهم في جمع ربعة ربعات في قولهم امرأة ربعة ورجل ربعة فلأنه يجري عندهم مجرى الاسم إذ صار يقع للمؤنث والمذكر على لفظ واحد بمنزلة قولك فرس للذكر والأنثى وكذلك إنسان وبعير يقع على المذكر والمؤنث وإن كان في اللفظ مذكراً كما أن ربعة في اللفظ مؤنث وهو يقع على المذكر والمؤنث فبعير يقع عليهما ومجازه في الإبل مجاز قولك إنسان وجمل يجري مجرى رجل وناقة تجري مجرى امرأة... وأما قولهم شاة لجبة وشاء لجبات فزعم سيبويه أنهم يقولون لجبه ولجَبه وإنما قالوا لجبات على قولهم لجَبَة.

وقال قوم بل حرك لأنه لا يلتبس بالمذكر لأنه لا يكون إلا في

---

(١) ساق خدلة ممتلئة ضخمة والمرأة الغليظة الساق المستديرتها وتكسر.

الإنـاث ولو أسكنهُ مسكن على أنـه صفـة كـان مصيباً في همـع الهـوامـع ١/٢٣.

والصفـة كضخمـة وجلفـة وحلوة فليس فيهـا إلا التسكـين لثقلهـا بخـلاف الاسم وندر كهـلات بـالفتـح جمـع كهلة، وأجـاز المبـرد القيـاس عليه.

٤ ـ كل موضع تقدر فيه على المضمر متّصلاً فالمنفصل لا يقـع موقعـه تقـول قمت ولا يصلح قام أنـا وفعلنا ولا يجـوز فعـل نحن وأكـرمتـك ولا يصلح أكـرمت إياك هـذا صريـح كلام المبـرد في المقتضب، والسيوطي في الهمـع ينقل عن شـرح التسهيل لأبي حيـان ما يفيـد أن المبـرد يجيـز وضـع الضمـير المنفصل مـوضع الضمـير المتصل مـع إمكان المتصـل فـي الشعـر وغيره فيجيز نحو فعل أنا مخالفاً سيبويه.

في الجـزء الأول من المقتضب باب المضمـر المتصل نسختي ١٠٤ أعلم أن كل موضـع تقدر فيـه على الضمـير متصلاً فـالمنفصل لا يقـع فيه تقـول قمت ولا يصلح قام أنا وكذلك ضربتك ولا يصلح ضـربت إياك وكـذلك ظننتـك قائـماً ورأيتني ولا يصلح رأيت إياي فـإن كان مـوضع لا يقـع فيـه المتصل وقع فيه المنفصل هذا جملة هذا. . . ثم يقول:

وأعلم أن ضمـير المرفـوع التاء يقـول المتلكم إذا عنى نفسه ذكـراً كان أو أنثى قمت وذهبت وإن عني غيـره كـانت التـاء عـلى حـالهـا إلا أنها مفتـوحة للمذكر ومكسورة للمؤنث تقـول فعلتَ يا رجـل وفعلتِ يـا امـرأة فإن ثنى المتكلم نفسه أو جمعها بأن يكون معه واحـد أو أكثر قـال فعلنا ولم يجز فعل نحن لمـا ذكرت لـك. وإن ثنى المخاطب قـال فعلتما ذكـرين كانـا أو أنثيين ولا يجوز فعل أنتما.

فإن جمع فكان المخاطبـون ذكوراً قـال فعلتم ولا يقول فعـل أنتم وإن كن إناثاً فعلتن ولا يجوز فعل أنتن.

في همع الهوامع ١ ـ ٦٠.

وفي شرح التسهيل لأبي حيان قال سيبويه نصاً لا تقع أنا في موضع التاء التي في فعلت لا يجوز أن يقال فعل أنا لأنهم استغنوا بالتاء عن أنا وأجاز غير سيبويه فعل أنا واختلف مجيزوه فمنهم من قصره على الشعر وعليه الجرمي ومنهم من أجازه في الشعر وغيره وعليه المبرّد وادّعى أن أجازته على معنى ليس في المتصل لأنه يدخله معنى النفي والإيجاب ومعناه ما قام إلا أنا وأنشد الأخفش الصغير تقوية لذلك:

أصرمت حبل الحيّ أم صرموا ياصاح بل صرم الحبال هم

٥ ـ يتحدث المبرد في المقتضب عن دخول لام الابتداء في خبر أن في باب خاصّ ويصرح فيه بأن دخول اللام في الخبر يكسر همزة إنّ يقول:

أشهد إن زيداً منطلق واعلم أن زيداً خير منك فإذا أدخلت اللام قلت أشهد إن زيداً لخير منك واعلم إن زيداً لمنطلق.

ويعقد باباً آخر يعنونه بقوله هذا باب إن المكسورة ومواقعها.

يقول فيه والموضع الآخر للمكسورة أن تدخل اللام في الخبر.

وابن هشام في المغنى والسيوطي في الهمع والأشموني والعيني يدعون على المبرد قوله إن دخول اللام مقيس بعد إن المفتوحة.

قال في الجزء الثاني في المقتضب باب أن دخلت اللام في خبرها (نسختي ٢٢٢) ٢١٩.

أعلم أن هذه اللام تقطع ما دخلت عليه مما قبلها وكان حدها أن تكون أول الكلام كما تكون في غير هذا الموضع وذلك قولك قد علمت زيداً منطلقاً فإذا أدخلت اللام قلت علمت لزيد منطلق فتقطع بها ما بعدها مما قبلها فيصير ابتداء مستأنفاً فكان حدها في قولك. إن زيداً لمنطلق أن تكون قبل إنّ كما تكون في قولك لزيد خير منك فلما كان

معناها في التوكيد ووصل القسم معنى إن لم يجز الجمع بينهما فجعلت اللام في الخبر وحدها أن تكون مقدمة لأن الخبر هو الأول في الحقيقة أو فيه ما يتصل بالأول فيصير هو وما فيه الأول فلذلك قلت إن زيداً لمنطلق لأن المنطلق هو زيد وكذلك لو قلت إن زيداً لقي داره عمرو أو لعمرو يضربه لأن الذي عمرو يضربه هو زيد فهدا عبرة هذا.

ألا ترى أنك إذا فصلت بين إن وبين اسمها بشيء جاز إدخال اللام فقلت إن في الدار لزيداً وإن من القوم لأخاك فهذا يبين لك ما ذكرت وذلك قولك أشهد إن زيداً منطلق واعلم أن زيداً خير منك فإذا أدخلت اللام قلت أشهد إن زيداً لخير منك واعلم إن زيداً لمنطلق قال الله عز وجل (والله يعلم انك لرسوله والله يشهد إن المنافقين لكاذبون) فلولا اللام لم يكمن إلا أنه كما تقول أعلم زيداً خيراً منك فإذا أدخلت اللام قلت أعلم لزيد خير منك وقال (أفلا يعلم إذا بعثر ما في القبور وحصل ما في الصدور إن ربهم بهم يومئذ لخبير) فهذا مجاز اللام.

ثم يقول فإن قال قائل فكيف أقول أشهد بأنك لمنطلق قيل له هذا محال كسرت أو فتحت لأن حد اللام التقديم فلو أدخلت حرف الخفض على اللام كان محالا لأن عوامل الأسماء لا تدخل على غيرها.

ثم يعقد باباً يعنونه بقوله هذا باب إن المكسورة ومواقعها يقول فيه والموضع الآخر للمكسورة أن تدخل اللام في الخبر وقد مضى قولنا في هذا لأن اللام تقطعها مما قبلها فتكون مبتدأة فهذا مما ذكرت لك أنها ترجع إلى الابتداء.

في المغنى أ ١٨٨.
وليس دخول اللام مقيساً بعد أن المفتوحة خلافاً للمبرد.
في الأشموني أ ٣٣٤.

تنبيه اقتضى كلامه أنها لا تصحب خبر غير إن المكسورة وهو كذلك

ومـا ورد من ذلك يحكم فيـه بزيـادتها فمن ذلـك قراءة بعض السلف (ألا أَنهم ليأكلون الطعام) بفتح الهمزة وأجازه المبرد.

في همع الهوامع أ ـ ١٤٠.

ولا تـدخـل عـلى خبـر أن المفتـوحـة وجـوزه المبـرد وقــرىء ألا أنهم ليأكلون بفتح الهمزة وأنشدوا:

ألم تـكـن حـلفـت بـالــله الـعــلي أن مـطايــاك لمــن خــير المــطي

وخرجه الجمهور على الزيادة أو الشذوذ.

في العيني على هامش خزانة الأدب ٢ ـ ٢٤٨.

وأعلم أنه ليس دخول اللام مقيساً بعد أن المفتوحة خلافاً للمبرد.

٦ ـ لا يستغنى عن المفعــول الأول ولا عن المفعـول الثــاني في بـاب ظن وأخـواتها فـإذا قلت ظننت أن زيداً منـطلق لم تحتج إلى المفعول الثـاني واستغنيت عنه هذا ما صرح بـه المبرد في المقتضب ويعلل الاستغنـاء بقولـه لأن المعنى ظننت انطلاقاً من زيد وقد ذكر زيد والانطلاق.

ويـدعى عليه السيـوطي في الهمع القـول بـأن أن ومعمـوليهـا لا تغنى عن المفعـول الثاني في بـاب ظننت فهو يقـدره خلافـاً لسيبـويـه. وكـذلـك يدعى عليه الصبان ١, ٣٦٧.

قـال في الجـزء الثـاني من المقتضب في بـاب الفــرق بـين إن وأن (في نسختي ٢٢١) ٢١٨.

وأعلم أنـك إذا قلت ظننت زيـداً أخـاك أو علمت زيـداً ذا مــال لا يجوز الاقتصار على المفعول الأول لأن الشـك والعلم إنما وقعـا في الثاني ولم يكن بـد من ذكـر الأول ليعلم من الـذي علم هـذا منـه أو شـك فيـه من أمـره فإذا قلت ظننت زيـداً فأنت لم تشـك في ذاته فـإذا قلت منطلقـاً ففيه وقـع الشـك فـذكـرت زيـداً لتعلم أنـك إنمـا شككت في انـطلاقــه لا في

انـطلاق غيره. فـإذا قلت ظننت أن زيداً منـطلق لم تحتج إلى مفعـول ثـان لأنـك قد أتيت بـذكـر زيـد في الصلة لأن المعنى ظننت انـطلاقـاً من زيـد فلذلك استغنيت.

في همع الهوامع ١ ـ ١٥١.

تسد عن المفعولـين في هذا البـاب أنّ المشددة ومعمـولاها نحـو ظننت أن زيـداً قائم أعلم أن الله عـلى كل شيء قـدير وإن كـانت بتقـديـر اسم مفـرد للطول ولجريـان الخبر والمخبـر عنه بـالذكـر في الصلة، ثم لا حذف فيـه عند سيبـويه وذهب الأخفش والمبـرد إلى أَن الخبـر محـذوف والتقـديـر أظن قيام زيد ثابتاً أو مستقرّاً.

ومثله في حاشية الصبان علي الاشموني ١/ ٣٦٧.

٧ ـ حـدثنا المبـرد في المقتضب بأن الشعـراء يضـطرون فيجعلون اسم كان نكرة وخبرها معرفة ومثل بهذين البيتين:

أسكـران كان ابنَ المـراغـة إذ هجـا تميـمـا بجـوف الشـام أم متسـاكـر
فـإنـك لا تـبـالي بـعـد حـول أظـبـي كـان أمـك أم حمـار

فصنيـع المبرد في مقتضبـه موافق لمـا صنعـه سيبـويـه في كتـابـه. وابن الحـاجب والرضى في شـرح الكافيـة وابن يعيش ينسبون إلى المبـرد أنـه رد على سيبويه استشهاده بـالبيتين السـابقين لـذلك وقـال إن اسم كان ضمـير والضمير معرفة.

والواقع أنه لا خلاف بين المبرد وسيبويه فهـما على وفـاق تام حتى فيـما نقله البغدادي في الخزانة من الجامع للمبرد وفيه يقول:

والأجود في هذه الأبيـات نصب الأخبار المقـدمة ورفـع المعارف ورفـع القوافي على قطع وابتداء.

وسيبويه يقول ١ ـ ٢٤.

وأكثرهم ينصب السكران ويرفع الآخر على قطع وابتداء.

قال في الجزء الرابع من المقتضب في باب الفعل المتعدي إلى مفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد (يوافق في نسختي ٣٨٢).

وأعلم أن الشعراء يضطرون فيجعلون الاسم نكرة والخبر معرفة وإنما حملهم على ذلك معرفتهم أن الاسم والخبر يرجعان إلى شيء فمن ذلك قول حسان بن ثابت:

كان سلافة من بيت راس يكون مزاجها عسل وماء

وكان المازني يروي يكون مزاجُها عسلاً وماء يريد فيه ماء قال الفرزدق:

أسكرانُ كان ابنَ المراغة إذ هجا تميماً بجوف الشام أم متساكر

وقال القطامي:

قفي قبل التفرق ياضباعا ولا يك موقف منك الوداعا

وقال خداش بن زهير:

فإنك لا تبالي بعد حول أظبي كان أمك أم حمار

في شرح الكافية ٢ ـ ٢٧٩.

وأورد سيبويه للتمثيل بالاخبار عن النكرة بالمعرفة قوله:

أسكران كان ابن المراغة إذ هجا تميماً بجوف الشام أم متساكر

وقوله:

فإنك لا تبالي بعد حول أظبي كان أمك أم حمار

وقوله:

ألا من من مبلغ حسان عني أطب كان سحرك أم جنون

ورد عليه المبرد بأن اسم كان هو الضمير وهو معرفة.

في ابن يعيش ٧ ـ ٩٤.

وأما بيت الكتاب

فـإنـك لا تـبـالي بـعـد حـول أظـبـي كـان أمـك أم حمـار

فـإن الشعر لخـداش بن زهـير والشـاهـد فيـه جعـل اسم كـان نكـرة والخبـر معرفـة لأنها أفعال مشبهـة بالأفعـال الحقيقـة وفي الأفعـال الحقيقيـة يجوز أن يكون الفاعل نكرة والمفعول معرفة فـأجريت هـذه الأفعال مجـراها في ذلك عند الاضـطرار قال سيبـويه وهـو ضعيف مع مـا تقدم لأنهما لعـين واحدة فإذا عرفت أحدهما يعرف الآخر لأنه هو في المعنى.

فإذا ذكرت زيداً وجعلته خبراً علم أنه صاحب الصفة.

وقـد رد أبو العباس المبرد عـلى سيبويـه الاستشهاد بهـذا البيت وقـال اسم كـان هنا مضمـر في كان يعـود على الـظبي والمضمرات كلهـا معارف فأمك الخبر فحصل من ذلـك أن الاسم والخبر معـرفتان وذلـك جائـز نحو كان عبد الله أخاك وسيبويه كأنه نظر إلى المعنى من كـون ضمير النكـرة في التحصيـل لا يزيـد عن ظاهـرة إذ لا يميز واحـداً من واحـد وإن كـان من حيث علم المخاطب بأنه يعود على المذكور معرفة.

٨ ـ وقـوع إن الـزائـدة بعـدمـا يهملهـا هكـذا قـال المبـرد في كتـابيـه المقتضب والكامل، ونسب إليه الرضى في شرح الكافية قياسيـة اعمال مـا مع وقوع إنْ بعدها بقوله: ـ

وقد جاء إن بعدها غير كافة شذوذاً وهو عند المبرد قياس.

قـال في الجـزء الأول من المقتضب في بـاب مـا جـاء من الكلم عـلى حرفين (نسختي ١٧).

وتكون إنْ زائدة في قوله ما إنْ زيد منـطلق فيمتنع مـا بها من النصب الذي كان في قـولك مـا زيد منـطلق كما يمنـع إن الثقيلة بها من النصب في قولك إنما زيد أخوك فمن ذلك قوله:

فـمـا إن طـبـنـا جـين ولـكـن مـنـايـانـا ودولـة آخـريـنـا

وقال أيضاً في المقتضب في الجزء الثاني في باب إن وأن الخفيفتان (نسختي ٢٢٨) ٢٢٤ .

والموضع الرابع أن تدخل زائدة مع ما لتردها إلى الابتداء كما تدخل ما على إنّ الثقيلة فتمنعها عملها وتردها إلى الابتداء في قولك إنما زيد أخوك وإنما يخشى الله من عباده العلماء وذلك قولك ما إنْ يقوم زيد وما إنْ زيد منطلق لا يكون الخبر إلا مرفوعاً لما ذكرت لك قال زهير: ـ

ما إن يكاد يخليهم لوجهتهم تخالج الأمر إن الأمر مشترك

وقال آخر:

وما إنْ طبنا جين ولكن منايانا ودولة آخرينا[1]

وقال في الكامل ٤ ـ ١٠ .

إنْ زائدة وهي تزاد مغيرة للأعراب وتزاد توكيداً وهذا موضع ذلك .

فالموضع الذي تغير فيه الإعراب هو وقوعها بعد ما الحجازية تقول ما زيد أخاك وما هذا بشراً فإذا أدخلت إن هذه بطل النصب بدخولها فقلت ما إنْ زيد منطلق قال الشاعر:

وما إن طبنا جين ولكن منايانا ودولة آخرينا

فزعم سيبويه أنها منعت ما العمل كما منعت ما إن الثقيلة أن تنصب تقول إن زيداً منطلق فإذا أدخلت ما صارت من حروف الابتداء ووقع بعدها المبتدأ أو خبره والأفعال نحو إنما زيد أخوك وإنما يخشى الله من عباده العلماء ولولا ما لم يقع الفعل بعد أن لأن إنّ بمنزلة الفعل ولا يلي فعل فعلاً لأنه لا يعمل فيه.

في شرح الكافية ١ ـ ٢٤٦ .

فمن ذلك مجيء إنْ بعد ما وإنما عزلتها لأنها وإن كانت زائدة لكنها تشابه إن النافية لفظاً فكأن ما النافية دخلت على نفي والنفي إذا دخل على نفي أفاد الإيجاب فصارت إنْ كإلاّ الناقضة لنفي ما في نحو ما زيد

---

(١) الخزانة ٢ ـ ١٢١ .

إلا منطلق ويجوز أن يقال إنما انعزلت للفصل بينها وبين معمولها بغير الظرف.

وقد جاءت إنْ بعدها غير كافة شذوذاً وهو عند المبرد قياس أنشد أبو علي:

بني غدانة ما إن أنتم ذهبا ولا صريقا ولكن أنتم الخزف

٩ ـ رأي المبرد صريح لا يحتمل تأويلاً في أنه لا يجوز عنده تقديم الفاعل المتصل بضمير المفعول عليه نحو زان نوره الشجر. صرح بهذا في غير موضع من المقتضب، وابن الحاجب والرضي ينسبان إليه جواز ذلك وفي الموشح ينقل عن المبرد أن مثل هذا رديء عند أهل العربية وربما جاز في الضرورة.

قال في المقتضب في الجزء الثاني باب ما يجوز من تقديم جواب الجزاء عليه وما لا يجوز إلا في الشعر اضطراراً (يوافق في نسختي ١٣٢).

.. ألا ترى أنك تقول يضرب غلامه زيد لأن زيد في المعنى مقدم لأن حق الفاعل أن يكون قبل المفعول ولو قلت ضرب غلامُه زيداً لم يجز لأن الفاعل في موضعه فلا يجوز أن يقدر لغيره.

وقال في الجزء الرابع من المقتضب أيضاً في باب هذا باب من مسائل كان وأخواتها ـ ٣٨٤ و ٤٠٠

ألا ترى أنك تقول ضرب غلامَه زيد لأن الغلام في المعنى مؤخر والفاعل في الحقيقة قبل المفعول ولو قلت ضرب غلامهُ زيداً كان محالاً لأن الغلام في موضعه لا يجوز أن ينوي به غير ذلك الموضع.

في شرح الكافية ٢ ـ ٥.

وما أجازه المبرد والأخفش من نحو ضرب غلامه زيداً أعني اتصال ضمير المفعول المؤخر بالفاعل المقدم ليس بأضعف مما ارتكبه البصرية

لأن الاتصال الذي بين الفاعل والمفعول إذا كانا لعامل واحد أكثر من الاتصال الذي بين الضمير ومفسره على ما ذكره البصرية في باب التنازع.

وكلام المرزباني في الموشح لا يعارض ما في المقتضب غاية ما فيه أنه يخبر أن المبرد يقول بجواز ذلك في الضرورة قال ٦١.

حدثني محمد بن أحمد الكاتب قال حدثنا محمد بن يزيد النحوي قال قال حسان بن ثابت يرثي مطعم بن عدي في أبيات وهذا البيت ردىء عند أهل العربية وذلك أنه قدم المكنى على الظاهر ومثله ربما جاز في الضرورة.

فلو كان مجد أخلد اليوم واحداً من الناس أبقى مجده الدهر مطعما

ونظيره قول الآخر:

جزى ربه عني عديّ بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

١٠ ـ يعيد أبو العباس حديث العطف على الموضع في المقتضب في غير موضع ويمثل له بالبيت:

معاوي إننا في بشر فأسجح فلسنا بالجبال ولا الحديدا

والبغدادي في خزانة الأدب يروي أن المبرد رد على سيبويه روايته للبيت السابق بالنصب.

قال في الجزء الثاني من المقتضب باب ما يقسم عليه من الأفعال (في نسختي ٢٢١).

وتقول وحق الله ثم حقك لأفعلن ولو قلت ثم حقك تحمله على الموضع كان جائزاً كما قال: فلسنا بالجبال ولا الحديدا.

وعلى هذا قرىء فأصدق وأكنْ من الصالحين لأنه حمله على موضع الفاء.

وقال أيضاً في الجزء الرابع من المقتضب باب الأحرف الخمسة المشبهة بالأفعال ٣٨٧و ٤٠٣

ونظير هذا قولك ليس زيد بقائم ولا قاعدا على الموضع ومثله خشنت بصدره وصدر زيد وعلى هذا قراءة من قرأ فأصدقَ وأكن من الصالحين حمله على موضع الفاء ولم يحمله على ما عملت فيه، وقرئت هذه الآية على وجهين أن الله بريء من المشركين ورسولُه بالنصب والرفع في الرسول، ومثل ما يحمل على الموضع قوله:

معاوي إننا بشر فأسجح فلسنا بالجبال ولا الحديدا

وقال الآخر:

ألا حيي ندماني عمير بن عامر إذا ما تلاقينا من اليوم أو غدا

وقال في الجزء الرابع من المقتضب أيضاً باب ما ينعت من المنفى (نسختي ٤٦٧).

والعطف يجري هذا المجرى فمن جعل المعطوف على الموضع قال لا حول ولا قوة إلا بالله حمل الثاني على الموضع ونظير هذا قوله: فلسنا بالجبال ولا الحديدا.

حمل الثاني على الموضع كأنه قال فلسنا الجبال ولسنا الحديدا.

ومثله قول الله عز وجل فأصدق وأكن لولا الفاء لكان أصدق مجزوماً كما أنه لولا الباء لكانت الجبال منصوبة لأنه خبر ليس.

وفي خزانة الأدب ١ ـ ٣٤٣.

فلسنا بالجبال ولا الحديدا.

وقد رد المبرد على سيبويه روايته لهذا البيت بالنصب وتبعه جماعة منهم العسكري صاحب التصحيف قال:

ومما غلط فيه النحويون من الشعر ورووه موافقاً لما أرادوه ما روى

عن سيبويه عندما احتج به في نسق الاسم المنصوب على المخفوض وقد غلط على الشاعر لأن هذه القصيدة مشهورة وهي مخفوضة كلها.

ويظهر لي أن الأعلم في شرحه لشواهد سيبويه قد قصد إلى أن المبرد رد رواية سيبويه البيت بالنصب ووقع خطأ في الطبع فوضع اسم سيبويه مكان اسم المبرّد وهذا نصه في المطبوع.

كتاب سيبويه ١ ـ ٣٤.

معاوى إننا بشر فهأسجح فلسنا بالجبال ولا الحديدا
أديروها بني حرب عليكم ولا ترموا بها الغرض البعيدا

استشهد به على جواز حمل المعطوف على موضع الباء وما عملت فيه لأن معنى لسنا بالجبال ولسنا الجبالَ واحد.

وقد رد سيبويه رواية البيت بالنصب لأن البيت من قصيدة مجرورة معروفة وبعده ما يدل على ذلك وهو قوله:

أكلتم أرضنا فجرزتموها فهل من قائم أو من حصيد

وسيبويه غير متهم رحمه الله فيما نقله رواية عن العرب.

١١ ـ صرح المبرد في المقتضب بأن الفعل المقترن بأن خبر لأفعال المقاربة بقوله وخبرها مصدر لأنها لمقاربته والمصدر اسم الفعل وذلك كقولك عسى زيد أن ينطلق وعسيت أن أقوم.

وقال لأن عسى إنما خبرها الفعل مع أن أو الفعل مجرداً.

هذا ما ذكره في المقتضب أما ما ذكره في الكامل فهو لا يشعر باختلاف الإعراب سواء اقترن الفعل أم جرد منها.

وابن هشام في المغنى والسيوطي في الهمع ينسبان إلى المبرد أنه قال:

بأن الفعل المقترن بأن في نحو عسى زيد أن يقوم مفعول له.

وصاحب المغنى في موضع آخر يحكي عن المبرد إعرابه مفعولاً به أو على حذف الجار توسعاً.

من أين جاء لابن هشام والسيوطي هذا القول.

لو رجعنا إلى المقتضب نجد فيه قوله لأن عسى فعل واسمها فاعلها وخبرها مفعولها وفيه وعسيت أن أقوم أي دنوت من ذلك وقاربته وتعبير المبرد بكلمة مفعول عن الخبر لا يدل على أنه يعربه مفعولاً. فهذا اصطلاح له استعمله حتى في باب كان أيضاً قال في باب كان وأخواتها في الجزء الرابع وهذه أفعال صحيحة كضرب ولكن أفردنا لها باباً إذ كان فاعلها ومفعولها يرجعان إلى معنى واحد وقال أيضاً:

وكان فعل متصرف يتقدم مفعوله ويتأخر.

وأيضاً عنون لكان واخواتها بقوله.

هذا باب الفعل المتعدي إلى مفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد.

وقوله عسيت أن أقوم أي دنوت من ذلك وقاربته قوله هذا تفسير معنى لا تفسير إعراب بدليل ما قاله في الكامل ٢ ـ ٢٤٠. وكرب في معنى المقاربة يقال كاد يفعل ذلك وجعل يفعل وكرب يفعل ذلك أي دنا من ذلك.

والسيوطي في الهمع يقول عن أفعال المقاربة إنها تعمل عمل كان فترفع المبتدأ اسماً لها وتنصب الخبر خبراً لها لا خلاف في ذلك حيث كان الفعل بعدها غير مقرون بأن.

وما ادعاه شيخنا السيوطي من أن المبرد يعرب الفعل المقرون بأن مفعولاً به هرباً من الإخبار بالمصدر عن الجثة. غير مسلم له فإن المبرد لم يهرب من ذلك وفي كتابيه المقتضب والكامل ما يفيد جواز الإخبار بالمصدر عن الجثة.

قال في المقتضب ٣٠٤.

وإن شئت قلت زيد سير يا فتى فهذا يجوز على وجهين أحدهما أن

يكون زيد صاحب سير فأقمت المضاف إليه مقام المضاف لما يدل عليه كما قال الله عز وجل واسأل القرية التي كنا فيها إنما هو أهل القرية كما قال الشاعر:

ترتع ما رتعت حتى إذا أذكرت فإنما هي إقبال وإدبار

أي ذات اقبال وإدبار ويكون على أن جعلها الإقبال والإدبار لكثرة ذاك منها.

وقال في الكامل ٨ ـ ١٢٣.

. . ولو رفعه على قوله أنت سير أي أنت سائر كما قالت الخنساء.

فإنما هي إقبال وإدبار

وفي القرآن قل أرأيتم أن أصبح ماؤكم غورا أي غائراً.

وفي الكامل ايضا ٢ ـ ٨١:

والمصدر يقع في موضع اسم الفاعل يقال ماء غور أي غائر كما قال الله عز وجل «إن أصبح ماؤكم غورا» ويقال رجل عدل أي عادل ويوم غنم أي غانم وهذا كثير جداً. . . ويقال رجل رضا أي مرضي. . . .

قال في الجزء الثالث باب الأفعال التي تسمى أفعال المقاربة (في نسختي ٢٤٨):

. . أعلم لا بد لها من فاعل لأنه لا يكون فعل إلا وله فاعل وخبرها مصدر لأنها لمقاربته والمصدر اسم الفعل وذلك قولك عسى زيد أن ينطلق وعسيت أن أقوم أي دنوت من ذلك وقاربته. . .

وأما قولهم في المثل عسى الغوير أبؤسا فإنما كان التقدير عسى الغوير أن يكون أبؤساً لأن عسى إنما خبرها الفعل مع أنْ أو الفعل مجردا ولكن لما وضع القائل الأسم في موضع الفعل كان حقه النصب

لأن عسى فعل واسمها فـاعلها وخبـرها مفعـولها ألا تـرى أنك تقـول كان زيد ينطلق فموضعه نصب فإن قلت منطلقا لم يكن إلا نصبا.

في المغني ١ ـ ٢٦ :

واختلف في المحـل من نحو عسى زيـد أن يقوم فـالمشهور أنـه نصب عـلى الخبريـة وقيل عـلى المفعـوليـة وأن معنى عسيت أن تفعـل قـاربت أن تفعل ونقل عن المبـرد وقيل نصب بـإسقاط الجـار أو بتضمين الفعـل معنى قارب نقله ابن مالك عن سيبويه.

وقال أيضا في ١ ـ ١٣٢ عند حديثه عن عسى :

وتستعمل على أوجه أحدها أن يقال عسى زيد أن يقوم.

واختلف في إعرابه على أقوال أحدها وهو قول الجمهـور أنه مثـل كان زيد يقوم. . .

والثاني أنها فعل متعد بمنزلة قارب معنى وعمـلا أو قاصـر بمنزلـة قرب من أن يفعل وحذف الجار توسعا وهذا مذهب سيبويه والمبرد.

في الهمع ١ ـ ١٣٠ :

أفعـال هذا البـاب تعمل عمـل كان فتـرفع المبتـدأ اسـماً لهـا وتنصب الخبـر خبراً لهـا ويدلّ عـلى ذلك مجيء الخبـر في بعضها منصـوباً كـما سيأتي ولا خلاف في ذلك حيث كان الفعل بعـدها غـير مقرون بـأن أما المقـرون بها فزعم الكوفيون أنه يدل من الأول. . .

وزعم المبرد أنه مفعول به لأنها في معنى قـارب زيد الفعـل وحذرا من الإخبـار بالمصـدر عن الجثة ورد بـأن أنْ هنا لا تؤول بـالمصدر وإنمـا جيء بها لتدلّ على أن في الفعل تراخياً.

١٢ ـ صرح المبرد في المقتضب بـأن قول الشـاعر وقلما: وصـال على

طول الصدود يدوم) ضرورة وظاهره أن وجه الضرورة فصل الاسم بين قلما والفعل الذي حقّها أن يليها ويتصل بها لأنها خاصة بالفعل.

وبمراجعة حديثه عن قلّما يتبين منه أن ما عنده كافة كما هي في إنما وربما وبعدما. فقلّ قبل إتصال ما بها كانت لا تدخل على الأفعال وبإتصال ما بها صيرتها خاصة بالفعل.

هذا كلام المبرد في المقتضب ولنرجع إلى كلام سيبويه في كتابه ذكر سيبويه هذا البيت في موضعين وصرح فيهما بأنه ضرورة، وعبارته في الموضع الثاني (وقد يجوز في الشعر تقديم الاسم) تفصح بأن وجه الضرورة تقديم الاسم على الفعل، وبهذا جزم الشمني على المغنى ٢ - ٨١

وقد ذكر الأعلم وجهين لتوجيه الضرورة في البيت.

١ - تقديم الفاعل على رافعه.

٢ - وصال فاعل الفعل مضمر فقد ولي قلما الفعل تقديرا لا ظاهراً. وابن هشام في المغني بين وجه الضرورة عند سيبويه بهذه التوجيهات:

١ - الفعل مقدر بعد قلما.
٢ - تقديم الفاعل على رافعه.
٣ - قيام الاسمية مقام الفعلية.

ثم ذكر ابن هشام مذهب المبرد بقوله وزعم المبرد أن ما زائدة ووصال فاعل لا مبتدأ.

وفي خزانة الأدب نقل النحاس عن الأخفش بأن المبرد خالف سيبويه وجعل ما زائدة وقدره وقل وصال يدوم على طول الصدود.

ثم أعاد ذلك في موضعين في أثناء حديثه عن البيت.

والذي يظهر لي بعد ما قدمت أنه لا خلاف بين سيبويه والمبرد في أن قلما خاصّة بالفعل بسبب اتصال ما بها وأن البيت عندهما ضرورة والظاهر من كلامهما معا أن وجه الضرورة تقديم الاسم على الفعل ووجه الكلام عندهما وقلّما يدوم وصال.

قال في الجزء الأول من المقتضب باب معرفة ألفات القطع والوصل (نسختي ٢٩).

ولو احتاج شاعر إلى فصل الألف واللام من الاسم لاستقام ذلك وكان جائزا للضرورة كما يجوز مثله في سوف وقلما وقد ونحوها من الحروف التي تكون أصلا للأفعال كما قال حيث اضطر الشاعر:

صددت فأطولت الصدور وقلّما وصال على طول الصدود يدوم

وإنما قلما للفعل.

وقال في الجزء الثاني باب المجازاة وحروفها (نسختي ١٢٧):

وكذلك رب تقول رب رجل ولا تقول رب يقوم زيد فإذا لحقت ما هيأتها للأفعال فقلت ربما يقوم زيد وربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين.

وكذلك قلّ تقول قلّ رجل يقول ذاك فإن دخلت ما امتنعت من الأسماء وصارت للأفعال فقلت قلما يقوم زيد ومثل هذا كثير.

في المغني ٢ ـ ٧:

فأما قول الشاعر:

صددت فأطولت الصدود وقلّما وصال على طول الصدود يدوم

فقال سيبويه ضرورة فقيل وجه الضرورة أن حقها أن يليها الفعل صريحا والشاعر أولاها فعلا مقدرا وأن وصال مرتفع بيدوم محذوفاً مفسراً بالمذكور.

وقيل وجهها أنه قدم الفاعل ورد ابن السيد بأن البصريين لا يجيزون تقديم الفاعل في شعر ولا نثر .

وقيل وجهها أنه أناب الجملة الاسمية عن الفعلية كقوله:

فهلا نفس ليلى شفيعها

وزعم المبرد أن ما زائدة ووصال فاعل لا مبتدأ .

في الخزانة ٤ ـ ٢٨٧

قال النحاس أخبرنا عليّ بن سليمان عن محمد بن يزيد المبرّد أنه خالف سيبويه في هذا وجعل ما زائدة وقدّره وقلّ وصال يدوم على طول الصدود قال والصواب عندي ما ذهب إليه سيبويه لأنه إنما أراد تقليل الدوام وقلما نقيضة كثر ما وجعل سيبويه ما كافة .

وفي ٢٨٨ يقول أيضاً ثانيها قول المبرد وهو أن ما زائدة ووصال فاعل قلّ ثم يقول أيضا فإن المبرد مراده أن وصالا فاعل قلّ لا أنه فاعل يدوم المذكور ولا غيره من الأوجه المذكورة واختار أبو علي مذهبه .

وسيبويه ذكر البيت في موضعين من الجزء الأول من كتابه ١٢ ـ ٤٥٩ .

١٣ ـ المبرد يرى أعمال المصدر منونا ومعرفا بأل كما صرح بذلك في المقتضب وابن الحاجب والرضي والبغدادي في الخزانة ينسبون إليه منع عمل المصدر المحلي بأل ويخرج قول الشاعر:

ضعيف النكاية أعداءه أي في أعدائه أو يكون منصوبا بمصدر منكر مقدر.

قال في الجزء الرابع من المقتضب ٣٧٠ نسختي ٣٨٢ :

وتقول أعجبني ضرب زيد عمرا وإن شئت قلت ضرب زيد عمرو

إذا كـان عمـرو ضـرب زيـدا تضيف المصـدر إلى المفعـول كـما أضفتـه إلى الفـاعل. وإن نـونت أو أدخلت فيه ألفـاً ولاما جـرى ما بعـده عـلى أصله فقلت أعجبني ضـرب زيـد عمـراً وإن شئت نصبت زيـداً ورفعت عمـراً أيهما كان فاعلا رفعته تقدّم أو تأخّر.

وتقول أعجبني الضرب زيد عمراً، فمما جاء في القرآن منونـا قولـه أو إطعـام في يوم ذي مسغبـة يتيما ذا مقـربة، وقـال الشاعـر فيما كـان بالألف واللام:

لـقـد علمـت أولى المـغـبـرة أنـني لحقت فلم أنكل عن الضرب مسمعا

أراد عن ضـرب مسمـع فلما أدخـل الألف والـلام امتنعت الإضـافـة فعمل عمل الفعل.

في الكافية مع شرحها ٢ ـ ١٨٣:

وسيبـويه والخليـل جوزا إعمـال المصدر المعـرف بالـلام مـطلقـاً نحـو قوله:

ضـعيـف الـنـكـايـة أعـداءه يخـال الـفـرار يـراخـي الأجـل

وقوله:

لـقـد علمـت أولي المـغـيـرة أنـني كررت فلم أنكل عن الضرب مسمعا

فينبغي عـلى هذا أن يجـوز نحـو عجبت من الضـربـك زيـد عـلى أن الكـاف مفعول والمبـرد منعه قـال لاستفحال الاسميـة فيـه وقـال في قـولـه أعـداءه أي في أعـدائـه قـال أو يكـون منصـوبـاً بمصـدر منكـر مقـدر أي ضعيف النكاية نكاية أعداءه فيضمر المصدر لقوة القرينة الدالّة عليه.

في الخزانة ٣ ـ ٤٣٩ في قول الشاعر ضعيف النكاية أعداءه.

وقـال الأعلم الشاهـد فيه نصب الأعـداء بالنكـاية لمنـع الألف واللام الإضافة ومعاقبتهما للتنوين الموجب للنصب ومن النحـوين من ينكـر عمـل

المصـدر وفيـه الألف والـلام لخـروجـه عن شبـه الفعـل فينصب مـا بعـده بإضمار مصدر منكور فيقدر ضعيف النكاية نكاية أعداءه وهـذا يلزمه مـع تنـوين المصـدر لأن الفعـل لا ينـوّن فقـد خـرج المصـدر عن شبـه الفعـل بالتنوين فينبغي على مذهبه أن لا يعمل.

قال البغدادي وأراد ببعض النحويين أبا العباس المبرد.

والأعلم ذكر ذلك (يراجع كتاب سيبوهي ١ ـ ٩٩).

١٤ ـ إذا تأخرت صفة المستثنى منه عن المستثنى فالإتباع راجح على النصب أيضاً عند سيبويه واختاره المبرد بقوله في المقتضب بعد أن ذكر رأي سيبويه ووجهته ورأي المازني ومستنده قال:

والقيـاس عنـدي قـول سيبـويـه لأن الكـلام إنمـا يـراد لمعنـــاه والمعنى الصحيـح أن البدل والمبـدل منه مـوجودان معـا لم يـوضعـا عـلى أن يسقط أحدهما إلا في بدل الغلط.

وابن يعيش ينقل مذهب المبـرد على وجـه الصحة كـما هو في المقتضب ٢ ـ ٩٢.

والسيوطي في الهمع ينقل عن ابن مالك في شرح الكـافية أن مـذهب المبرد اختيار النصب.

وكـذا ينقل الأشمـوني في نسبة اختيـار النصب على الإتبـاع إلى المازني والمبرد.

قال في الجزء الرابع من المقتضب بـاب ما لا يجـوز فيه البـدل نسختي ٤٧٣ وتقول في باب منـه وهو أن تؤخـر صفة الأول تقـول ما جـاءني أحد إلا زيد خير منك التقدير ما جاء في أحد خـير منك إلا زيـد فأنت في هـذا مخير إن شئت نصبت زيدا لأن الأول بمنـزلة المتـأخر لتـأخر نعتـه فلم تقدم المستثنى لتبـدله من شيء لم يتم إذا كـان لا يعرف إلا بـوصفـه فقـد صـار

صفـة بمنزلـة ما هـو موصـول به ألا تـرى أنك لـو قلت رأيت زيدا الأحمـر وهو لا يعرف إلا بهذا النعت لم يكن قولك رأيت زيداً مغنياً.

وأمـا من أبدل منـه فيقول الـوصف تابـع مستغنى عنه وإنمـا أبدل من المـوصوف لا من وصفـه وليس المبدل منـه بمنزلـة مـا ليس في الكـلام إنمـا أبـدلت للتبيين ولم تقـل إنه نعت لأنـه جوهـر لا ينعت به ولـو كان البـدل يبـطل المبدل منـه لم يجز أن تقـول زيد مـررت به أبي عبـدالله لأنـك لـو لم تعتدّ بالهاء فقلت زيد مررت به أبي عبـدالله كان خلفـاً لأنك جعلت زيـداً ابتـداء ولم تردد إليـه شيئا فـالمبدل منـه مثبت في الكلام وإنمـا سمي البـدل بدلاً لدخوله لما عمل فيه ما قبله على غير جهة الشركة.

وكان سيبويه يختار ما مررت بـأحد إلا زيـد خير منـك لأن البدل إنمـا هو من الأسم لا من نعته والنعت فضلة يجوز حذفها.

وكان المازني يختار النصب ويقول إذا أبـدلت من الشيء فقد اطـرحته من لفظي وإن كان في المعنى موجوداً فكيف أنعت ما قد سقط.

والقيـاس عنـدي قـول سيبـويـه لأن الكـلام إنمـا يـراد لمعنـاه والمعنى الصحيـح أن البدل والمبـدل منه مـوجودان معـا لم يـوضعـا عـلى أن يسقط أحدهما إلا في بدل الغلط فإن المبدل منه بمنزلة ما ليس في الكلام.

في الهمع ١ ـ ٢٢٥ :

أما المتوسط بين المستثنى منه وصفته نحو ما جاءني أحـد إلا زيداً خـير منك وما قام القوم إلا زيداً العقلاء ومـا مررت بـأحد إلا زيـدا خير منـك فيجوز فيه الإتبـاع بدلا والنصب عـلى الاستثناء كـالمتأخـر والإتباع فيـه هو المختار أيضاً مثله للمشاكلة.

هذا مذهب سيبويه واختلف النقـل عن المازني فـالمشهور عنـه موافقـة سيبويه ونقل ابن عصفور عنه أنه يختـار النصب ولا يوجبـه لأن المبدل منـه منوي الطرح فلا ينبغي أن يوصف بعد ذلك.

ونقل عنه أيضا أنه يـوجب النصب ويمنع الأبـدال فحصل عنـه ثلاثـة أقوال قال أبو حيان والنصب حينئـذ أجود من النصب متـأخراً. ونقـل ابن مالك في شرح الكافية عن المبرد واختيار النصب.

في الأشموني ٢ ـ ٣١:

تنبيه إذا تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه مذهبان:

أحـدهما لا يكتـرث بالصفـة بل يكـون البدل مختـارا كما يكـون إذا لم تذكر الصفة وذلك كما في نحو ما فيها أحد إلا أبوك صالح كـأنك لم تـذكر صالحاً وهذا رأي سيبويه.

والثـاني أن لا يكتـرث بتقـديم المـوصـوف بـل يقـدر المستثنى مقـدمـا بالكلية على المستثنى منه فيكون نصبه راجحا وهو اختيار المبرد والمازني.

١٥ ـ أسـماء أيام الأسبـوع أعلام عنـد المبرد كـما هي عنـد سيبـويـه بـدليل قـوله في المقتضب تقـول فيما كـان علما في الأيام كـذلـك في تصغـير سبت سبيت وفي تصغـير أحـد أحيــد وفي الاثنـين ثنيــان لأن الألف ألف وصـل ونسب إليه السيـوطي في الهمع أنها غـير أعلام ولا مـاتها للتعـريف فإذا زالت صارت نكرات.

وابن الحـاجب والرضي ينسبـان إلى المبرّد أنـه قـال لا يكـون الاثنـان علما إلا مع اللام لكونه من الغالبة.

قـال في الجـزء الثـاني من المقتضب بـاب تحقـير الـظروف من الأزمنـة (نسختي ٢٠٠).

وتقـول فيـما كـان علما في الأيـام كـذلـك في تصغـير سبت سبيت وفي تصغـير أحد أحيـد وفي الاثنـين ثنيـان لأن الألف ألف وصـل فهي بمنـزلـة قولك في ابن بني وفي اسم سمي وفي الثلاثاء ثلَيْثاء.

في قـول سيبويـه وفي قولنـا ثلّيثـاء ولأنـك إنمـا صغـرت ثـلاثـا فتسلم

الصـدر ثم تأتي بعـده بـألف التـأنيث وفي الأربعـاء الأربيعـاء وفي الخميس الخميّس وفي الجمعة جميعة وكذلك الشهور.

في همع الهوامع ١ ـ ٧٤:

مذهب الجمهور أن أسـماء الأيام أعـلام توهمت فيهـا الصفة فـدخلت عليهـا أل التي للمـح الأصـل كـالحـارث والعبـاس ثم غلبت فصـارت كالديـران فالسبت مشتق من معنى القـطع والجمعة من الاجتمـاع وباقيهـا من الواحد والثاني والثالث والرابع والخامس.

وخـالف المبـرد فقـال إنها غـير أعـلام ولامـاتهـا للتعـريف فـإذا زالت صارت نكرات.

في شرح الكافية ٢ ـ ١٢٧:

قال سيبويه يكون إثنان علما لليوم المعين بلا لام تقـول هذا يـوم اثنين مباركا فيه وردّ المبرّد وقال هو حال من النكرة.

قال ولا يكون علماً إلا مع اللام لكونه من الغالبة.

١٦ ـ مـذهب المبرد صـريح في أن بنـات أوبر علم جنس ثم يخـرج دخول أل عليها بأنها إما أنْ تكون للمح الأصل أو لتعريفه بعد تنكيره.

وابن هشام في المغني يقول إن أل في بنات الأوبر عنـد المبرد للتعـريف وإن ابن أوبر نكرة كابن ليون.

وفي الشحني عـلى المغني المبـرد لا يـرى أن ابن أوبـر علم في وقت من الأوقات بل يرى أنه مع أل معرف بها ويدونها نكرة.

وفي مناقشات الدماميني:

نعم ما قاله المصنف يتمشى على رأي الأخفش القـائل بـأن مثل أحمـر

علما أذا نكـر بعـد التسمية صـرف وللمبـرد أن لا يلتـزمـه فـلا يتم الــرد عليه.

ولـو رجعنا الى المقتضب في بـاب مالا ينصـرف لوجـدنـا المبـرد التـزم قول الأخفش قال ٣٣١.

أرى إذا سمي بـأحمر ومـا أشبهه ثم نكـر أن ينصرف لأنـه امتنـع من الصـرف في النكرة لأنـه نعت فإذا سمي بـه فقـد أزيـل عنـه بـاب النعت فصار بمنزلة أفعل الـذي لا يكون نعتـاً وهذا قـول أبي الحسن الأخفش ولا أراه يجوز في القياس غيره

قال في الجزء الـرابع من المقتضب بـاب المعرفـة الداخلة عـلى (٤٥٠) الأجناس وذلك قولك هـذه أم حبين وهـذا سام أبـرص وأبو بـريص وهذا أبو جحادب لضرب من الجنادب وكذلك أبو الحارث للأسد وهـذا أسامـة وهذا ثعالـة للثعلب وهذه بنـات أوبر لضـرب من الكمأة، وقـال في الجزء الـرابع أيضـا باب مـا كان معـرفة بجنسـه لا بـواحـدة ٣٦٨ ـ ومن ذلـك قولهم لضرب من الكمأة بنات أوبر يا فتى.

فأما قوله:

ولقــد جنيتــك أكمؤا وعســاقــلا ولقــد نهيتــك عن بنــات الأوبــر

فـأن دخول الألف والـلام على وجهـين أحـدهمـا أن يكـون دخـولهـا كدخولهـا في الفضل والعبـاس على مـا وصفت لك لأن أوبـر نعت نكرة في الأصل والآخر على قولـك هذا ابن عـرس آخر تجعله نكـرة كما تقـول هذا زيـد من الزيـدين أي هـذا واحـد ممن لـه هـذا الاسم فـأنت وأن كنت لم تذكر قبله شيئا تقول بعده آخر فأنما أردت ضربا مما يقع له هذا الأسم.

في المغني ١ ـ ٤٩:

واختلف في الداخلة على بنات أوبر في قوله:

ولقد جنيتك أكمؤا وعساقلا ولقد نهيتك عن بنات الأوبر.

فقيل زائدة للضرورة لأن ابن أوبر علم نوع من الكمأة ثم جمع على بنات أوبر كما يقال في جمع ابن عرس بنات عرس ولا يقال بنو عرس لأنه لما لا يعقل...

وقيل أل فيه للمح الأصل لأن أوبر صفة كحسن وحسين وأحمر وقيل للتعريف وأن ابن أوبر نكرة كابن ليون قال فيه مثلها في قوله:

وابن الليون إذا ما لزّ في قرن لم يستطع صولة اليزل القناعيس

قاله المبرد ويردّه أنه لم يسمع ابن أوبر الا ممنوع الصرف.

في الشحني ١ - ١١٤:

والمبرّد لا يرى أن ابن أوُبر علم في وقت من الأوقات.

١٧ - في غير موضع من المقتضب نجد التصريح بأن الضمير المتّصل باسم الفاعل المحلّى بأل في موضع نصب يقول الضاربي الياء منصوبة والدليل على أن الياء منصوبة قولك الضارب زيدا.

ويقول في معرض الاستدلال على حرفية الكاف في رويدك ونحوه ولولا ذلك لكان التجاءك محالا لأنك لا تضيف الاسم وفيه الألف واللام، ويقول في عمل اسم الفاعل ولا يجوز أن تدخل عليه الألف واللام وتضيفه.

وفي الأشموني ينسب إليه أن الضمير في الضاربك وضاربك خفض ومثله في التصريح.

وفي شرح الكافية يعبر بأن هذا أحد قولي المبرد.

في الجزء الأول من المقتضب باب ما يحذف استخفافاً (في نسختي ٩٨).

فـإن قلت قد قلت الضـاربي والياء منصـوبة فـإنما ذلـك لأن الضارب اسم فلم يكره الكسر فيه والدليـل على أن اليـاء منصوبـة قولـك الضارب زيدا.

وقـال في الثالث بـاب تفسير مـا ذكرنـا من هـذه الأسـماء المـوضـوعـة موضع المصادر ٢٩٧ (٣٠١).

فـأما قـولك رويـدك زيداً فـإن الكاف زائـدة وإنما زيـدت للمخاطبـة وليست باسم وإنما هي بمنزلة قولك التجـاءك يا فتى وأريتـك زيداً مـا فعل وكقـولك أبصـرك زيدا إنمـا الكاف زائـدة للمخـاطبـة ولـولا ذلـك لكـان التجاءك محالا لأنك لا تضيف الاسم وفيه الألف واللام.

وقـال في الجزء الـرابع بـاب اسم الفاعـل الذي يعمـل عمـل الفعـل المضارع في نسختي ٣٩٨.

وذلك نحو قـولك هـذا ضارب زيـداً فهذا الاسم ان أردت بـه معنى ما مضى فهو بمنزلة قولك غلام زيد. . . .

ولا يجـوز أن تدخـل عليه الألف والـلام وتضيفه كـما لم يجـز ذلـك في الغلام.

في الأشموني ٢ ـ ١٣٦ :

وقال المبرد والـرماني في الضـاربك وضـاربك مـوضع الضمـير خفض وقال الأخفش وهشام نصب، وعند سيبويه الضمير كالظاهـر فهو منصـوب في الضاربك مخفوض في ضاربك.

في التصريح على التوضيح ٢ ـ ٣١ :

وذهب الجـرمي والمـازني والمبـرد وغيـره إلى أن الضمـير فيهـما في محـل خفض لا غـير لأن حذف النـون للأضـافة هـو الأصل وحـذفها للطول لا ضرورة تدعو إليه مع الضمير بخلاف الظاهر.

في شرح الكافية ١ ـ ٢٦٢ :

وقال الرماني والمبرد في أحد قوليه وجاد الله إن الضمير بعد ذي اللام مفردا كان أو مثنى أو مجموعاً مجرور بالإضافة .

١٨ ـ بناء التعجب عند أبي العباس إنما يكون من بنات الثلاثة هكذا صرح في المقتضب بهذه العبارة الحاصرة ثم أخذ يلتمس وجها للمسموع من نحو ما أعطاه للدراهم وأولاه بالمعروف ونظره بما جاء محذوف الزوائد من نحو لواقح جمع ملقحة وغاض أي مغض . . .

وظاهر أن تنظيره هذا يشعر بأن مثله مقصور على السماع ولا يتجاوز به قدر السموع، ثم في كلامه عبارة صريحة في منع التعجب مما جاوز الثلاثة وهي قوله لا يقال ما أعوره ولا ما أحمره، وإنما امتنع هذا لشيئين أحدهما أن أصل فعله أن يكون افعلّ وأفعالّ نحو احمرّ واحمارّ ودخول الهمزة على هذا محال .

ونسب إليه ابن الحاجب والرضي في الكافية وابن يعيش والتبريزي الحماسة ٢ / ٢٨٩ القول بجواز التعجب من جميع الثلاثي المزيد .

ونسب الرضي إلى سيبويه أنه يقيسه في افعل وهذا موافق لما في كتابه وكذب ابن يعيش على سيبويه .

قال في الجزء الرابع في باب التعجب نسختي ٤٠٨ :

وأعلم أن بناء فعل التعجب إنما يكون من بنات الثلاثة نحو ضرب وعلم ومكث وذلك أنك تقول دخل زيد وأدخلته وخرج وأخرجته فتلحقه الهمزة إذا جعلته محمولا على فعل، وكذلك تقول حسن زيد ثم تقول ما أحسنه لأنك تريد شيء أحسنه .

فإن قيل فقد قلت ما أعطاه للدراهم وأولاه بالمعروف وإنما هو من أعطى وأولى فهذا وإن كان قد خرج إلى الأربعة فإنما أصله الثلاثة

والهمزة في أوله زائدة، وعلى هذا جاء وأرسلنا الرياح لواقح ولو كان على لفظه لكان ملاقح لأنه يقال ألقحت فهي ملقحة ولكنه على حذف الزوائد ومن ذلك قوله يخرجن من أجواز ليل غاض.

وإنما هو مغض واستعمل بحذف زيادته، ومثل ذلك:

تكشف عن جماته دلو الدالي

يريد المدلي، ومن ذلك حذفك جميع الزوائد إذا احتجت إلى حذفها في تصغير أو جمع أو اضطرّ إليه شاعر كما قال العجاج:

ومهمه هالك من تعرجا

إنما هو مهلك في بعض الأقاويل.

وأعلم أن ما جاوز الثلاثة بغير زيادة لم يجز أن يقال فيه ما أفعله وذلك لأنك إن بنيته هذا البناء حذفت من الأصل حرفا وهذا مما لا يجوز لأن معناه إنما كمل بحروفه إذ كن كلهن أصولا وإنما يستعمل فيما كان من هذا القبيل ما يدلّ عليه من فعل غيره وذلك أنك إذا قلت دحرج وأحرنجم وما أشبه ذلك من الأفعال من غير هذا الجنس قلت ما أشد دحرجته وأشد احرنجامه لأنك لو أدخلت على هذا الهمزة خرج من بناء الأفعال ولا يجوز الحذف لما وصفت لك، وكذلك ما كان من الألوان والعيوب نحو الأعور والأحمر لا يقال ما أحمره ولا ما أعوره، وإنما امتنع هذا لشيئين أحدهما أن أصل فعله أن يكون افعلّ وأفعالّ نحو احمرّ واحمارّ ودخول الهمزة على هذا محال.

في ابن يعيش ٧ - ١٤٤:

وجملة الأمر أن الأفعال التي لا يجوز أن تستعمل في التعجب على ضربين أحدهما ما زاد وسواء كانت الزيادة على الثلاثة أصلا أو غير أصل، والآخر الأفعال المشتقة من الألوان والعيوب لأن فعلها زائد على

الثلاثة أصلا وغير أصل فلو زدت عليه همزة التعدي لخرج عن بناء أفعل، وقد قالوا ما أعطاه الدرهم وأولاه للخير، وهذا ونحوه مقصور على السماع عند سيبويه لا يجيز منه إلا ما تكلمت به العرب.

فالتعجب من فعل قياس مطّرد ومن أفعل مسموع لا يجاوز ما ورد عن العرب، وزعم الأخفش أن ذلك في كل فعل ثلاثي دخلته زوائد كاستفعل وأفعل وانفعل لأن أصلها ثلاثة أحرف وقاسه على ما أعطاه وما أولاه كأنه يحذف الزوائد ويرده على الثلاثة، وتابعه أبو العباس المبرّد على ذلك وأجازه وذلك ضعيف لأن العرب لم تقل ما أعطاه إلا والفعل للمعطي لأنه منقول من عطوت وعطوت للأخذ.

وكلام ابن يعيش عن سيبويه مخالف لما في كتابه قال ١ ـ ٣٧ وبناؤه أبدا من فعل وفعل وفعل وأفعل.

في شرح الكافية ٢ ـ ٢٨٦ :

ويبني أيضاً من باب أفعل إفعالا قياساً عند سيبويه سماعاً عند غيره نحو ما أعطاه للمعروف وما أبغضني له.

والأخفش والمبرّد جوّزا بناءه من جميع الثلاثي المزيد فيه كما مر في أفعل التفضيل.

وفي خزانة الأدب ٣ ـ ٤٨٢ نقل عن ابن يعيش كلامه.

١٩ ـ كلام المبرّد في كتابه المقتضب والكامل يفيد أن ناصب المستثنى فعل مضمر وإلا بدل من هذا الفعل المحذوف فقوله في المقتضب والنصب واقع على كل مستثنى وذلك لأنك لما قلت جاءني القوم وقع عند السامع أن زيدا فيهم فلما قلت إلا زيدا كانت إلا بدلا من قولك لا أعني زيدا واستثنى فيمن جاءني زيدا فكانت بدلا من الفعل وقوله في الكامل.

ونصب هذا على معنى الفعـل وإلاّ دليل عـلى ذلك، فـإذا قلت جاءني القـوم إلا زيدا لم يؤمن أن يقـع عند السـامع أن زيـدا فيهم فإذا قلت إلا زيدا فالمعنى لا أعني فيهم زيدا أو استثني ممن ذكرت زيدا.

هذا ما أراه واستنتجه من كلام المبرد في ناصب المستثنى.

ويؤيّدني في ذلك مـا قالـه ابن جنّي في سرّ الصنـاعة عن المبـرّد بقولـه قـد ذهب في انتصاب مـا بعد إلاّ في الاستثنـاء إلى أنه بنـاصب يدلّ عليـه معقـود الكلام فكـأنه عنـده إذا قلت قام القـوم إلا بكـرا استثنى بكـرا ولا أعني بكرا.

وبهـذا نستطيـع أن نردّ عـلى من ينسب إلى المبرد القـول بأن النـاصب للمستثنى هـــو إلاّ كـما فعـــل ابن الأنبـاري في الإنصـــاف وابن الحـــاجب والرضي في شرح الكافية والأشموني والشمني والسيوطي في الهمع.

قـال في الجزء الـرابع من المقتضب في بـاب الاستثناء في نسختي ٤٧١ فالنصب واقع على كل مستثنى وذلك قولك جاءني القـوم إلا زيداً ومـررت بـالقوم إلا زيـداً وعلى هـذا مجرى النفي وإن كـان الأجـود غيـره نحـو مـا جاءني أحد إلا زيداً وما مررت بأحد إلا زيداً وذلك لأنك لما قلت جاءني القـوم وقع عنـد السامـع أن زيدا فيهم فلما قلت إلا زيـدا كانت إلا بـدلا من قـولك أعني زيـدا واستثنى فيمن جاءني زيـدا فكانت بـدلا من الفعـل وهي حرف الاستثناء الأصلي.

وقال في الكامل ٤ ـ ٢٤٣.

ونصب هذا على معنى الفعـل وإلاّ دليل عـلى ذلك، فـإذا قلت جاءني القـوم لم يؤمن أن يقع عنـد السامـع أن زيداً أحـدهم فـإذا قـال إلا زيـداً فالمعنى لا أعني فيهم زيداً أو استثنى ممن ذكرت زيداً.

قال ابن الأنباري في الانصاف المسألة ٣٤.

اختلف مـذهب الكـوفيـين في العـامـل في المستثنى النصب نحـو قـام

القـوم إلا زيداً فـذهب بعضهم إلى أن العامـل فيـه إلاّ، وإليـه ذهب أبـو الحسن والأخفش في أحـد قوليـه وأبو العبـاس محمـد بن يـزيـد المبـرد وفي شرح الكافية ١ ـ ٢٠٧ .

وقال المبرّد والزجاج العامل فيـه إلاّ لقيام معنى الاستثنـاء بها والعـامل ما به يتقـوم المعنى المقتضى ولكونها نـائبة عن استثنى كـما أن حرف النـداء نائب عن أنادي .

وفي الأشموني ٢ / ٢٤ .

نـاصب المستثني هو إلا لا ما قبلها بـواسـطتـه ولا مستقبلا ولا استثنى مضمراً خلافـاً لزاعمي ذلـك على مـا أشعر بـه كلامـه وصرح بـاختياره في غير هذا الكلام وقال إنه مذهب سيبويه والمبرّد والجرجاني .

أما ابن يعيش فقد اضطرب كلامه قال في الجزء الثامن ٩ .
ما يؤيد كلام المقتضب قال ٨ ـ ٩ .
وأبـو العباس المبـرد كـان يـذهب إلى أن النـاصب للمستثنى فعـل دل عليه مجرى الكـلام تقديـره استثنى ولا أعني ونحوه فـلا تكون إلا مقـوية، ونقل في الجزء الثاني عن المبرد أن الناصب للمستثنى هو إلا .

قال ٢ ـ ٧٦ .

وذهب أبـو العباس المبـرد وأبو اسحق الـزجاج وطـائفة من الكـوفيين إلى أن النـاصب للمستثنى إلا نيابـة عن استثنى فـإذا قـال أتـاني القـوم إلا زيداً فكأنه قال أتاني القوم أستثني زيداً وهو ضعيف لأنك تقول أتاني القوم غير زيد فتنصب غـير ولا يجوز أن تقـدر أستثني غير زيـد لأنه يفسـد المعنى وليس قبل غير حـرف تقيمه مقـام الناصب ولأن فيـه إعمال معنى الحـرف وإعمال معاني الحروف لا يجوز.

في الهمع ١ ـ ٢٢٤ .

وفي ناصبه أقوال أحدها أنه إلا وصححه ابن مالك وعزاه لسيبويه والمبرد.

في الشمني ١ ـ ١٥٢.

وانتصاب ما بعدها في هذه الآية ونحوها بها على الأصح هذا مذهب المبرد والزجاج.

٢٠ ـ كلام المبرد في المقتضب صريح لا يحتمل تأويلاً في أن ناصب المنادى المضاف الفعل المضمر الواجب الحذف لأن يا بدل منه. وابن يعيش ينسب إليه القول بأن الناصب له بانفسها لنيابتها عن الفعل، ومثله في حاشية الخضري.

وفي شرح الكافية أجاز المبرد نصب المنادى على حرف النداء لسدّه مسدّ الفعل، وكذلك فعل الأشموني.

قال في في الجزء الرابع من المقتضب باب النداء نسختي ٤١٦.

إعلم أنك إذا دعوت مضافاً نصبته وانتصابه على الفعل المتروك إظهاره وذلك قولك يا عبدالله لأن يا بدل من قولك أدعو عبد الله وأريد لا أنك تخبر أنك تفعل ولكن بها وقع أنك قد أوقعت فعلاً فإذا قلت يا عبد الله فقد وقع دعاؤك بعبد الله فانتصب على أنه مفعول تعدى إليه فعلك وكذلك كل ما كان نكرة.

في شرح الكافية ١ ـ ١١٩.

وانتصاب المنادى عند سيبويه على أنه مفعول به وناصبه الفعل المقدر وأصله عنده يا أدعو زيداً فحذف الفعل حذفاً لازماً لكثرة الاستعمال ولدلالة حرف النداء عليه وإفادته فائدته وأجاز المبرد نصب المنادى على حرف النداء لسدّه مسدّ الفعل في الأشموني ٢ ـ ٣٥٩.

انتصاب المنادى لفظاً أو محلاً عند سيبويه على أنه مفعول به وناصبه الفعل المقدر فأصل يا زيد عنده أدعو زيداً فحذف الفعل حذفاً لازماً

لكثرة الاستعمال ولدلالة حرف النداء عليه وإفادته فائدته، وأجاز المبرد نصبه بحرف النداء لسدّه مسدّ الفعل في ابن يعيش ١ ـ ١٢٧.

وكان أبو العباس المبرّد يقول الناصب نفس يا لنيابتها عن الفعل قال ولذلك جازت إمالتها.

في حاشية الخضري على ابن عقيل ٢ ـ ٧٣.

وقال المبرّد نصب بحرف النداء لسده مسد الفعل.

٢١ ـ الاستغاثة كما يؤخذ من الكامل والمقتضب نوع من النداء وعلى هذا فالعامل فيها محذوف.

ونسب إليه الرضى أن لام المستغاث معدية لحرف النداء القائم مقام أدعو، وهذا شبيه بما نسب إليه من القول بأن الناصب للمنادى حرفه لقيامه مقام الفعل.

ونسب إليه ابن هشام القول بزيادة لام المستغاث.

قال في الجزء الرابع (باب لام المدعو المستغاث به) نسختي ٤٢٣ فإذا دعوت شيئاً على جهة الاستغاثة فاللام معه مفتوحة تقول ياللناس ويالله و. . . فإن دعوت إلى شيء فاللام معه مكسورة تقول ياللعجب ومعناه يا قوم تعالوا إلى العجب فالتقدير يا قوم للعجب أدعو فإنما كسروا اللام كما كسروا مع كل ظاهر، وأما المفتوحة التي للمستغاث فإنما فتحت على الأصل.

في شرح الكافية ١ ـ ١٢١.

فاللام معربة لأدعو المقدر عند سيبويه أو لحرف النداء القائم مقامه عند المبرد إلى المفعول.

في المغنى ١ ـ ١٨٢ في أنواع اللام الزائدة.

ومنها لام الاستغاثة عند المبرد واختاره ابن خروف بدليل صحة إسقاطها.

وعقد المبرد في الكامل باباً للام الاستغاثة ٢١٣/٧ .

٢٢ ـ التحذير بإياك لا يقع المحذر منه بعدها بدون عطف أو حرف جر، وإن كان مصدراً مؤولاً جاز بدون الجارّ لأن حذف حرف الجر معه كثير مطرد.

فإياك الأسد لا يجوز كما لا يجوز إياك الضرب في اختيار الكلام وجاء في الشعر إياك المراء شبهه بالمصدر المؤول والمراء منصوب بفعل مضمر بعد إياك يريد اتّق المراء.

هذا صريح كلام المبرد في المقتضب، ونقل البغدادي في الخزانة أن نصب المراء بإضمار فعل عند سيبويه وعند المبرد بتقدير أن تماري كما تقول إياك أن تماري فعلى كلامه هذا يكون منصوباً بنزع الخافض وهو خلاف ما صرح به أبو العباس في المقتضب.

قال في الجزء الثالث من المقتضب (باب إياك في الأمر) في نسختي ٢٩٩ ـ ٣٠١ ولا يجوز أن تقول إياك زيداً كما لا يجوز أن تقول زيداً اضرب عمراً حتى تقول وعمراً،وأما قوله إياك أن تقرب الأسد فجيد لأنّ أن تحذف معها اللام لطولها بالصلة. . . وإن أدخلت الواو فجيد لأن أنْ وصلتها مصدر، فأما إياك الضرب فلا يجوز في الكلام كما لا يجوز إياك زيداً فإن اضطر شاعر جاز لأنه يشبهه للضرورة بقوله أن تضرب وعلى هذا.

إياك إياك المراء فإنه إلى الشر دعاء وللشر جالب

فأضمر بعد قوله إياك فعلاً آخر على كلامين لأنه لما قال إياك اعلمه أنه يزجره فأضمر فعلاً يريد اتق المراء يا فتى.

في خزانة الأدب ١ ـ ٤٦٥ (إياك إياك المراء. . .).

الشاهد فيه أنه أتى بالمراء وهو مفعول به بغير حرف عطف وعند سيبويه أن نصب المراء بإضمار فعل لأنه لم يعطف على إياك وابن أبي

إسحق ينصبه ويجعله كأن والفعل وينصبه بالفعل الذي نصب إياك.

وسيبويه يقدر فيه اتق المراء كما يقدر فعلاً آخر ينصب إياك وقال المازني لما كرر إياك مرتين كان أحدهما عوضاً من الواو وعند المبرد المراء بتقدير أن تماري كما تقول إياك أن تماري أي مخافة أن تماري.

٢٣ ـ لا يجمع بين يا وال إلا في يا الله عند المبرد، وإدخال ياء على الموصول ضرورة في قول الشاعر من أجلك يا التي تيمت قلبي. بدليل قوله وقد اضطر الشاعر فنادى بالتي ويقوله كما اضطر فأدخل يا على اللهم، هذا صريح كلامه في مقتضبه، والسيوطي في الهمع والأشموني والخضري يدعون عليه القول بأنه يجيز الجمع بين يا وأل في غير لفظ الجلالة في الموصول إذا سمى به.

ثم هذا البيت:

من أجلك يا التي تيمت قلبي وأنت بخيلة بالود عني

أنشد سيبويه وقال الأعلم عنه الشاهد فيه دخول حرف النداء على الألف واللام في قوله يا التي تشبيها بقولهم يا الله للزوم الألف واللام لها ضرورة، ولا يجوز ذلك في الكلام.

وقال عنه أبو سعيد السيرافي كان أبو العباس لا يجيز يا التي ويطعن على البيت، وسيبويه غير متهم فيما رواه.

مع أن كلام المبرد يتفق مع ما ذكره سيبويه واستشهد به له.

قال في الجزء الرابع من المقتضب (باب النداء) في نسختي ٤٢٠ ـ ٤٤٣ وأعلم أن الاسم لا ينادي وفيه الألف واللام لأنك إذا ناديته فقد صار معرفة بالإشارة بمنزلة هذا وذاك ولا يدخل تعريف على تعريف فمن ثم لا تقول يا الرجل تعال، وأما قولهم يا الله اغفر فإنما دعي وفيه الألف واللام لأنهما كأحد حروفه ألا ترى أنهما غير بائنتين منه وليستا فيه بمنزلتهما في الرجل لأنك في الرجل تثبتهما وتحذفهما وهما في اسم الله

ثـابتتـان وهـو اسم علم. . . وليس هـذا الاسم بمنـزلـة الـذي والتي لأنهما نعت بـائن من الاسم وقد اضـطر الشاعـر فنـادى بـالتي إذا كـانت الألف واللام لا تنفصلان منها وشبه ذلك بقولك يا الله اغفر لي فقال:

مـن[1] أجلك يـا التيّ تيّمت قـلبي وأنـت بـخـيـلة بـالـودّ عـنّي

كما اضطر فأدخل يافي اللهم لما كان العوض في آخر الاسم فقال:

إني إذا مـا حـدث ألمـا دعـوت يـاالـلهـم يـالـلهـما[2]

وأما هذا البيت الذي ينشده بعض النحويين.

فـيـا الـغـلامـان الـلّذان فـراّ إيـاكـما أن تـكـسـبـاني شـرّا[3]

فإن إنشاده على هذا غير جائز وإنما صوابه.

فـيـا غـلامـان اللذان فـرّا كـما تقـول يـارجـل العـاقـل أقبـل

في كتاب سيبويه ١ ـ ٣١٠.

من أجلك يـاالّـتي تيّـمـت قـلبـي وأنـت بـخـيـلة بـالـودّ عـنّي

قـال السيرافي كـان أبـو العبـاس لا يجيـز يا التي ويـطعن عـلى البيت وسيبويه غير متّهم فيما رواه ومن أصحـابنا من يقول إن قوله|يا التي تيّمت قلبي عـلى الحذف كـأنه قـال يأيهـا الّتي تيّمت قلبي فحـذف وأقـام النعت مقام المنعوت.

في الأشموني ٢ ـ ٣٦٤.

وزاد عليه المبرّد ما سمّى به من مـوصول مبـدوء بأل نحـو الذي والتي وصوبه الناظم.

في حاشية الخضري ٣ ـ ٧٦.

وزاد المبرّد ما سمّى به من الموصـول المحلّى بـأل مع صلتـه كبا الـذي

---

(١) الخزانة ١ ـ ٣٥٨.

(٢) الخزانة ١ ـ ٣٥٨.

(٣) الخزانة ١ ـ ٣٥٨.

قـال وصوبـه الناظم وإن منعـه سيبويـه فإن سمّى بـه بلا صلة منـع نداؤه اتفاقاً.

في الهمع ١ ـ ١٧٤.

واستثنى البصريّون شيئين؛ أحدهمـا اسم الله تعالى فيقـال ياالله لأن ال للزومهـا فيه كـأنها من بنية الكلمـة ويجـوز حينئـذ قـطع همـزة ووصلة، والثـاني الجملة المسمى بها كـأن تسمى بالـرجـل قـائم فـإذا نـاديتـه قلت يا الرجل قائم أقبل لأنه سمى به عن طريق الحكاية.

واستثنى المبـرد ثالثـاً وهو المـوصـول إذا سمى بـه نحـو يـا الـذي قـام لمسمى به ووافقه ابن مالك قـال أبو حيـان والذي نص عليـه سيبويـه المنع وفرق بينه وبين الجملة.

٢٤ ـ صرّح المبرّد في المقتضب بـأن نحو (أقـائما وقـد قعد النـاس) أن قائـماً حـال عـاملهـا محـذوف تقـديـره أتثبت. كـما يؤخـذ من كتـابيـه المقتصب والكامل أنّ نحو (أتميميا مرة وقيسيا أخرى) حال على تقدير أتنتقل.

والخلاف بينه وبين سيبويه في نحو (أقائماً وقـد قعد النـاس) في تقديـر العـامل فسيبـويه يقـدره من لفظ الوصف أي أتقـوم قـائـماً فهـو من قبيـل الحـال المؤكّدة لعـاملها، والمبـرّد يقدّر العـامل من غـير لفظ الوصف لأنـه أنكـر الحال المؤكّـدة لعاملهـا، وهذا مـا صرّح بـه السيرافيّ في تعليقـه على كتاب سيبويه كما صرح به ابن يعيش.

والـرضى في الكافيـة ينسب إلى المبـرّد وسيبـويـه أن الـوصف مفعـول مطلق والصفة قائمة مقام المصدر والتقدير أتقوم قياماً. وسيبويـه لم يقل مـا نسبه إليه الرضى وإنما هو والمبرد جعلا الوصف حـالا وألحقاه بـالمصدر من جهة حذف العامل للدلالة عليه.

والسيوطي في الهمع نسب إلى المبرد القول بأن الصفات منصـوبة عـلى أنها مصادر جاءت على فاعل.

في ابن يعيش ١ ـ ١٢٣ .

وقالوا (اقائما وقد قعد الناس) (وأقاعداً وقد سار الركب) فإن هذه أسماء فاعلين وهي منصوبة على الحال، وقد قدر سيبويه العامل فيها بأفعال من ألفاظها على حدّ قولك أقياماً والناس قعود وأطربا وأنت قسّرى، فكأنه قال أعوذ عائذاً بك وأتقوم قائماً وأتقعد قاعداً، وحذفه استغناء، وقد أنكره بعض النحويين وقال الفعل لا يعمل في اسم الفاعل إذا كان حالا من لفظ الفعل لعدم الفائدة إذ قد علم أنه لا يقوم إلا قائماً ولا يقعد إلا قاعداً لأن الفعل قد دلّ عليه وإذا ورد شيء من ذلك فتؤوله بالمصدر فيكون تقدير عائذا وقائما وقاعدا إذا جعلت العامل أعوذ وتقوم وتقعد بتقدير عياذ وقيام وقعود وهو رأي أبي العباس.

والذي قدّره سيبويه لا يمتنع لأن الحال قد يرد مؤكده كما يرد المصدر مؤكداً.

قال سيبويه ١ ـ ١٧١ .

هذا باب ما ينتصب من الأسماء التي أخذت من الأفعال انتصاب الفعل استفهمت أو لم تستفهم.

وذلك قولك (أقائماً وقد قعد الناس) (وأقاعداً وقد سار الركب) وكذلك إذا أردت هذا المعنى ولم تستفهم تقول قاعداً علم الله وقد سار الركب، وقائماً قد علم الله وقد قعد الناس) وذلك أنه رأى رجلا في حال قيام أو حال قعود فأراد أن ينبهه فكأنه لفظ بقوله أتقوم قائماً وأتقعد قاعداً ولكنه حذف استغناء بما يرى من الحال وصار الاسم بدلامن اللفظ بالفعل فجرى مجرى المصدر في هذا الموضع.

وفي تعليق السيرافي.

قال أبو سعيد هذا الباب مثل ما مضى في الباب الذي قبله غير أن ذاك بمصدر وهذا باسم الفاعل، وقدر سيبويه أن العامل فيه مثل الفعل الذي يعمل في المصادر كأنه يقول أتقوم قائماً.

وأنكره بعض الناس لأن لفظ الفعل لا يكاد يعمل في اسم الفاعل الذي من لفظه، وما جاء من ذلك يصرف إلى أنه مصدر لا اسم فاعل كذا قال المبرد.

وقال سيبويه ١ ـ ١٧٢.

وهذا باب ما جرى من الأسماء التي لم تؤخذ من الفعل مجرى الأسماء التي أخذت من الفعل.

وذلك قولك (أتميميا مرة وقيسيا أخرى) وإنما هذا انك رأيت رجلاً في حال تلون وتنقل فقلت (أتميميا مرة وقيسيا أخرى) كأنك قلت أتحول تميميا مرة وقيسيا أخرى، فأنت في هذه الحال تعمل في تثبيت هذا له وهو عندك في تلك الحال في تلوّن وتنقل وليس يسأله مسترشد عن أمر هو جاهل به ليفهمه إياه ويخبره عنه ولكنه وبّخه بذلك.

وفي تعليق السيرافي في ١ ـ ١٧٢.

قال أبو سعيد هذا الباب مثل الذي قبله إلا أن الاسم الذي نصبه ليس بمأخوذ من فعل فأحوج إلى تقدير فعل ليس من لفظه مما شاهده من حاله.

في المقتضب الجزء الثالث باب ما جرى مجرى المصادر في نسختي ٣٠٤ ـ ٣٠٧.

أطرباً وأنت قنّسري) فإنما قال إنكاراً على نفسه الطرب وهو على غير حينه، وكذلك إن خبرت على هذا المعنى فقلت قياماً علم الله وقد قعد الناس) وجلوساً والناس يسيرون.

وإن شئت وضعت اسم الفاعل في موضع المصدر فقلت أقائماً وقد قعد الناس) فإنما جاز ذلك لأنه حال والتقدير أتثبت قائماً فهذا يدلك على ذلك المعنى.

وقال أيضاً في الثالث باب المصادر التي تشركها اسماء الفاعلين ٣١٥ ـ ٣١٩.

وذلك قولك (أقائما فلان وقد قعد الناس) وذلك أنه رآه في حال قيام فوبّخه بذلك، والتقدير (أتثبت قائماً وقد قعد الناس) وليس يخبر عن قيام منقض ولا عن قيام تستأنفه، وكذلك لو قال (أقياماً وقد قعد الناس) وأجلوساً والناس يسيرون، ومثله...

ولو لم تستفهم لقلت منكراً (قاعداً علم الله وقد سار الناس).

قائماً كما يرى والناس قعود، فهذا لا يكون إلا لما تشاهد من الحال فلذلك استغنيت عن ذكر الفعل.

وأعلم أن الأسماء التي لم تؤخذ من الأفعال تجري هذا المجرى وذلك أن ترى الرجل في حال تلوّن وتنقّل فتقول أتميميا مرة وقيسيا أخرى) تريد أتتحوّل وتتلوّن، وأغناه، عن ذكر الفعل ما شاهد من الحال، وكذلك إن لم تستفهم قلت تميميا مرة قد علم الله وقيسيا أخرى، ومن ذلك قول الشاعر:

أفي السلم أعيار جفاء وغلظة وفي الحرب أشباه النساء العوارك[1]

وقال الآخر:

أفي الولائم أولاداً لواحدة وفي العيادة أولاداً لعلات[2]

وقال في الكامل ٧ ـ ٨٩.

يوماً يمان إذا لاقيت ذا يمن وإن لقيت معدّياً قعد ثاني

يريد أنا يوماًيومان، ولولا أن الشعر لا يصلح بالنصب لكان النصب جائزا على معنى أتنقل يوماً كذا ويوماً كذا والرفع حسن جميل وهذا الشعر ينشد نصباً:

---

(١) الخزانة ١ ـ ٥٥٦.

(٢) سيبويه ١ ـ ١٧٢.

أفي السلم أعياراً جفاء وغلظة وفي الحرب أمثال النساء العوارك

وكذا قوله:

أفي الولائم أولاداً لواحدة وفي العيادة أولاد لعلّات

ومن كلام العرب (أتميميا مرة وقيسيا أخرى) وكذلك إن لم تستفهم وأخبرت قلت (تميميا مرة علم الله وقيسيا أخرى) أي تنتقل.

ومن ثم قال له زفر بن الحارث ازديا مرة وأوزاعيا أخرى، والرفع على أنت جيد بالغ.

في شرح الكافية ١ ـ ١٩٦.

ومنها اسماء جامدة متضمنة توبيخاً على ما لا ينبغي من التقلّب في الحال مع همزة الاستفهام وبدونها أيضاً كقولهم: أتميميا مرة وقيسيا أخرى، وقوله:

أفي السلم أعيارا جفاء وغلظة وفي الحرب أشباه النساء العوارك

أي أتتحوّل تميمياً وأتتنقلون أعيارا وأشباه النساء، وكذا قوله:

أفي الولائم أولاداً لواحدة وفي العيادة أولادا لعلّات

وتقول في غير الهمزة: تميميا قد علم الله مرة وقيسيا أخرى) بلا همزة، هذا الذي ذكرنا مذهب السيرافي والزمخشري أعني كون هذه الأسماء منصوبة على الحال، ومذهب سيبويه وهو الحقّ انتصابها على المصدرية.

قال المصنف لأنه ليس المراد أنك تتحوّل في حال كونك تميميا وأنكم تنتقلون في حال كونكم أعياراً بل المعنى تتحول هذا التحوّل المخصوص.

ومنها عند السيرافي صفات تضمّنت توبيخاً على ما لا ينبغي في الحال مع الهمزة وبدونها نحو قولهم: أقائماً وقد قعد الناس وأقاعداً وقد سار الركب، وقائماً قد علم الله وقد قعد الناس) تقديره أتقوم قائماً، فهو

عند السيرافي حال مؤكّدة، وأما عند سيبويه والمبرد والزمخشري فالصفة قائمة مقام المصدر أي تقوم قياماً.

في الهمع ١ ـ ١٩٣.

أنابوا عن المصدر اللازم إضمار ناصبه صفات كعائذا بك وهنيئاً لك وأقائماً وقد قعد الناس وأقاعداً وقد سار الركب.

ورأي الأكثرين أن نصب الصفات المذكورة على الحالية المؤكّدة لعاملها الملتزمة إضماره والتقدير أعوذ وأتقوم وأتقعد...

وذهب المبرد إلى أن هذه الصفات منصوبة على أنها مصادر جاءت على فاعل.

٢٥ ـ مذهب المبرّد في المقتضب صريح في أنه لا ينقاس وقوع المصدر المنكّر حالا إلا إذا كان نوعاً لعامله وهكذا نقله عنه الرضى وابن يعيش.

وفي حاشية الخضري أن المبرّد يقيس ذلك مطلقاً.

وفي الهمع اختلاف النقل عن المبرّد هل أجازه مطلقاً أو فيما كان نوعاً لعامله.

وكذا في الأشموني.

بقي أن نبين إعراب هذا المصدر، ظاهر ما في المقتضب أن هذا المصدر حال بتأويله بوصف بدليل قوله جئتك مشياً قد أدّى عن معنى قولك جئتك ماشياً وقوله بعد والفاعل يحمل على المصدر كما حمل المصدر عليه ولأنه يعنون له باباً بقوله هذا باب ما يكون من المصادر حالا لموافقته الحال ثم يذكر أمثلة ويقول لما دخله من المعنى كما أن الحال قد تكون في معنى المصدر فتحمل عليه وذلك قولك قم قائماً إنما المعنى قم قياماً وبدليل قوله ومن المصادر ما يقع في موضع الحال فيسدّ مسدّه فيكون حالا لأنه قد ناب عن اسم الفاعل وأغنى غناءه.

فهذا الكلام يعطي أن المصدر هو الحال على تأويله بوصف غير أن هناك عبارة فيها شيء من الغموض وهي قوله:

وذلك قولك جاء زيد مشياً إنما معناه ماشياً لأن تقديره جاء يمشي مشياً. أتعطى هذه العبارة أن هذا المصدر مفعول مطلق لفعل محذوف.

في رأيي: أنها لا تعطى هذا لأنّ أبا العباس لو أراد إعراب هذا المصدر مفعولاً مطلقاً ما احتاج إلى تقدير عامل له لأن مذهبه أنه لا يقدر عامل في نحو قعدت جلوساً بل عامله هو الفعل السابق وإنما تقدير العامل مذهب سيبويه.

وكذلك لو حمل الكلام على أنه يقصد إلى تأويل المصدر باسم فاعل وأضمر له عاملا والتقدير يمشي ماشيا لأدى ذلك إلى خلاف مذهبه والمشهور عنه من أنه يمنع الحال المؤكدة لعاملها.

وابن الحاجب والرضي وابن يعيش وابن عقيل والشمني ينسبون الى المبرد إعرابه لهذا المصدر مفعولا مطلقا.

قال في الثالث من المقتضب باب ما يكون من المصادر توكيدا نسختي ٣٠٦.

ومن المصادر ما يقع في موضع الحال فيسدّ مسدّه فيكون حالا لأنه قد ناب عن اسم الفاعل وأغنى غناؤه وذلك قولهم قتلته صبرا إنما تأويله صابراً أو مصبراً وكذلك جئته مشياً لأن المعنى جئته ماشياً فالتقدير أمشي مشياً لأن المجيء على حالات والمصدر قد دلّ على فعل من تلك الحال، ولو قلت جئته إعطاء لم يجز لأنّ الإعطاء ليس من المجيء ولكن جئته سعيا فهذا جيدّ لأن المجيء يكون سعيا قال الله عز وجل:

ثم ادعهن يأتينك سعيا

وقال في الثالث أيضا باب ما وقع من المصادر توكيداً في ٣١٦ من نسختي.

وأعلم أن من المصـادر مصادر تقـع في موضـع الحال وتغني غنـاءه فلا يجوز أن تكون معرفة لأنّ الحال لا تكون معرفة وذلـك قولـك جئتك مشيـا وقد أدّى عن معنى قولك جئتك ماشياً، وكذلك قوله عـز وجل «ثم ادعهن يأتينك سعيا»، ومنه قتلته صبراً. . . والفاعل يحمـل على المصـدر كما حمـل المصدر عليه تقول قم قائماً فالمعنى قم قياما.

وقال في الجزء الرابع بـاب ما يكـون من المصادر حـالا لموافقتـه الحال (٤٤٨).

وذلك قولك جاء زيد مشياً إنما معناه ماشياً لأن تقديره جـاء زيد يمشي مشياً، وكذلك جاء زيـد عدواً وركضـاً، وقتلته صبـراً، لما دخله من المعنى كما أن الحال قد تكون في معنى المصدر فتحمل عليه وذلك قـولك قم قـائماً إنما المعنى قم قياما.

وتقول هنيئاً مريئاً وإنما معناه هنأك هناء ومرأك مراء ولكنه لما كان حالا كان تقديره وجب ذلك لك هنيئاً وثبت لك هنيئاً.

في المفصّل وشرحه لابن يعيش ٢ ـ ٥٩:

في المفصّل: وأجازه المبرد في كل ما دلّ عليه الفعل.

وفي الشرح وكان أبو العباس يجيز هذا في كـل شيء يدلّ عليـه الفعل فأجاز أن تقول أتانا رجلة وأتانا سرعة ولا يقال أتانا ضرباً ولا أتانا ضحكـاً لأن الضرب والضحك ليسا من ضروب الاتيان لأن الآتي ينقسم إتيانـه إلى سـرعة وإبـطاء وتوسط وينقسم إلى رجلة وركـوب ولا ينقسم إلى الضـرب والضحك.

وكان يقول إن نصب مشيا وشبهه إنما هو بالفعل المقدّر كأنّه قال أتـانا يمشي مشياً، والصحيح مذهب سيبويه وعليه الزجاج.

في شرح الكافية ١ ـ ١٩٢:

ثم أعلم أنه لا قياس في شيء من المصادر يقع حالا بل يقتصر على ما سمع منها نحو قتلته صبراً، ولقيته فجأة وعياناً، وكلمته مشافهة، وأتيته ركضاً أو عدوا أو مشياً.

والمبرد يستعمل القياس في المصدر الواقع حالا إذا كان من أنواع ناصبه نحو أتانا رجلة وسرعة وبطئا ونحو ذلك.

وأما ما ليس من تقسيماته وأنواعه فلا خلاف أنه ليس بقياس فلا يقال جاء ضحكاً أو بكاء ونحو ذلك لعدم السماع.

ثم إنه قد ذهب الأخفش والمبرّد إلى أن انتصاب مثل هذه المصادر على المصدريّة لا الحاليّة والعامل محذوف أي أتيته أركض ركضاً كما هو مذهب أبي علي في (أرسلها المراك) ولو كان كما قالا لجاز تعريفها.

في الهمع ١ ـ ٢٣٨:

ورد الحال مصدرا بكثرة قال أبو حيان وهو أكثر من وروده نعتاً فمنه ثم ادعهن يأتينك سعيا... ثم يقول:

فاختلف النحويون في تخريج هذه الكلم وما أشبهها من المسموع فذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنها مصادر في موضع الحال مؤولة بالمشتق أي ساعياً...

وقيل هي مفاعيل مطلقة للأفعال السابقة.

وقيل هي مفاعيل مطلقة لفعل مقدر من لفظها وذلك الفعل هو الحال أي أتيت أركض ركضاً وعليه الأخفش والمبرد.

وأجمع البصريون والكوفيون على أنه لا يستعمل من ذلك إلا ما استعملته العرب ولا يقاس عليه غيره فلا يقال جاء زيد بكاء ولا ضحك زيد بكاء، وشذ المبرّد فقال يجوز القياس، واختلف النقل عنه فنقل عنه

قوم أنه أجاز ذلك مطلقاً، ونقل عنه آخرون أنه أجازه فيما هـو نوع الفعـل نحو أتيته سرعة.

ومثل ما في الهمع في الأشموني ٢ ـ ٦١.

في ابن عقيل ١ ـ ٢١٣:

وذهب الأخفش والمبـرّد إلى أنه منصـوب على المصـدريّة والعـامل فيـه محذوف والتقدير طلع زيد يبغت بغتة فيبغت عندهما هو الحال لا بغتة.

وفي حاشية الخضري:

(ليس بمقيس) لكن استظهر ابن هشـام اضطراده مـطلقاً كـما نقل عن المبرد أي سواء كان نوعا كجاء زيد سرعة أم لا كاضطراده خبراً فـإن الحال أشبه به من النعت بدليل أنك لو حذفت عامل الحال تعين كونها خبـرا عن صاحبها لتنكيرها وتعريفه ولا كذلك النعت ولكثرة ما ورد منه.

٢٦ ـ نحو قضاة ورماة جمع عند المبرد كما صرح بذلك في غير موضع من المقتضب.

والـرضي في شرح الشـافية وابن يعيش في شـرح المفصل ينسبـان إليه القول بأنه اسم جمع.

قال في الثاني من المقتضب: باب جمع ما لحقته الهمـزة في أوله نسختي ١٨٣.

فإن كان فاعل من ذوات الواو والياء التي هما فيه لامان كان جمعه على فُعَلَة لأنها فيه معاقبة لفَعَلة في الصحيح وذلك قولك.

قاض وقضاة وغاز وغـزاة ورام ورماة.

والمعتلّ قد يختص بـالبناء الـذي لا يكون في الصحيـح مثله... وقال في الجزء الأوّل: باب جمع ما كان على أربعة أحرف (نسختي ٤٦) فمما كان

في المعتلّ على خلاف لفظه في الصحيح سوى ما ذكرت لك قولهم في فاعل من الصحيح فَعَلة نحو كـاتب وكَتبة وحـافظ وحَفظة وعـالم وعلمة، ونـظير هذا من المعتل فُعَلة مضموم الأول وذلك قولك في قاض قضاة ورام ورمـاة وغاز وغزاة وشار وشراة.

ابن يعيش ٥ ـ ٥٤:

وكـان أبو العبـاس محمدّ بن يـزيد يـذهب إلى أن ذلـك ليس بتكسـير لفاعل على الصحة إنما هي أسماء للجمع.

في شرح الشافية للرضى ٢ ـ ١٥٦:

وإذا كسر على فَعَلة في المعتلّ اللام يضم الفاء لتعدل الكلمة بالنقل في أولها والخفة بالقلب في الأخير.

وقال الفراء أصله فعّل بتشديد العين فاستثقـل ذلـك فأبـدل الهاء من أحد المثلين.

وذهب المبرد إلى أنه اسم جمع كفرهة وغزى وليس بجمع وذلك لعدم فعلة جمعا في غير هذا النوع.

٢٧ ـ مـذهب المبرّد أن تصحيـح اسم المفعول من الأجـوف الواوي الثلاثي يكون في الضرورة لأنها تردّ الأشياء إلى أصولها فيتوسـع فيها مـا لا يتوسّع في غيرها.

وابن جني في شـرحـه تصـريف المـازني ينسب إلى المبـرّد جـواز ذلـك مطلقا، وينقل ردّ أبي عليّ عليه وتخطئته له في موضعين وجعله مذهب المبرّد من قبيل الشاذّ في القياس والاستعمال ولو رجعنا إلى كتاب سيبويه لوجـدنا منـه مـوافقـة للمبـرّد رغم أن المبـرّد نفسـه يصـــرح في المقتضب بـأن رأي البصريين أجمعين عدم جواز ذلك في الشعر وأنه انفرد بالقـول بجواز ذلـك في الضـرورة، وممن نسب إلى المبرد الجـواز مـطلقـا ابن يعيش والأشمـوني والسيوطي.

قال في الأول من المقتضب: باب اسم الفاعل والمفعول من هذا الفعل نسختي ٣٦.

فإذا اضطر شاعر جاز له أن يرد مبيعا وجميع بابه إلى الأصل فيقول مبيوع كما قال علقمة بن عبدة:

حتى تذكر ببضات وهيجة يوم الرذاذ عليه الدجن مغيوم[1]

وأنشد أبو عمرو بن العلاء وكأنها تفاحة مطيوبة.

وقال آخر:

نبئت قومك يزعمونك سيّدا وإخال أنك سيد معيون[2]

فأما الواو فإن ذلك لا يجوز فيها كراهية للضمة بين الواوين وذلك أنه كان يلزمه أن يقول مقوول فلهذا لم يجز في الواو ما جاز في الياء، هذا قول البصريين أجمعين، ولست أراه ممتنعا عند الضرورة إذ كان قد جاء في الكلام مثله ولكنه يعتل لاعتلال الفعل والذي جاء في الكلام ليس على فعل فإذا اضطر الشاعر أجرى هذا على ذاك، فمما جاء قولهم النوور وقولهم سرت سوورا ونحوه.

قال أبو ذؤيب:

وغيّر ماء المرد فاهما فلونه كلون النوّور وهي أدمى سارها

وقال العجّاج كأن عينيه من الغوور.

وهذا أثقل من مفعول من الواو لأن فيه واوين وضمتين وإنما ثم واوان بينهما ضمة.

في كتاب سيبويه ٢ ـ ٣٦٦:

---

(١) الخزانة ٤ ـ ٥٢٠. (٢) شرح شواهد الشافية ٧ ٣٨.

وقد جاء مفعول على الأصل فهذا أجدر أن يلزمه الأصل قال مخيوط ولا يستنكر أن تجيء الواو على الأصل.

وقال أيضا في ٢ ـ ٣٦٣:

وبعض العرب يخرجه على الأصل فيقول مخيوط ومبيوع فشبهوها بصبور وغيور حيث كان بعدها حرف ساكن ولم تكن بعد الألف فتهمز، ولا نعلمهم أتموا في الواوات لأن الواوات أثقل عليهم من الياءات ومنها يفرون إلى الياء فكرهوا اجتماعهما مع الضمة.

في شرح تصريف المازني لابن جني ١٨٠ في النسخة المطبوعة ١/ ٢٧٨:

قال أبو عليّ والشاذ في القياس والاستعمال جميعا ما أجازه أبو العباس من تتميم مفعول من ذوات الواو التي هي عين لأنه أجاز في مقول مقوول وفي موصغ مصووغ قال لأن ذلك ليس بأثقل من سرت سوورا وغارت عينه غوورا، قال أبو عليّ فسبيله في هذا سبيل من قال:

قام زيدا لأنه خارج عن القياس والاستعمال.

وفي موضع آخر من شرح تصريف المازني ١٨٣ في النسخة المطبوعة ١/ ٢٨٣ - ٢٨٤:

قال أبو عثمان: وبنو تميم فيما يزعم علماؤنا يتمون مفعولا من الياء فيقولون مبيوع وميسور به وإذا كان من الواو لم يتموه لا يقولون في مقول مقوول ولا في مصوغ مصووغ البتة، وإنما أتموا الياء لأن الياء وفيها الضمة أخفّ من الواو وفيها الضمة ألا ترى أن الواو إذا انضمت فروا منها إلى الهمزة فقالوا أُدْؤ روأثؤب قال الراجز:

لكل دهر قد ليست أثؤبا

فالهمز في الواو إذا انضمت مطرد، فأما إذا كانت كذلك وبعدها واو

كان ذلك أثقل لها فلذلك ألزموها الحذف في مفعول، والياء إذا انضمت لم تهمز ولم تغير فهذا يدلك ويبصرك أن الياء أخفّ.

قال أبو الفتح وقد تحجز أنه لا يتم مفعول من ذوات الواو وهذا هو الأشهر، وقد حكى غيره أنهم يقولون مصوون والأكثر مصون وأنشدوا قول الراجز:

والمسك في عنبره المدووف

والأشهر مدووف وقال رجل معوود وفروس مقوود وقول مقوول وأجاز أبو العباس إتمام مفعول من الواو خلافا لأصحابنا كلهم قال وليس بأثقل من سرت سوورا وغوورا لأن في سوور وغوور واوين وضمتين وليس في مصوون مع الواوين إلا ضمة واحدة، قال أبو علي وهذا خطأ لأنه يجيز شيئا ينفيه القياس وهو غير مسموع فقال فقياسه قياس من قال ضربت زيد.

في ابن يعيش ١٠ ـ ٨٠:

وأجاز أبو العباس إتمام مفعول من الواو، وحكموا مريض معوود وفرس مقوود وقول مقوول...

قال وليس ذلك بأثقل من سرت سوورا وغار غوورا لأن في سوور وغوور واوين وضمتين وليس في مصوون مع الواوين إلا ضمة واحدة والوجه الأول لأنه إذا كان القياس في نحو مغيوب ومزيوت الإعلال مع أن الياء دون الواو في الثقل لأنه لم يجتمع فيه إلا ياء وواو وضمة فمفعول من الواو أحرى أن لا يجوز فيه التصحيح لثقله إذا كانت فيه ضمة وواو وبعدها واو مفعول فيجتمع فيه واوان وضمة وهذا ظاهر في العربية أن يحتمل أمر واحد فإذا انضم إليه أمر آخر لم يلزم احتماله.

في الأشموني ٣ ـ ٣٥٨:

وندر تصحيح ذي الواو من ذلك قول بعض العرب ثوب مصوون

ومسك مدووف وفرس مقوود ولا يقاس على ذلك خلافا للمبرد.

في الهمع ٢ ـ ٢٢٤ :

وربما صحح الإفعال والاستفعال وفروعهما سمع أغيمت السماء إغياما وأعيلت المرأة إعيالا وأطيب وأطول قال:

صددت فأطولت الصدود ولا يقاس على ما سمع من ذلك

خلافا لأبي زيد وربما صحح مفعول سمع فرس مقوود وثوب مصوون، ولا يقاس على ما سمع من ذلك خلافا للمبرد.

٢٨ ـ يظهر من كلام المبرد في المقتضب أن تصحيح نحو فُعُل من الأجوف جائز في الضرورة بدليل قوله وقلما يبلغ به الأصل وهو جائز ولكنه مجتنب لثقله ثم يقول فمما جاء على الأصل قول العجاج ويذكر شواهد من الشعر ونسب إليه ابن يعيش القول بالجواز في غير الشعر.

قال في الأول من المقتضب: باب ما كان على ثلاثة أحرف مما عينه واوا أو ياء نسختي ٤٢.

ومن بناه من الواو فإنه يختار الإسكان كما قال في رُسُل رُسْل وفي عضد عضْد كراهة إلضمة في الواو على ما تقدم به قولنا. فيقول في فُعُل من القول قول كما تقول في جمع خوان خون والأصل قوُل وخُوُن، فإن جئت به على الأصل فأردت أن تبدل من الواو همزة كان ذلك جائزا لانضمامها وقلما يبلغ به الأصل وهو جائز ولكنه مجتنب لثقله ولأن الصحيح يجوز فيه إسكان المضموم والمكسور في مثل هذا الباب فمما جاء على الأصل قول العجاج:

وفي الأكفّ اللامعات سور[1]

وقال الآخر:

أعزّ الثنايا أحمّ اللثات تمنحه سوك الإسحل[2]

(١) و (٢) شواهد الشافية ١٢٢.

في ابن يعيش ١٠ ـ ٨٤ و ٨٥:

وفي الأكفّ اللامعات سوِر

واستعمال الأصل الذي هو الضم هـا هنا من ضـرورات الشعر عنـد سيبويه وهو عند أبي العباس جائز في غير الشعر.

قال فإن جئت به على الأصل فأردت أن تبدل من الواو همزة كان ذلك جائزا لانضمامها وقلما يبلغ به الأصل وهو جائز.

٢٩ ـ يبنى الاسم لمشابهته الحرف ويمنع الصرف لمشابهتـه الفعل هـذا ما صرح به المبرد في المقتضب يقول: فما امتنع منها من الصرف فلمضارعة الأفعال، ويقول: كل ما لا ينصرف مضارع بـه الفعل، ويقـول لا يخفض ما لا ينصرف وغير ذلك.

وكل هذا يعطينا أن الممنـوع من الصرف معـرب عند المبـرد في في كل أحواله ولا سيما وقد عبر بقول لا يدخله خفض.

فقد أطلق عليه في حـالة الجـر لقبا من ألقـاب الإعراب كـما في حالتي الرفع والنصب، وهو ممن منع أن تطلق القاب الإعـراب على ألقـاب البناء أو العكس، قال في المقتضب في أوله:

فأما رفع الواحد المعرب غير المعتل فالضم

ونصبه بالفتح. . . وجره بالكسر. . .

فهذه الحركات تسمّى بهذه الأسـماء إذا كان الشيء معـربا، فـإن كان مبنيـا لا يزول من حـركة إلى حركة أخرى نحـو حيث وقبل وبعـد قيل لـه مضموم ولم يقل مرفوع لأنه لا يزول عن الضم.

وأين وثمّ وكيف يقال له مفتوح ولا يقال له منصوب لأنه لا يزول عن الفتح، ونحو هؤلاء وحذار وأمس مكسور ولا يقال له مجرور.

وابن الحاجب والرضي وابن يعيش ينسبون إلى المبرد القـول بأن مـالا

ينصرف مبني في حالة الجر على الفتح.

قال في الثالث من المقتضب: باب ما يعرب من الأسماء وما يبنى (نسختي ٢٨٤).

أعلم أن حق الأسماء أن تعرب جمع وتصرف فما امتنع منها من الصرف فلمضارعة الأفعال لأن الصرف إنما هو التنوين والأفعال لا تنوين فيها ولا خفض، فمن ثم لا يخفض مالا ينصرف إلا أن تضيفه أو تدخل عليه ألفا ولاما فتذهب بذلك عنه شبه الأفعال فتردّه إلى أصله لأن الذي كان يوجب فيه ترك الصرف قد زال، وكل مالا يعرب من الأسماء فمضارع به الحروف لأنه لا إعراب فيها.

وقال في الثالث أيضا: باب ما يجري وما لا يجري (نسختي ٣٣٠):

اعلم أن كل ما لا ينصرف مضارع به الفعل، وإنما تأويل قولنا لا ينصرف أي لا يدخله خفض ولا تنوين لأن الأفعال لا تخفض ولا تنون فلما أشبهها جرى مجراها في ذلك.

وشبهها بها يكون في اللفظ ويكون في المعنى بأي ذين أشبهها وجب أن يترك صرفه كما أن ما أشبه الحروف التي جاءت لمعنى من الأسماء فمتروك إعرابه إذ كانت الحروف لا إعراب فيها وهو الذي يسميه النحويون المبنى.

في شرح الكافية ١ ـ ٣٣:

وقال الأخفش والمبرد والزجاج غير المنصرف في حال الجر مبنيّ على الفتح لخفّته وذلك لأن مشابهته للمبنيّ أي الفعل ضعيفة فحذفت علامة الإعراب مطلقا أي التنوين وبني في حالة واحدة فقط واختص بالبناء في حالة الجر ليكون كالفعل المشابه في التعرّي من الجرّ.

في ابن يعيش ١ ـ ٥٨:

على أن أبا الحسن وأبا العباس رحمهما الله ذهبا إلى أن غير المنصرف مبنيّ في حال فتحه إذا دخله الجار، والمحققون على خلاف ذلك وهو رأي سيبويه.

٣٠ ـ ينسب إلى المبرّد ابن جنيّ في سرّ الصناعة أن جمع المؤنث السالم مبنيّ في حالة النصب.

على حين نراه في المقتضب يقول فإذا أردت رفعه قلت مسلمات ونصبه وجره مسلمات يستوي الجر والنصب كما استويا في مسلمين ويقول أيضا عنه واستوى خفضه ونصبه كما استوى ذلك في مسلمين فقد أطلق عليه في حالة النصب لقبا من ألقاب الإعراب كما في حالتي الرفع والجر، وقد قدمنا أنه ممن يمنع إطلاق ألقاب الإعراب على ألقاب البناء والعكس.

قال في أول المقتضب:

وإذا جمعت المؤنث على حد التثنية فإن نظير قولك مسلمون في جمع مسلم أن تقول في مسلمة مسلمات فاعلم، وإنما حذفت التاء من مسلمة لأنها علم التأنيث والألف والتاء في مسلمات علم التأنيث ومحال أن يدخل تأنيث على تأنيث.

فإذا أردت رفعه قلت مسلماتٌ فاعلم، ونصبه وجره مسلماتٍ يستوي الجر والنصب كما استويا في مسلمين لأن هذا في المؤنث نظير ذلك في المذكر.

وقال في الجزء الثالث (باب ما كان من جمع المؤنث بالألف والتاء (نسختي ٣٣٧).

فهذا الجمع في المؤنث نظير ما كان بالواو والنون في المذكر لأنك فيه تسلم بناء الواحد كتسليمك إياه في التثنية والتاء دليل التأنيث والضمة علم الرفع، واستوى خفضه ونصبه كما استوى ذلك في مسلمين والتنوين في مسلمات عوض من النون في قولك مسلمين.

في سر الصناعة لابن جني ٤٢٨ :

ألا ترى أن أبا الحسن وأبا العباس ومن قال بقولهما ذهبا إلى أن كسرة تاء التأنيث في موضع النصب إنما هي حركة بناء لا حركة إعراب ولم يقولوا في كسرتها في موضع الجر إنها حركة بناء بل قالا بما قال به سيبويه والجماعة من إنها حركة إعراب.

ولا شيء حملهما على أن قالا إن كسرة تاء ضربت الهندات حركة بناء إلا ضعفها وقلة تمكّنها في هذا الموضع حيث كانت محمولة على غيرها.

٣١ ـ يذكر المبرّد في المقتضب أن النون قد تحذف لطول الاسم وأنشد:

الحافظو عورة العشيرة لا يأتيهم من ورائنا نطف
أبني كليب إن عمّي اللذا قتلا الملوك وفكّكا الأغلالا
وأن الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كلّ القوم يا أمّ خالد

ولم يمنع حذف النون لغير الإضافة إلا في الاسم الجامد غير المشتقّ قال فإن قلت فما بالك لا تقول هما الغلاما زيد قيل إنما يقع الحذف في المشتقّ لأنه يجوز أن تقول هما الضاربان زيدا والضاربون عمرا ولا يكون هذا في الغلام إذا ثنيته.

والسيوطي في الهمع يدعي على المبرد القول بأن حذف النون لطول الصلة خاصّ باللّذين واللّتين لطول الأسم ولأنه لم يحفظ حذف النون في صلة الألف واللام من لسان العرب في المثنى.

ثم ينقل كلام أبي حيان في سماع حذف النون في الجمع وهي أبيات ذكر بعضها المبرد في المقتضب.

قال في الرابع من المقتضب (باب الإضافة) في نسختي ٣٩٧ ـ ٤١٥.

فتثبيت النـون مـع الألف والـلام لأنها أقـوى من التنـوين وذلـك أنها بدل من التنوين والحركة في الواحد كما قلت هذان الغـلامان وتقـول هذان الضاربان زيداً والشاتمـان عمراً والمكـرمون أخـاك. والنازلـون دارك، ومن ذلـك قـول الله عـز وجـل والمقيمـين الصـلاة والمؤتـون الـزكـاة، وقـال القطامي :

الضـاربـون عميـراً عن ديـارهم بالتـل يـوم عمـير ظـالم عـادي

فـإذا أسقطت النـون أضفت وجررت فقلت هم الضـاربـو زيـد وهمـا الشاتما عمرو كما قال الشاعر:

الفارجو باب الأمير المبهم[1]

وقال الانصاري ـ وأنشد هذا البيت منصوباً عنه ـ وهو:

الحـافـظو عـورة الـعـشـيـرة لا يـأتـيـهـم مـن ورائـنـا نـطف[2]

فهذا لم يرد الإضافة فحـذف النون بغـير معنى فيه ولـو أراد غير ذلـك لكـان غير الجـر خطأ ولكنـه حذف النـون لـطول الاسم إذ صـار مـا بعـد الاسم صلة له والدليل على ذلـك حذفهم النـون مما لم يشتقّ من فعـل ولا تجوز فيه الإضافة فيحذفون لطول الصلة فمن ذلك قول الأخطل:

ابـني كـليـب ان عـمّـى الـلّذا قتـلا الملوك وفـكّكـا الأغـلالا[3]

فحذف النون من اللذين وقال الأشهب بن رميلة:

وإن الـذي حـانت بفلج دمـاؤهم هم القـوم كلّ القـوم يا أمّ خـالد[4]

فـإن قال قـائل مـا بالـك لا تقـول في الاسم غـير المشتق إذا ثنيتـه أو جمعتـه بالإضـافة مـع الألف واللام فتقـول هما الغـلاما زيـد كما تقـول هما الضاربا زيـد، قيل لـه إنما يقـع الحذف في المشتقّ لأنـه يجوز أن تقـول هما الضاربان زيداً والضاربـون عمراً، ولا يكـون هذا في الغـلام إذا ثنيته فلما كففت النون عما قبلهـا ما كـان مستعملاً بعـدها ومـا لم يشتق من الفعل لا

---

(١) سيبويه ١ ـ ٩٥.
(٢) الخزانة ٢ ـ ١٨٨.
(٣) خزانة ٢ ـ ٤٩٩.
(٤) الخزانة ٢ ـ ٥٠٧.

معنى للاسم الثاني بعد النون فيه ألا ترى أنك لا تقول هذان الغلامان زيداً ولا هؤلاء الصاحبون محمّداً.

في الهمع ١ ـ ٤٩.

وتحذف هذه النون للإضافة أما ظاهرة. . . أو مقدرة. . . ولتقصير الصلة سواء عند سيبويه والفراء صلة الألف واللام وما ثنى أو جمع من الموصول كقوله:

خليليّ ما إن انتما الصادقا هوى إذا خفتما فيه عذولا وواشيا

وقوله:

ابني كليب إن عمّى اللذا قتلا الملوك وفكّكا الأغلالا

وقوله:

هما اللّتا لو ولدت تميم

قال الفراء صارت الصلة عوضاً عن النون وهم يحذفون مما طال في كلامهم، وذهب المبرّد إلى أنّ ذلك خاصّ باللذان واللتان لطول الاسم ولأنه لم يحفظ حذف النون في صلة الألف واللام من لسان العرب في المثنى والبيت المصدّرية يحتمل أن يكون الحذف فيه للإضافة قال أبو حيان لكنه قد سمع في الجمع وقياس المثنى على الجمع جلى قال:

الحافظو عورة العشيرة لا وقال

وخير الطالبي الترة العشوم

بنصب عورة والترة وخرج عليه والمقيمي الصلاة بالنصب، ومثّل ابن مالك حذفها من جمع الذي يقوله:

وإن الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كلّ القوم يا أمّ خالد

أي الذين، وقدح فيه باحتمال أنه أراد بالذي الجمع على حدّ قوله تعالى كمثل الذي استوقد إلى أن قال بنورهم.

٣٢ ـ الضمير في عساك وعساني عند المبرد مفعول مقدم والفاعل

مضمر كأنه قال عساك الخير أو الشر ولكنه حذف لعلم المخاطب به ذكر ذلك في المقتضب ورد مذهب سيبويه والأخفش.

ونقل ابن الحاجب والرضي عنه في شرح الكافية له مذهبين في ذلك هذا أحدهما، والثاني حكاه بقوله إن الضمير المنصوب خبر قدم إلى جانب الفعل فاتصل به كما في ضربك زيد والاسم إما محذوف أو مذكور، وعلق عليه بقوله أقول إن أراد بحذف الفاعل إضماره فهو الوجه الأول.

والظاهر أنه قصد الحذف الصريح فيكون قد ذهب مذهب الكسائي في جواز حذف الفاعل.

وبالرجوع إلى المقتضب نجد المبرد منع حذف الفاعل في غير موضع قال في الثالث (باب أفعال المقاربة) في نسختي ٢٤٩.

فأما قول سيبويه أنها تقع في بعض المواضع بمنزلة لعل مع المضمر فتقول عساك عساني فهو غلط منه لأن الأفعال لا تعمل في المضمر إلا كما تعمل في المظهر، فأما قوله:

تقول بنتي قد أنى إناك يابتي علك أو عساك[1]

وقال آخر:

ولي نفس أقول لها إذا ما تخالفني لعلي أو عساني[2]

فأما تقديره عندنا أن المفعول مقدم والفاعل مضمر كأنه قال عساك الخير أو الشر وكذلك عساني الحديث ولكن حذف لعلم المخاطب به وجعل الخبر اسماً على قولهم عسى الغوير أبؤساً.

وكذلك قول الأخفش وافق ضمير الخفض ضمير الرفع في لولاي فليس هذا القول بشيء ولا قوله أنت كانا ولا أنا كأنت بشيء ولا يجوز

---

(١) الخزانة ٢ ـ ٤٤١. (٢) الخزانة ٢ ـ ٤٣٥.

هذا إنما يتفق ضمير النصب وضمير الخفض كاستوائهما في التثنية والجمع وفي حمل المخفوض الذي لا يجري على لفظ النصب مثل قولك مررت بعمر استوى فيه الخفض والنصب وأدخلت الخفض على النصب كما أدخلت النصب على الخفض فهذان متواخيان والرفع بائن منهما.

وقال في الثالث أيضاً باب الإخبار في نسختي ٢٦٤.

فإنما كان حذفها جيداً في الذي إذا قلت الذي ضربت زيد والذي ضرب عبد الله زيد لأن الذي اسم بنفسه والفعل والفاعل والمفعول فصار أربعة أشياء واحداً فلم يجز حذف الذي وهو الموصول والمقصود ولا حذف الفعل وهو الصلة ولا حذف الفاعل إذا كان الفعل لا يكون إلا منه فحذف المفعول استخفافاً لأن الفعل قد لا يخلو منه.

وأعاده في ٣٧١.

في شرح الكافية ٢/ ٢٠.

ونقل عن المبرد وجهان في نحو يا أبتا علك أو عساكا.

أحدهما أن الضمير البارز منصوب بعسى خبرها والاسم مضمر فيها مرفوع فيكون كقولهم عسى الغوير أبؤسا وهو ضعيف... وثاني لوجهين المنقولين عنه أن الضمير المنصوب خبر قدم إلى جانب الفعل فاتصل به كما في ضربك زيد والاسم إما محذوف كما في قولهم يا أبتا علك أو عساك على حسب دلالة الكلام عليه كما حذف في قولهم جاءني زيد ليس إلا أي ليس الجائي إلا زيداً. وإما مذكور كما في قولك عساك أن تفعل وكذا في عساك تفعل بتقدير أن.

أقول إن أراد بحذف الفاعل إضماره كما هو الظاهر في ليس فهو الوجه الأول والظاهر أنه قصد الحذف الصريح فيكون ذهب مذهب الكسائي في جواز حذف الفاعل.

٣٣ ـ فاعل عدا وخلا ضمير مستتر عائد على البعض المفهوم من

الكـلام السـابق؛ عـدا زيـداً أي جـاوز بعضهم زيـداً وكـذلـك ليس ولا يكون هذا كلام المبرد في المقتضب.

ونسب إليـه السيوطي في الهمـع أن الفاعـل ضمير مستـتر عائـد عـلى من المفهوم من معنى الكلام خلافاً لسيبويه.

قـال في الجزء الـرابع من المقتضب (بـاب الجمـع بـين إلا وغـير) (في نسختي ٤٨٠).

وأمـا عدا وخـلافهما فعـلان ينتصب ما بعـدهما وذلـك قولـك جـاءني القوم عدا زيداً لأنه لما قال جاءني القوم وقع عند السـامع أن بعضهم زيـد فقـال عدا زيـداً أي جاوز بعضهم زيـداً فهذا تقـديـره. إلا أن عـدا فيهـا معنى الاستثناء وكذلك خلا.

وقـال في بـاب الاستثنـــاء بليس ولا يكـون (نسختي ٤٨٠) أعلم أنهما لا يكـونان استثنـاء إلا وفيهما ضمـير كما وصفت لـك في عدا وخـلا وذلك قولك جاءني القوم لا يكون زيداً وجـاءني القوم ليس زيـداً كأنـه قال ليس بعضهم ولا يكون بعضهم، وكذلـك أتاني النسـاء لا يكون فـلانة يـريد لا يكون بعضهن إلا أن هذا في معنى الاستثناء.

في الهمع ١ ـ ٦٢.

وذهب سيبويه وأكـثر البصريـين إلى أن فاعـل حاشـا وخلا وعـدا إذا نصبت ضمـير مستكن في الفعـل لا يبـرز عـائـد عـلى البعض المفهـوم من الكـلام ولذلـك لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث لأنـه عائـد على مفـرد مـذكـر والتقدير خلا هو أي بعضهم زيداً.

وذهب المبـرّد إلى أنه عـائد عـلى من المفهوم من معنى الكـلام المتقـدم فـإذا قلت قام القـوم علم المخاطب وحصـل في نفسـه أن زيـداً بعض من قام فإذا قلت عدا زيداً فالتقدير عدا هو أي من قام زيداً.

٣٤ ـ الاستثنـاء المنقـطع كـما ذكـره ابن يعيش عـلى ضـربـين أحـدهمـا

ما النصب فيه مختار والآخر واجب النصب.

فالأول نحو ما جاءني أحد إلا حماراً، والثاني وهو ما لا يجوز فيه إلا النصب فقط نحو قوله تعالى لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم، ومن ذلك ما حكاه سيبويه ما زاد إلا ما نقص وما نفع إلا ما ضر، فهذا وأشباهه لا يجوز في المستثنى فيه إلا النصب على لغة بني تميم وغيرهم لتعذر البدل إذ لا يمكن فيه تقدير حذف الاسم الأول وإيقاع المستثنى موقعه كما أمكن ذلك إذا قلت ما فيها أحد إلا حمار.

فلا يقال لا اليوم من أمر الله إلا من رحم وكذلك إذا رددت هذا المحذوف الذي هو خير عاصم لم يجز أيضاً لو قلت لا لهم اليوم من أمر الله إلا من رحم لم يجز البدل وذلك لأنه يبقى الجار والمجرور الذي هو الخبر بلا مخبر عنه.

وصنيع سيبويه في كتابه يشعر بهذا التقسيم فعقد في كتابه بابين أولهما هذا باب ما يختار فيه النصب لأن الآخر ليس من نوع الأول (١ ـ ٣٦٣).

والثاني هذا باب مالا يكون إلا على معنى ولكن ١ ـ ٣٦٦ والمبرد في المقتضب يحذو هذا النهج فعنون للمنقطع بقوله:

هذا باب ما يقع في الاستثناء من غير نوع المذكور قبله وبعد أن مثل بأمثلة النوع الأول قال:

ومن ذلك (لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم) فالعاصم الفاعل ومن رحم معصوم فهذا خاصة لا يكون فيه إلا النصب.

وأما الأوّل فقد يجوز فيه الرفع ثم يقول:

وقوله عز وجل: ﴿فلولا كان من القرون من قبلكم أو لو بقية ينهون عن الفساد في الأرض إلا قليلاً ممن أنجينا منهم﴾ من هذا الباب

لأن لولا في معنى هلا، والنحويون يجيزون الرفع في مثل هذا الكلام ولا يجيزونه في القرآن لئلا يغير خط المصحف، ورفعه على الوصف كما ذكرت لك في الباب الذي قبله ثم يذكر شواهد هي في كتاب سيبويه فرأي المبرد يتفق مع رأي سيبويه والجمهور.

وقوله والنحويون يجيزون الرفع حكاية لقولهم ولم يعرض له بترجيح ولكن البغدادي في الخزانة ينسب إليه جواز الرفع في جميع الاستثناء المنقطع من غير تفصيل.

في الجزء الرابع من المقتضب (هذا باب ما يقع في الاستثناء من غير نوع المذكور قبله) نسختي ٤٧٧ ـ ٥٠٦.

وذلك قولك ما جاءني أحد إلا حماراً وما في القوم أحد إلا دابة لزيد فوجه هذا وحده النصب وذلك لأن الثاني ليس من نوع الأول فيبدل منه فتنصبه بأصل الاستثناء على معنى ولكن واللفظ النصب لما ذكرت لك في صدر الباب، فمن ذلك قول الله عز وجل ﴿وما لأحد عنده من نعمة تجزى إلا ابتغاء وجه ربه الأعلى﴾.

ومن ذلك (لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم) فالعاصم الفاعل ومن رحم معصوم، فهذا خاصة لا يكون فيه إلا النصب وأما الأول فقد يجوز فيه الرفع وهو قول بني تميم... الخ.

في خزانة الأدب ٣ ـ ٩.

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم بهنّ فلول من قراع الكتائب

ولكن قال النحاس فرق سيبويه بين هذا الباب وبين الباب الذي قبله لأن الذي قبله يجوز فيه الرفع والنصب والنصب أجود، وهذا الباب لا يجوز فيه عنده إلا النصب لأنه ليس من الأول في شيء، وأجاز المبرد في جميع ما في هذا الباب الرفع وكذا في

لا عيب فيهم غير أن سيوفهم.

وعلى قول المبرد تكون غير بدلا من الضمير المستقر في الظرف.

٣٥ ـ في وقوع إلا صفة نرى المبرد مع الجمهور فهو يعقد باباً لها ويمثل بأمثلة الجمهور ويتبين هذا بمراجعة كتاب سيبويه ١ ـ ٣٧٠ ومطابقة ما فيه بما في المقتضب وما في ابن يعيش ٢/٨٩ وهذه الأمثلة في المقتضب مثّل بها سيبويه.

لو كان معنا رجل إلا زيد لهلكنا لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا. قليل بها الأصوات إلا بغامها. (وكلّ أخ مفارقة أخوه. لعمر أبيك إلا الفرقدان).

ولكن السيوطي في الهمع ينسب إليه أن الوصف بإلا لا يجيء إلا فيما يجوز فيه البدل ويرد عليه بالسماع بقول الشاعر:

وكل أخ مفارقه أخوه. لعمر أبيك إلا الفرقدان

مع أن هذا البيت ذكره المبرّد في المقتضب.

وإنما شرط أن يكون المنعوت نكرة أو معرفاً بأل الجنسية لا العهدية مع الجمهور.

قال في الرابع من المقتضب (باب ما تقع فيه إلا وما بعدها نعتاً) (في نسختي ٤٧٦).

وذلك قولك لو كان معنا رجل إلا زيد لهلكنا، قال الله عز وجل لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا المعنى والله أعلم لو كان فيهما آلهة غير الله ولو كان معنا رجل غير زيد وقال لاشاعر:

أنيخت فألقت بلدة فوق بلدة قليل بها الأصوات إلا بغامها

كأنه قال قليل بها الأصوات غير بغامها فإلا في موضع غير. .

وقوله:

وكل أخ مفارقه أخوه لعمر أبيك إلا الفرقدان

كأنه قال كل أخ غير الفرقدين مفارقة أخوه.

ولا يكـون إلا نعتـاً إلا لمـا ينعت بغـير وذلـك النكـرة والمعــرفـة التي بـالألف واللام عـلى غير معهـود نحو مـا يحسن بـالـرجـل مثلك أن يفعـل ذاك، وقد أمر، بالرجل غيرك فيكرمني.

في الهمع ١ ـ ٢٢٩.

وزعم المبرد أن الوصف بإلا لا يجيء إلا فيما يجـوز فيه البـدل ولذلـك منـع قام إلا زيـد بحذف المـوصـوف وجعـل إلا صفـة لأنـه لا يجـوز فيـه البدل، ورد بالسماع قال:

وكــل أخ مــفــارقــه أخــوه لــعــمــر أبــيــك إلا الــفــرقــدان

فإلا الفرقدان صفة ولا يمكن فيه البدل.

٣٦ ـ يقـول المبرد عن زيـادة الواو في المقتضب: زيـادة الواو غـير جـائـزة عند البصريين، ويخرج الآية إذا السماء انشقت عـلى زيادة الـواو كما يقـوله بعض النحويين ثم يعلّق عليه بقوله وهو أبعد الأقاويـل عندي أعني زيـادة الواو ويذكر شواهد قيل فيها بزيادة الواو ثم يقول وزيادة الـواو غير جـائزة عند البصريين فأما حذف الجواب فمعروف جيد ويستشهد له.

وعندي أن كلامه هذا يـدل، على أنـه مع البصـريين في القـول بعدم زيادة الواو حيث خرج الشواهد على طريقتهم وارتضاها بقولـه فأمـا حذف الخبر فمعروف جيد.

وعلى هذا تكـون هذه الآيـة ﴿حتى إذا جاءوهـا وفتحت أبوابهـا﴾ من قبيـل ما حـذف فيه الجـواب فالـواو عاطفـة كبقية الشـواهد التي سـاقهـا، وإذن فيـرد على ابن هشـام ما نسبـه إلى المبرد في المغنى من قـوله بـأن الواو في هذه الآية واو الحال.

ويسندنا في هـذا الرد أن المبـرد يقبح وقـوع الماضي حـالاً بدون قـد،

ولـذلـك خـرج هـذه الآيـة أو جـاؤكم حصـرت صـدورهم عـلى أن جملة حصرت صدورهم دعائية ويقـول عنها فـأما القـراءة الصحيحة أو جـاؤكم حصرة صدورهم نسختي ٣٩١.

ونسب إليـه ابن الأنبـاري في الإنصـاف القـول بـزيـادة الـواو مـع الكوفيين.

في الجزء الثاني من المقتضب (بـاب ما يجـوز من تقديم جـواب الجزاء عليه (في نسختي ١٣٤ + ١٣٥) ـ ١٢٧.

فـأما قـولـه إذا السـماء انشقت وأذنت لـربهـا وحقت) فقـد قيـل فيـه أقاويل؛ فقوم يقولون فأما من أوتي كتابـه بيمينه هـو الجواب لأن الفـاء وما بعـدها جـواب كـما تكـون جـواباً في الجزاء لأن إذا في معنى الجـزاء وهـو كقولك إذا جـاء زيد فـإن كلمك فكلمـه، فهذا قـول حسن جميل، وقـال قوم الخبر محذوف لعلم المخاطب كقول القائـل عند تشـديد الأمـر إذا جاء زيد أي إذا جاء زيـد علمت وكقولـه إن عشت وبكل مـا بعد هـذا إلى ما يعلمه المخاطب كقول القائل لو رأيت فلاناً وفي يده السيف.

وقـال قوم آخـرون الواو في مثـل هذا تكـون زائدة كقـولـه إذا السـماء انشقت وأذنت لـربهـا وحقت) يجـوز أن يكـون إذا الأرض مـدت والـواو زائدة كقولك حين يقوم زيد حين يأتي عمرو وقالـوا أيضاً يكـون إذا السماء انشقت أذنت لربها وحقت، وهو أبعد الأقاويل أعني زيـادة الواو ومن قـول هؤلاء إن هـذه الآية عـلى ذلك ﴿فلما أسلم وتلّه للجبـين وناديـنـاه﴾ قالـوا المعنى ناديناه أن يا إبراهيم، قالوا ومثـل ذلك في قـوله: ﴿حتى إذا جـاؤ ها وفتحت أبـوابها وقـال لهم خزنتهـا﴾ المعنى عندهم حتى إذا جـاءوها فتحت أبـوابها كـما كان في الآيـة التي قبلها في مـواضع من القـرآن كثيرة من هـذا الضرب قولهم واحد وينشدون في ذلك.

حـتى إذا امـتـلأت بـطونـكـم ورأيـتـم أبـنـاءكـم شـبـوا

وقـلبتـم ظـهـر المـجـن لـنـا إن الـغـدور الـفـاحش الخـبّ

قـال وإنما هـو قلبتم ظهر المجن لنـا فـزيـادة الـواو غـير جـائـزة عنـد البصريين والله أعلم بالتأويل.

فـأما حـذف الخبر[1] فمعـروف جيد من ذلـك قولـه: (ولو أن قـرآنـاً سيـرّت بـه الجبـال أو قـطّعت بـه الأرض أو كلّم بـه المـوتى بـل لله الأمـر جميعاً) قال الراجز:

لـو قـد حـداهـن أبـو الجـوديّ بـرجـز مـسـحـنـفـر الـرويّ

مستويات كنوى البرنيّ

لم يأت بخبر لعلم المخاطب ومثل هذا الكلام كثير.

وفي الإنصاف المسألة ٦٤.

ذهب الكوفيون إلى أن الواو العاطفة يجوز أن تقـع زائدة وإليـه ذهب أبـو الحسن الأخفش وأبـو العبـاس المبـرد وأبـو القـاسم بن بـرهـان من البصريين وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز. .

وفي المغنى ٢ ـ ٣٥.

حـتى إذا جـاءوهـا وفـتـحـت وقيـل هي واو الحـال أي جـاءوهـا مفتحـة أبوابهـا كما صـرح بمفتحـة حـالا في جنـات عـدن مفتحـة لهم الأبواب وهذا قول المبرد والفارسي وجماعة.

٣٧ ـ حـديث المبرد في غـير موضـع من المقتضب عن لن يتفق مع مـا يقول به الجمهور من أنها حرف لنفي المستقبل.

ونسب إليـه ابن هشـام في المغنى القـول بـأن لن أفعـل مبتـدأ حـذف خبره أي لا الفعل واقع.

---

(١) كذا يعبر المبرد عن حذف الجواب في كتابه ما اتفق لفظه واختلف معناه ص ٣٠.

ويبطل ما نسب إليه قول المبرد في رده على الخليل في قوله إنها مركبة من لا وأن.

قال في الأول من المقتضب (باب ما جاء من الكلم على حرفين) نسختي ١٥.

ومن هذه الحروف لن وإنما تقع على الأفعال نافية لقولك سيفعل لأنك إذا قلت هو يفعل جاز أن تخبر به عن فعل في الحال وعما لم يقع نحو هو يصلي أي هو في حال صلاة وهو يصلي غدا فإذا قلت سيفعل أو سوف يفعل فقد أخلصت الفعل لما لم يقع فإذا قلت لن يفعل فهو نفي لقوله سيفعل.

وقال في الثاني (باب الحروف التي تنصب الأفعال) نسختي ١١٢ ومن هذه الحروف لن وهو نفي قولك سيفعل تقول لن يقوم زيد ولن يذهب عبد الله...

وكان الخليل يقول إنّ أنْ بعد إذن مضمرة وكذلك لن وإنما هي لا أن ولكنك حذفت الألف من لا والهمزة من أن وجعلتهما حرفاً واحداً، وليس القول عندي كما قال وذلك أنك تقول زيداً لن أضرب كما تقول زيداً سأضرب فلو كان هذا كما قال الخليل لفسد هذا الكلام لأن زيداً كان ينتصب بما في صلة أن ولكن لن حرف بمنزلة أن.

وفي المغنى ١ ـ ٢١٦.

ولن أفعل كلام تامّ وقول المبرد إنه مبتدأ حذف خبره أي لا الفعل واقع مردود بأنه لن ينطق به مع أنه لم يسدّ شيء مسدّه بخلاف نحو لولا زيد لأكرمته وبأن الكلام تام بدون المقدر شمني ٢ ـ ٦٨.

٣٨ ـ ناب وحرب ورد تصغيرهما على نييب وحريب دون لحاق تاء التأنيث لهما على خلاف القياس الواجب في مثلهما فأخذ النحويون

يلتمسون للمسموع علة وكذلك فعل المبرد في المقتضب فقال عن حريب بعد أن ذكر نيبا وكذلك قولهم في تصغير الحرب حريب وإنما المقصود المصدر من قولك حربته حرباً.

وصنيع المبرد يشعر بأن حربا عنده مؤنثة لا تذكر ولذلك أخذ يلتمس علة لمخالفتها القياس في التصغير كما فعل غيره الذي قال إنها مؤنثة فقط.

وصاحب الخزانة والشمني ينقلان أن الحرب قد تذكر عند المبرد قال في الثاني من المقتضب (باب ما كان من المؤنّث على ثلاثة أحرف) نسختي ١٨٩.

فأما قولهم في الناب من الإبل نيب فإنما صغروه بغيرها لأنها به سميت كما تقول للمرأة ما أنت إلا رجيل لأنك لست تقصد إلى تصغير رجل وكذلك قولهم في تصغير الحرب حريب إنما المقصود المصدر من قولك حربته حربا فلو سميت امرأة حربا أو نابا لم يجز في تصغيرها إلا حريبة ونيبة.

وفي الشمني ٢ ـ ٧٣:

قال الخليل وتصغيرها حريب بلا هاء رواية عن العرب قال المازني لأنه في الأصل مصدر وقال المبرد الحرب قد تذكر.

وفي الخزانة ٣ ـ ٤٣٦:

وقال المبرد الحرب قد تذكر وأنشد:

وهو إذا الحرب هفا عقابه مرجم حرب تلتقي[1] حرابه

٣٩ ـ في غير موضع من المقتضب تحدث المبرد بأن الذي سوغ الوصف بالاسم الجامد تأويله بوصف مناسب فنحو مررت برجل أسد

---

(١) روي في صحاح الجوهري ٢/٥٦٧ تلتظي مكان تلتقي.

عـلى معنى شديـد ومررت بنسـوة أربع عـلى معنى معدودات فهـو متفق مع سيبويه.

ونسب إليه ابن الحاجب والرضي القول بأن نحو مـررت برجـل أسد بتقدير مثل ثم أخذ الرضي يقوي مذهبه وقال وغير المبـرد يتأول الجـوهر في مثل هذا بما يليق به من الأوصاف.

قـال في الثـالث من المقتضب (بـاب مـا يقـع في التسعـير من أسـماء الجواهر) نسختي ٣١٣.

وعلى هذا مررت برجل أسد أبـوه لأنه وضعـه في موضـع شديـد أبوه ألا تـرى أن سيبويـه لم يجز مـررت بدابـة أسد أبـوها إذا أراد السبـع بعينه فإذا أراد الشدّة جاز على ما وصفت وليس كجواز مـررت برجـل قائم أبـوه لأن لهـذا اللفظ والمعنى وذلك محمـول على معنـاه فحق الجواهـر أن تكـون منعوتة.

وقال في الثالث أيضا (باب ما كان من أفعل نعتا) نسختي ٣٤٠.

وكذلك أربع إنما هـو اسم للعدد وإن نعتّ بـه في قولـك هؤلاء نسوة أربـع لا اختلاف في ذلـك وإنما جـاز أن يقع نعتـا وأصله الاسم لأن معناه معـدودات كما تقـول مررت بـرجل أسـد لأن معناه شـديد فـإن قال قـائل فالرجل ليس بأسد ولكن معناه مثـل الأسد والأربـع حقيقة عـدد قيل إنمـا يخرج هذا وشبهه على تأويل الفعل وصحته.

في سيبويه ١ ـ ٢٣١ :

كـما تقول مـررت برجـل أسد أبـوه إذا كنت تريـد أن تجعله شـديـدا ومـررت برجـل مثل الأسـد أبوه إذا كنت تشبهـه فإن قلت مـررت بـدابـة أسد أبوها فهو رفـع لأنك إنمـا تخبر أن أبـاها هـذا السبع فـإن قلت مررت برجل أسد أبوه على هذا المعنى رفعت إلّا أنك لا تجعل أبـاه خلقة كخلقـة الأسد ولا صورته هذا لا يكون ولكنه يجيء كالمثل.

وفي شرح الكافية ١ ـ ٢٨٢ :

وإما غير شائع وهو ضروب أحدها جنس مشهور بمعنى من المعاني يوصف به جنس آخر كقولك مررت برجل أسد قال المبرد هو بتقدير مثل أي مثل أسد ويقوي تأويله قولهم مررت برجل أسد شدة أي يشابه الأسد شدة فانتصاب شدة على التمييز من نسبة مثل إلى ضمير المذكور كما في قولك الكوز ممتلىء ماء . . وقال غير المبرد بل بتأويل الجوهر في مثل هذا بما يليق به من الأوصاف فمعنى مررت برجل أسد أي جريء وبرجل حمار أي بليد .

٤٠ ـ يغتفر في المعطوف ما لا يغتفر في المعطوف عليه ذكر ذلك المبرد في المقتضب في غير موضع وروي بيت الأعشى :

الواهب المائة الهجان وعبدها بالجر على تقدير واهب عبدها

كما جاز نحو رب رجل وأخيه .

ونسب إليه الأشموني وابن هشام في التوضيح ومؤلف التصريح .

والسيوطي في الهمع منع أن يكون المضاف مقترنا بأل والمعطوف على المضاف إليه خاليا من أل وإن أضيف إلى ضميرها .

والرضي حكى مذهبه على أنه منع ذلك في البدل وجوزه في العطف . (شرح الكافية ١/٢٦٢ .

قال في الجزء الرابع من المقتضب (باب مسائل من الفاعل) نسختي ٤٠٣ ـ ٤٢٢وبيت الأعشى ينشد جرا :

الواهب المائة الهجان وعبدها عُوذا تزجي خلفها أطفالها[1]

فإن قال قائل فما بالك جررت عبدها وإنما يضاف في هذا الباب إلى

---

(١) البيت في الخزانة ٣ ـ ١٣١ .

مـا فيه الألف والـلام تشبيها بـالحسن الوجـه وأنت لا يجوز لـك أن تقـول الـواهب المائـة والواهب عبـدها فـإنما جـاز هذا في المعـطوف عـلى تقـديـر واهب عبـدها كـما جاز رب رجـل وأخيه وأنت لا تقـول رب أخيـه ولكنـه عـلى تقديـر وأخ له ومثـل ذلك كـل شاة وسخلتهـا بدرهم وأنت لا تقـول كل سخلتها ولكنه على التقدير الذي خبرتك به.

وفي الهمع ٢ ـ ٤٨:

وكذا إن أضيف إلى ضمير هي في مرجعه عـلى الأصح نحـو الضارب الرجل والشاتمة وقوله الود أنت المستحقة صفوه وقوله:

الـواهب المائــة الهجـان وعبــدهـا عــوذا تــزجي خلفـهــا أطفــالهــا

ومنع المبرد هذه الصورة وأوجب النصب.

ومثله في الأشموني ٢ ـ ١٣٤:

والتوضيح مع التصريح ٢ ـ ٢٩ وشرح الكافية ١ ـ ٢٦٢.

٤١ ـ بيت عبد الرحمن بن حسان من يفعل الحسنـات الله يشكرهـا رواه المبرد بهذه الرواية في المقتضب وقـال عنه فـلا اختلاف بـين النحويـين أنه على إرادة الفاء.

وفي المغني أن المبـرد منـع حـذف الفـاء الـرابـطة حتى في الشعــر ورد رواية البيت السابق زاعما أن الرواية من يفعل الخـير فالـرحمن يشكره ومثله في العيني.

وفي خزانة الأدب أقوال عن المبرد متضاربة.

فنقل النحاس عن المبرد جواز حذف الفاء في الشعر.

ثم نقـل النحـاس عن أبي الحسن عن المبــرد عن الأصمعي أن هـذا البيت غيره النحويون والرواية كما قال ابن هشام في المغني.

قـال في الثاني من المقتضب (بـاب ما يجـوز من تقديم جـواب الجـزاء عليه) نسختي ١٣٣ .

وأما قول عبد الرحمن بن حسان :

من يفعـل الحسنات الله يشكـرها والشـر بالشـر عند الله مثـلان

فـلا اختلاف بين النحويين أنه على إرادة الفاء لأن التقديم فيه لا يصلح .

وفي المغني ٢ ـ ٢٣٨ :

وأن الفاء قد تحذف للضرورة كقوله :

من يفعل الحسنات الله يشكـرها والشـر بالشـر عند الله مثـلان

وعن المبرد أنه منع ذلك حتى في الشعر وزعم أن الرواية :

من يفعل الخير فالرحمن يشكره .

وفي العيني على هامش الخزانة ٤ ـ ٤٣٣ .

وعن المبرد أنه منع ذلك حتى في الشعر وزعم أن الرواية :

من يفعل الخير فالرحمن يشكره

وفي خزانة الأدب ٣ ـ ٦٤٤ :

من يفعـل الحسنـات الله يشكـرهـا قـال النـحـاس أبـو الـعبـاس المبرد يجيز حـذف الفاء في الشعـر ونقل العيني عنـه خلافـه . . ثم قال النحـاس قال أبـو الحسن حدثني محمـد بن يـزيـد قـال حـدثني المـازني أن الأصمعي قال هذا البيت غيره النحويون والرواية من يفعل الخير فالرحمن يشكره .

وأبـو الحسن قال هـذا فيما كتبـه على نـوادر أبي زيد قـال أخبـرنـا أبـو العباس عن المازني عن الأصمعي أنه أنشدهم فالرحمن يشكـره قال فسـألته

عن الرواية الأخرى فذكر أن النحويين صنعوها ولهذا نظائر ليس هذا موضع شرحها.

٤٢ - ألا بمعنى التمني يذكر المبرد فيها رأي الخليل وسيبويه ويبين سندهما فيما ذهبا إليه من أنه لا خبر لها ولا يراعي محلها مع اسمها ويعبر بقوله واحتجاج النحويين.

كما يذكر أيضا رأى المازني وسنده في مخالفته الجمهور ثم لا يختار رأيا منهما ولهذا نظائر كثيرة في المقتضب.

والرضي في شرح الكافية وابن هشام في المغني والسيوطي في الهمع والأشموني يذكرون رأي المبرد مع المازني في مقابلة رأي سيبويه وابن يعيش يذكر رأي المبرد في مقابلة رأي سيبويه.

قال في الرابع من المقتضب (باب ما إذا دخلت عليه لا لم تغيره عن حاله) نسختي ٤٦٩ - ٤٩٨.

فإن دخلها معنى التمنّي فالنصب لا غير في قول الخليل وسيبويه وغيرهما إلا المازني وحده تقول ألا ماء أشربه ألا ماء وعسلا ينون عسلا كما كان في قولك لا رجل وغلاما في الدار.

وتقول ألا ماء بارد إن شئت نونت بارداً وإن شئت لم تنون كقولك لا رجل ظريف وإن شئت نونت ظرفا وإن شئت لم تنون ومن قال لا رجل ولا امرأة لم يقل ها هنا إلا بالنصب.

واحتجاج النحويين أنه لما دخله معنى التمني زال عنه الابتداء وموضعه نصب كقولك اللهم غلاما أي هب لي غلاما وكقولهم إن زيدا في الدار وعمرو حمل عمرو على الموضع فإن قالوا ليت زيدا في الدار وعمرا لم يكن موضع عمرو الابتداء لأن إن تدخل على معنى الابتداء وليت تدخل للتمنّي فلها معنى سوى ذلك فلذلك لم يكن في ليت ولعلّ

وكأنّ ما في إنّ ولكنّ من الحمل على موضع الابتداء لأن لهن معاني غير الابتداء، فكأنّ للتشبيه وليت للتمنّي ولعلّ للتوقّع.

وكأن المازني يجري هذا مع التمني مجراه قبل وقال يكون اللفظ على ما كان عليه وإن دخله خلاف معناه ألا ترى أن قولك (غفر الله لزيد) معناه الدعاء ولفظه لفظ ضرب فلم يغير لما دخله من المعنى وكذلك قولك علم الله لأفعلن لفظه لفظ رزق الله ومعناه القسم فلم يغيره وكذلك حسبك رفع بالابتداء ومعناه النهي ومن قوله ألا رجل أفضل منك ترفع أفضل لأنه خبر الابتداء كما كان في النفي وكذا يلزمه والآخرون ينصبونه ولا يكون له خبر.

وفي شرح الكافية ١ ـ ٢٤١:

وأما إذا كانت ألا بمعنى التمنّي كقوله:

ألا سبيل إلى خمر فأشربها ألا سبيل إلى نصر بن حجاج[1]

فالمازني والمبرد قالا حكمها حكم المجردة فيجوز عندهما العطف والوصف على الموضع ألا ماء كثير أنفقه وألا ماء وخمر أشربهما وخبرهما عندهما إما ظاهر أو مقدر كما في المجردة واختار المصنف والجزولي مذهبهما.

وقال سيبويه لا يجوز حمل التابع على الموضع ولا خبر لها إذ التمنّي يغنيها عن الخبر ويصير معنى اسمها معنى المفعول فمعنى ألا غلام أتمنى غلاما فلا يحتاج إلى خبر لا ظاهر ولا مقدر فهو كقولك اللهم غلاما أي هب لي غلاماً.

وفي ابن يعيش ٧ ـ ٤٨:

ومنه قولهم ألا ماء أشربه فهذا أيضا معناه التمنّي وهي لا النافية

---

(١) البيت في الخزانة ٢ ـ ١٠٨.

دخلت عليها همزة الاستفهام وقد عملت في النكرة فأحدث دخولها معنى التمني فلا مع ما بعدها في موضع نصب بما دل عليه ألا من معنى التمني.

وقال أبو العباس المبرد هو على ما كان ويحكم على موضعه بالرفع على الابتداء، وثمرة الخلاف تظهر في الصفة فتقول على مذهب سيبويه ألا ماء بارداً بنصب الصفة لأن موضعها نصب.

وأبو العباس يرفع النعت ويقول ألا ماء بارد.

وقال ابن يعيش في الجزء الثاني ص ١٠٢ إن الخلاف بين المازني وبين الخليل وسيبويه والجرمي ولم يذكر اسم المبرد في الطرفين.

وفي المغني ٢ ـ ٤٤:

لأن ألا التي للتمنّي لا خبر لها عند سيبويه لا لفظا ولا تقديراً فإذا قيل ألا ماء كان ذلك كلاماً مؤلّفا من حرف واسم وإنما تم الكلام بذلك حملا على معناه وهو أتمنى ماء...

وخالفه في المسألتين المازني والمبرد.

وفي الهمع ١ ـ ١٤٧:

الثالث أن يدخلها معنى التمني فمذهب سيبويه والخليل والجرمي أنها لا تعمل إلا عمل إن في الاسم خاصة ولا يكون لها خبر لا في اللفظ ولا في التقدير ولا يتبع اسمها إلا على اللفظ خاصة ولا يلغي بحال ولا تعمل عمل ليس لا غلام لي ألا ماء بارد ألا أبا لي ألا غلامين ألا ماء ولبنا وعسلا بارداً حلواً.

وذهب المبرد والمازني إلى جعلها كالمجردة فيكون لها خبر في اللفظ أو في التقدير ويتبع اسمها على اللفظ وعلى الموضع ويجوز أن تلغي وأن تعمل عمل ليس.

ومثله في الأشموني ١ ـ ٣٦٤:

٤٣ ـ يفيد كلام المبرد في المقتضب والكامل أن العطف على اسم أن بالرفع من قبيل عطف المفردات كما كان في النصب.

وفي خزانة الأدب أن الرفع في المعطوف هو استئناف جملة معطوفة على أخرى عند سيبويه والأخفش والفراء والمبرد.

في الجزء الرابع باب الأحرف الخمسة المشبهة بالأفعال نسختي ٣٨٧ وتقول إن زيدا منطلق وعمرا وإن شئت وعمرو فأما الرفع فمن وجهين والنصب من وجه واحد وهو أن تعطفه على الاسم المنصوب كما قال:

إن الربيع الجود والخريفا يدا أبي العباس والصيوفا

وهذا على وجه الكلام ومجراه لأنك إذا عطفت شيئا على شيء كان مثله.

وأحد وجهي الرفع وهو الأجود منهما أن تحمله على موضع أن لأن موضعها الابتداء فإذا قلت إن زيدا منطلق فمعناه زيد منطلق ومثل إن في هذا الباب لكن الثقيلة، ونظير هذا قولك ليس زيد بقائم ولا قاعدا وقوله:

معاوي إننا بشر فأسجح فلسنا بالجبال ولا الحديدا

والوجه الآخر في الرفع إن زيدا منطلق وعمرو أن يكون محمولا على المضمر في منطلق وهذا أبعد الوجهين إلا أن تؤكده فيكون وجها جيدا مختاراً نحو إن زيدا منطلق هو وعمرو.

وقال في الكامل ٣ ـ ٢٠١:

قوله فأني وقيارا بها لغريب أراد فإني لغريب بها وقياراً

ولو رفع لكان جيدا تقول إن زيدا منطلق وعمرا وعمرو فمن قال

وعمرا فإنما رده على زيد ومن قال عمرو فله وجهان من الاعراب أحدهما جيد والآخر جائز.

فأما الجيد فأن تحمل عمرا على الموضع لأنك إذا قلت إن زيدا منطلق فمعناه زيد منطلق فرددته على الموضع، ومثل هذا لست بقائم ولا قاعدا. . . والوجه الآخر أن يكون معطوفا على المضمر في الخبر فإن قلت إن زيد امنطلق هو وعمرو حسن العطف لأن المضمر المرفوع إنما يحسن العطف عليه إذا أكدته.

وفي خزانة الأدب ٤ ـ ٣١٨:

وكون هذا عند سيبويه من عطف الجمل لا من عطف المفردات هو صريح كلامه قال الشاطبي والذي عليه الأكثر أن الرفع في المعطوف على الابتداء هو استئناف جملة معطوفة على أخرى وهو الأظهر من كلام سيبويه ونقل عن الأخفش والفراء والمبرد وابن السراج والفارسي في غير الايضاح.

٤٤ ـ اسم لا أن كان مثنى أو مجموعا جمع مذكر أعرب عند المبرد لأن الأسماء المثناة والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسما واحدا لم يوجد ذلك كما لم يوجد المضاف ولا الموصول مع ما قبله بمنزلة اسم واحد هذا ما علّل به المبرد لما يراه.

والرضّي ينقل عنه هذا الرأي ويخطىء في التعليل له ونسب إليه عللا أخرى ورد عليها ثلاثتها على أنه في العلة الثالثة قد نسب إلى المبرد ما لم يقله كما ناقض نفسه قال:

وقيل إنما قال ذلك لأنه ليس شيء من المركبات يثنى فيه الجزء الثاني ويجمع

وكان قدم في الجزء الثاني ص ١٧٣ أن المبرّد يثني ويجمع الجزء الثاني من جميع المركبات حتى نحو سيبويه قال:

والمبـرد يجيز في نحـو سيبويـه السيبويهـين والسيبويهـين مع بنـاء الجـزء الثاني ونجد مصداق ذلك في المقتضب ص ٣٦٢.

وابن هشـام في المغني ينسب إلى المبرّد علّة أخـرى وهي لبعده بـالتثنية والجمع عن مشابهة الحروف وكذا في الأشموني.

قـال في الرابـع من المقتضب (باب مـا تعمـل فيـه لا) نسختي ٤٦٦ ـ ٤٩٩:

وكـان الخليل وسيبـويـه يـزعمـان أنـك إذا قلت لا غـلامـين لـك أن غـلامين مـع لا اسم واحد وتثبت النـون كـما تثبت مـع الألف والـلام وفي تثنيـة ما لا ينصـرف وجمعه نحـو قولـك هذان الأحمـران وهـذان المسلمـان والتنوين لا يثبت في واحد من الموضعين فرقوا بـين النون والتنـوين واعتلّوا بما ذكرت لك، وليس القول عنـدي كذلـك لأن الأسماء المثنـاة والمجموعـة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسما واحدا لم يوجـد ذلك كـما لم يوجـد المضاف ولا الموصول مع ما قبله بمنزلة اسم واحد.

وفي شرح الكافية ١ ـ ٢٣٥:

نحو لا مسلمين ولا مسلمين مبني خلافا للمبرد.

فإن قال بـه لأن النون كـالتنوين الـذي هو دليـل الإعراب فمنقـوض بنحو يا زيدان ويا زيدون وهما مبنيان مع وجـود النون إذ لـو كانـا معربـين لقيل يا زيدين ويا زيدين والنون ليس كالتنوين في الدلالة على التمكن.

ونقـل عنه أنـه قال لأن المثنى والمجمـوع في حكم المعطوف والمعـطوف عليـه مضارع للمضـاف فيجب النصب، وردّ بأن المعـطوف عليه في بـاب لا مبني نحو لا رجل ولا امرأة وله أن يقـول أردت به عـطف النسق الذي يكون التابـع والمتبوع فيـه كأسم واحـد كما ذكـرنا في النـداء في نحو ثـلاثة وثـلاثين ولا شـك أن المثنى والمجموع مثـل هذا المنسـوق لكنه ينتقض بيـا زيدان ويا زيدون.

وقيل إنما قال ذلك لأنه ليس شيء من المركبات يثنى فيه الجزء الثاني ويجمع، والجواب أنه لم يقم دليل قاطع على أن لا مركبة مع المنفي ولو سلمنا فليس بناؤه للتركيب وإن سلمنا فنحن نقول حضر موتان وحضر موتون في المثنى بحضرموت.

٤٥ ـ كلام المبرد في المقتضب صريح في أن المبدل منه والبدل موجودان معا لم يوضعا على أن يسقط أحدهما إلا في بدل الغلط فأن المبدل منه بمنزلة ما ليس في الكلام ويقول:

وقيل له بدل لأن الذي عمل في الذي قبله قد صار يعمل فيه بأن فرغ له.

وابن الحاجب والرضي ينسبان إليه القول بأن المبدل منه في حكم الطرح ثم يردّ عليه الرضي.

قال في الجزء الرابع (باب مجرى نعت النكرة عليها) نسختي ٤٤٣:

وذلك نحو قولك مررت بأخيك زيد أبدلت زيدا من الأخ نحيت الأخ وجعلته في موضعه في العامل فصار مثل قولك مررت بزيد.

وإنما هو في الحقيقة تبيين ولكن قيل له بدل لأن الذي عمل في الذي قبله قد صار يعمل فيه بأن فرغ له، وقال في الرابع أيضا نسختي ٤٧٤.

وليس المبدل منه بمنزلة ما ليس في الكلام إنما أبدلت للتبيين.. ولو كان البدل يبطل المبدل منه لم يجز أن تقول زيد مررت به أبي عبد الله لأنك لو لم تعد بالهاء فقلت زيد مررت بأبي عبد الله كان خلفاً لأنك جعلت زيداً ابتداء ولم تردد إليه شيئاً فالمبدل منه مثبت في الكلام وإنما سمى البدل بدلاً لدخوله لما عمل فيه ما قبله على غير جهة الشركة...

والمعنى الصحيح أن البدل والمبدل منه موجودان معاً لم يوضعا على

أن يسقط أحدهما إلا في بدل الغلط فإن المبدل منه بمنزلة ما ليس في الكلام.

وفي شرح الكافية ١ ـ ٣١٦.

واختلف النحاة في المبدل منه فقال المبرد إنه في حكم الطرح معنى بناء على أن المقصود بالنسبة هو البدل دون المبدل منه. وعلى ما ذكرنا من فوائد البدل والمبدل منه يتبين منه أن الأول ليس في حكم الطرح معنى إلا في بدل الغلط ولا كلام أن المبدل منه ليس في حكم الطرح لفظاً.

٤٦ ـ الناصب لاسم المصدر في نحو وتبتّل إليه تبتيلاً والله أنبتكم من الأرض نباتاً هو الفعل السابق لاتفاقهما في المعنى ذكر ذلك في المقتضب وهكذا نسب إليه الرضى (الكافية ١ ـ ١٠٤) وابن يعيش في شرحه للمفصل ١ ـ ١١٢.

ولكن السيوطي ينفرد بقوله إن مذهب المبرد أنه منصوب بفعل مضمر والفعل الظاهر دليل عليه.

في الجزء الأول باب معرفة الأفعال أصولها وزوائدها نسختي ٢٥ وأعلم أن الفعلين إذا اتفقا في المعنى جاز أن يحمل مصدر أحدهما على الآخر لأن الفعل الذي ظهر في معنى فعله الذي ينصبه وذلك نحو قولك أنا أدعك تركاً شديداً وقد تطويت انطواء لأن تطويت في معنى انطويت قال الله عز وجل وتبتل إليه تبتيلاً لأن تبتل وبتل في معنى واحد وقال ﴿والله أنبتكم من الأرض نباتاً﴾ ولو كان على أنبتكم لكان إنباتاً ولكنه إذا فعل وقع فعله في المفعول فكان التقدير والله أعلم والله أنبتكم فنبتم نباتاً.

وفي الهمع ١ ـ ١٨٧.

فإن كان من لفظه وهو غير جار عليه نحو أنبتكم من الأرض نباتاً

فثلاثة مذاهب، أحدها أنه منصوب بذلك الفعل الظاهر وعليه المازني، والثاني أنه منصوب بفعل ذلك المصدر الجاري عليه مضمراً والفعل الظاهر دليل عليه وعليه المبرد وابن خروف وعزاه لسيبويه.

٤٧ - سراويل عجمية معربة ومنعت الصرف لأنها وقعت على مثال من العربية لا يدخله الصرف صرح بذلك المبرد في موضعين من المقتضب وفي موضع ثالث يقول فأما سراويل فكان يقول فيها العرب يجعلها بعضهم واحداً فهي عنده مصروفة في النكرة ومن العرب من يراها جمعاً.

ويظهر من هذا أن رأى المبرد أنها عجمية معربة بدليل ذكره لهذا في موضعين وأما الموضع الثالث فيظهر منه أنه يحكي ما قيل فيها مما يخالف ما قاله.

والسيرافي وابن يعيش والرضي والبغدادي ينسبون إلى المبرد مخالفته لسيبويه في قوله إنها عجمية عربت ومنعت الصرف لأنها أشبهت من العربي ما يمنع الصرف.

في تعليق السيرافي ٢ - ١٦ من كتاب سيبويه.

قال السيرافي (سراويل) ومن الناس من يجعله جمعاً لسروالة فيكون جمعاً لقطع الخرق واعتمد هذا المذهب أبو العباس.

وفي ابن يعيش ١ - ٦٤.

وأما سراويل فهو عند سيبويه والنحويين أعجمي وقع في كلام العرب فوافق بناؤه بناء مالا ينصرف في معرفة ولا نكرة وهو قناديل ومن الناس من يجعله جمعاً لسروالة وهي قطعة خرقة منه كد خاريص وأنشدوا:

عليه من اللؤم سروالة فليس يرقّ لمستعطف

فيكون كعثكالة وعثاكيل وهو رأي أبي العباس ويضعفه من جهة

المعنى أنـه لا يـريـد أن يكـون عليــه من اللؤم قـطعــة وإنمـا هــو هجـو والسراويل تمام اللباس فأراد أنه تام التردي باللؤم.

وفي شرح الكافية ١ ـ ٥٠.

وسراويل الأكثرون على أنه غير منصرف..

واختلف في تعليله فعند سيبويه وتبعه أبـو علي أنـه اسم أعجمي مفرد عـرب كما عـرب الآجر ولكنـه أشبه من كـلامهم مالا ينصـرف قطعـاً نحو قناديل فحمل على ما يناسبه فمنع الصرف.

وقال المبرد هو عربي جمع سروالة والسروالة قطعة خرقة قال:

عـليــه مــن الــلؤم سـروالــة فـليس يـرقّ لمـستـعـطف

ويشكـل عليـه بـأن إطـلاق لفظ الجمــع عـلى الــواحـد لم يجيء في الأجنـاس فلا يقـال لرجـل رجال بـل جـاء ذلـك في الأعـلام كمـدائن في مدينة معينة وجوابه أن الجمع فيه مقدر لا محقق كعدل عمر.

وقال المبرد في الثـالث من المقتضب باب مـا اشتق للمذكـر من الفعل نسختي ٣٣٥.

وكذلك سراويل لا ينصـرف عند النحـويين في معـرفة ولا نكـرة لأنها وقعت عـلى مثال من العـربية لا يـدخله الصـرف نحـو قنـاديـل ودهـاليـز فكـانت لما دخلهـا من الإعراب كـالعربيـة فهـذا جملة القـول في الأعجمي الواقع على الجنس والمخصوص به الواحد للعلامـة وقال أيضـاً في الثالث: بـاب تسمية الـواحد مؤنثـاً كان أو مـذكراً بـأسـماء الجمـع نسختي ٣٤١ ـ ٣٥٦.

وعلى هذا لم يصـرفوا سـراويل وإن كـانت قد أعـربت لأنها وقعت في كلام العرب على مثال مالا ينصرف في معرفة ولا نكـرة فأمـا العجمة فقـد زالت عنها لأنها قد أعربت وقال:

فـأما سـراويل فكـان يقول فيهـا العرب يجعلهـا بعضهم واحـداً فهي

عنده مصروفة في النكرة على هذا المذهب، ومن العرب من يراها جمعاً واحدها سروالة وينشدون:

عليه من اللؤم سروالة فليس يرقّ لمستعطف

فمن رآها جمعاً يقال له إنما هي اسم لشيء واحد فيقول جعلوه أجزاء كما تقول دخاريص[1] القميص والواحد دخرصة فعلى هذا كان يرى أنها بمنزلة قناديل لأنها جمع لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ولكن إن سمى بها صرفها في النكرة كما وصفت لك في غيرها.

٤٨ ـ نحو زيد اسم امرأة مذهب الخليل وسيبويه منع صرفه ومذهب عيسى وغيره جواز الأمرين ذكر ذلك المبرد في المقتضب وبين وجهة كل من الفريقين وسكت عن الترجيح.

وفي موضع آخر من المقتضب اقتصر على مذهب الخليل وسيبويه، والأشموني وابن هشام في التوضيح ومؤلف التصريح ينسبون المبرد إلى الرأي الأخير.

وكذلك فعل السيوطي في الهمع فقال:

وجوز المبرد وغيره فيه الأمرين كما يجوزان في المنقول من مؤنث إلى مذكر.

ومذهب المبرد في المذكر المسمى بمؤنث ثلاثي لم تكن فيه هاء التأنيث الصرف مطلقاً تحرك وسطه أو سكن.

قال في الثالث باب تسمية المؤنث نسختي ٣٤٤ ـ ٣٥٢ فإن سميت مؤنثاً بمذكر على هذا الوزن عربي فإن فيه اختلافاً.

---

(١) الدخريص من الثوب والأرض والدرع التربر والتخريص لغة فيه أبو عمرو واحد الدخاريص دخرص ودخرصة والدخرصة والدخريص من القميص والدرع واحد الدخاريص وهو ما يوصل به البدن ليوسعه أبو منصور الدخريص معرب أصله فارسي وهو عند العرب البنيقة واللبنة لسان العرب ٨ ـ ٣٠١.

فأما سيبويه والخليل والأخفش والمازني فيرون أن صرفه لا يجوز لأنه أخرج من باب إلى باب يثقل صرفه فكان بمنزلة المعدول وذلك نحو امرأة سميتها زيداً أو عمراً ويحتجّون بأن مصر غير مصروفة في القرآن لأن اسمها مذكر عنيت به البلدة وذلك قوله عز وجل أليس لي ملك مصر فأما قوله عز وجل اهبطوا مصراً فليس بحجة عليه لأنه مصر من الأمصار وليس مصر بعينها هكذا جاء في التفسير والله أعلم.

وأما عيسى بن عمر ويونس بن حبيب وأبو عمر الجرمي وأحسبه قول أبي عمرو بن العلاء فإنهم كانوا إذا سموا مؤنثاً بمذكر على ما ذكرنا رأوا صرفه جائزاً ويقولون نحن نجيز صرف المؤنث إذا سميناه بمؤنث على ما ذكرنا وإنما أخرجناه من ثقل إلى ثقل فالذي إحدى حالتيه حال خفة أحقّ بالصرف كما أنا لو سمّينا رجلاً أو غيره من المذكر باسم مؤنث على ثلاثة أحرف ليس له مانع لم يكن إلا الصرف وذلك أنك لو سميت رجلا قدماً أو فخذاً أو عضداً لم يكن فيه إلا الصرف لخفة التذكير وكذلك لو سميته باسم أعجمي على ثلاثة أحرف متحركات جمع أو ساكنة الحرف الأوسط لكان مصروفاً لا يجوز إلا ذلك لأن الثلاثة أقل الأصول والتذكير أخف الأبواب.

وقال في الرابع ٣٦٦.

وكذلك ضرب إن رأيته قلت هذا ضرب مكتوباً فاعلم أن جعلت المكتوب حرفاً فإن جعلته اسماً لكلمة لم تصرف وضرب لا يكون إلا مذكراً.

وقال في الثالث باب ما ينصرف وما لا ينصرف نسختي ٣٣٣ وما كان مؤنثاً لا علامة فيه سميت به مذكراً وعدد حروفه ثلاثة أحرف فإنه ينصرف إذا لم تكن فيه هاء التأنيث تحركت حروفه أو سكن ثانيها وذلك نحو دعد وشمس وقفا وقدم فيمن أنثها إن سميت بشيء من هذا رجلاً انصرف.

في الهمع ١ ـ ٣٤.

الثانية أن يكون مذكر الأصل كـزيد اسم امـرأة لأن النقل إلى المؤنث ثقل يعادل الخفة التي بها صرف من صرف هنـداً، وجوز المبـرد وغيره فيـه الأمرين كما يجوزان في المنقول من مؤنث إلى مـذكر وهـو نقل من ثقـل إلى أثقل.

وفي الأشموني ٢ ـ ٤٧٤.

أو منقولاً من مذكر نحو زيد إذا سمى به امـرأة لأنه حصـل بنقله إلى التـأنيث ثقـل عـادل خفـة اللفظ هـذا مـذهب سيبـويـه والجمهـور وذهب عيسى بن عمـر والجـرمي والمبـرد إلى أنـه ذو وجهـين واختلف النقـل عن يونس [في التوضيح مع التصريح ٢ ـ ٢١٨].

وقـال عيسى بن عمر الثقفي وأبـو عمر الجـرمي وأبـو العبـاس المبـرد وأبو زيد في نحو زيد اسم امرأة إنه كهند في جواز الوجهين.

٤٩ ـ المؤنث الثـلاثي الساكن الـوسط كهند تـرك الصرف فيـه أقيس عند المبرد كما ذكر ذلك في المقتضب ثم بين وجهـة نظر من صـرف ووجهة من منع الصرف.

وابن الحـاجب والرضى يعبـران عن مذهبـه بهـذه العبـارة فـالـزجـاج وسيبويه والمبرد جزموا بامتناعه من الصرف.

قال في الثالث باب تسمية المؤنث نسختي ٣٤٣.

وأمـا المستعملة للتأنيث فنحـو جُمْل ودعـد وهند فـأنت في جميـع هـذا بـالخيار وتـرك الصرف أقيس فـأما من صـرف فقال رأيت دعـداً وجـاءتني هنـد فيقول خفّت هـذه الأسماء لأنها عـلى أقلّ الأصـول فكان مـا فيها من الخفة معادلاً ثقل التأنيث.

ومن لم يصـرف قال المـانع من الصـرف لما كـثر عـدتـه نحـو عقـرب

وعناق موجود فيما قل عدده كما كان ما فيه علامة التـأنيث في الكثير العـدد والقليل سواء.

في شرح الكافية ١ ـ ٤٤.

وإن سميت مؤنثـاً حقيقياً أو غيـره فالـزجاج وسيبـويه والمبـرد جزمـوا بامتناعه من الصرف لكـونه مؤنثـاً بالـوضعين اللغـوي والعلمي فظهـر فيه أمر التأنيث وغيرهم خيروا بين الصرف وتركه.

٥٠ ـ نحو حذام معرفة مؤنث معدول فعلى لغـة من بناه يكـون سبب البنـاء توالى العلل واجتمـاعها أمـا على لغـة أهل الحجـاز المانعـين لـه من الصرف فسببه أنه مؤنث معدول هذا ما قاله في كتـابيه المقتضب والكـامل قال:

وأهـل الحجاز يجـرونه عـلى قياس مـا ذكرت لأنـه معدول في الأصـل وسمى بـه فنقـل إلى مؤنث ولـك هـذا يفيـد أن العـدل أحـد سببي منـع الصرف.

والسيوطي والأشموني وابن هشام ومؤلف التصريح يقولـون إن المانـع له من الصرف عند المبرد العلميـة والتأنيث المعنـوي كزينب وعنـد سيبويـه العلمية والعدل.

قـال في الثالث من المقتضب (بـاب ما كـان من الأسماء المعـدولة عـلى فعال) نسختي ٣٥٠.

وأما ما كـان اسماً علماً نحـو حذام وقـطام ورقاش فـإن العرب تختلف فيـه فأمـا أهل الحجـاز فيجرونـه مجرى مـا ذكرنـا قبل لأنـه مؤنث معدول وإنما أصله حاذمة وراقشة وقاطمة ففعال في المؤنث نظير فعل في المذكر.

وقال في الكامل ٤ ـ ٢٠٩.

والباب الرابع أن تسمى امرأة أو شيئاً مؤنثاً بـاسم تصوغـه على هـذا

المثال نحو رقاش وحذام وقطام وما أشبهه فهذا مؤنث معدول عن راقشة وحاذمة وقاطمة إذا سميت به.

وأهل الحجاز يجرونه على قياس ما ذكرت لأنه معدول في الأصل وسمى به فنقل إلى مؤنث كالباب الذي كان قبله.

في الأشموني ٢/٤٩٢.

وهو ممنوع الصرف للعلمية والعدل عن فاعلة وهذا رأي سيبويه وقال المبرد للعلمية والتأنيث المعنوي كزينب وهو أقوى ومثله في التصريح على التوضيح ٢ ـ ٢٢٥ وفي الهمع ١ ـ ٢٩.

٥١ ـ إذا سمى بجار ومجرور والجار حرف أحادي فإن مذهب المبرد كما ذكره في المقتضب الحكاية.

والسيوطي في الهمع يروي مذهبه على أنه مخالف لمذهب الجمهور بأنه يجيز مع الزجاج إعرابهما مكملاً أولهما بتضعيف حرف لين يجانس حركته كما لو سمى به مستقلاً فيقول في (بزيد) جاءني بي زيد.

والصبان في حاشيته ينقل كلام السيوطي في الهمع.

قال في الرابع باب ما يحكى من الأسماء وما يعرب نسختي ٣٥٨ فإن سميت رجلاً وزيد وأنت تريد القسم قلت رأيت وزيد وجاءني وزيد لأن الواو عاملة في زيد فإنما هي بمنزلة الباء ألا ترى أنك لو سميته بزيد لقلت جاءني بزيد.

وفي الهمع ٢ ـ ١٥٥.

والمسمى بجار ومجرور والجار حرف واحد يحكي وجوباً عند الجمهور وأجاز المبرد والزجاج إعرابهما ويكمل الأول كما لو سمى به مستقلاً فيقال في بزيد جاء بي زيد ومثله في الصبان ١ ـ ١٧٢.

٥٢ ـ رأي المبرد في ندبة المنادى المضاف لياء المتكلم عند من أثبت الياء ساكنة جواز الوجهين:

١ ـ إثبات الياء وتحريكها بالفتح نحو واغلامياه.
٢ ـ حذف الياء لالتقاء الساكنين نحو واغلاماه.

وكلام الرضى في شرح الكافية ١ ـ ١٤٣ يوافق ما في المقتضب ولكن الأشموني وابن هشام ومؤلف التصريح يصورون رأي المبرد بالشق الثاني فقط وصنيعهم هذا يشعر بأن المبرد لا يرى رأي سيبويه.

قال في الرابع من المقتضب (باب ما كان من المندوب مضافاً إليك) نسختي ٤٣٥.

ومن رأى أن يثبت الياء ساكنة فيقول يا غلامي أقبل فهو فيها بالخيار إن شاء قال واغلامياه فحرك لالتقاء الساكنين وأثبت الياء لأنها علامة وكانت فتحتها ها هنا مستخفة كفتحة الياء في القاضي ونحوه للنصب.

وإن شاء حذفها لالتقاء الساكنين كما تقول جاء غلام العاقل.

وفي الأشموني ٢ ـ ٣٩١.
تنبيه فتح الياء في ذي الوجهين المذكورين مذهب سيبويه وحذفها مذهب المبرد.
ومثله في التصريح على التوضيح ٢ ـ ١٨٣.

٥٣ ـ ذكر المبرد وزن أروى وأروية وبين الخلاف فيها أهو أفعل أم فعلى وبين ما يترتب على هذا الخلاف في التصغير ولم يعرض لترجيح رأي على آخر.

وصاحب لسان العرب ينسب إليه القول بأن وزن أروى فعلى ثم يضعفه.

قال في الثاني (باب ما كان على فَعَل من ذوات الياء والواو) (نسختي ٢٠٣).

ومن كانت أروى عنده أفعل قال في تصغيره أرية مثل قولك أسيد

ومن قال أسيود قال أريوية كانت عنده فعلى لم يقل في أروية إلا أرية لأن الواو في موضع اللام على هذا القول وإليه كان يذهب الأخفش والأول قول سيبويه.

وقال أيضاً في باب ما كانت الواو منه في موضع اللام ٢٠٣ ومن قال أروية إنها فعلية قال في أروى أرياً ليس غير لأن أروى عنده على هذا القول فعلى.

ومن جعل أروى أفعل لم يقل إلا أرى فأعلم فيحذف ياء لاجتماع الياءات ومن قال في أسود أسيود على المجاز قال أريو فأعلم وفي لسان العرب ١٩ ـ ٦٩.

قال ابن سيده وذهب أبو العباس إلى أنها فعلى والصحيح أنها أفعل لكون أروية أفعولة.

٥٤ ـ أعرب أبو العباس في المقتضب هذه الآية في موضعين وهي (يا أيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم تؤمنون بالله. . . يغفر لكم) على الوجه الآتي: تؤمنون بيان للتجارة ويغفر جواب الاستفهام.

وابن الشجري في أماليه يقول عن مذهب المبرد أن يغفر جواب لآمنوا وتؤمنون خبر معناه الأمر أي آمنوا بدليل الجزم في يغفر وقال غير المبرد عطف بيان على ما قبله ويغفر جواب الاستفهام.

قال في الثاني باب الأفعال التي تنجزم لدخول معنى الجزاء فيها نسختي ١٣٦.

وقال الله عز وجل: ﴿يا أيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم﴾ ثم ذكرها فقال تؤمنون بالله فلما انقضى ذكرها قال يغفر لكم لأنه جواب لهل.

وقال في الثاني أيضاً باب الأمر والنهي نسختي ١٥٥.

فأما قول الله عز وجل يا أيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم ثم قال تؤمنون بالله ورسوله فإن هذا ليس بجواب ولكنه شرح ما دعوا إليه والجواب يغفر لكم ذنوبكم ويدخلكم فإن قال قائل فهلا كان الشرح أن تؤمنوا لأنه بدل من تجارة فالجواب في ذلك أن الفعل يكون دليلاً على مصدره فإذا ذكرت ما يدل على الشيء فهو كذكرك إياه ألا ترى أنهم يقولون من كذب كان شراً يريدون كان الكذب.

وفي أمالي ابن الشجري ١ ـ ٢٦٠ قال أبو العباس المبرد تؤمنون بالله وتجاهدون خبر معناه الأمر أي آمنوا بدليل الجزم في يغفر وقال غير المبرد عطف بيان على ما قبله ويغفر جواب الاستفهام فهو محمول على المعنى.

٥٥ ـ مذهب المبرد في نحو يا تيمَ تيمَ عدي بالنصب كما ذكره في المقتضب تخريجه على أحد وجهين.

١ ـ تيم الأول مضاف إلى عدي والثاني مقحم للتوكيد كما يراه سيبويه.

٢ ـ حذف من تيم الأول المضاف إليه استغناء بإضافة الثاني.

ثم عرض لهذه المسألة في موضعين من كتابه الكامل واكتفى بالتخريج الأول الذي يراه سيبويه.

يراجع الكامل ٥ ـ ٨٤ عند حديثه عن البيت يا تيم تيم عدي لا أبالكم وعند حديثه عن البيت في ٧ ـ ١٤٥ :

يا قرط قرط حيى لا أبا لكم يا قرط أني عليكم خائف حذر

ثم ذكر البيت أيضا يا تيم تيم عدي والبيت يا زيد زيد اليعملات.

والسيرافي وابن يعيش وابن الحاجب والرضي والسيوطي وابن هشام

والشمني والأشموني يصورون رأي المبرد بالتخريج الثاني فقط وصنيعهم هذا يشعر بأن المبرد لا يقول بتخريج سيبويه مع أنه قال به في المقتضب واقتصر عليه في موضعين بالكامل قال في الرابع من المقتضب باب الاسمين اللذين لفظهما واحد والآخر منهما مضاف نسختي ٤٣٢ .

الوجه الآخر أن تقول يا تيم تيم عدي ويا زيد زيد عمرو وذلك لأنك أردت بالأول يا زيد عمرو فإما أقحمت الثاني تأكيدا للأول وإما حذفت من الأول المضاف استغناء بإضافة الثاني فكأنه في التقدير يا تيم عدي يا تيم عدي .

من تعليق السيرافي على كتاب سيبويه ١ ـ ٣١٥ .

(يا زيد زيد اليعملات) مذهب سيبويه أن زيد الأول هو المضاف إلى اليعملات والثاني توكيد للأول لا تأثير له في المضاف إليه .

ومذهب أبي العباس أن الأول مضاف إلى محذوف والثاني مضاف إلى المذكور وإنما حذف الأول اكتفاء بالثاني .

في شرح الكافية ١ ـ ١٣٣ :

وقال المبرد ان تيم الأول مضاف إلى عدي مقدر يدل عليه هذا الظاهر . . . ثم يقول وعند سيبويه ليست الإضافة مكررة .

وكذلك في شرح ابن يعيش ٢ ـ ١٠

وفي المغني ٢ ـ ١٥٧ والشمني على المغني ٢ ـ ٢٥٤ .

والأشموني ٢ ـ ٣٧٤ والهمع ١ ـ ١٧٧ .

٥٦ ـ قال في المقتضب عن البيت باب الأمر والنهي ١٥٣ :

محمد تفد نفسك كل نفس إذا ما خفت من أمر تبالا

وأما هذا البيت الأخير فليس بمعروف على أنه في كتاب سيبويه على ما ذكرت لك .

وفي كتابه شرح لامية العرب المطبوع على هامش أعجب العجب بمطبعة الجوانب صفحة ١٢ قال المبرد.

المثال مأخوذ من كلام أبي طالب لما خاطب النبي صلى الله عليه وسلم فقال:

محمد تفد نفسك كل نفس إذا ما خفت من أمر تبالا

ووجود هذا الكلام منسوبا للمبرد على هذه الصورة ظاهر الانتحال إذ هو فوق مخالفته لما قاله في المقتضب وما نسبه إلى المبرد النحويون في كتب النحو الأخرى كما في الانصاف ص ٣٠٦ المسألة ٧٢ المغني ١ ـ ١٨٣ + ١٨٥.

الكافية ٢ ـ ٢٣٤ الهمع ٢ ـ ٥٥ خزانة الأدب ٣ ـ ٦٢٩.

قد ذكر تعليقا على كلام الزمخشري وهذا مما يبعد صدوره عن المبرد ويثبت أنه زيادة من الطابع.

وقد رجعت إلى نسخة خطية من شرح لامية العرب للمبرد محفوظة بمكتبة الجامع الأحمدي وكتبت سنة ١٢٥١ هـ فلم أجد بها هذه الزيادة المنتحلة.

أقوال نسبت الى المبّرد وفي كامله مايعارضها

أثبت في الفصل السابق أن هنـاك أقـوالا نسبت إلى المبـرد وفي كتـابيه الكـامل والمقتضب مـا يعـارضهـا وهي ٨ ـ ١١ ـ ١٩ ـ ٢٠ ـ ٢٤ ـ ٤٣ ـ ٥٠ ـ ٥٦.

وأثبت هنـا مـا يعـارض مـا في الكـامـل وليس في المقتضب حـديث عنها.

١ ـ يعرض المبرد في الكامل لشرح المفعول معه ويمثل له بقوله:

تبكي عليك نجوم الليل والقمر واستوى الماء والخشبة.

وما زلت أسير والنيل وما أنت وعثمان.

ويقول عنه وهذا باب يطول شرحه.

والسيوطي في الهمع يقول عن مذهبه أنه يقيسه فيما كـان الثاني مؤثـرا لـلأول وكان الأول سببـا لـه نحـو جـاء البـرد والـطيـالسـة فـالبـرد سبب لاستعمـال الطيـالسة وجئت وزيـدا أي كنت السبب في مجيئـه وظـاهـر أن الأمثلة التي ساقها المبـرد ليست مما كـان الأول سببا للشـاني فيؤخذ منهـا أن المفعـول معه عنـد المبـرد ليس مقصـورا عـلى هـذا النـوع كـما ادعى عليـه ونسبه إليه السيوطي.

في الكامل ٦ ـ ٥٠:

ويكون تبكي عليك نجوم الليل والقمـر على أن تكـون الواو في معنى

مع وإذا كانت كـذلك فكـان قبل الاسم الـذي يليه أو بعـده فعل انتصب لأنـه فـي المعنى مفعول وصـل الفعل إليـه فنصبه ونـظير ذلك استـوى الماء والخشبة لأنك لم ترد استوى المـاء واستوت الخشبـة ولو أردت ذلـك لم يكن إلا الرفع ولكن التقدير سـاوى الماء الخشبـة وكذلـك ما زلت أسـير والنيل يا فتى لأنك لست تخبر عن النيل بسـير وأنما تـريد أن سيـرك بحذائـه ومعه فوصل الفعل وهذا باب يطول شرحه ٣ ـ ٢٣٠ .

في الهمع ١ ـ ٢١٩ .

وقال المبرد والسيرافي يقاس فيـما كان الثـاني مؤثرا لـلأول وكان الأول سببـا له نحـو جاء البـرد والطيـالسة فـالبرد سبب ـ لاستعمـال الطيـالسـة وجئت وزيدا أي كنت السبب في مجيئه .

٢ ـ فسر ثعلب بيت أبي تمام :

آألـفــة الـنـحـيـب كـم افـتــراق أظــلّ فـكــان داعـيــة اجـتـمــاع

بقوله إن الأنسان قد يفارق محبوبه رجاء أن يغنم في سفـره فيعود إليـه مستغنيا عن التصرف فيطول اجتماعه به وقرن به في المعنى البيت .

سـأطلب بعد الـدار عنكم لتقـربـوا وتسكب عينـاي الـدمــوع لتجمـدا

وكذلك فعل المبرّد في الكـامل وسـاق البيتين لمثـل هذا المعنى بعـد أن ذكر قصصا نثرية كلها ترمي إلى غرض واحد وهـو أن الانسان قـد ينصب ليصيب غاية أمله .

وفي أمـالي الزجـاجي ومعجم الأدباء تفسـير المبرد لبيت أبي تمـام عـلى لسان الأخفش يغاير ما حمله عليه في الكامل وساقـه له ونقـد ثعلب لذلـك التفسير.

في الكامل ٢ ـ ٢٦١ :

ويـروى عن الأصمعي أنّه قـال هجم عـليّ شهـر رمضـان وأنـا بمكـة

فخرجت إلى الطائف لأصوم بها هربا من حر مكّة فلقيني أعرابي فقلت له أين تريد فقال أريد هذا البلد المبارك لأصوم هذا الشهر المبارك فيه فقلت له أما تخاف الحرِ فقال من الحر أفر.

وهذا الكلام نظير كلام الربيع بن خثيم فأن رجلا قال له وقد صلى ليلة حتى أصبح أتعبت نفسك فقال راحتها أطلب أن أفره العبيد أكيسهم، ونظير هذا الكلام قول روح بن حاتم بن قبيصة بن المهلب ونظر إليه رجل واقفا بباب المنصور في الشمس فقال:

قد طال وقوفك في الشمس فقال روح ليطول وقوفي في الظل ومثله من الشعر قوله (قال أبو الحسن هو عروة بن الورد العبسي):

تقول سليمى لو أقمت بأرضنا ولم تدر أني للمقام أطوف
لعل الذي خوفتنا من ورائنا سيدركه من بعدنا المتخلف

وقال آخر:

سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب عيناي الدموع لتجمدا

وهذا معنى كثير حسن جميل وقال حبيب بن أوس الطائي:

أآلفة النحيب كم افتراق أجدّ فكان داعية اجتماع
وليست فرحة الأوبات ألا لموقوف على ترح الوداع

في أمالي الزجاجي ـ ٣٧ (في المعجم ٥ ـ ١٣٢).

أخبرنا أبو الحسن الأخفش فقال:

كنت يوما بحضرة ثعلب فأسرعت القيام قبل انْقضاء المجلس فقال لي إلى أين ما أراك تعبر عن مجلس الخُلْدي فقلت له لي حاجة فقال لي إني أراه يقدّم البحتري على أبي تمام فإذا أتيته فقل له ما معنى قول أبي تمام:

أآلفة النحيب كم افتراق أظلّ فكان داعية اجتماع

قال أبو الحسن فلما صرت إلى أبي العباس المبرد سألته عنه فقال معنى هذا أن المتحابّين والعاشقين قد يتصارمان ويتهاجران إدلالا لا عزما على القطيعة وإذا حان الرحيل وأحسّا بالفراق تراجعا إلى الود وتلاقيا خوف الفراق وأن يطول العهد بالالتقاء بعده فيكون الفراق حينئذ سببا للاجتماع كما قال الآخر:

متّعا بالـلقاء يوم الفراق مستجيرين بالبكا والعناق
كم أسرّا هواهما حذر النا س وكم كتما غليل اشتياق
فأظلّ الفراق فالتقا فيـ ـه فراق أتاهما باتفاق
كيف أدعو على الفراق بحتف وغداة الفراق كان التلاقي

قال فلما عدت إلى ثعلب في المجلس الآخر سألني عنه فأعدت عليه الجواب والأبيات فقال:

ما أشد تمويهه ما صنع شيئا إنما معنى البيت أن الأنسان قد يفارق محبوبه رجاء أن يغنم في سفره فيعود إلى محبوبه مستغنياً عن التصرف فيطول اجتماعه معه ألا تراه يقول في البيت الثاني:

وليست فرحة الأوبات الا لموقوف على ترح الوداع

وهذا نظير قول الآخر بل منه أخذ أبو تمام.

وأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب عيناي الدموع لتجمدا

هذا هو ذاك بعينه.

ونقل هذا عن أمالي الزجاجي ياقوت في معجم الأدباء ٥ ـ ١٣٢.

ويكفينا هذا القدر في الدلالة على أنه قد نسب إلى أبي العباس المبرد من الأقوال ما لم يصدر عنه كما يدعونا ذلك إلى أن نستوثق من صحة ما نسب إلى غيره بالرجوع إلى مؤلّفاته والعمل على أحيائها.

وعدت أن أشبع القول في بعض النواحي لما لها من الخطر أو لما فيها من الدقة وهذا ما أردت قوله.

بين النحوين والقراء

قدمت أن الحملة على القرّاء بتلحينهم وردّ قراءاتهم استفتح بابها وحمل لواءها زعماء البصرة المتقدّمون ثم تطاير شررها إلى بعض زعماء الكوفة فشاركوا فيها.

فالفراء مع علمه وفضله وتلمذته للكسائي أحد القراء السبعة يشارك في الطعن على القرّاء وينسب إليهم الوهم مما سنعرض له بعد. كما أن الزمخشري لم يكن إلا أحد النحويين الذين شايعوا هذه الفكرة وناصروها وليس لاعتزاله اصبع في هذا كما يتقوله عليه بعض العلماء.

يقول أبو حيان في تفسيره عن ابن عطيّة في طعنه على قراءة حمزة تساءلون به والأرحام: وجسارته هذه لا تليق إلا بالمعتزلة كالزمخشري فأنه كثيرا ما يطعن في نقل القراء وقراءاتهم (البحر ٣ ـ ١٥٨).

وقال عن الزمخشري أيضا في ردّه لقراءة ابن عامر وكذلك زُين لكثير من المشركين قتلُ أولادهم شركائهم.

واعجب لعجمي ضعيف في النحو يردّ على عربيّ صريح قراءة

متواترة موجود نظيرهـا في لسان العـرب في غير مـا بيت واعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقراء الأئمة الذين تخيرتهم هـذه الأمة لنقـل كتاب الله شـرقا وغـربا وقـد اعتمـد المسلمـون عـلى نقلهم لضبـطهم ومعـرفتهم وديـانتهم (البحر ٤ ـ ٢٢٨).

ويقول عنه في موضع آخـر عادة هـذا الرجـل أساءة الأدب عـلى أهل الأداء.

وقال عنه صاحب الانتصاف:

لقـد ركب المصنف في هذا الفصـل متن عمياء وتـاه في تيهاء.. وظن أن القراءة تثبت بالرأي غير مـوقوفـة على النقـل وهذا لم يقـل به أحـد من المسلمين.

وفي كتـاب (غيث النفع في القـراءات السبـع) للصفاقسي (٢٦ـ عن الزمخشري.

والحـاصل أن الـرجل لسـوء سريـرته وفسـاد طريقتـه كثير الـطعن في القراءات المتواترات وله جـرءة عظيمـة على خـواصّ خلق الله تعالى رزقنـا الله تعـالى الأدب معهم كما يعلم ذلـك من وقف على الكشـاف الكـاشف لحـاله ورافضيتـه واعتزالـه، ثم يذكـر قصيدة طـويلة لأبي حيان في الـطعن على الزمخشري.

وفي الشمني ٢ ـ ٢١٣ عن الزمخشري:

فأنه يرى أن القراءات كلها آحاد ولا متـواتر فيهـا ولذلـك تراه يـطلق عنان القول في تخـطئة بعض القـراء السبعة في بعض الأمـاكن ولا يبالي بمـا يقوله لظنّه أن القراءة بالرأي لا بالرواية الصحيحة المتصلة بالنبي ﷺ.

هذا ما يقوله العلماء عن الزمخشري، وأقول:

ألا يدلّ كلام المازنيّ والمبرّد عن نافع أحـد القراء السبعـة وتلحينهما لـه وبيان سبب ردّ قراءته بأنه لا علم له بالعربية.

وكـلام المبـرّد أيضـا لـو صليت خلف إمـام يقـرأ مـا أنتم بمصـرخيّ وتساءلون به والأرحام لأخذت نعلي ومضيت.

وقـول أبي علي عن بعض القـراءات المتواتـرة: وما كـان كذلـك فترك الأخذبه أحسن، وقوله أيضا: وهذا قبيـح قليل ولـو عدل عنهـا إلى غيرهـا لكان أولى.

وقـول ابن جني عن القراء: لم يؤتـوا من ضعف أمانـة ولكن أتوا من ضعف دراية وما يقوله في قراءة الحبُك.

ووهم القـراء عند الفـراء وابن الأنباري وغـير ذلك ممـا سنذكـره بعد ألا يـدل كـل ذلـك عـلى أن هؤلاء الأئمـة يـرون أن القـراءة بـالــرأي لا بالرواية، فلم ينفرد الزمخشري بهذا القول.

قال البغدادي في الخزانة (٢ ـ ٢٥٤).

والزمخشري في طعنه على قراءة ابن عامـر مسبوق أيضـا بالفـراء فكان ينبغي الرد على الفـراء فأنـه هو الـذي فتح ابتـداء باب القـدح على قـراءة ابن عامر: عـلى أن للزمخشري مـواقف محمودة فقـد جهر بنفي اللحن عن القرآن.

وفي الكشاف ١ ـ ٣١٣:

ولا يلتفت إلى مــا زعمـوا من وقــوعـه (أي المقيمــين) لحنـا في خطّ المصحف وربما التفت إليـه من لم ينــظر في الكتـاب ولم يعــرف مـذاهب العـرب فيما لهم من النصب عـلى الاختصاص من الافتنـان وغاب عنـه أن السـابقين الأولـين الذين مثلهم في التـوراة ومثلهم في الإنجيل كـانوا أنفـذ همّة في الغيرة على الإسلام وذبّ المطاعن عنه من أن يتـركوا في كتـاب الله ثلمة ليسدّها من بعدهم وخرقا يرفوه من يلحق بهم.

ويبـدو لي أن مثـار هــذه الحملة رغبـة النحــاة في أن تـطرد أقيستهم وتستقيم قواعدهم التي هاموا بها واطمأنـوا إليها وجعلوا كلمتهـا هي العليا

احتكموا إليها فكانت عندهم حكما ترضى حكومته ولا تسمع إلا كلمته غير ناظرين إلى الفرق بين كلام الله وكلام غيره.

فالقرآن أحكمت آياته وأتقنت كلماته وتوجهت إلى روايته والمحافظة على نقله همم الصحابة والتابعين تلقّوه عن رسول الله ﷺ وهو بين ظهرانيهم فضبطوه وحفظوه وأتقنوه باذلين غاية التحري ومنتهى الدقة والأمانة.

وقد سمت ألفاظ القرآن عن أن يتطاول إليها عبث التحريف والتبديل لوعد الله القدير بحفظها (أنا نحن نزلنا الذكر وأنا له لحافظون) فشتان بين كلام الله وكلام العرب فالقرآن آيته الدائمة وحجته الخالدة (لا تبديل لكلماته) ـ (لا يأتيه الباطل من يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد).

وهل في الناس من يسوي الخالق بالمخلوق والسيد بالمسود.

وأتيت هنا ما وقفت عليه من طعن النحو بين على القراء برد قراءاتهم بعد أن ذكرت نصيب المبرد في هذه الحملة.

أبو عمرو بن العلاء: ـ يقول عن محمد بن مروان أحد قراء المدينة في قراءته هؤلاء بناتي هن أطهر لكم بنصب أطهر.

احتبى ابن مروان في لحنه. (كتاب سيبويه ٢ ـ ٣٩٧).

سيبويه قال في كتابه ٢ ـ ١٧٠:

وقد بلغنا أن قوما من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون نيىء وبريئة وذلك قليل رديء فالبدل ها هنا كالبدل في منساه ليس بدل التخفيف وأن كان اللفظ واحدا.

وقال الرضيّ في الشافية ٣ ـ ٣٥:

بعد أن ذكر ما يقوله سيبويه قال:

يعني قليـل في كلام العـرب رديء فيه لا أنـه رديء في القيـاس وهي ثابتة في القـراءات السبع ومـذهب سيبويـه كما ذكـرناه أن ذلـك رديء مع أنـه قرىء بـه ولعل القـراءات السبـع عنـده ليست متـواتـرة وإلا لم يحكم برداءة ما ثبت أنه من القرآن الكريم تعالى عنها.

ينقـل أبـو حيـان في تفسيـره ان سيبـويـه قـال عن قـراءة ابن مـروان هؤلاء بناتي هن أطهر لكم أنها لحن (البحرْ ٥ ـ ٢٤٦).

وفي الكشاف أيضا ٢ ـ ٢٢٦ عن هذه القراءة.

وضعفـه سيبويـه وقال احتبى ابن مـروان في لحنـه وعن أبي عمـرو بن العلاء من قرأهن أطهر لكم بالنصب فقد تربع في لحنه.

والذي في كتاب سيبويه ١ ـ ٣٩٧.

هذا باب لا تكون (هو) وأخواتها فيـه فصلاً ولكن تكـون بمنزلـة اسم مبتدأ وذلك قولك ما أظنّ أحداً هـو خير منـك وما أجعـل رجلاً هـو أكرم منك وما أخال رجلا هـو أكرم منـك فلم يجعلوه فصلاً وقبله نكـرة كما أنـه لا يكـون وصفاً ولا بـدلا لنكرة، وكـما أن كلهم وأجمعين لا يكـرران عـلى نكرة فاستقبحـوا أن يجعلوها فصـلاً في النكرة كـما جعلوها في المعـرفة لأنها معرفة فلم تعد فصلاً إلا لمعرفة كما لم تكن وصفاً ولا بدلاً إلا لمعرفة.

وأما أهل المدينة فينزلون (هـو) ها هنـا منزلتـه بين المعـرفتين ويجعلونها فصـلاً في هذا المـوضع، وزعم يـونس أن أبا عمـرو رآه لحنـاً وقـال احتبى ابن مروان في هذه في اللحن.

وفي تعليق السيرافي.

قوله: (وأما أهل المدينة. . .) الـذي في نسخة السيـرافي ونسخة خط أخـرى وأما أهـل المدينـة فينزلـون هو هـا هنا منـزلتها في المعـرفـة في كـان ونحوه وقال السيرافي عليه.

هذا الكلام إذا حمل على ظاهرة غلط وسهـو لأن أهل المـدينة لم يحـك

عنهم إنـزال (هو) في النكـرة منزلتهـا في المعرفـة والذي حكى عنهم هؤلاء بناتي هن أطهر لكم أي بـالنصب وهؤلاء بناتي جميعـاً معرفتـان وأطهر لكم منزل منزلة المعرفة في باب الفصل، والذي أنكر سيبويـه أن يجعل مـا أظن أحداً هو خيـراً منك فصـلاً وليس هذا ممـا حكى عن أهل المـدينة والـذي يصحـح به كـلام سيبويـه أن يقال هـذا البـاب والـذي قبله بمنـزلـة بـاب واحد. .

وفي الألوسى ٣ ـ ١١.

أن سيبويه غلط نافعاً في قراءته معائش بالهمز.

بالرجوع إلى كتاب سيبويه ٢ ـ ٣٦٧.

نجد سيبويه يغلط من يهمز مصائب.

المازني: تغالى في طعنه على القراء وجاوز حدّ الاعتدال فقـد طاب لـه أن يختم كتـاب تصريف المـازني بالـطعن على القـرّاء عامـة والاستهزاء بهم والسخرية من عملهم وتصويرهم في أثواب الجهلة الذين يتلّقـون بالألفـاظ ويجهلون المعاني.

قال في ختام كتابه ـ ٤٣١.

قـال أبو عثمـان: والتصريف إنمـا ينبغي أن ينظر فيـه من قد نقب في العـربية فـإن فيه إشكـالاً وصعوبـة على من ركبـه غير نـاظـر في غيـره من النحـو وإنما هـو والأدغام والأمـالة فصـل من فصول العـربيـة، وأكـثر من يسـأل عن الأدغام والأمـالة القـراء للقـرآن فيصعب عليهم لأنهم لم يعملوا أنفسهم فيما دونه من العـربية، وربمـا سأل الـرجل منهم عن المسـألـة قـد سـأل عنها بعض العلماء فكتب لفـظه فإن أجـابـه غـير ذلـك العـالم بمعنـاه وخالقه لفظه كان عنـده مخطئـاً، فلا تلتفت إلى قـوله أخـطأت فإنمـا يحمله على ذلك جهله بالمعاني وتعلقه بالألفاظ.

ويشايعه ابن جني في هذا فيقول.

مشايخهم ممن كان له اسم فيهم وعيب [illegible]
لما رأى اللام في قويت ياء توهمها أصلا في الكلمة ولم يعلم أنها انقلبت عن الواو لانكسار ما قبلها ولا أن القوة من مضاعف الواو، ولو توقف عن الفتيا بمالا يعلم لكان أشبه به وأليق.

وقال المازني في تصريفه أيضاً ١٩٦.

قال أبو عثمان فأما قراءة من قرأ من أهل المدينة معائش بالهمز فهي خطأ فلا تلتفت إليها فإنما أخذت عن نافع بن أبي نعيم ولم يكن يدري ما العربية وله أحرف يقرؤ ها لحناً نحواً من هذا.

أبو حاتم السجستاني: أنحى على قراء ثلثمائة سنين بأضافة مائة إلى سنين وهي قراءة متواترة قرأ بها حمزة والكسائي وطلحة ويحيى والأعمش والحسن وابن أبي ليلى وخلف وابن سعدان (تفسير أبي حيان ٦ ـ ١١٧).

الزجاج: في خزانة الأدب ٢ ـ ٣٤٠.

وقد بالغ الزجاج في تفسيره في انكار هذه القراءة (قراءة حمزة تساءلون به والأرحام) فقال القراءة الجيدة نصب الأرحام.

وفي الخزانة ٢ ـ ٢٥٧.

وأما الزجاج فقال في تفسيره قرأ حمزة والأعشى بمصرخيِّ بكسر الياء وهذه عند جميع النحويين رديئة مرذولة ولا وجه لها إلا وجيه ضعيف.

وقال عن قراءة نافع في معائش.

جميع نحاة البصرة تزعم أن همزها خطأ.

(تفسير أبي حيان ٤ ـ ٢٧١)

أبو علي الفارسي: قال في كتاب الحجة ٣ قسم ثان ١٣١ تساءلون

به والأرحام وأما من جر الأرحام فإنه عطف على الضمير المجرور بالباء وهذا ضعيف في القياس وقليل في الاستعمال وما كان كذلك فترك الأخذية أحسن.

أما ضعفه في القياس فإن الضمير قد صار عوضاً مما كان متصلا باسم نحو غلامه وغلامك وغلامي من التنوين فقبح أن يعطف عليه كما لا يعطف الظاهر على التنوين، ويدلك على أنه قد جرى عندهم مجرى التنوين حذفهم الياء في المنادى والمضاف إليها كحذفهم التنوين وذلك قولهم يا غلام وهو الأكثر من غيره في الاستعمال.

ووجه الشبه بينهما أنه على حرف كما أن التنوين كذلك وقال أيضاً في الحجة ٢ قسم ثان ٢٢٢.

وأما قول ابن عامر وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم فلأن الفعل المبني للمفعول به أسند إلى القتل فأعمل المصدر عمل الفعل وأضافه إلى الفاعل، ونظير ذكل قوله ولولا دفع الله الناس فاسم الله فاعل والمعنى قتل شركائهم أولادهم ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به والمفعول مفعول المصدر، وهذا قبيح قليل في الاستعمال ولو عدل عنها إلى غيرها كان أولى...

ابن جني قال في الخصائص ١ ـ ٧٤.

وكذلك قوله عز وجل فتوبوا إلى بارئكم مختلساً غير ممكن كسرة الهمزة حتى دعا ذلك من لطف عليه تحصيل اللفظ على أن ادعى أن أبا عمرو كان يسكن الهمزة، والذي رواه صاحب الكتاب اختلاس هذه الحركة لأحذفها البتة وهو أضبط لهذا الأمر من غيره من القراء الذين رووه ساكناً، ولم يؤت القوم في ذلك من ضعف أمانة لكن أتوا من ضعف دراية.

وهذه القراءة التي أنكرها أبو الفتح من القراءات السبعة المتوترة في غيث النفع ٣٨.

بـارئكم. قرأ البصـري يـا سكـان كسـرة همـزة طلبـاً للتخفيف عنـد اجتمـاع ثلاث حـركات وأحـرى إن تماثلت كيـأمـركم وهي لغـة بني أسـد وتميم وإذا جـاز إسكان حـرف الأعـراب وأذهـابـه في الأدغـام فـأسكـانـه وأبقاؤه أولى.

وزاد عنه الدوري اختلاسها.

وفي شرح الشاطبية لابن القاصح ١٥٥.

وأسكــان بـارئكم ويــأمــركم لــه ويــأمـرهم أيضــاً وتـأمــرهم تــلا
وينصــركم أيضــاً ويشعــركم وكم جليـل عن الـدوري مختلسـاً جـلا

الهاء في له عائد على أبي عمرو المتقدم الذكر.

يعني أن إسكـان الكلم الست المذكـورة في البيتين لأبي عمـرو ويريـد إسكـان الهمزة من بارئكم في الموضعـين وإسكان الـراء فيما بقي حيث وقـع وجملته اثنا عشر موضعاً. . . .

وقال في شرحه لتصريف المازني عند الحديث عن همز معائش ١٩٨.

قـال أبو الفتـح وإنما يجـوز مثل هـذا الغلط عندهم لمـا يستهـويهم من الشبـه لأنهم ليس لهم قيـاس يستعصمـون بـه وإنمـا يخلدون إلى طبـائعهم فمن أجـل ذلك قـرأ الحسن البصري رحمـه الله وما تنـزلت به الشيـاطـون لأنه توهّمه جمع التصحيح نحو الزيدون وليس منـه وكذلـك قراءتـه ولا أدر أنكم به جاء بـه كأنـه من درأته أي رفعتـه وليس منه، وكـذلك قـراءة من قرأ عاد الؤ لى فهمز وهو خطأ منه وهو بمزلة قول الشاعر:

لحــب المــؤقــد ان إلىّ مــوســى فهمـز الـواو السـاكنـة لأنــه تـوهم الضمة فيها.

وقـراءة عاد الؤ لي التي ردهـا ابن جني من القراءات السبعـة المتواتـرة في الغيت ـ ٢٥٥ عـادا الأولى قـرأ قــالـون بنقــل ضمـة الهمــزة إلى لام

التعـريف قبلها وأدغـام تنوين عـادا فيها حـالة الـوصل وهمـز الواو بعـدها همزاً ساكناً.

ومثله في شرح الشاطبية ـ ٨١.

في شرح الشافية ١ـ ٣٨.

الحبـك: إن ثبت قرىء في الشـواذ ذات الحبـك بكسـر الحـاء وضم الباء فقال المصنف إن صح النقل قلنا فيه بنـاء على مـا قال ابن جني (وهـو ان الحبك بكسرتين والحبك بضمتـين بمعنى) إن الحبك مـركب من اللغتين يعني أن المتكلم بـه أراد أن يقـول الحبـك بكسـرتـين ثم لمـا تلفظ بـالحـاء المكسورة ذهل عنها وذهب إلى اللغة المشهـورة وهي الحبك بـالضمتين فلم يـرجع إلى ضم الحـاء بل خـلاها مكسـورة وضم الباء فتـداخلت اللغتـان الحبك والحبك في حرفي الكلمة الحاء والباء.

وقـال ابن مالـك عن هذا التـوجيه وهـذا التوجيـه لو اعتـرف بـه من عزيت هذه القراءة له لدل على عدم الضبط ورداء التلاوة ومن هـذا شأنـه لا يعتمد على ما سمع منه لأمكان عروض ذلك له.

وقال ابن جني في شرح تصريف المازني ـ ٢٠٨.

وقد قرأ بعض القراء خطية فحرك للمد الياء للتخفيف وهذا خطأ.

الزمخشري: قال في الكشاف ٢ ـ ٤٢.

وأمـا قراءة ابن عـامر قتـل أولادهم شـركـائهم يـرفـع القتـل ونصب الأولاد وجـر الشركـاء على إضـافـة القتـل للشـركـاء والفصـل بينهـما بغـير الـظرف فشيء لـو كـان في مكـان الضـرورات وهـو الشعـر لكـان سمجـاً مـردوداً كما سمـج زج القلوض أبي مزادة. فكيف بـه في الكـلام المـنثـور فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمـه وجزالتـه، والذي حمله عـلى ذلك أنه رأى في بعض المصاحف شركائهم مكتوباً بـالياء، ولـو قرأ بجـر الأولاد والشـركاء لأن الأولاد شـركاؤ هم في أحـوالهم لوجـد في ذلك منـدوحة عن هذا الارتكاب.

وقال في الكشاف ١ ـ ٢٦ .

سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون .

قال فإن قلت ما تقول فيمن يقلب الثانية ألفاً قلت هو لا حسن خارج عن كلام العرب خروجين أحدهما الأقدام على جمع الساكنين على غير حده .

وحده أن يكون الأول حرف لين والثاني حرفاً مدغماً نحو الضالين وخويصة .

والثاني أخطاء طريق التخفيف لأن طريق تخفيف الهمزة المتحركة المفتوح ما قبلها أن تخرج بين بين فأما القلب ألفاً فهو تخفيف الهمزة الساكنة المفتوح ما قبلها كهمزة رأس .

وقال في الكشاف ١ ـ ٢٤١ تساءلون به والأرحام .

الجر على عطف الظاهر على المضمر وليس بسديد لأن الضمير المتصل متصل كاسمه والجار والمجرور كشيء واحد فكانا في قولك مررت به وزيد وهذا غلامه وزيد شديدي الاتصال فلما اشتد الاتصال لتكرره أشبه العطف على بعض الكلمة فلم يجر . . .

أبو البركات كمال الدين الأنباري: قال في كتابه الأنصاف المسألة ٦٠ ص ١٧٨ .

عن قراءة ابن عامر وكذلك زين لكثير من المشركين . . . والبصريون يذهبون إلى أن هذه القراءة وهم من القارىء إذ لو كانت صحيحة لكان ذلك من أفصح الكلام وفي وقوع الإجماع على خلافه دليل على أنه وهم في القراءة وإنما دعا ابن عامر إلى هذه القراءة أنه رأى في مصاحف أهل الشام شركائهم بالياء .

وقال أيضاً في الإنصاف المسألة ـ ٦٥ ص ١٩٢ في الآية والمقيمين الصلاة على أنه قد روى عن عائشة عليها السلام أنها سئلت عن هذا

الموضوع فقالت هذا من خطأ الكاتب.

وروى عن بعض ولد عثمان أنه سئل عنه فقال أن الكاتب لما كتب وما أنزل من قبلك قال ما أكتب فقيل له أكتب والمقيمين الصلاة يعني أن المملي أعمل قوله أكتب في المقيمين على أن الكاتب يكتبها بالواو كما كتب ما قبلها فكتبها على لفظ المملي.

الرضى: يصرح في موضعين من شرح الكافية أنه لا يسلم تواتر القراءات السبع قال ١ ـ ٢٩٦ وأجاز الكوفيون ترك الأعادة في حال السعة مستدلين بالأشعار ولا دليل فيها إذ الضرورة حاملة عليه ولا خلاف معها وبقوله تعالى تساءلون به والأرحام بالجر في قراءة حمزة.

وأجيب بأن الباء مقدرة والجر بها وهو ضعيف لأن حرف الجر لا يعمل مقدراً في الاختيار إلا في نحو الله لأفعلن...

والظاهر أن حمزة جوز ذلك بناء على مذهب الكوفيين لأنه كوفي ولا نسلم تواتر القراءات السبع.

وقال أيضاً ١ ـ ٢٧١.

وأنكر أكثر النحاة الفصل بالمفعول وغيره في السعة ولا شك أن الفصل بينهما في الضرورة بالظرف ثابت مع قلته وقبحه والفصل بغير الظرف في الشعر أقبح منه بالظرف وكذا الفصل بالظرف في غير الشعر أقبح منه في الشعر وهو عند يونس قياس.

والفصل بغير الظرف في غير الشعر أقبح من الكل مفعولاً كان الفاصل أو يميناً أو غيرهما.

فقراءة ابن عامر ليست بذاك ولا نسلم تواتر القراءات السبع وأن ذهب إليه بعض الأصوليين.

الفراء: في الخزانة ٢ ـ ٢٥٨.

قال في تفسيره وقد خفض الياء من مصرخي الأعمش ويحيى بن

وثـاب جميعـاً حـدثني القـاسم بن معن عن الأعمش عن يحيى أنـه خفض اليـاء، ولعلهـا من وهم القـراء طبقـة يحيى فـإنـه قـل من سلم منهم من الـوهم ولعله ظن البـاء من بمصـرخي خـافضـة للحـرف كله واليـاء من المتكلم خارجة من ذلك.

ومـا نرى أنهم وهمـوا فيه قـولهم (نولـه ما تـولى ونصله جهنم) وظنـوا والله أعلم أن الجـزم في الهاء والهـاء في موضـع نصب وقـد انجـزم الفعـل بسقـوط الياء منـه (قراءة سبعيـة للبصري وشعبـة وحمـزة في غيث النفـع ـ ٨١.

ومما وهموا فيه قوله وما تنزلت به الشياطون. . . الخ.

وفي الخزانة ٢ ـ ٢٥٣.

قـال الفراء في تفسيره المعروف بمعاني القرآني في سـورة الأنعـام. وفي بعض مصاحف أهل الشام شركـائهم، فإن تكن مثبتـة عن الأولين فينبغي أن يقرأ زين أي بالبناء للمفعول ويكون الشركاء هم الأولاد. لأنهم منهم في النسب والميـراث. فإن كـانوا يقـرءون زين أي بالبنـاء للفاعـل قلت لا أعـرف جهتها إلا أن يكـونوا آخـذين بلغة قـوم يقولـون أتيتهـا عشـايـا ثم يقولون في تثنية حمراء حمـرايان فهـذا وجه أن يكـونوا قـالوا زُين لكثـير من المشـركين قتـل أولادهم شركـائهم وإن شئت جعلت زين إذا فتحتـه فعـلاً لأبليس ثم تخفض الشـركاء بـاتباع الأولاد وليس قـول من قـال إنمـا أرادوا مثل قول الشاعر.

فـزجـجـتـهـا مـتـمـكـنـاً زج الـقـلوص أبي مـزاده

بشيء وهـذا مما كـان يقـولـه نحـويـو أهـل الحجـاز ولم نجـد مثله في العربية.

وقال أيضاً في سورة إبراهيم عليه السلام.

وليس قـول من قـال مخلف وعـده رسله بشيء ولا زين لكثـير من

المشركين قتل أولادهم شركائهم بشيء.

قال الفراء هذا باطل ونحويو أهل المدينة ينشدون قوله:

زج القلوص أبي مزاده والصواب زج القلوص أبو مزادة

وفي الخزانة ٢ ـ ٣٣٩.

قال الفراء في معاني القرآن حدثني شريك بن عبد الله عن الأعمش عن إبراهيم النخعي أنه خفض الأرحام فقال هو كقوله بالله والرحم وفيه قبح لأن العرب لا تردّ مخفوضاً على مخفوض وقد كنى عنه وإنما يجوز هذا في الشعر لضيقه.

الرد على النحويين.

قد انبرى العلماء للرد على النحويين فيما ذهبوا إليه في تلحينهم القراء وأشبعوا القول في ذلك وأفسح المجال لردودهم ففيها الكفاية.

قال السيوطي في الاقتراح ـ ١٧.

فكل ما ورد أنه قرىء به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه وإن لم يجز القياس عليه كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه ولا يقاس عليه نحو استحوذ. . . ثم يقول: كان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية وينسبونهم إلى اللحن وهم مخطئون في ذلك فإن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربية. . . ثم يقول.

فإن قلت قد روى عن عثمان أنه قال:

لما عرضت عليه المصاحف إن فيها لحناً ستقيمه العرب بألسنتها.

وعن عروة قال سألت عائشة عن لحن القرآن عن قوله إن هذان

لساحران وعن قوله والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة وعن قوله :

إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون فقالت يا بن أخي هـذا عمل الكتـاب أخطأوا في الكتـاب أخرجهـما أبو عبيـد في فضـائله فكيف يستقيم الاستدلال بكل ما فيه بعد هذا.

قلت معـاذ الله كيف يظن أولا بـالصحـابـة أنهم يلحنـون في الكـلام فضـلا عن القرآن وهم الفصحـاء اللدّتم كيف يـظن بهم ثـانيـا في القـرآن الـذي تلقّوه من النبي صـلّى الله عليه وسلم كـما أنـزل وضبـطوه وحفـظوه وأتقنوه ثم كيف يظن بهم ثالثا اجتماعهم كلهم على الخطأ وكتابته ثم كيف يظن بهم رابعا عدم تنبههم ورجوعهم عنـه ثم كيف يظن بعثمـان أن يقرأه ولا يغيـره ثم يكف يظن أن القـراءات استمرت عـلى مقتضى ذلك الخـطأ وهو مرويّ بالتواتر خلفا عن سلف هذا مما يستحيل عقلا وشرعا وعادة.

وقد أجاب العلماء عن ذلك بأجوبة عديدة.

وأحسن مـا يقـال في أثـر عثمـان رضي الله عنـه بعـد تضعيفـه بالاضطراب الواقع في إسناده والانقطاع أنه وقع في روايته تحريف فـأن ابن أشنة أخرجه في كتاب المصـاحف من طريق الأعـلى بن عبد الله بـن عـامر قال :

لما فرغ من المصحف أتى به عثمان فنـظر فيه فقـال أحسنتم ـ وأجملتم أرى شيئا سنقيمه بألسنتنا فهذا الأثر لا إشكـال فيه فكـأنه لمـا عرض عليـه عند الفراغ من كتابته رأي فيه شيئا عـلى غير لسـان قريش كـما وقع لهم في التابوت والتابوه فوعد بأنه سيقيمه على لسان قريش ثم وفى بذلك كـما ورد من طـريق آخر، ولعـل من روى ذلك الأثـر حرفـه ولم يتقن اللفظ الـذي صدر من عثمان.

ونقل السيوطي في الإتقان الرد على ذلك مع بسط قال ١ ـ ٢٢٥ وقـد أجاب العلماء عن ذلك بثلاثة أجوبة أحدها.

أن ذلـك لا يصح عن عثمـان فأن إسنـاده ضعيف مضـطرب منقـطع . ولأن عثمـان جعل للنـاس أمامـا يقتدون بـه فكيف يرى بـه لحنا. ويتـركه لتقيمه العرب بألسنتها فإذا كان الـذين تولـوا جمعه وكتـابته لم يقيمـوا ذلك وهم الخيار فكيف يقيمه غيرهم.

وأيضا فأنه لم يكتب مصحفا واحدا بل كتب مصاحف عدة.

فأن قيل إن اللحن وقع في جميعها فبعيد اتفاقها على ذلك أو في بعضها فهـو اعتراف بصحـة البعض ولم يذكـر أحد من النـاس أن اللحن كـان في مصحف دون مصحف ولم تأت المصاحف قط مختلفة إلا فيما هـو من وجوه القراءة وليس ذلك بلحن.

الـوجه الثـاني على تقـدير صحـة الروايـة أن ذلك محمـول على الـرمز والاشارة ومواضع الحذف نحو الكتب والصبرين. . .

الثالث أنه مؤ ول على أشياء خالف لفظها رسمها.

وقال ابن الأنباري في كتـاب الرد عـلى من خالف مصحف عثمـان في الأحاديث المروية عن عثمان في ذلـك لا تقوم بهـا حجة لأنها منقـطعة غـير متصلة.

وما يشهد عقل بأن عثمـان وهو أمـام الأمة الـذي هو أمـام الناس في زمنـه وقدوتهم يجمعهم عـلى المصحف الـذي هـو الأمـام فيتبـين فيـه خللا ويشاهد في خطه زللا فلا يصلحه كلا والله ما يتوهم عليه هـذا ذو إنصاف وتمييز ولا يعتقد أنه أخر الخطأ في الكتاب ليصلحه من بعده وسبيل الجائين من بعده البناء على رسمه والوقوف عند حكمه.

ومن زعم أن عثمـان أراد بقولـه أرى فيه لحنـا أرى في خـطه لحنـا أذا أقمناه بألسنتنا كان لحن الخط غير مفسد ولا محرف من جهة تحريف الألفاظ وأفساد الإعراب فقد أبطل ولم يصب لأن الخط منبيء عن النطق فمن لحن في كتبه فهو لاحن في نـطقه ولم يكن عثمـان ليؤخر فسـادا في هجاء ألفـاظ

القرآن من جهة كتب ولا نطق ومعلوم أنه كان مواصلا لدرس القرآن متقنا لألفاظه موافقا على ما رسم في المصاحف المنفذة إلى الأمصار والنواحي.

ثم يقول: وبعد فهذه الأجوبة لا يصلح منها شيء عن حديث عائشة أما الجواب بالتضعيف فلأن إسناده صحيح كما ترى وأما الجواب بالرمز وما بعده فلأن سؤال عروة عن الأحرف المذكورة لا يطابقه فقد أجاب عنه ابن أشته وتبعه ابن جبارة في شرح الرائية بأن معنى قولها أخطأوا أي في اختيار الأولى من الأحرف السبعة لجمع الناس عليه لا أن الذي كتبوا من ذلك خطأ لا يجوز قال والدليل على ذلك أن ما لا يجوز مردود بإجماع من كل شيء وأن طالت مدة وقوعه.

وأما قول سعيد بن جبير لحن من الكاتب فيعني باللحن القراءة في اللغة يعني أنها لغة الذي كتبها وقراءته وفيها قراءة أخرى.

وقال الزجاج من الخزانة ٢ ـ ٣٠٢ عن الآية والمقيمين الصلاة وقال بعضهم في كتاب الله أشياء ستصلحها العرب بألسنتها وهذا القول عند أهل اللغة بعيد جدا لأن الذين جمعوا القرآن أصحاب رسول الله ﷺ وهم أهل اللغة وهم ـ القدوة وهم الذين أخذوه عن رسول الله ﷺ وجمعوه.

وهذا ساقط عمن لا يعلم بعدهم وساقط عمن يعلم لأنه يقتدي بهم فهذا مما لا ينبغي أن ينسب إليهم والقرآن محكم لا لحن فيه بشيء يتكلم العرب بأجود منه في الاعراب.

وقال ابن تيمية (المواهب ٢ ـ ٨٢):

زعم قوم ان قراءة من قرأ أن هذان لساحران لحن وأن عثمان رضي الله عنه قال إن في المصحف لحنا وستقيمه العرب بألسنتها وهذا خبر باطل فأن الصحابة رضوان الله تعالى عليهم كانوا يتسارعون إلى إنكار أدنى المنكرات فكيف يقرون اللحن في القرآن الكريم مع أنه لا كلفة عليهم في إزالته وقد ثبت في الصحيح أن زيد بن ثابت أراد أن يكتب التابوت بالهاء

على لغة الأنصار فمنعوه من ذلك ورفعوه إلى عثمـان رضي الله تعالى عنـه وأمرهم أن يكتبوه بالتاء على لغة قريش.

ولما بلغ عمر أن ابن مسعود قرأ عني حين على لغـة هذيـل أنكر عليـه ذلـك وقال أقـرىء الناس بلغـة قريش فـإن الله تعـالى إنمـا أنـزلـه بلغتهم (المواهب الفتحية ٢ ـ ٨٣).

وفي شرح الرائيـة الابن القاصـح هذا الخبـر لا يصح عن عثمـان لأن راويه ابن يعمر وعكرمة لم يسمعا من عثمان شيئا ولا رأياه وظـاهر ألفـاظه ينفي وروده عن عثمـان لمـا فيـه من الـطعن عليـه في منصبـه ونصيحتـه للمسلمين فغير ممكن أن يتولى لهم جمع القرآن مع سائر الصحـابة ثم يتـرك لهم فيه مع ذلك لحنا وخطأ يتولى تغييره من يأتي بعـده. (المواهب الفتحيـة ٣ ـ ٨٣).

قال الرازي في تفسيره:

إذا جوزنا إثبات اللغة بشعـر مجهول فجـواز إثباتهـا بالقـرآن ـ العظيم أولى، وكثيرا ما نرى النحويين متحيرين في تقرير الألفاظ الواردة في القرآن فإذا استشهدوا في تقريره ببيت مجهول فرحـوا به وأنـا شديـد التعجب منهم فـأنهم إذا جعلوا ورود ذلك البيت المجهـول على وفقـه دليـلا عـلى صحتـه فلأن يجعلوا ورود القرآن دليلا على صحته كان أولى.

وقال ابن حزم في كتاب الفصل:

ولا عجب أعجب ممن إن وجـد لامرىء القيس أو لـزهير أو لجـرير أو الحطينة أو الطرماح أو لأعرابي أسدي أو سلمي أو تميمي أو من سائر ابنـاء العرب لفظا في شعر أو نثر جعله في اللغة وقطع به ولم يعترض فيـه ثم اذا وجد الله تعالى خالق اللغات وأهلهـا كلامـا لم يلتفت إليه ولا جعله حجـة وجعل يصرفه عن وجهه ويحرفه عن موضعه ويتحيـل في إحالتـه عما أوقعـه الله عليه.

قال النيسابوري على هامش الطبري ١ ـ ٦ :

. . . ومع كل ما يوجد في الكشاف من المواضع المعضلات سوى الأبيات المعقدات فإن ذلك يوردها من ظن أن تصحيح القراءات وغرائب القرآن إنما يكون بالأمثال والمستشهدات. كلا فإن القرآن حجة على غيره وليس غيره حجة عليه.

في القرطبي ٥ ـ ٢ :

واختار العطف (تساءلون به والأرحام) الأمام أبو نصر ابن عبد الرحيم بن عبد الكريم القشيري وقال (عمن طعن فيها) ومثل هذا الكلام مردود عند أئمة الدين لأن القراءات التي قرأ بها أئمة القراء ثبتت عن النبي ﷺ تواترا يعرفه أهل الصنعة وأذا ثبت شيء عن النبي ﷺ فمن رد ذلك فقد رد على النبي ﷺ ـ واستقبح ما قرأ به وهذا مقام محظور ولا يقلد فيه أئمة اللغة والنحو فإن العربية تتلقى من النبي ﷺ ولا يشك أحد في فصاحته.

ويقول أبو حيان في تفسيره ٣ ـ ١٥٨ عن قراءة حمزة تساءلون به والأرحام ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة ولا غيرهم ممن خالفهم فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون وإنما يعرف ذلك من له استبحار في علم العربية.

ويقول أيضا في هذا المعنى في تفسيره ٤ ـ ٢٢٨ :

قال أبو الفتح إذا اتفق شيء من ذلك نظر في حال العربي وما جاء به فإن كان فصيحا وكان ما أورده يقبله القياس فالأولى أن يحسن به الظن لأنه يمكن أن يكون ذلك وقع إليه من لغة قديمة قد طال عهدها وعفا رسمها.

وقال أبو عمرو بن العلاء ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله ولو

جاءكم وافرا لجاءكم علم وشعر كثير.

ونحوه ما روى ابن سيرين عن عمر بن الخطاب أنه حفظ أقل ذلك وذهب عنهم كثيرة يعني الشعر في حكاية فيها طول.

وقال أبو الفتح فإذا كان الأمر كذلك لم نقطع على الفصيح إذا سمع منه ما يخالف الجمهور بالخطأ.

وفي الاتقان ١ ـ ٩٤:

حكى أبو عمر الزاهد في كتاب اليواقيت عن ثعلب أنه قال إذا اختلف الأعرابان في القرآن لم أفضل إعرابا على إعراب فإذا خرجت إلى كلام الناس فضلت الأقوى.

وقال أبو جعفر النحاس السلامة عند أهل الدين اذا صحت القراءاتان أن لا يقال إحداهما أجود لأنهما جميعا عن النبي ﷺ فيأثم من قال ذلك وكان رؤساء الصحابة ينكرون مثل هذا.

النحويون بين القياس والسماع

القياس مصدر من مصادر اللغة وقد تشعبت فيه أنظار النحويين وطغت موجة الخلاف بينهم على كثير من مسائله فما أكثر ما يتعثر دارس النحو في طريقه من جراء هذا الاختلاف الذي يعتاق سيره.

لقد كان مما قننوه وقعدوه هذا الأصل. إنما يقاس على الكثير لا على القليل. ثم نرى منهم في مواطن عديدة روح التمرد على هذا الأصل يتخطون حدوده ولا ينتهون إلى معالمه.

فكم من كثير اختلفوا في القياس عليه ومن قليل جعلوه أصلا يحتذى وقياسا يتبع وهذه أمثلة تثبت ذلك.

١ ـ هل يتخالج أحدا شك في كثرة صياغة اسم المفعول من الثلاثي

وإلى جانب هذا فنرى الرماني يتوقف في صياغة اسم المفعول من نفع.

في تفسير البحر لأبي حيان ١/٣١٩

رأيت في شرح الموجز الذي للرماني في النحو وهو تأليف رجل يقال الأهوازي وليس يأبى على الأهوازي المقرىء أنه لا يقال من نفع اسم مفعول نحو منفوع والقياس النحوي يقتضيه.

٢ ـ أو لم يكثر تأنيث اسم التفضيل وجمعه ومع هذا فاستمع لما يقوله ابو سعيد ـ قال أبو سعيد لا يستغنى في الجمع والتأنيث الفضلى والأفاضل عن السماع فإن الأشرف والأظرف لم يقل فيهما الأشارف والشرفي والأظارف والظرفي كما قيل ذلك في الأفضل والأطول وكذلك الأكرم والأمجد قيل فيهما الأكارم والأماجد ولم يسمع فيهما الكرمي والمجدي ـ (التصريح على التوضيح ٢ ـ ١٠٣).

وفي شرح الكافية للرضي أن ذلك قياس ٢ ـ ١٥٥ ومثله في شرح الشافية.

٣ ـ وقال الرضي فعيل بمعنى مفعول مع كثرته ليس مقيسا (شرح الكافية ٢ ـ ١٥٥).

٤ ـ وقال الرضي أيضا عن تفعال المصدر هو مع كثرته ليس بقياس مطرد (الشافية) ١ ـ ١٦٧).

٥ ـ وقال أيضا واعلم أنه ليس باب المغالية قياسا بحيث يجوز لك نقل كل لغة أردت إلى هذا الباب لهذا المعنى قال سيبويه وليس في كل شيء يكون هذا ألا ترى أنك لا تقول نازعني فنزعته انزعه استغنى عنه بغلبته وكذا غيره بل نقول هذا الباب مسموع كثير (الشافية ١ ـ ٧١).

٦ ـ وقوع المصدر نعتا وأن كان كثيرا لا يطرد كما لا يطرد وقوعه حالا وإن كان أكثر من وقوعه نعتا.

قال الصبان كيف حكموا بعدم الاطراد مع أن وقوع المصدر نعتا أو حالا أما على المبالغة أو على المجاز بالحذف أو المجاز المرسل وكلها مطردة.

٧ - وهل ينكر أحد كثرة وقوع المجاز في كلام العرب ومع هذا يجمد بعضهم ويحجر واسعا فيخالف في قياسية المجاز (المزهر ١ - ٢١٣).

ونرى النحويين قد يعملون القياس من غير أن يستندوا في ذلك إلى سماع في الهمع ١ - ١٨٢.

١ - قال أبو حيان أجاز النحاة ترخيم المركب المزجي دون سماع والقياس يمنع وكذلك في الأشموني ٢ - ٣٩٨.

٢ - في المزهر ٢ - ٢١٣:

جمع فعل على أفعلة في المعتل أجازه النحويون قياسا ولم يسمع عن العرب نحو ندي وأندية وقفا وأقفية بهذا أجاب الأخفش المازني.

ونرى منهم القياس على الشاذ والقليل.

١ - يسمع الأخفش في جمع هدية هداوي فيجعلها أصلا يقيس عليه.

٢ - يقيس يونس على قروي في النسبة إلى قرية.

٣ - يقيس سيبويه على شيء في النسب إلى شنؤة.

٤ - يقيس المبرد على تغلبي في النسب إلى تغلب.

٥ - يقيس الفراء على عدوي في النسب إلى عدة.

٦ - الجر على الجوار مقيس عند سيبويه.

وقد راع هذا التصرف أبا حيان فقال:

وطالما بني النحويون الأحكام على بيت واحد أو بيتين. (الهمع ٢ - ٢٠٠).

لقد كان مما طعن به المذهب الكوفي أنه مذهب يقيس على الشاذ ـ قال الأندلسي في شرح المفصل. الكوفيون لو سمعوا بيتا واحدا فيه جواز شيء مخالف للأصول لاعتمدوه وجعلوه أصلا وبوبوا عليه بخلاف البصريين.

ولو نظرنا منصفين في مذهب أهل البصرة لرأينا من رجالها مشاركة للكوفيين في هذا النوع من القياس.

ألا تراهم أجمعوا على جواز تصغير أفعل في التعجب وهو فعل والتصغير من خصائص الأسماء.

قال سيبويه ٢ ـ ١٣٥ :

سألت الخليل عن قول العرب ما أميلحة فقال لم يكن ينبغي أن يكون في القياس لأن الفعل لا يحقر وإنما تحقر الأسماء لأنها توصف بما يعظم أو يهون والأفعال لا توصف فكرهوا أن تكون الأفعال كالأسماء لمخالفتها أياها في أشياء كثيرة. ولكنهم حقروا هذا اللفظ وإنما يعنون الذي تصفه بالملح كأنك قلت مليح وليس شيء من الفعل ولا شيء مما سمي به الفعل يحقر إلا هذا وحده وما أشبهه من قولك ما أفعله.

وعلى هذا تابع سيبويه علماء البصرة (كما في المغني ٢ ـ ١٨٤ والصبان ٢ ـ ٢٣٤).

فهل رأيت أعجب من هذا أن ما ذكره سيبويه يصلح أن يكون علة وتوجيها لشيء ورد على خلاف القياس أما أن يكون ذريعة لفتح باب القياس على مصراعيه فهو مثار الدهش.

ثم لو كان الوارد عن العرب من تصغير فعل التعجب كثيرا كثرة تسوغ القياس عليه لاحتملنا كلفته فكيف والمسموح لفظتان.

في الصحاح لم يصغروا من الفعل غير قولهم ما أميلح زيدا وما أحيسنه.

وقال الصاغاني في العياب يقولون ما أميلح زيدا ولم يصغروا من الفعل غيره وغير قولهم ما أحيسنه (خزانة الأدب ١ ـ ٤٧) ونقل السخاوي أن البيت يا ما أميلح غزلانا شدن لنا لمحدث.

وأرى رغبة في الفائدة وتوضيحا لمدى اختلاف النحاة في أمور القياس أن أقدم لمحات خاطفة عن جمهرة النحويين قداماهم ومحدثيهم علها تفصح عن اتجاههم بعد أن بينت موقف المبرد في ذلك.

سيبويه

من مظاهر توسعه في القياس

١ ـ قاس على شيء في النسب إلى شنوءة (كتابه ٢ ـ ٧٠) الشافية ٢ ـ ٢٣.

٢ ـ قلس مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ (كتابه ١ ـ ٢٧٢) (حاشية الخضري ١ ـ ٢١٤).

٣ ـ بناء فاعل من العدد المركب مقيس بمعنى جاعل وأن لم يسمع (الكافية ٢ ـ ١٤٨ ـ ابن يعيش ٦ ـ ٣٦)

٤ ـ فَعالِ الأمر مقيس بشرطه (الكافية ٢ ـ ٧١ ابن يعيش ٤ ـ ٥٢).

٥ ـ تنقاس صيغتا التعجب وأفعل التفضيل من أفعل (الكافية ٢ ـ ١٩٨ + ٢ ـ ٢٨٦).

٦ ـ جوز بناء الفعل الجامد والناقص للمجهول وأن لم يسمع (الهمع ٢ ـ ١٦٥).

٧ ـ الجر على الجوار مقيس عنده (الهمع ٢ ـ ٥٥ صبان ٢ ـ ٢٦٧).

٨ ـ فُعَل في سب الذكور مقيس (الأشموني ٢ ـ ٣٨١).

٩ ـ إذا اكتنف حرفا علة ألف باب مساجد قلبت الثانية ألفا ثم همزة والمسموع من جميع ذلك ما اكتنف ألف الجمع فيه واوان، وقاس سيبويه الثلاثة الباقية عليه نحو سيائد وبيائع جمع بيع (الشافية ٣ ـ ١٣٠).

١٠ ـ يقيس ما كان على مَفْعَلة لما كثر بالمكان كمأسدة ـ قال في كتابه ٢ ـ ٢٤٩.

هذا باب ما يكون مفعلة لازمة لها الهاء والفتحة وذلك إذا أردت أن تكثر الشيء بالمكان وذلك قولك أرض مسبعة ومأسدة...

وليس في كل شيء يقال إلا أن تقيس شيئا وتعلم أن العرب لم تكلم به.

١١ ـ يقيس تصحيح اسم المفعول من الثلاثي الناقص الواوي نحو مغزو ونحو عتو. قال في كتابه (٢ ـ ٣٨١):

ومن ثم قالوا مغزو كما ترى وعتو فاعلم وقالوا عتى ومغزى شهوها حيث كان قبلها حرف مضموم ولم يكن بينهما إلا حرف ساكن بأدل فالوجه في هذا النحو الواو والأخرى عربية كثيرة.

من مظاهر تشدده في القياس

١ ـ جمع الجمع وجمع أسماء الأجناس والمصادر وأن اختلفت أنواعها ليس بقياس (الهمع ٢ ـ ١٨٣ ـ الشافية ٢ ـ ٢٠٨ وقال في كتابه ٢ ـ ٢٠٠):

واعلم أنه ليس كل جمع يجمع كما أنه ليس كل مصدر يجمع كالأشغال والعقول والحلوم والألباب ألا ترى أنك لا تجمع الفكر والعلم والنظر كما أنهم لا يجمعون كل اسم يقع على الجميع نحو التمر وقالوا التمران.

٢ ـ لا يقس في النسب على ثقفي وقرشي شافية ٢ ـ ٢٩.

٣ ـ لا يجيء المصدر على مفعول الشافية ١ ـ ١٧٥ .

٤ ـ لا تعمل لكن المخففة لعدم السماع (المغني ١ ـ ٢٢١ ـ الأشموني ١ ـ ٣٤٩) .

٥ ـ لا يقدم التمييز على عامله المتصرف الأشموني ٢ ـ ٩٠ .

٦ ـ لا تجر حتى والكاف الضمير الكافية ٢ ـ ٣١٩ ـ الهمع ٢ ـ ٢٣ .

٧ ـ لا يقيس وقوع المصدر حالا قال في كتابه ١ ـ ١٨٦ .

وليس كل مصدر وإن كان في القياس مثل ما مضى من هذا الباب يوضع هذا الموضع لأن المصدر ها هنا في موضع فاعل إذا كان حالا ألا ترى أنه لا يحسن أتانا سرعة ولا أتانا رجلة .

٨ ـ لا يقيس مجيء فاعل وفعال بمعنى النسب قال في كتابه ٢ ـ ٩٠ .

وليس في كل شيء من هذا قيل هذا ألا ترى أنك لا تقول لصاحب البربرار ولا لصاحب الفاكهة فكاه ولا لصاحب الشعير شعار ولا لصاحب الدقيق دقاق .

٩ ـ لا يقيس بناء المقالية قال في كتابه ٢ ـ ٢٣٩ .

وليس في كل شيء يكون هذا ألا ترى أنك لا تقول نازعني فنزعته استغنى عنها بغلبته وأشباه ذلك .

١٠ ـ لا يقيس على الحذف من نحو ظلت قال في كتابه ٢ ـ ٤٠٠ هذا باب ما شذ من المضاعف فشبه بباب أقمت وليس بمتلئب . . . وذلك قولهم أحست يردون أحسست . . . ومثل ذلك ظلت، وفي الهمع ٢ ـ ٢١٨ .

قال أبو حيان وقد نص سيبويه في عدة مواضع على شذوذ هذا الحذف، وقد اختلف أصحابنا في هذا فذهب أبو علي الشلوبين إلى أن

ذلـك مـطرد في مثـال هـذه الأفعـال كـأحبّ وانحط، وذهب ابن عصفـور وابن الضائع إلى أن ذلك لا يطرد.

وفي الأشموني ٣ ـ ٣٧٥.

وحكى في التسهيل أن الحذف لغة سليم.

أبو الحسن الأخفش سعيد

صـاحب القدح المعـلّى في التوسـع في القياس وجـرى فيه بغـير عنـان حتى كان منه أنه جعلِ الكلمـة الشاذة والنـادرة قياسـاً يتبع عـلى حين نـراه في مواطن قليلة ضعيفاً بالقياس متوقفاً فيه ـ وهي:

١ ـ لا يتجاوز المسموع فيـما إذا اكتنف حرفـا علة باب مسـاجد فـلا يقلب الثـانيـة همـزة إلا فيـما إذا اكتنف الألف واوان إذ ورد السمـاع بـه ـ (الشافية ٣ ـ ١٣٠).

٢ ـ بنـاء فـاعـل من العدد المـركب بمعنى جاعـل غير مقيس لعـدم السماع ـ (المقتضب ـ ١٧١).

٣ ـ أضافة ثـلاث ونحوهـا إلى اسم الجنس نحو ثـلاثة أنفس وتسعـة رهط غير مقيسة (كافية ٢ ـ ١٤٣. الهمع ١ ـ ٢٥٣).

٤ ـ تقـديم معمـول الحـروف النـاسخـة إن كـان ظـرفـاً أو جـاراً أو مجـروراً نحـو (فـلا تلحن فيهـا فـإن بحبهـا: أخـاك مصـاب القلب جم بلابله) مقصور على السماع (الهمع ١ ـ ١٣٥.

من مظاهر توسعه في القياس

١ ـ سمـع في جمع هـدية هـداوي فجعلها أصـلا يقاس عليـه ولم ترد سوى هذه اللفظة (الشافية ٣ ـ ٦١، ٣ ـ ١٨٢ ـ الأشموني ٣ ـ ٣٢٩).

٢ ـ وصل إلى الموصولة بالمضارع مقيس (المغنى ١ ـ ٤٧).

٤ ـ قاس زيادة الباء في الإيجاب (المغنى ١ ـ ١٠٠).

٥ ـ يقيس اقتران الجملة الواقعة خبراً للتواسخ بالواو مخالفاً البصريين (الهمع ١ ـ ١١٦ ـ صبان ١ ـ ٣٠١).

٦ ـ يقيس حذف همزة الاستفهام في الاختيار عند أمن اللبس، وقصره سيبويه والمبرد على الضرورة (المغنى ١ ـ ١٣).

٧ ـ لا تثنى وتجمع اسماء العدد سوى مائة وألف للاستغناء عنها إذ يغني عن تثنية ثلاثة ستة وغير ذلك، وأجاز ذلك الأخفش (الهمع ١ ـ ٤٣).

٨ ـ التعدية بالهمزة مقيسة في كل فعل فيقول أظن (شافية ١ ـ ٨٤ همع ١ ـ ١٥٩ ـ الخصائص ١ ـ ٢٧٩).

٩ ـ أجاز الكسر في ألم الله قياساً لا سماعاً، ومنعه سيبويه (ابن يعيش ٩ ـ ١٢٤ ـ الشافية ٢ ـ ٢٣٦).

١٠ ـ أجاز البدل من ضمير المتكلم والمخاطب قياساً على ضمير الغائب مع الكوفيين (الهمع ٢ ـ ١٢٧).

١١ ـ يبني التعجب من كل فعل مزيد (الهمع ٢ ـ ١٦٦).

١٢ ـ يقيس الإلحاق بتكرير اللام من الثلاثي لألحاقه بالخماسي مع عدم السماع.

١٣ ـ يجوز جاء الزيدان أجمعان والهندان جمعاوان مع عدم السماع (الكافية ١ ـ ٣٠٩ ـ اشموني ٢ ـ ٢٨٩).

١٤ ـ يقيس على نحو رب رجل وأخيه مخالفاً سيبويه. (الهمع ٢ ـ ٢٦).

١٥ ـ دخول أل على الجزئين في العدد المركب مقيس نحو الأحد العشر درهما مع الكوفيين (شرح الكافية ٢ ـ ١٤٦).

١٦ ـ في تصريف المازني ـ ١٢٣.

وكان أبو الحسن الأخفش يجيز أن يبنى على ما بنت العرب على أي مثال سألته إذا قلت ابن لي مثل كذا وإن لم يكن من أمثلة العرب ويقول إنما سألتني أن أمثل لك فمسألتك ليست بخطأ وتمثيلي عليها صواب، وكان الخليل وسيبويه يأبيان ذلك ويقولان ما قيس على كلام العرب فهو

من كلامهم وما لم يكن في كلام العرب فليس له معنى في كلامهم فكيف يجعل مثالا من كلام قوم ليس له في أمثلتهم معنى وهذا هو القياس ألا ترى أنك إذا سمعت قام زيد أجزت أنت ظرف خالد وحمق بشر وكان ما قسته عربياً كالذي قسته عليه لأنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ومفعول وإنما سمعت بعضاً فجعلته أصلاً وقست عليه ما لم تسمع فهذا أشبه وأقيس.

قال أبو الفتح ولو كان الغرض في البناء تمثيل الكلمة من المبنى منه لزال الخلاف لأنهم كلهم يجمعون على أنه لو قيل لهم ماوزن عدودن من الفعل لقالوا فعوعل ولو قيل لهم أتجيزون إلحاق بنات الثلاثة ببنات الخمسة على مثال فعوعل حتى يقولوا ضرورب لما قاسوه فلا يقولون هذا رجل ضروب كما يجيزون. رجل ضربني ولو قيل لهم ما وزن عدودن من ضرب لقالوا ضرورب يريدون به المثال لا غير ولا يريدون به أن يجعلوه اسماً ولا صفة كما يقولون هذا رجل ضريب وهذا رجل ضربني.

المازني

من مظاهر توسعه في القياس

١ ـ يقيس قلب الواو المكسورة الواقعة أولا همزة نحو أشاح (تصريف المازني ـ ١٥٠. أشموني ٣ ـ ٣٢٢).

٢ ـ الالحاق بتكرير اللام يقيسه في الثلاثي لألحاقه بالرباعي وفي الرباعي لالحاقه بالخماسي قال في تصريفه ـ ١٢١.

قال أبو عثمان وأما الحاق الأربعة بالخمسة فمن موضع اللام على ما ذكرنا لك لأن المطرد وما الحق بالخمسة من الأربعة بغير موضع اللام فمختلف قالوا فدوكس فألحقوه بالواو بالخمسة وقالوا عميثل فألحقوه بالياء ونظيره من الثلاثة عطود ألحقوه بالواوين فهذا يدل على أن الملحق يسوي اللام مختلف واللام غير مختلف.

٣ ـ يقدم التمييز على عامله المتصرف قياساً (المقتضب ٢٣٨ ـ الأشموني ـ ٢ ـ ٩٠).

٤ ـ يجوز الرفع والنصب في تابع اسم الاشارة وأي قياساً على يازيد الظريف، ولم يثبت الكافية ١ ـ ١٢٩.

٥ ـ يقيس فتح همزة ان وإن كان في خبرها اللام (العيني ٢ ـ ٢٢٣).

٦ ـ قاس على حمرايين في تثنية حمراء (الكافية ٢ ـ ١٦٢).

من مظاهر تشدده في القياس

١ ـ منع تثنية العلم المعدول وجمعه جمع سلامة أو تكسير وقال أقول جاءني رجلان كلاهما عمر ورجال كلهم عمر ورده أبو حيان لسماع نحو العمرين مع اختلاف اللفظين. (الهمع ١ ـ ٤٢).

٢ ـ لا يقيس صياغة فاعل بمعنى جاعل من العدد المركب لعدم السماع (المقتضب ـ ١٧١).

٣ ـ زيادات الأفعال ليست قياسية. (الخصائص ـ ٢٧٩).

يونس

من مظاهر توسعه في القياس

١ ـ قاس على قروي في النسب إلى قرية (الشافية ٢ ـ ٤٧).

٢ ـ جوز تعريف الحال مطلقاً قياساً على الخبر وعلى ما سمع من ذلك (الهمع ١ ـ ٢٣٩).

٣ ـ تعمل لكن المخففة قياساً على أنّ وانّ وكأنّ (الهمع ١ ـ ١٤٣).

٤ ـ أجاز حكاية سائراً لمعارف قياساً على العلم (الأشموني ٣ ـ ١٣١).

تشدد

فمنع مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ (حاشية الخضري على ابن عقيل ١ ـ ٢١٤.

توسع الجرمي

١ ـ أجاز الجر بعد ما خلا وما عدا على تقدير ما زائدة. قال ابن هشام فإن قالوه بالقياس ففاسد لأن ما لا تزاد قبل حروف الجر بل بعدها أو بالسماع فشاذ بحيث لا يقاس عليه (المغنى ١ ـ ١١٦ ـ الهمع ـ ١ ـ ٢٣٣).

٢ ـ أجاز الكوفيون نقل الفتحة إلى الساكن قبلها مطلقاً وأن لم يكن مهموزاً ووافقهم الجرمي قياساً لا سماعاً.

قال أبو حيان ولم يؤثر ذلك عن أحد من القراء. وفي الإفصاح قد اتسعت القراءات وكثر فيها الشاذ ولم يسمع فيها هذا الوقف وإنما جاء في الشعر (الهمع ٢ ـ ٢٠٩).

٣ ـ يقدم التمييز على عامله المنصرف (الأشموني ٢ ـ ٩٠).

من مظاهر تشدده في القياس

١ ـ منع التنازع فيما تعدد مفعوله وخصه بالمتعدي إلى واحد قال لأنه لم يسمع عن العرب في ذوات الثلاثة وباب التنازع خارج عن القياس فيقتصر فيه على المسموع. والجمهور قالوا سمع في الاثنين حكى سيبويه متى رأيت أو قلت زيداً منطلقاً ويقاس عليه الثلاثة كما جاز توالي المبتدأات وأن لم يسمع لأنه قياس أصولهم فيقال في إعمال الأول أعلمني وأعلمته أياه إياه زيداً عمراً قائماً وفي إعمال الثاني أعلمني وأعلمته زيداً عمراً قائماً إياه إياه. (الهمع ٢ ـ ١١١ ـ الكافية ١ ـ ٧٣).

٢ ـ لا يقيس على استعمال أمام اسما (الهمع ١ ـ ٢١١).

الكسائي

مظاهر توسعه في القياس

١ ـ ورد في تثنية نحو كساء كسايان فقاس عليه الكسائي (الهمع ١ ـ ٤٤ ـ الكافية ٢ ـ ١٦٣).

٢ ـ يجوز الاشتغال مع الفصل بالأجنبي قياساً على اسم الفاعل (الهمع ٢ ـ ١١٢).

٣ ـ يقيس اسم الفعل المنقول من الظرف (الهمع ٢ ـ ١٠٦) (الكافية ٢ ـ ٧١).

٤ ـ يبني التعجب من كل فعل مزيد (الهمع ٢ ـ ١٦٦).

٥ ـ تخفيف الهمزة في نحو الكمأة والمرأة بقلبها ألفاً مقيس (ابن يعيش ٩ ـ ١١١).

٦ ـ أجاز النصب بأذن بعد اسم إن نحو قوله (أني إذن أهلك أو أطيرا (الهمع ٢ ـ ٧).

٧ ـ جوز في السعة حذف النون فيجوز عنده قام الزيدا بغير النون قال أبو حيان ويشهد له ما سمع من نحو بيضك ثنتا وبيضي مائتا (الهمع ١ ـ ٥٠).

٨ ـ نحو هو مني مقعد الكلب (مقيس) الهمع ١ ـ ٢٠٠).

٩ ـ تقاس على ما سمع من أضافة حيث إلى المفرد التوضيح ٢ ـ ١٦.

١٠ ـ قاس تصحيح اسم المفعول الثلاثي الأجوف الواوي نحو مقوول (أشموني ٣ ـ ٣٥٨ ـ الشافية ٢ ـ ١٥٠).

١١ ـ يجوز الجر بعد ما خلا وما عدا (المغنى ـ ١١٦).

من مظاهر تشدد الكسائي

١ ـ خالف الكوفيين في جواز ترخيم الثلاثي وإن كان محرك لوسط (الهمع ١ ـ ١٨٢).

٢ ـ ذو وذات وأولو وأولات تلزم الإضافة إلى اسم جنس قياساً وإلى علم سماعاً نحو ذي يزن وذي رعين وقاسه الفراء والمختار جواز أضافتها إلى الضمير كما يفهم من كلام أبي حيان أن الجمهور عليه خلافاً للكسائي في منعه ذلك إلا في الشعر ومثلها آل (الهمع ٢ ـ ٥٠).

من مظاهر تشدده في القياس

١ ـ منع عمل لا عمل ليس (الصبان ١ ـ ٢٠٩).

٢ ـ منع عمل إن النافية عمل ليس (المغنى ١ ـ ٢١).

٣ ـ سمع سيبويه لي عشرون مثله وقاس عليه يونس من غير سماع لي عشرون غيره ومنعهما الفراء (شرح الكافية ١ ـ ٢٥٤).

٤ ـ يقصر نحو ضربني وضربت زيداً على المسموع (الشمني ٢ ـ ١٨٠).

٥ ـ أنكر الجر بالجوار مطلقاً (الهمع ٢ ـ ٥٥ ـ الصبان ٢ ـ ٢٦٧).

٦ ـ منع حذف الجار وبقاء عمله في جواب الاستفهام (الهمع ٢ ـ ٣٧).

٧ ـ يمنع ضم العين مطلقاً في جمع فعله وكسرها في جمع فعلة جمع مؤنث صحت العين أولا إلا فيما سمع نحو خطوات وغرفات (شرح الكافية ٢ ـ ١٧٧).

٨ ـ لم يجاوز المسموع من وقوع الحال السادة مسد الخبر جملة اسمية إن اقترنت بالواو (الهمع ـ ١٠٧).

من مظاهر توسعه في القياس

١ ـ جوز زيادة أفعال النواسخ وكل فعل لازم بين ما وفعل التعجب إذا لم ينقص المعنى ـ الهمع ـ ١٢٠.

٢ ـ قاس على نحو وبهو في الجمع (الشافية ٣ ـ ١٧١).

٣ ـ أجاز حذف واو الفعل ويائه في سعة الكلام قياساً على قوله (والليل إذا يسر) ـ الهمع ٢ ـ ٢٠٦).

٤ ـ جوز الفراء اجراء المعرفة مجرى النكرة بأحد التأويلين في الضمير واسم الإشارة أيضاً نحو لا إياه ههنا أولاً هذا وهو بعيد غير مسموع (شرح الكافية ١ ـ ٢٣٩).

٥ ـ تزاد كان بلفظ المضارع وتزاد أخراً قياساً على الغاء ظن (الهمع ١ ـ ١٢٠).

٦ ـ يقيس حذف هاء العوض من المضاف أن أمن اللبس نحو (وأقام الصلاة) شرح الكافية ١ ـ ٢٥٢).

٧ ـ ذو وذوات والفروع وأولو وأولات تضاف إلى علم قياساً (همع ٢ ـ ٥٠).

٨ ـ تجزم إذ وحيث دون ما قياساً على أين وأخواتها (الهمع ٢ ـ ٥٨).

٩ ـ تصحيح نحو سؤر جائز اختياراً (الهمع ٢ ـ ١٧٦).

١٠ ـ ينسب إلى المحذوف الفاء الصحيح اللام برد فائه بعد اللام قياساً على عدوي في النسب إلى عدة (الشافية ٣ ـ ٦٣).

توسع الزجاج

١ ـ يجوز الرفع والنصب في تابع اسم الإشارة وأي قياساً على يازيد الظريف ولم يثبت (الكافية ١ ـ ١٢٩).

٢ ـ تكرر اللام في الخبر وفي متعلقه المتقدم نحو إن زيداً لفيك لراغب ومنعه المبرد (الكافية ٢ ـ ٣٣١) التصريح ١ ـ ٢٢٣.

ابن كيسان

جرى في أمور القياس بغير عنان وتوسع في كثير من مسائله.

١ ـ أجاز أحمرون وسكرانون مستدلا بقوله.

فما وجدت نساء بني نزار حلائل أسودين وأحمرينا وهو عند غيره شاذ وأجاز أيضاً حمراوات وسكريات بناء على تصحيح جمع المذكر السالم والأصل ممنوع فكذا الفرع (الكافية ٢ ـ ١٦٩).

٢ ـ يقيس تمييز المائة بمفرد منصوب (الأشموني ٣ ـ ١٠٦).

٣ ـ الجمهور على أنه لا يتجاوز المسموع من الفصل بين ما وفعل التعجب بغير كان فلا يقاس المضارع يكون وقاسه ابن كيسان (كافية ٢ ـ ٢٨٨).

٤ ـ يقيس تذكير الفعل المسند إلى ضمير المؤنث نحو الشمس طلع (الهمع ٢ ـ ١٧١).

٥ ـ أجاز مع الكوفيين جمع نحو طلحة بالواو والنون (كافية ٢/١٦٨ ـ الانصاف ـ ٤).

٦ ـ يجري نحو يا كريم ابن كريم مجرى يا زيد بن عمرو في جواز الضم والفتح مع الكوفيين (همع ١ ـ ١٧٦).

٧ ـ أجاز ظهور فعل القسم مع الواو فيقول حلفت والله لأقومن. (الهمع ٢ ـ ٣٩).

أبو علي الفارسي

من مظاهر توسعه

١ ـ ورد في تثنية قراء قرا وان فقاس عليه (الهمع ١ ـ ٤٤).

٢ ـ قاس إضافة ثلاث ونحوها الى اسم الجمع (الهمع ١ ـ ٢٥٣).

٣ ـ يجوز الجر بعد ما خلا وما عدا (المغني ١ ـ ١١٦).

٤ ـ الالحاق بتكرير اللام. مقيس كما ذكره عنه ابن جني.

من مظاهر تشدده

١ ـ تخفيف الياء من تحولين يوقف عند المسموع يقصد ذوات الياء (الهمع ٢ ـ ٢١٨).

٢ ـ لا يبنى الفعل الجامد والناقص للمجهول لعدم السماع (الهمع ٢ ـ ١٦٥).

وفي شرح تصريف المازني.

قال أبو علي الفارسي إن الغرض مما تدونه من هذه الدواوين إنما هو

ليلحق من ليس من أهل اللغة بأهلها ويستوي من ليس بفصيح ومن هو فصيح فإذا ورد السماع بشيء لم يبق غرض مطلوب وعدل عن القياس إلى السماع.

أبو الفتح بن جني

من مظاهر توسعه

قال في الخصائص ١ ـ ١١٩.

وأعلم أن من قوة القياس عندهم اعتقاد النحويين أن ما قيس على كلام العرب فهو عندهم من كلام العرب نحو قولك في قوله كيف تبني من ضرب مثل جعفر ضريب هذا من كلام العرب ولو بنيت مثله ضيرب أو ضورب أو ضروب أو نحو ذلك لم يعتقد من كلام العرب لأنه قياس على الأقل استعمالا والأضعف قياساً.

وقال في ٣٦٣ ـ قال أبو علي:

لو شاء شاعر أو ساجع أو متوسع أن يبني بإلحاق اللام اسماً وفعلا وصفة لجاز له ولكان ذلك من كلام العرب وذلك نحو قولك خرجج أكرم من دخال وضريب زيد عمراً ومررت برجل ضريب وكرمم ونحو ذلك.

قلت له أفترتجل اللغة ارتجالا قال ليس بارتجال لكنه مقيس على كلامهم فهو إذن من كلامهم قال ألا ترى أنك تقول طاب الخشكنان فتجعله من كلام العرب وإن لم تكن العرب تكلمت به هكذا قال فرفعك أياه كرفعها ما صار لذلك محمولا على كلامها ومنسوبا إلى لغتها.

١ ـ ولع ابن جني بقياسيّة هذا الإلحاق ومثله في شرحه لتصريف المازني فقال مثل الإلحاق بتكرر اللام والألحاق بغير تكرير اللام مثل رجلين لكل منهما دراهم وكل منهما محتاج لأنفاقها فأحدهما ترك دراهمه بحالها لم يعرض لها وذهب يدان غيرها لينفقها فلما في ما أدان عاد إلى ماله لينفق منه وهذا

ليس في حـزامة من بـدأ بإنفـاق مالـه فلما فني دعته الضـرورة إلى أن يدان ويسأل.

٢ ـ قاس على شنئي في النسب إلى شنؤة.

٣ ـ إذا ثبت المصدر فالفعل في الكف (الخصـائص ١ ـ ١٢٧).

٤ ـ إذا ثبت اسم المفعـول فـالصفـة في الكف (الخصـائص ١ ـ ١٢٧).

٥ ـ اسم الزمان والمكان والمصدر من الرباعي مقيس (الخصـائص ١ ـ ٣٧١).

٦ ـ عقد بابا في الخصائص ١ ـ ٤٣٩ في اللغة المأخوذة قياسا. تكلم فيه عن وصايا الجمع وأسماء الفاعلين ـ والمفعـولين وأسـماء الزمـان والمكان ومضارع فعل.

٧ ـ في الهمع ٢ ـ ٥١:

يقاس حذف المضاف إذا لم يستبد الثاني بنية الحكم نحو واسأل القرية وأشرب في قلوبهم العجل فإن جاز استبداده به اقتصر فيه عـلى السماع ولم يقس خـلافا لابن جني في قـوله بـالقياس مـطلقا فـأجاز جلست زيـدا على تقدير جلوس زيد.

٨ ـ يؤكد المضارع المنفي بلا إن كانت لا متصلة بالمنفي قياسـا عنده (الكافية ٢ ـ ٣٧٥).

٩ ـ يجوز الجر بعد ما خلا وما عـدا (المغني ١ ـ ١١٦). (الهمع ١ ـ ٢٣٣).

من مظاهر تشدده

١ ـ أنكـر الجر عـلى الجوار مـع الفراء (الهمع ٢ ـ ٥٥) (صبان ٢ ـ ٢٦٧).

٢ - لا يقيس النسب على ثقفي وقرشي.

ابن مالك

له رغبة في التوسع في القياس واحتفال به فمن مظاهر توسعه.

١ - توصل أل الموصولة بالمضارع قياسا مع الكوفيين (المغني ١ - ٤٧).

٢ - جوز نصب جواب كل ما تضمن النفي أو القلة قياسا نحو قد كنت في خير فتعرفه (الهمع ٢ - ١٢).

٣ - يقاس العلم الموصوف بابنة على الموصوف بابن في النداء (الهمع ١ - ١٧٦).

٤ - أجاز القياس على إياي وأيانا في التحذير (الاشموني ٢ - ٤١٢).

٥ - يجوز حذف الياء من مفاعيل ونحوه في الاختيار مع الكوفيين مستدلين بقوله تعالى (وعنده مفاتح الغيب) فيقولون عصافر وسراول (الهمع ٢ - ١٨٢).

٧ - قاس تأكيد المضارع المنفي بلا إن اتصلت بالمنفي مع ابن جني (الكافية ٢ - ٣٧٥).

٨ - يقال في حم حمون وإن لم يسمع ومنعه أبو حيان.

٩ - يجوز حذف العائد المجرور إن تعين حرف الجار ومنعه أبو حيان (الهمع ١ - ٩٠).

١٠ - شرط الوصف المكتفي بمرفوعه تقدم نفي أو استفهام بأي أدواتها قياسا على ما والهمزة ووقف عند المسموع أبو حيان (الهمع ١ - ٩٤).

١١ ـ رفع اسم التفضيل للظاهر جاء بعد النفي وقاس عليه الناظم النهي والاستفهام وخالفه أبو حيان (الهمع ٢ ـ ١٠٢).

١٢ ـ المفعول معه مقيس مطلقا (الهمع ١ ـ ٢١٩).

١٣ ـ قال في التسهيل:

ويطرد صوغ فقل من أسماء الأعيان لأصابتها نحو جلده ورأسه أو إنالتها نحو شحمه ولحمه أطعمه ذلك أو عمل بها نحو رمحه وسهمه أصابه بالرمح والسهم.

من مظاهر تشدده في القياس:

١ ـ إضافة ثلاث ونحوها الى اسم الجمع لا تنقاس مع الأخفش (الهمع ١ ـ ٢٥٣).

٢ ـ لا يلي إن المخففة إلا الماضي ولا يقاس على ما ورد من المضارع وخالفه أبو حيان (الهمع ١ ـ ١٤٢).

٣ ـ إضافة لبيك إلى الظاهر والغائب شاذة وخالفه أبو حيان (الهمع ١ ـ ١٩٠).

٤ ـ لا ينقاس فعل في سب الذكور.

٥ ـ لا يقيس ورود اسم التفضيل عاريا عن معنى التفضيل قال في التسهيل.

واستعمال أفعل التفضيل عاريا من الأضافة والالف واللام دون من مجردا عن معنى التفضيل مؤولا باسم الفاعل نحو هو أعلم بكم أي عالم أو صفة مشبهة نحو وهو أهون عليه أي هين مطرد عند أبي العباس المبرد لكثرة الوارد منه والأصح قصره على السماع (صبان ٢ ـ ٢٥٨).

أبو حيان

لعله أكثر النحويين زهدا في الاحتكام إلى القياس والنزول عند حكمه

وكـان يؤثر الـوقوف عنـد المسموع وينتهي إليـه دون أن يحاول التـوسع في إجراء القياس في الأشباه والنظائر. ولذلـك نجده كثـير الاختلاف مـع ابن مالك الذي كان يحتفل بالقياس ويتوسع فيه.

من مظاهر تشدده

١ ـ حذف أل من الذي والتي واللذان واللذين والـلاتي لغة حكـاها ابن مالك وقرىء (صراط لذين أنعمت عليهم) قال أبو حيان ولم يـورد ابن مالك شاهدا سـوى هذه القـراءة وجوز البـاقي قياسـا لا سماعـا وهي من الشذوذ بحيث لا يقاس عليها (الهمع ١ ـ ٨٣).

٢ ـ جـوز ابن مالـك حذف العـائد المجـرور بحرف الجـر إذا تعـين الحرف نحو الذي سرت يوم الجمعة أي فيـه والذي رطـل بدرهم لحم أي منه فحسن الحذف تعين المحذوف كما حسنه في الخبر والموصول بذلك أولى لاستطالته بالصلة. وقال أبو حيان لم يذكر ذلـك أحد في الصلة وإنمـا ذكره في الخبـر فـلا ينبغي أن يقـاس عليـه ولا أن يـذهب إليـه إلا بسمـاع عن العرب ـ (الهمع ١ ـ ٩٠).

٣ ـ شـرط الوصف المكتفي بمـرفـوعـه تقـدم نفي أو استفهـام بـأي أدواتهـما كما ولا وأن وغـير وكالهمـزة وهـل ومـا ومن ومتى وأين وكيف وكم وأيـان هكذا زعم النـاظم قياسـا على سمـاع ما والهمـزة وقصره أبـو حيان عليهما إذ لم يسمع سواهما (الهمع ١ ـ ٩٤).

٤ ـ قال أبو حيان وأما أذا كان معمول خبر الحروف الناسخة مصدرا أو مفعولا له نحو إن زيدا لقيا ما قائم وأن زيدا لأحسانا يزورك فهو مندرج في عموم قولهم أنها تدخل على معمول الخبر وينبغي أن يتوقف في ذلك ولا يقدم عليه إلا بسماع. (الهمع ١ ـ ١٣٩).

٥ ـ إن كان خبر إن المخففة متصرفا غير دعـاء قرن غـالبا بنفي قـال

أبـو حيان ولم يحفظ في مـا ولا في لما فينبغي أن لا يقـدم على سمـاعـه حتى يحفظ (الهمع ١ ـ ١٤٣).

٦ ـ لا ينقاس التضمين عند أبي حيان (الهمع ١ ـ ١٥١).

٧ ـ إذا تنازع عامـلان والأول من باب ظن فيضمـر مؤخرا إن كـان منصـوبا وتـوقف أبو حيـان فقال الـذي ينبغي الـرجـوع إلى السمـاع فـإن استعمله العرب في ظن في هذا الباب اتبع وإلا تـوقف في إجازتـه لأن عود الضمـير على شيء لفـظا لا معنى قليل وخـلاف الأصل فـلا يقـاس عليـه (الهمع ٢ ـ ١١٠).

٨ ـ لا يخبر عن كأين إلا بجملة فعلية قال أبو حيان قد استقريت ما وقعت فيه فوجدت الخبر لا يكون إلا كذلـك ولم أقف على كـونه مفـردا أو جملة اسمية ولا فعلية مصـدرة بمستقبل ولا ظـرفا ولا مجـرورا فينبغي أن لا يقدم على شيء من ذلك إلا بسماع من العرب (الهمع ٢ ـ ٧٦).

٩ ـ أجـاز ابن عصفور وابن قتيبـة دخول الجـار على كـأين قـال أبـو حيان ويحتاج دخول حرف الجر عليها إلى سماع ولا ينبغي القياس على كم الخبرية لأن ذلك يقتضي أن يضاف إليها ككم ولا يحفظ في كلامهم (الهمع ٢ ـ ٧٦).

١٠ ـ قال الناظم إن كـان اسم التفضيل من متعـد إلى اثنين تعـدى إلى واحد باللام وأضمر ناصب للثاني نحـو هو أكسى للفقـراء الثياب قـال أبو حيان وينبغي أن لا يقال هذا التركيب إلا إذا كان مسموعا من لسـانهم (الهمع ٢ ـ ١٠٢).

١١ ـ رفع اسم التفضيل للظاهر ورد بعد النفي وقاس عليه النـاظم النهي والاستفهام نحو لا يكن غيرك أحب إليه الخبـر منك وهـل في الناس رجل أحق به الحمد منه بمحسن لايمن.

ومنعـه أبو حيـان قائـلا إذا كان لم يـرد هذا الاستعمـال إلا بعـد نفي

وجب اتباع السماع فيه والاقتصار على ما قالته العرب ولا يقاس عليه ولا سيما ورفعه الظاهر إنما جاء في لغة شاذة فينبغي أن يقتصر في ذلك على مورد السماع (الهمع ٢ ـ ١٠٢).

١٢ ـ أجاز الناظم التوكيد اللفظي في فاعل نعم وبئس قال أبو حيان ينبغي أن لا يجوز إلا بسماع (الهمع ٢ ـ ٨٥).

١٣ ـ منع أبو حيان قياس إجراء الجوامد المضمنة معنى المشتق مجرى الصفة المشبهة نحو وردنا منهلا عسلا ماؤه ـ (الهمع ٢ ـ ١٠١).

١٤ ـ قال أبو حيان لا أحفظ النصب جاء بعد الواو بعد الدعاء والعرض والتحضيض والرجاء فينبغي أن لا يقدم على ذلك إلا بسماع (الهمع ٢ ـ ١٣).

من مظاهر توسعه في القياس

١ ـ يلي إن المخففة المضارع قياسا (الهمع ١ ـ ١٤٢).

٢ ـ يقيس مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ (الهمع ١ ـ ٢٤٠).

٣ ـ يقيس إضافة لبيك إلى الظاهر والضمير الغائب ـ (الهمع ١ ـ ١٩٠).

٤ ـ يوقف عند المسموع من نحو رب رجل وأخيه عند سيبويه وقاس عليه الأخفش والناظم وأبو حيان (الهمع ٢ ـ ٢٦).

٥ ـ يقيس فعل في سب الذكور.

ألا يدل ما قدمته وهو غيض من فيض على أن الكثير من مسائل القياس.

ذهب الأئمة فيه بين محرم ومحلل

كما يدل على أن موقف بعض الأئمة يدعو إلى العجب.

فبينما نراه في مواطن سمحا سهلا يطرد القيـاس ويجيزه ولـو على مثـال واحد شاذ إذ نراه في أخرى شحيحا ضنينا لا يجيزه إلا مصردا محسوبا.

في رأيي أن لا نستمـع إلى كل صـوت ينادي بفتـح باب القيـاس على مصراعيه كما لا نقف في وجه كل متشدد بل نترافع إلى حاجتنـا فنستوحيهـا ونستلهمهـا ونسترشـد بها في قبـول هذا القـول واستحسـانـه أو رفض ذاك واستهجانه غير ناظرين إلى من قال به وصدر عنـه أكوفي أم بصـري فرد أم جمهور.

الرد على بعض دعاوى المبرد

كثـير من دعاوى المبـرد مبعثة الرغبـة في أن يجـري الكلام عـلى نسق مطرد لا محيص عنه ولا مفر منه فيدعوه ذلك إلى أن ينكر غيـره ولا يعترف بسواه ولا يقبل شذوذا فيه فحذف الحركة دون مقتض لما كـان على خـلاف القياس دعاه ذلك إلى أن ينكر رواية بيت امرىء القيس فاليوم أشـرب غير مستحقب ورواية غيره وإن كان مثله ورد في كلام العرب كما أن في القـرآن الكريم اثنتي عشرة آية قرئت بـالتسكين قـراءة سبعية متـواترة وفي الغيث ـ ٣٨ إنها لغة بني أسد وتميم وكذلك في شرح الشاطبية ـ ١٥٥.

١ ـ في الكامل ٨ ـ ٤٨.

أما قوله لولاك فإن سيبويه يزعم أن لولا تخفض المضمر ويرتفع بعدها الظاهر بالابتداء... ثم يقول: قال أبو العباس والذي أقوله إن هذا خـطأ لا يصلح إلا أن تقـول لـولا أنت كـما قـال الله عـز وجـل لـولا أنتم لكنـا مؤمنـين. ومن خالفنـا يزعم أن الـذي قلناه أجـود ويدعي الـوجـه الآخـر فيجيزه على بعده.

قال الأعلم ١ ـ ٣٨٨:

وكم موطن لولاي طحت كما هوى بأجرامه من قلة النيق منهوي.

الشاهد في إتيانه بضمير الخفض بعد لولا وهي من حروف الابتداء ووجه ذلك أن الاسم المبتدأ بعدها لا يذكر خبره فأشبه الاسم المجرور في انفراده والمضمر لا يتبين فيه الأعراب فوقع مجروره موقع مرفوعه والأكثر لولا أنت قياسا على الظاهر. وكان المبرد يرد مثل هذا ويعطن على قائل هذا البيت ولا يراه حجة وهذا من تحامله وتعسفه وقد أنشد غير سيبويه لرؤبة.

لولا كما قد خرجت نفساهما

ورؤبة عند المبرد وغيره من أفصح العرب.

وفي تعليق السيرافي في قوله وكم موطن لولاي.

أنكر هذا المبرد وخطأ الشعر وقال إنه من قصيدة فيها خطأ كثير قال أبو سعيد ما كان لأبي العباس أن يسقط الاستشهاد بشعر رجل من العرب قد روى قصيدته النحويون وغيرهم ولا أن ينكر ما أجمع الجماعة على روايته عن العرب.

وفي الإنصاف المسألة ـ ٩٧ ص ٢٨٥:

وأما إنكار أبي العباس المبرد فلا وجه له لأنه قد جاء ذلك كثيرا في كلامهم وأشعارهم قال الشاعر:

وأنت امرؤ لولاي طحت كما هوى بأجرامه من قلة النيق منهوي

وقال الآخر:

أتطمع فينا من أراق دماءنا ولولاك لم يعرض لأحسابنا حسن

وقال بعض العرب:

لولاك في هذا العام لم أحجج

٢ ـ في الكافية ١ ـ ١٧٣:

ذكر سيبويه أن بعض العرب يدع التنوين في عشية كما في غدوة يعني أنه يجعلها أيضا علم جنس ورده المبرد وقال عشية منونة على كل حال. قال السيرافي في حكاية سيبويه لا ترد (يقرا ما في المقتضب قبل ما في الشافية).

٣ ـ في الشافية ٢ ـ ٢٢٣ :

نقل المبرد عن المازني منع نقل حركة الهمزة في ثلاثة أربعة إلى الهاء وسيبويه أوثق من أن ترد روايته عن العرب ولا سيما إذا لم يمنعها القياس.

في المقتضب ـ ٤٦٣ وأما ضحى . . . وعشية وعتمة وعشاء وظلام وصباح ومساء إن أردت بهن النكرات فهن منصرفات. . . فإن عنيت اليوم الذي أنت فيه والليلة التي أنت فيها لم ترفع من ذلك شيئا وتنونه لأنهن نكرات).

٤ ـ وقال المبرد في المقتضب ـ ٢٢٠ :

واعلم أن من العرب من يقول اللهِ لأفعلن يريد الواو فيحذفها وليس هذا بجيد في القياس ولا معروف في اللغة ولا جائز عند كثير من النحويين وإنما ذكرناه لأنه شيء قد قيل وليس بجائز عندي لأن حرف الجر لا يحذف ويعمل إلا بعوض.

قال سيبويه في كتابه ٢ ـ ١٤٤ .

ومن العرب من يقول اللهِ لأفعلن وذلك أنه أراد حرف الجر وإياه نوى فجاز حيث كثر في كلامهم وحذفوه تخفيفا وهم ينوونه كما حذف رب في قوله.

وجناء ما يرجى بها ذو قرابة لعطف وما يخشى السماة ربيبها

وحذف حرف الجر مع بقاء عمله جائز في لفظ الله عند البصريين والكوفيين وأجمعوا على سماع الله لأفعلن.

كما يعلم من مراجعة الأنصاف المسألة ـ ٥٧ .

وقال الرضي في شرح الكافية ٢ ـ ٢٣٩ :

أعلم أن حروف الجر لا تحذف قياسا مع بقاء عملها إلا في الله قسما عند البصريين وأجاز الكوفية قياس سائر ألفاظ المقسم به على الله نحو المصحف لأفعلن وذلك غير جائز عند البصرية لاختصاص لفظة الله بخصائص ليست لغيرها تبعا لاختصاص مسماها بخصائص فمنها اجتماع يا واللام في ياالله ومنها قطع الهمزة في يا ألله وها ألله ومنها الجر بلا عوض من الجار ومع عوض عنه بهاء التنبيه نحو ها الله .

٥ ـ في المثل ماء ولا كصداء قال عنه صداء مثل حمراء ومن ثقل فقد أخطأ (الكامل ٥ ـ ٩٣) .

في صحاح الجوهري ١ ـ ٢٣٩ صدد .

صداء اسم ركية عذبة الباء وفي المثل ماء ولا كصداء وقلت لأبي علي النحوي هو فعلاء من المضاعف فقال نعم وأنشد لضرار بن عتبة العبسي :

كأني من وجد بزينب هائم يخالس من أحواض صداء مشربا
يرى دون برد الماء هو لا وذادة إذا شد صاحوا قبل أن تتحببا

وبعضهم يقول صدءاء بالهمزة مثال صدعاع وسألت عنه في البادية رجلا من بني سليم فلم يهمزه .

وفي لسان العرب ١ ـ ١٠٤ :

ورواه المنذري عن أبي الهيثم ولا كصداء بتشديد الدال والمدة .

٦ ـ قال في الكامل ٣ ـ ١٥٠ :

وشجي مخفف الياء ومن شدد فقد أخطأ والمثل ويل للشجي من الخلي الياء في الشجي مخففة وفي الخلي مثقلة .

وفي لسان العرب ١٩ ـ ١٥١ رواية المثل بتشديد ياء الشجيّ. وكذلك في المصباح.

٧ ـ قال الجوهري في الصحاح الكُتّاب والمكتب واحد وجمعه كتاتيب ونقل صاحب اللسان هذا القول ثم نقل عن المبرد قوله: إن من جعل الموضع الكُتّاب فقد أخطأ وقال المكتب موضع التعليم والكتاب الصبيان.

وذكر شارح القاموس عن شرح الشفاء أن استعمال الكتاب للمكتب وارد في كلامهم وأنه استفاض بهذا المعنى كقوله:

وأتى بكتاب لو انبسطت يدي فيهم رددتهم إلى الكتاب

(يراجع اللسان ١٩ ـ ٦٩ ـ والصحاح ١ ـ ٩٦).

هذا ما يتسع له المقام من النظر والتعليق على الأصول العامة وأود أن يكون للمسائل الفرعية نصيب من التعليق وحظ من النظر.

عرف عن علماء الكوفة أنهم لا يسرعون إلى التأويل ولا يسرفون في التقدير ولهم رأي في خبر كان وأخواتها إذا كان ماضياً يبدو غريباً إذا قيس بما شهر عنهم.

اشترطوا في خبر كان وأخواتها إن كان ماضياً اقترانه بقد ظاهرة أو مقدرة فهي في نحو قوله تعالى ولقد كانوا عاهدوا الله تلحظ إذ لم تلفظ ونرى المبرد يقرهم على هذا التقدير. في خزانة الأدب ٢ ـ ٧٦.

وكان طوى كشحاً على مستكنة هو عند المبرد بأضمار قد أي قد طوى قال لأن كان فعل ماض فلا يخبر إلا باسم أو بما ضارعه قال ولا يجوز كان زيد قام لأنّ زيد قام يغنيك عن كان. وخالفه أصحابه فقالوا الماضي قد ضارع الاسم أيضاً فهو يقع خبراً لكان كما يقع الاسم والفعل المستقبل وأما قولك كان زيد قام فإنما جيء بكان لتؤكد أن الفعل لما مضى.

ويقول الرضى في شرح الكافية ١ ـ ٢٣١ .
ولا منـع من قيام شيئين يفيدان ١ ـ ٢٣١ .
ولا منع من قيام شيئين يفيدان معنى المضي .
ونسب هذا الرأي إلى الكوفيين ابن هشام في المغنى ٢ ـ ١٦٣ .
والسيوطي في الهمع ١ ـ ١١٣ .
وكثرة وقـوع خبـر كـان مـاضيـاً دون قـد في القـرآن الكـريم وكـلام الفصحاء يبعد من التـزام هذا التقـدير الـذي لا موجب لـه ولا داعي إليه قال الله تعالى .

١ ـ إن كنت قلته فقد علمته .
٢ ـ إن كان قميصه قد من قبل فصدقت وهو من الكـاذبين وأن كـان قميصه قد من دبر فكذبت وهو من الصادقين .
٣ ـ إن كنتم آمنتم .
٤ ـ أو لم يكونوا أقسموا بالله .
٥ ـ ولقد كانوا عاهدوا الله .
ومن الشعر (وقاتله زخرجة الحارث) .
٦ ـ وكنا حسبنا كل بيضاء شحمـة عشية لاقينـا جذامـاً وحميراً وقـال زهير بن أبي سلمى .
٧ ـ وكـان طوى كشحـاً على مستكنـة = فلا هـو أبداهـا ولم يتقـدم
وقال النابغة الذبياني .
٨ ـ أضحت خـلاء وأضحى أهلهـا احتملوا =
أخنى عليهـا الـذي أخنى على لبد .
٩ ـ في كامل المبرد ٤ ـ ٢٤٨ لعدي بن زيد .
ثم أضحـوا عصف الـدهـر بهـم وكـذاك الـدهـر حـالا بعـد حـال
وكذلك يلتزم البصريـون سوى الأخفش تقـدير قـد في الماضي المثبت الواقع حالا إن لم توجد .

وأقرهم المبرد على ذلك فمنع وقوع الماضي المجرد من قد حالا. قال في المقتضب ـ ٣٩٠.

فإن قلت فأجر كان بعد المعرفة واجعلها حالا لها فأن ذلك قبيح وهو على قبحه جائز في قول الأخفش وإنما قبحه أن الحال لما أتت فيه وفعل لما مضى فلا يقع في معنى الحال ألا ترى أنك إذا قلت مررت برجل يأكل قلت على هذا مررت بزيد يأكل. فكان معناه مررت بزيد آكلاً وإذا قلت أكل فليس يجوز أن تخبر بها عن الحال كما تقول هو يأكل أي هو في كل حال أكل فلما لم يجز أن يقع وهو على معناه في موضع الحال امتنع في هذا ـ الموضع وقد أجازه قوم أن يضعوا فعل في موضعها كما تقول إن ضربتني ضربتك والمعنى إن تضربني أضربك وهذا التشبيه بعيد لأن الحروف إذا دخلت حدثت معها معان تزيل الأفعال عن مواضعها ألا ترى أنك تقول زيد يضرب غدا فإذا أدخلت لم قلت لم يضرب أمس فبدخول لم صارت يضرب في معنى الماضي.

وتأولوا هذه الآية من القرآن على هذا القول وهي قوله. أو جاءوكم حصرت صدورهم. وليس الأمر عندنا كما قالوا ولكن مخرجها والله أعلم إذا قرئت كذا مخرج الدعاء كما تقول لعنوا قطعت أيديهم وهو من الله إيجاب عليهم فأما القراءة الصحيحة فإنما هي أو جاؤكم حصرة صدورهم.

وتناول حديث علماء البلاغة الجملة الحالية بيان علة امتناع حالية المضارع المصدر بعلامة استقبال كما بينوا علة التزام قد مع الماضي المثبت الواقع حالا.

بدأ السعد تعليل ذلك بما علل به الرضي في شرح الكافية وتلخيصه أن لفظة الحال النحوية تشترك اشتراكاً لفظياً مع لفظة الحال الزماني المقابل للماضي والمستقبل فكرهوا أن تصدر الجملة الحالية بعلم الاستقبال وأن يقع الماضي المثبت حالا دون قد ظاهرة أو مقدرة لهذا

التناقض الذي بين مشاركتها في التسمية وهي الحال الزمانية.

وإن لم يكن بين الحال النحوية والماضي والمستقبل تناقض في الحقيقة والواقع وهذا ما يعبرون عنه بالتناقض في الظاهر أو في الجملة.

كان حوار البلاغيين يدور حول هذا التعليل وقد تناولوه بالنقد كما تناولوا غيره واكتفى من هذه المناقشات الحادة بما قاله السبكي مؤلف عروس الأفراح قال.

سؤال كيف يجتمع قول سيبويه إن الفعل المضارع إذا نفي بلا يختص به المستقبل وقوله إن المضارع المنفى بلا يقع حالا. وقوله وقول غيره إن الجملة الحالية المفتتحة بدليل استقبال لا تقع حالا.

ولما كان هذا التناقض الظاهري الذي تحدثوا عنه ومن أجله التزموا لفظة قد مع الماضي المثبت. موجوداً في الماضي معنى وهو المضارع المنفى بلم ولما ولم يمنعوا وقوعه حالا أو التزام قد معه.

قال الفنري.

فيه بحث وهو أن التناقض في الجملة كما هو ثابت بين الحال والاستقبال كذلك هو ثابت بين الماضي والحال فلم لم يستبشعوا تصدير الجملة الحالية بعلم الماضي مثل لم ولما فلا بد من بيان الفرق.

فإن قلت منافاة المضارع المصدر بعلامة استقبال من جهتين صيغة الاستقبال وعلامته ومنافاة المضارع المصدر بعلامة المضي من جهة المضي ليس إلا قلت هذا إنما يتم إذا كانت صيغة المضارع حقيقة في الاستقبال مجازاً في الحال.

ولما لم يصلح لديهم هذا الجواب لجأوا جميعاً إلى الفلسفة يستوحونها الجواب ويستلهمونها الصواب فقالوا ما ملخصه.

إن النفي يفيد الاستمرار إلى زمن التكلم بخلاف الإثبات.

وأوضحوا ذلك بقولهم إن استمرار العدم لا يفتقر إلى سبب بخلاف استمرار الوجود وانساحوا في طريق الفلسفة الوعر وأبعدوا فيه وعرجوا على هذه النظريات الفلسفية.

هل الوجود عين الموجود أو غير الموجود.

وهل يبقى العرض زمانين أولا يبقى زمانين.

وهل العدم في كل وقت غير العدم في الذي قبله.

وبعد فلست أدري ماسر هذه الحظوة لقد وعلام هذا الهيام بها وأي معنى احتوته فأولاها كبر عناية النحويين فجعلوها في أساليب كثيرة من العربية ملحوظة إن لم تكن ملفوظة.

عرض الأمير في حاشيته على المغنى لنقد التزام قد مع الماضي بأخصر لفظ قال ١ ـ ١٤٦.

واعترض بأن الحال النحوية لا ينافيها الماضي إذ زمنها زمن عاملها أيا كان وإنما ينافي الحال الزماني وهو الذي تقرب منه قد فربما أبعدت عن المقارنة التي هي أصل الحال النحوية نحو جاء زيد منذ سنين متطاولة وقد ركب. والقول بأنهم التفتوا لمطلق عنوان حال ومضى واه وفي الهمع ١ ـ ٢٤٧.

قال أبو حيان والصحيح جواز وقوع الماضي حالا بدون قد ولا يحتاج إلى تقديرها لكثرة ورود ذلك وتأويل الكثرة ضعيف جداً لأنا إنما نبني المقاييس العربية على وجود الكثرة.

وقد عرض لهذا ابن الأنباري في الإنصاف وناصر البصريين على عادته.

ولم ترعني مشايعة المبرد للبصريين في هذا ولكن أخذني العجب كل العجب غاية العجب مما استحله لنفسه فقداستمرأ الطعن على الفراء:

والنيل من قراءاتهم وما أجمعوا رأيهم عليه واتفقت كلمتهم على

القـراءة به فهـذه الآية أو جـاؤكم حصرت صـدورهم انعقد إجمـاع القراء السبعـة على أنها القـراءة الصحيحـة المتـواتـرة ولم يثبت علماء القـراءات في السبعـة سواهـا فيجيئنا المبـرد ويتطاول إلى النيـل مما أجمعـوا عليه ويجـاهـر بـالرغبـة عن هذه القـراءة ويقـول فـأمـا القـراءة الصحيحـة فـإنمـا هي أو جاؤكم حصرة صدورهم وهي قراءة ليست سبعية والله أعلم بحالها.

أليس هذا إسرافاً في الطعن وغلوا في التحامل.

ثم ننـظر ما سببـه وما دواعيـه وهل كـان الأمر يستـوجبه ودفـع خـطر يستدعيه.

لم يكن لشيء من ذلك وإنما مبعثـه هوى يتحكم وشهـوة تقضي أقدم على ما أقدم عليه ليصحح ما التزمه البصـريون هنـا من التكلف والتعسف ولا سند لهم ولا حجة معهم وقد أيد السماع غيرهم.

١ ـ قال الله تعالى هذه بضاعتنا ردت إلينا.

٢ ـ وجاءوا أباهم عشاء يبكون قالوا. . . أي قائلين.

٣ ـ قالوا أنؤمن لك وأتبعك الأرذلون.

٤ ـ أو جاؤكم حصرت صدورهم وقال الشاعر (أبو صخر الهذلي)

٥ ـ وأني لتعروني لذكراك هزة كما انتقض العصفور بلله القطر[1]

قـدمت ان المبـرد استكـره شعـراً لأبي نـواس استملحـه غيـره معللا إعـراضه عنـه لما فيـه من الإفراط كـما أعرض عن شعـر آخر لـه استظرفـه أيضاً غيره لما تضمنه من الالحاد.

وهذا منه يدل على الرغبة في القصـد والاعتدال فـما بالـه هنا يستحـل لنفسه هذا الإفراط ويجاوز حدود القصد والاتزان.

هذا ما قصدت ذكره مما تتسع له رسالة في دراسة المبـرد وقد حـرصت على أن أكتفي باللمحة الدالة والإشارة المفهمة.

والحمد لله أولاً وآخراً.

---

(١) البيت في الخزانة ١/٥٥٢.

المَراجَع

١ ـ كتب التراجم والأدب

١ ـ معجم الأدباء لياقوت — طبع دار المأمون
٢ ـ تاريخ بغداد — الطبعة الأولى بمطبعة السعادة
٣ ـ الفهرست لابن النديم — طبع المكتبة التجارية بمطبعة الرحمانية
٤ ـ أخبار النحويين البصريين للسيرافي طبع أوربة.
٥ ـ نزهة الألبا لابن الأنباري — طبع مصر سنة ١٢٩٤
٦ ـ طبقات النحويين للزبيدي — تلخيص مجلة إيطالية نشرته باللغة العربية
٧ ـ وفيات الأعيان لابن خلكان — طبع مصر
٨ ـ معجم الشعراء للمرزباني — طبع مكتبة المقدس سنة ١٣٥٤
٩ ـ طبقات القراء لابن الجزري — طبع برجستراس بمطبعة السعادة
١٠ ـ بغية الوعاة للسيوطي — طبع الخانجي بمطبعة السعادة
١١ ـ لسان الميزان — طبع حيدر أباد
١٢ ـ العقد الفريد لابن عبد ربه — طبع المطبعة الأزهرية
١٣ ـ الموشح للمرزباني — طبع المطبعة السلفية سنة ١٣٤٣
١٤ ـ أخبار أبي تمام للصولي — طبع مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر
١٥ ـ التنبيهات على أغاليط الرواة لعلي بن حمزة البصري — نسخة خطية نسختها لدراستي

١٦ ـ أمالي القالي الطبعة الثانية
١٧ ـ شرح مقامات الحريري للشريشي
١٨ ـ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد
١٩ ـ كنايات الجرجاني
٢٠ ـ ضحى الإسلام
٢١ ـ أمالي الزجاجي طبع صبيح
٢٢ ـ مرآة الجنان لليافعي

٢ ـ كتب النحو والصرف

٢٣ ـ المقتضب نسخة خطية عندي نسختها لدراستي
٢٤ ـ الكامل المثبت مع رغبة الآمل للشيخ المرصفي وكل إحالتنا على هذه النسخة
٢٥ ـ كتاب سيبويه طبع المطبعة الاميرية سنة ١٣١٦ هـ
٢٦ ـ شرح الكافية للرضى طبع الاستانة سنة ١٢٧٥ هـ
٢٧ ـ شرح الشافية للرضى الطبعة الجديدة بتعليق فضيلة الشيخ نور وزميليه
٢٨ ـ خزانة الأدب للبغدادي طبع المطبعة الأميرية ببولاق
٢٩ ـ شرح شواهد الشافية للبغدادي الطبعة الأولى
٣٠ ـ شرح المفصل لابن يعيش طبع إدارة الطباعة المنبرية
٣١ ـ شرح تصريف المازني لابن جني نسخة خطية بمكتبة فضيلة الشيخ نور
٣٢ ـ الخصائص لابن جني الأول مطبوع والثاني مخطوط بدار الكتب المصرية
٣٣ ـ سر الصناعة لابن جني نسخة خطية بمكتبة جامعة فؤاد الأول
٣٤ ـ الإنصاف في سباب الخلاف بين البصريين والكوفيين طبع أوربة
٣٥ ـ المغنى لابن هشام طبع المطبعة الأزهرية سنة ١٣٤٧ هـ
٣٦ ـ التصريح على التوضيح الطبعة الثانية بالمطبعة الأزهرية

٣٧ ـ الشمني على المغنى	طبع المطبعة البهية
٣٨ ـ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك	طبع المطبعة الاميرية سنة ١٢٨٠ مع حاشية الصبان عليه.
٣٩ ـ همع الهوامع للسيوطي	الطبعة الأولى سنة ١٣٢٧ هـ
٤٠ ـ المزهر للسيوطي	طبع المكتبة الأزهرية بمطبعة السعادة سنة ١٣٢٥
٤١ ـ الأشباه والنظائر للسيوطي	طبع الهند
٤٢ ـ الاقتراح للسيوطي	الطبعة الأولى بحيدر أباد
٤٣ ـ شرح الاقتراح	نسخة خطية بمكتبة الجامع الأحمدي
٤٤ ـ شرح ابن عقيل مع حاشية الخضري	طبع المطبعة الحسينية
٤٥ ـ أمالي ابن الشجري	الطبعة الأولى بحيدر آباد
٤٦ ـ اظهار الأسرار	

٣ ـ كتب القراءات

٤٧ ـ شرح الشاطبية لابن القاصح	طبع دار الاحياء بمطبعة الحلبي
٤٨ ـ غيث النفع في القراءات السبع	طبع دار الاحياء بمطبعة الحلبي
٤٩ ـ الحجة لأبي علي الفارسي	نسخة بالتصوير الشمسي بمكتبة جامعة فؤاد
٥٠ ـ الاتقان للسيوطي	طبع المطبعة الموسوية سنة ١٢٨٧
٥١ ـ المواهب الفتحية للشيخ حمزة فتح الله	الطبعة الأولى بالمطبعة الاميرية

٤ ـ كتب التفسير

٥٢ ـ البحر لأبي حيان
٥٣ ـ تفسير القرطبي جامع الأحكام الطبعة الأولى
٥٤ ـ تفسير الطبري
٥٥ ـ تفسير الكشاف للزمخشري
٥٦ ـ تفسير الألوسي

٥ ـ كتب اللغة

٥٧ ـ لسان العرب

٥٨ ـ القاموس المحيط

٥٩ ـ المصباح المنير